القسم الاول

العرصه التاريخى

obeikandi.com

obeikandl.com

١ — فاتحة الفصول : محمد على بين مادحيه وقادحيه

اختلف الناس فى تقدير أعمال محمد على كما هى عادتهم فى شأن سواه من عظماء الرجال ، « فمنهم » — على ما يقول بريس داڤين Prisse d'Avennes[1] — « من رأى فيه ذلك البطل الذى استطاع أن يعيد الحياة إلى مصر ويجعل منها بلدا له حظه من الحضارة والمدنية . . . . . ومنهم من رأى فيه ذلك المغامر الحاذق الذى سعى فى سبيل الحكم ليستأثر بكل سلطة ويستغل الباشوية التى دانت لسلطانه استغلالا يحقق مصلحته الشخصية وحدها » وكان من الطبيعى أن يعمد فريق المادحين إلى الإشادة بذكر ما تم على يديه من إصلاحات والتحدث عما بذله من جهود ، حتى ينهض بتلك البلاد التى ظل يسوس أمورها نيفا وأربعين عاما . أما فريق القادحين ، فقد حاول الحط من قيمة هذه الجهود وتلك الأصلاحات ، ناظراً إلى الباشا من خلال منظار أسود ؛ « لأن هذا دائما نصيب الرجل الذى ترفعه العناية الإلهية فوق أقدار الرجال » كما يقول مانجان Mengin[2] .

وكثيرا ما دون الذين عاصروا الباشا من أولئك وهؤلاء آراءهم فى رسائل وافية وتقارير ضافية ، انتفع بها المؤرخون والكتاب الحديثون فى تقدير أعمال محمد على تقديرا أدنى إلى الحق وأنأى عن الغرض ؛ لأن مرور قرن من الزمان أو ما هو دون ذلك بقليل على وفاة الباشا كفيل بأن يقضى على كثير من البواعث الشخصية التى تفسد على الناس أحكامهم ؛ إذ تميل بهم إما إلى جانب التحامل وإما إلى جانب المحاباة .

ولما كانت كتابات الذين عاصروا الباشا وراقبوا تصرفاته عن كثب هى النبع الأول الذى نستقى منه معلوماتنا عن الوالى وحالة مصر فى عهده ؛ فأن الوقوف على ما تضمنته تلك الكتابات من مختلف الآراء أمر لا مناص منه ولا محيد عنه ، وقد أصدر «جان مارى كاريه» Jean-Marie Carré ، فى عام ١٩٣٢ كتابا عنوانه « السائحون والكتاب الفرنسيون فى مصر »[3] ، يجد القارئ بين دفتيه كثيرا من الحقائق والآراء التى تساعده على فهم ما اصطنعته طائفة كبيرة من المعاصرين الذين تصدوا للحكم على أعمال الباشا من طرائق وأساليب .

---

(١) مهندس فرنسى كانت له آراء ومقترحات بشأن مشروع القناطر الخيرية .

(٢) معاصر فرنسى من المعجبين بمحمد على .

(٣) Voyageurs et Ecrivains Français en Egypte (2 vols.) (1932).

على أنه مهما انفرجت مسافة الخلف بين أولئك المعاصرين من الكتاب ، فقد اتفق أكثرهم على أن محمد على كان يهدف إلى النهوض بتلك البلاد التى أسلمته الأقدار مقادتها عساه يستطيع أن يبوئها بين الأمم الراقية مكانا كريما ، وليس من شك فى أنه أوفى على غايته بفضل ما قام به من ضروب الإصلاح والتعمير .

٢ — المصلح المستنير

كان الوالى العظيم من أولئك الذين اصطلح المؤرخون على وصفهم بالحكام المصلحين المستنيرين الذين يأخذون على عواتقهم الاضطلاع بأعباء الحكم وتحمل تبعاته ، لا حبا فى إشباع غريزة السيطرة أو تحقيق مصلحة خاصة ، بل رغبة فى الإشراف الجدى على كل ماله مساس بحياة الأفراد من قريب أو من بعيد ؛ حتى يمكن توجيههم إلى ما فيه إعلاء شأن الدولة . ولما كان الاستئثار بالسلطة من أخص مميزات الحكومات المستنيرة ، فقد غلبت المركزية على طريقة الحكم فى عهد محمد على ، غير أن الباشا رغم عبقريته التى يعترف له بها جميع المؤرخين لم يكن مبتكرا لهذا النظام المركزى ، إذ ظلت الملكيات المصلحة المستنيرة دعامة التنظيم السياسى فى أوربا حتى انفجر بركان الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، وكانت محاولات الطبقة الوسطى (أى طبقة البورجوازى) من أجل الاشتراك فى الحكم وإنشاء الحكومات الدستورية والبرلمانية ما تزال فى مراحلها البدائية فى جميع الدول الأوربية ، عدا انجلترا التى استطاعت إجراء الإصلاح النيابى المعروف فى عام ١٨٣٢ بعد تاريخ دستورى حافل

وكما أن الحكومات المصلحة المستنيرة شيدت أنظمتها الإدارية على أساس المركزية ، فقد أخذت فى شئونها الاقتصادية بالنظام التجارى The Mercantile System ، وظلت تعتمد عليه فى إنعاش نشاطها الاقتصادى واستثمار مواردها الداخلية وإنماء علاقاتها التجارية مع غيرها من البلدان المجاورة حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر . وترجع أصول هذا النظام إلى وقت ظهور الرأسمالية على أيدى الطبقة المتوسطة . وخلاصته أن الدولة يجب أن تصدر إلى جاراتها أكثر مما تستورد منها ؛ لأن دخل الدولة يزيد بقدر من المال يوازى الفرق الناتج عن زيادة الصادرات على الواردات ، ويعتبر هذا الفرق ربحا للدولة المصدرة وخسارة على الدولة المستوردة ، ودليلا على أن الميزان التجارى فى مصلحة الأولى وضد مصلحة الثانية . ومن قواعد النظام التجارى أن تحاول الدولة الاكتفاء بمواردها الذاتية

حتى لا تستورد شيئا من الخارج ، فيمتنع بذلك تسرب المال منها إلى بلاد أخرى ، ولما كان هذا النظام يقوم كما هو واضح على تشجيع التصدير بكل الوسائل والحد من الاستيراد بشتى الطرق ، فقد اقترن بإقامة الحواجز الجمركية العالية وفرض المكوس وغير ذلك من الأمور التى يقتضيها العمل بمبدأ حماية التجارة ، ولم يخفف من قيود هذا المبدأ سوى ظهور جماعة الفزيوكرات القائلين بحكم الطبيعة ، والذين أوجزت مبادئهم فى العبارة المشهورة « دعه يعمل ، دعه يمر » Laissez faire, Laissez passer ؛ إذ كان أولئك « الطبيعيون » يرون إطلاق حرية التجارة وفتح أبواب المنافسة فى ميدانها ، وبذلك صاروا طليعة من وضعوا علم الاقتصاد الحديث الذى يعتبر آدم سمث Adam Smith عن حق مؤسسه الأول بفضل كتابه المعروف « ثروة الأمم » ، فقد نشر هذا الكتاب للمرة الأولى فى عام ١٧٧٦ ، وقدر لما احتواه من الآراء والمبادئ الاقتصادية الحرة الذيوع والانتشار فى القارة الأوربية على يد الفرنسى « ساى » J. B. Say ، ذلك الرجل الذى أخذ على عاتقه ناشرا وكاتبا ثم أستاذا للاقتصاد السياسى فى « الكوليج دى فرانس » أن يبسط تلك المبادى والآراء ويعرضها فى صورة تقربها من أفهام الجمهور وتسترعى انتباه العلماء ورجال الدولة ، فكان لذلك أكبر الأثر فى تقويض دعائم النظام التجارى ، لا سيما وأن الانقلاب الاقتصادى كان يقتضى تدبير وسائل جديدة لسد حاجات الصناعة الحديثة الناشئة . غير أن زوال ذلك النظام كان يسير بخطا وئيدة وانية . وإذا كانت هذه هى الحال فى أوربا فلم يكن غريبا إذاً ومصر بعيدة عن ميدان الانقلاب الصناعى ، أن يأخذ محمد على — مجاراة لروح العصر — بالنظام التجارى فى سياسته الاقتصادية ، كما اعتمد على المركزية فى نظام حكومته الأبوية (الباتريار كية) حتى صار كما يقول « بوالكمت » Boislecomte الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد فى مصر .

٣ — صعوبات الاصلاح

على أن الباشا إذا كان قد استمسك بالمركزية وبالنظام التجارى لما بسطناه من أسباب ، فإن ثمة عوامل أخرى جعلت اتباع هذه السياسية الإدارية والاقتصادية أمراً لا معدى عنه ، وكانت ظروف البلاد نفسها من أهم تلك العوامل ، ذلك بأن مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن الذى يليه كانت أسوأ الممتلكات العثمانية حالا باستثناء العراق ، فقد أصبح ما يقرب من ثلث الأراضى الزراعية فى الوجه البحرى غير صالح للزراعة ، إذ طغت الرمال

على القنوات والترع وسائر المجارى المائية الصغيرة حتى انطمرت ، ولم يكن ثم أحد يعنى بتطهيرها أو إعادة شقها ، وزاد الحالة سوءاً اعتماد الحكومات المتعاقبة ورجالها على الضرائب الباهظة للإنفاق على شئون الدولة وسد مطالب ذوى الجاه والنفوذ ، ولم يجد الفلاحون إزاء ذلك وغيره من فادح الأعباء وصارخ المظالم ، مناصاً من هجرة قراهم ودساكرهم ، حتى أقفرت من سكانها جهات كالفيوم اشتهرت بخصب أرضها ووفرة خيراتها .

وهناك مسألة أخرى هى أن أهل البلاد من المصريين كانوا قد ألفوا حياة الكسل والتراخى ، وصاروا لا يؤمنون بأن للحياة مثلها العليا التى يجدر بكل شعب حى أن يهدف إليها ، فكان لا يعنيهم سوى تحصيل قوت يومهم والابتعاد بكل وسيلة عن طريق الحكام الظالمين ، ولم يكن الفلاح يعرف ما يجب عليه أن يدفعه للحكومة أو لأية هيئة من هيئاتها أو لأى رجل من رجالها ، ولا ما يحق له أن يستبقيه لنفسه أو ترضى الحكومة بإبقائه له ولأسرته ، بل كان يعرف كما يعرف أهل البلاد جميعاً أن الظلم أمر عادى ، وأن العدالة رهن بما يقدم فى سبيلها من رشوة ، وقد نجم عن ذلك كله أن صار المصريون لا يعبئون بنوع الحكومة التى تتولى شئونهم لا يضيرهم أن يعزل أحد الولاة أو يصل أحد البكوات إلى مرتبة « المشيخة » ، ولا يسرهم أن يجىء وال جديد أو أن ينتزع المشيخة بيك آخر ، وهكذا بات العمل على إحياء نفوس المصريين ورفع مستوى تفكيرهم ، أمراً لا معدى عنه إذا أريد السير فى طريق الإصلاح .

ولا شك فى أنه مما يسهل مهمة كل مصلح أن يلقى معاونة صادقة من جانب أهل البلاد أو شطر كبير منهم ، كما يتعذر عليه الإصلاح إذا لقى معارضة من ناحيتهم سواء أكانت هذه المعارضة إيجابية حينما يثورون عليه ، أو سلبية حينما ينفضون من حوله لا يحركون ساكناً لمؤازرته ، بل ينظرون بعين الريبة إلى كل ما يأتيه من أعمال ، وتصدر هذه المعارضة غالباً عن الجهل ، وهو ما كان يشكو منه محمد على ، فقد أظهر فى أحد أحاديثه مع « بورنج » Bowring ، شدة أسفه لحالة الجهل المخيم على ربوع البلاد ، إلى حد جعله يأبى على معاصريه أن يوازنوا بينه وبين الحكام الأوربيين الذين وجدوا أنفسهم فى بيئات مستنيرة ؛ أما هو فلم يجد من حوله على حد قوله « سوى نفر قليل جداً فى استطاعتهم أن يفهموه ويعملوا بأوامره ونواهيه » .

ولا ريب فى أن الوالى الكبير كان على حق فيما ذهب إليه ، فقد سلخ أهل البلاد من العرب والقبط دهراً طويلا وهم يسخرون فى استغلال وطنهم لصالح الأجانب ، ثم انتهى بهم

الأمر لجهلهم إلى الاعتقاد بأن من دواعى الشرف الانصراف عن العمل والمطاولة فى دفع الضرائب ، إذ كانوا يعتبرون ذلك دليلا على استقلالهم وبرهانا على أنه ما تزال لديهم بقية من الشجاعة والنخوة تظهر فى عصيانهم أوامر الحكومة .

بيد أن معارضة أهل البلاد لم تكن فى الظاهر على الأقل بالشىء الذى يقيم له الباشا كبيروزن ، إذ كان معظم الخطر الذى يتهدد إصلاحاته آتيا من ناحية الترك ، الذين اتفقت كلمة المؤرخين أو كادت على أنهم كانوا أشد مراسا فى معارضة الباشا من أية جماعة وطنية أو أجنبية أخرى . ويقص المعاصر « هامون » Hamont ، كيف أن عمر بك ، أحد المديرين الأتراك ، استقبله مع آخر من الأطباء البيطريين بناء على أمر من محمد على ؛ حتى يعطيهما تصريحاً يمكنهما من مكافحة وباء الماشية فى إقليمه ، فأعطى المدير « لهامون » وصاحبه التصريح المطلوب نزولا على إرادة الباشا ، ولكنه كتب فى التصريح بعد أن أوصى بالرجلين خيراً ، « وإنى أطلب إليكم — مخاطباً من يعنيهم الأمر — أن تعرضوا عليهما الثيران التى تعرفون أنها مرضت مصادفة ؛ حتى يستطيعا التغلب على الشر بالأدوية التى يقولان إنهما يحملانها معهما ، ومنعاً لإحداث أى تأخير فى رحلتهما ، يجب عليكم ألا تعرضوا عليهما من الحيوان ما جاءه المرض من عند الله ؛ لأن الأمراض التى من هذا النوع الأخير لا تستطيع قوة بشرية أن تعمل شيئاً للقضاء عليها » . وقد علق المعاصر « جسكيه » Guisquet على هذه القصة بقوله ، « إن هذه كانت واحدة من آلاف الحيل التى يلجأ إليها هؤلاء « العثمانلى » الجهلاء العنيدون حتى يبطلوا أوامر محمد على ؛ إذ لا يجرؤ كبار الموظفين على المعارضة العلنية ؛ ولذلك فهم يظهرون خضوعهم وطاعتهم العمياء ، ولكنهم من جهة أخرى يبطلون أو يعطلون جميع الأوامر والتعليمات التى يصدرها محمد على وجميع الإصلاحات التى يريد إدخالها ، إما بجمودهم وإما بتنفيذهم إياها تنفيذاً خاطئاً ينطوى على سوء القصد والنية ويؤدى إلى وقوع كارثة . والتركى رجل جامد ، حظه من التعليم جد ضئيل ، يستغل لمصلحته الخاصة جميع مساوئ الحكومة المستبدة التى هو أحد أعضائها ، وكثيراً ما حاول محمد على أن يبعث مصر من جديد ، ومع هذا فما تزال مصر بلداً بائساً متأخراً كما كانت عند بداية حكمه ، ويرجع ذلك إلى أن أولئك الذين اعتمد عليهم كانوا يحولون دائماً دون تحقيق مشروعاته ، إما بنضالهم ضدها أو بتنفيذهم إياها تنفيذاً سيئاً » . بل إن جسكيه ليذهب إلى أبعد من ذلك فيقول ، « إنه مهما تكن ضروب الإصلاح التى يقوم بها محمد على ومهما تكن أعماله منزهة عن الخطأ ، فإن هذه الجهود مصيرها الفشل ، ما دام « العثمانلى » يستمتعون بما تسبغه عليهم

حكومته من نفوذ وسلطان» ، وقد وصف كلوت بك Clot هؤلاء «العثمانلى» بأنهم قوم ذوو جهالة ، وأن جهالتهم كانت من أسباب اضمحلال تركيا وانحلالها . ومع هذا فقد نجح محمد على إلى حد كبير فى تذليل ما اعترض طريقه من صعاب وعقاب ، وتمكن من تحقيق أغراضه العليا ، فأخرج البلاد من الحالة البدائية التى وجدها عليها إلى حيث تستقبل لوناً من الحضارة جديداً ، ويرجع أكبر الفضل فى هذا النجاح إلى ما اصطنعه الباشا من الأساليب فى الحكم والإدارة .

٤ — الحكومة والإدارة

كانت حكومة الوالى ، فى ظاهرها على الأقل مزيجاً من « الفردية » القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزى الذى ينتهى عند طرفه الأعلى بشخص الباشا ، ومن « الشورى » التى كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة التى أنشأها محمد على لبحث المشروعات وإعدادها قبل أن تعرض عليه وتصدر بتنفيذها فى النهاية أوامره ، وكان منشأ هذا المزج رغبة محمد على فى الإصلاح من جهة ، وقلة الأكفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم من جهة أخرى ، فكما أنه أراد الأشراف بشخصه على كل عمل من أعمال الدولة الإنشائية فى نواحى الإصلاح و « العمارية » لضمان تنفيذ مشروعاته وسرعة إنجازها ، فقد أراد إلى جانب ذلك أن يدرب أهل البلاد على شئون الحكم والإدارة حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة وسياسة أمورهم بأنفسهم ، فجمعهم الباشا فى مجالس كانت فى الواقع بمثابة مدارس يتلقون بها من أنواع المعرفة والمران ما يهيئهم لما أعدوا له من أعمال فى الحاضر والمستقبل ، وليس يقلل من قيمة هذا القول ، ما ذكره دوهاميل Duhamel القنصل الروسى فى مصر عام ١٨٣٧ ، من أن السبب الذى حدا بالوالى الكبير إلى إنشاء هذه المجالس إنما هو قلة ثقته فى مقدرة رجال حكومته ورغبته فى أن يتضافروا جميعاً فى بحث المشروعات التى يعرضها عليهم قبل أن يقدموها إليه لاعتمادها أو رفضها فى النهاية ؛ بل إن القول الصحيح ، هو ما ذكره « جان دنى » Jean Deny عند الكلام عن التنظيم الإدارى فى عهد محمد على ، إذ قال إن هذا التنظيم يقوم على مبدأين أساسيين ، أولهما أن كل مسألة يجب أن تستوفى حظها من البحث والتمحيص فى احد المجالس وأن الباشا يبدى عناية فائقة بمقدار ما تبودل من الآراء فى الموضوع الواحد ، وثانيهما أن للباشا وحده الكلمة العليا فى النهاية ، فهو الذى تتركز فى يديه كل رقابة ، ومن حقه المطلق تصريف الأمور وفق رغائبه . وغنى عن البيان أن هناك تناقضاً بين هذين المبدأين ، فأحدهما

تتجلى فيه نزعة الحرية ، أما الآخر فمن خصائص الحكومات الاستبدادية ؛ ولكن هذا النظام بشقيه كان يتفق فى جوهره مع ما استعدت لقبوله عبقرية محمد على ، وقد ساعده فى إحياء روح الابتكار لدى رجال دولته والمسئولين من موظفيه ، وفى تعويد الجميع إعمال الفكر والتدبر فيما يعرض لهم من شئون متصلة بالحكم ؛ وعلى ذلك فإن إنشاء المجالس والدواوين لم يكن الغرض منه سوى العمل بقدر الاستطاعة على أن يستبدل بالبيروقراطية الإدارية نظام شورى يقوم على إشراك رجال الحكومة فى البحث والرأى .

١ — المجلس العالى والديوان الخديوى :

وكان المجلس العالى أهم هذه المجالس ، وقد صدر إلى البيك الكتخدا محمد بك لاظ أوغلى أمر « بتأسيسه وطريقة إدارة مناقشاته وحسن معاملة أعضائه » فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤ (٥ ربيع الثانى سنة ١٢٤٠) ، وكان يسمى بأسماء كثيرة منها مجلس القلعة وديوان الخديوى والجمعية العمومية ومجلس العموم أو المجلس العمومى « المنعقد بالقصر العالى » ومجلس المشورة أو مجلس الشورى واختص ببحث جميع الشئون الداخلية عدا المالية منها ، ولذلك كان يعتبره « جان دنى » ديوان الوالى ولكن فى شكل جديد ، فقد كان لديوان الوالى رئيس كتبة أو سكرتير يدعى ديوان أفنديسى أو ديوان أفندى كما سماه الجبرتى ، فأصبح ناظر الديوان الخديوى فى عهد محمد على يسمى « ديوان خديوى كاتبى » أو « مكتوبجى » أو « كاتبى » أى سكرتير الوالى الأول كما ظل يحتفظ إلى جانب هذه الأسماء فى الوقت نفسه باسم ديوان أفنديسى مدة ليست بالقصيرة ، وكان محمد على يعتبر الديوان الخديوى أو المجلس العالى ديوانه المفضل ، ولهذا كان يجتمع على مقربة منه ، وعنى محمد على بأمره حتى أضحى حوالى عام ١٨٣٧ يشبه المعية السنية أو ديوان المعاونة أو شورى المعاونة « وكل هذه أسماء لمسمى واحد » ، ومما يذكر عن المعية السنية أن تاريخ ظهورها مازال مجهولا ، ولو أنه بات من المرجح أنها صارت منذ عام ١٨٤٨ تقوم بوظائفها على اعتبار أنها « مجلس خصوصى » لقراراتها « وإفاداتها » قوة التنفيذ كما لو كانت صادرة من الوالى نفسه ، وذلك عندما اشتدت وطأة المرض على الباشا ، وقد ظل الحال على هذا المنوال إلى وقت اعتلاء عباس باشا الأول أريكة الولاية ، ومهما يكن من الأمر فالثابت أن المعية السنية كانت غير ديوان الوالى و« كل ما يمكننا الاعتراف به — على ما يقول دنى — هو أن ديوان الوالى القديم انحل إلى المعية وإلى الديوان الخديوى » ، ومن ديوان الوالى على حد قول «دنى» أيضا ، كان منشأ المجلس العالى كما سبق بيانه . أما متى تم تحويل

ديوان الوالى إلى المجلس العالى فما يزال مجهولا كذلك ، ولو أن ظهور المجلس العالى بصفته إحدى هيئات الحكم والإدارة كان على ما يرجح منذ ١٢٢٠ هجرية « ١٨٠٥ ميلادية » ، أى قبل صدور أمر محمد على إلى البيك الكتخدا بتأليفه ، ويدلنا على الغرض من إنشاء هذا المجلس ما جاء فى أمر تأسيسه إذ قال محمد على « لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضى حكمة الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نجتنب عند البت فيه الانفراد برأينا والاكتفاء بحكمنا ، بل نحوله على المجلس وفقا لأصولنا المقررة وأسلوبنا المعلوم ، — كما جرت عادتنا إزاء كل شأن من الشئون المرهونة تسويتها بقرار المجلس أن نحمل التسوية التى سوى بها على ما أبداه رجال المجلس من تضامن واتحاد وما أظهره كل واحد منهم من سعى واجتهاد ، وأن نعتبرها ويعتبرها معنا النظار والحكام كافة جديرة بالقبول ليتاح لها أن توضع موضع التنفيذ والإجراء .. ... وتحقق الغاية المرجوة من نظامنا وأصولنا ، ووفق كل ذى جهد إلى رؤية ثمرته ، وهى ثمرة من شأنها أن تبعث فى المجلس القوة وتسبغ على أعضائه العزة ، وحتى يصيب رأيهم من الغرض السوىداء وتكون تدابيرهم محمودة فى نظر العقلاء » . وفى ٣ يناير ١٨٢٥ صدرت لائحة المجلس الأساسية ، وفى عام ١٨٣٠ (١٢٤٦ هجرية) صدرت « التعليمات السنية المشتملة على أصول آداب المجلس العالى » ، وبعد ذلك بسنوات ثلاث قدم المجلس قانونا « تم تنظيمه بمعرفة المجلس عملا بالإرادة السنية الخديوية » ، وفى ١٢ يولية ١٨٣٣ صدر « قانون ترتيبات المجلس العالى » ، وفى أول أغسطس ١٨٣٤ (٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠) صدرت لائحة ترتيب هذا المجلس . وقد جاء فى المادة الرابعة والأخيرة من مواد هذه اللائحة ، أنه لما كانت أكثر الشئون التى ينظرها المجلس هى شئون الأقاليم ، « فمن الأنزم والحالة هذه أن يوجد بالمجلس العالى بعض رجال الأقاليم المنتخبين » ، ولما كان هذا المجلس ينظر ويفصل فى بعض القضايا التى هى « من اختصاص الشرع الشريف ، فيجب أيضا أن يكون من بين أعضاء المجلس علمان من علماء مصر ، وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتريات والتجارة ، فإن الأمر يستدعى وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا ، ولا بد للمجلس العالى من كاتبين ملمين بالأعمال الحسابية ليعهد إليهما فى رؤية الحسابات ، كما يجب أن يعين المجلس العالى بعض المعاونين لاستخدامهم فى تحقيق المواد التى تستوجب التحقيق ، فعلى كل مديرية أن توفد إلى المجلس العالى شيخا ينتخب من الأهالى ، على أن يستبدل هؤلاء الشيوخ بغيرهم مرة فى كل سنة بنفس الطريقة (الانتخاب) ؛ أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ، ويستبدلان بغيرهما مرة فى

كل سنة كالشيوخ ، وكذلك الحال بالنسبة إلى التاجرين والكاتبين ، وعلى شورى المعاونة انتخاب المعاونين الذين سيعينون للمجلس » . وقد طلب محمد على إلى شيخ الجامع الأزهر وإلى « سرتجار » أن يقوما « بانتخاب من يلزم من العلماء والتجار » ، كما أرسلت الأوامر إلى « مديرى الأقاليم قبلى وبحرى » حتى يدعوا « نظار الأقسام ويعقدوا جمعية من عموم الأهالى والمشايخ لانتخاب اثنين من الذين يكون لهم الدراية والمعرفة التامة اللائقين للمجلس » .

على أن المجلس العالى أخذ يعقد اجتماعاته السنوية ابتداء من ٣ ربيع الأول ١٢٤٥ (٢ سبتمبر ١٨٢٩) ، وكان اجتماعه الأول برياسة إبراهيم باشا فى سرايه بالروضة ، كما عقد اجتماعه الثانى فى الروضة أيضا برياسة ابراهيم باشا كذلك فى المدة الواقعة بين أول ربيع الثانى و٩ جمادى الأولى ١٢٤٦ (١٩ سبتمبر — ٢٦ أكتوبر ١٨٣٠) ، ثم تغير مكان اجتماعه بعد ذلك . وقد أثبت صاحب تقويم النيل قائمة كاملة بأسماء أعضاء هذا المجلس فى أول اجتماع له « للنظر فى إدارة شئون البلاد » ، وكان عددهم ١٥٧ عضوا ، منهم ثلاثة وثلاثون «من الأكابر ورؤساء مصالح الحكومة والعلماء » ، وأربعة وعشرون « من مأمورى الأقاليم » ، ومائة « من مشايخ الأقاليم » .

ومنذ انعقد المجلس العالى فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ (١٢٤٥ هـ) ، أصبح من الممكن التفرقة بينه وبين الديوان الخديوى ، ولو أن وثائق العصر ظلت تسمى « المجلس » و« الديوان » بأسماء متشابهة فى أحوال كثيرة ؛ ولكن بات من الراجح أن كلاً منهما انفصل عن الآخر ولو أنهما يرجعان فى الأصل إلى ديوان واحد هو ديوان الوالى ، وقد عرف الديوان الخديوى بعد أن صار له كيان مستقل باسم « ديوان خديوى مصر » أو « الديوان الملكى المصرى » كما سمى كذلك «ديوان بلاغات عنوانى خديوى» و«ديوان بلاغات عنوانى آصفى» و« ديوان جليل العنوان » و« الديوان السامى » و« ديوان القلمة » و« المجلس الملكى » وكانت وظائف هذا الديوان قضائية فيفصل فى المسائل التى يعاقب عليها القانون ، وظل ينظر قضايا الجنايات والجنح وما إلى ذلك من شئون الضبط والربط حتى أنشئت « جمعية الحقانية» فى فبراير ١٨٤٢ ، وكذلك كان من أعمال الديوان الاضطلاع بشئون الإدارة وهى كثيرة فصلها قانون السياستنامة الصادر فى ١٨٣٧ .

ب — المجالس الأخرى :

لم يكن المجلس العالى والديوان الخديوى كل ما أنشأه محمد على من هيئات تعاونه فى إدارة الشئون العامة مع احتفاظه لنفسه بالرأى النهائى فى جميع تلك المسائل بل تعددت الدواوين والمجالس وكثرت الأقلام وفروع الإدارة فكان هناك ديوان الكتخدا (نائب أو وكيل الوالى) ويرجع تأسيسه إلى عام ١٢٢٠ هجرية (١٨٠٥ م) وكان يتألف من قلمين قلم التحريرات وقلم الشفالك والعهد ، وكان الكتخدا يرأس كذلك ديوان التفتيش ويسمى تفتيش العموم أو ديوان عموم التفتيش ويصدر هذا الديوان القرارات والمنشورات التى يجب على بقية المصالح الحكومية اتباعها هذا عدا ديوان تفتيش الحسابات وديوان « التجارة والمبيوعات » الذى تأسس عام ١٢٣٤ هجرية (١٨١٩ — ١٨٢٠) ، وفى ٢٥ مايو ١٨٢٠ (١٢ شعبان ١٢٣٥) أنشىء ديوان أو مجلس يتألف من سبعة أشخاص مهمته بحث المعاملات الجارية بين « الخزينة » والتجار الأوربيين ، وفى عام ١٢٣٦ هـ (١٨٢٠ — ١٨٢١) تأسس « ديوان عموم الشفالك والعهد السنية » ، وفى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) أنشىء « مجلس الصحة والاسبتاليات » الذى سمى منذ ١٢٥٠ هجرية (١٨٣٤) « بمجلس الصحة العمومية » ، وكان هناك « ديوان الأبنية » الذى أسس عام ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩ — ١٨٣٠) وقد سمى « ديوان الأشغال » فى عهد الخديوى إسماعيل ، و « مجلس المدارس » أو « شورى المدارس » فى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، و « ديوان المدارس » فى أوائل ذى القعدة ١٢٥٢ وأوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير ١٨٣٧ ، وفى ٣ محرم ١٢٥٨ (١٤ فبراير ١٨٤٢) تأسست « جمعية الحقانية » من رئيس وعشرة أعضاء ، منهم اثنان من كبار رجال الجيش من « ذوات الجهادية » واثنان من « ذوات البحرية » واثنان من البوليس (أى الضبطية) ، وكان من وظائفها محاكمة كبار الموظفين الذين من حقهم استئناف أحكامها أمام الباشا نفسه ، كما كانت تفصل فى المسائل المعقدة التى تحيلها عليها الدواوين العمومية ، وقد حل محل هذه الجمعية ديوان الأحكام الذى أسس فى ربيع الآخر ١٢٦٥ (فبراير ١٨٤٩) .

وإلى جانب ذلك كان هناك « ديوان الجهادية » وقد أسس فى عام ١٢٣٧ هجرية (١٨٢١ — ١٨٢٢) ، و « تفتيش الفابريقات والعمليات والوابورات » ، وكذلك « ديوان ملكى الاسكندرية » الذى أنشىء فى عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ — ١٨٠٨) وقد

عرف فيما بعد بمحافظة الإسكندرية ، كما أسس ديوان دمياط ومحافظة رشيد فى ١٢٢٦ هـ (١٨١١ — ١٨١٢) ، أما محافظة السويس فقد أسست فى عام ١٢٢٥ هجرية (١٨١٠ — ١٨١١) ، وفضلا عن ذلك فقد كان هناك « ديوان الجرنال » وسيأتى الكلام عنه فى حينه ، و « ديوان الضربخانة المصرية » وهى قديمة العهد ، كما كان هناك « ديوان الرزنامة الأميرى » والرزنامة أو الرزنامجة كما يؤخذ من الأوراق الموجودة بالقلعة « قديمة العهد وأعمالها موجودة » منذ عام ٨١٨ هجرية (١٤١٥ — ١٤١٦ ميلادية) ، أى أن وجودها يرجع إلى ما قبل الفتح العثمانى لمصر ، وكلمة الرزنامة فارسية الأصل معناها « الجرنال » أو « التقويم » وفى التنظيم المالى العثمانى يوجد مالا يقل عن خمسة وعشرين قلما أو مكتبا تتألف منها جميعا « الدفتردارية » أو ديوان المالية التركى ، ويطلق اسم الرزنامة على اثنين فحسب من هذه الأقلام أو المكاتب ، أحدهما مكتب الحسابات العامة لقيد الدخل والمنصرف ، ويعرف باسم « باش قلم » أى المكتب الرئيسى و « ميزان » أو ميزانية ويجرى به رسم الحالة المالية مرة فى كل عام أوستة شهور فى « خلاصة إجمالية » مقدرة بالكيس ؛ أما الثانى فمكتب الجرنال الصغير ويتولى قيد بعض المخصصات وفى عهد السلطان عبد الحميد كان هذان المكتبان ما يزالان فى حيز الوجود ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك رزنامجة أخرى ملحقة « بالدفترخانة » لحفظ سجلات أصحاب الأقطاعات العسكرية ، كما كان لكل قاض من « قضاة العسكر » وعددهم اثنان فحسب رزنامجة تتولى شئون الأوامر والبراءات الصادرة للقضاة فى أنحاء الأمبراطورية ، وفضلا عن هذا كله كانت هناك رزنامة فى ولايات الأمبراطورية وإيالاتها كالشام وكريت ومصر ، وقد صار للرزنامة فى مصر شكل خاص بسبب إشرافها على التزام الأرض وترتيب صرة الحرمين الشريفين ، فقد « كان الملوك فى الزمان القديم ، يرسلون هدايا الى أهالى مكة والمدينة ، من أصل مبلغ كبير فى كل سنة من أصل بيت [مال] المسلمين ، فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال الميرى ، ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل إليهم فى كل سنة . . . » فلم تكن الرزنامة إذاً من الأنظمة الخاصة بمصر وحدها ، بل كانت تشترك مع مختلف مكاتب الرزنامجة بالآستانة فى وظائفها العامة وهى « مراقبة الجرنال » أى « الإشراف اليومى » على شئون المال والالتزام ثم المحافظة على دفاتر الحسابات ، أى أنها كانت كذلك بمثابة دار محفوظات لحفظ السجلات ، وقد أجاب حسين أفندى الرزنامجى على أحد أسئلة استيف Esteve ، الذى تولى الإدارة المالية فى عهد الحملة الفرنسية فى مصر ، بقوله « إن السلطان سليم حين رتب الرزنامة رتبها ترتيبا

عظيما وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس ، وشرط عليهم إن سئلوا عن أى شىء لا يقطعون عنه جوابا إلا إن حضر لهم فرمان من نائب السلطان بالكشف عن المطلوب ، وشرط عليهم أن دفاتر الميرى الأصل والحصص التى رتبها السلطان لم يكن أحد يطلع عليها خلاف خدمائها ، وأن الدفاتر التى ينتهى بها العمل تحفظ فى خزينة (مقفلة ؟) فى القلعة . » وعند ما احتل الفرنسيون هذه البلاد فى عام ١٧٩٨ ، هرب الرزنامجى (سيد ابراهيم أفندى) والأفندية موظفو الرزنامة إلى الشام ورفضوا الأمان ، فاضطر الفرنسيون إلى تعيين « بوسيليج » "Poussielgue" ثم « استيف » على رأس الإدارة المالية ، غير أن وظيفة الرزنامجى لم تلبث أن أعيدت مرة أخرى فى عام ١٢٢٨ هـ (١٨١٣) عند ما قرر محمد على إلغاء التزام الأرض ، وكانت مهمة الرزنامة دفع التعويضات السنوية فى مقابل فائض الالتزام لأصحاب هذه الأراضى ، ولما صدر قانون السياستنامة فى ربيع الآخر ١٢٥٣ هـ (يوليه سنة ١٨٣٧) أصبح من اختصاص الديوان الخديوى أو الديوان العالى الإشراف على الرزنامة .

ولم يقف الأمر عند ما سبق ذكره من دواوين ، فقد تعددت الإدارات التى يشرف عليها « النظار » ، يعاون كلاً منهم عدد من الكتبة أكثرهم من القبط ، يقدمون حسابات إداراتهم إلى « الخزينة » ورئيسها الخازندار ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك إدارة لبيع المصنوعات وأخرى لشئون الفرضة (أى ضريبة الرءوس) وثالثة للملاحظة الملاحة وسير السفن فى النيل ورابعة للمنسوجات وخامسة لبيع البن والنيلة إلى غير ذلك من الإدارات .

حـ — قانون السياستنامه :

فى يولية سنة ١٨٣٧ (ربيع الآخر سنه ١٢٥٣) صدر قانون السياستنامة لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها أو « وزارتها الجديدة » إذا جاز لنا أن نستعمل تعبيراً حديثاً ، وقد اشتمل هذا القانون على مقدمة وثلاثة فصول ، اختص الفصل الأول منها ببيان « الترتيبات الأساسية » ويتألف من تسعة بنود ، وأفرد الفصل الثانى لبيان « الإجراءات العملية » وبنوده واحد وثلاثون ، واقتصر الفصل الثالث على بيان « قانون العقوبات » وعدد بنود هذا الفصل واحد وعشرون .

أما المقدمة فقد بينت الغرض من إصدار قانون السياستنامة فى عبارات تشرح فلسفة الحكم فى العصر العلوى ، إذ صدر الباشا قانونه بقوله ، « من البداهة بمكان أن يكون اضطلاع كل كبير وصغير من عبيد الجناب الخديوى المستخدمين فى المصالح الأميرية بمسئولية الأعمال العامة التى يتولاها موجباً للكثير من الفوائد ، وأن يكون إلزامه تبعة الخير والشر

فى هذه الأعمال داعياً إلى إنقاذها من التعطيل والإهمال ، وإنما يستقيم هذا بأن يعمد إلى كل شأن من الشئون فتوضع له لائحة خاصة به ، ثم ينظر إلى ولاة المصالح فتعالج أمورهم على مقتضى هذه اللوائح ، فمن سلك منهم — بسوق الطبيعة البشرية — مسلكا مخالفاً لمضمون هذه اللوائح أوخذ مؤاخذة تكون له تربية ولغيره عظة وعبرة ، وبذلك يتضح أنه ليس ثمة سبيل إلى قضاء المصالح وترويجها ما لم تعزز اللوائح المذكورة بنظام للعقوبات يسن هو الآخر فيتألف منه ومن اللوائح بأجمعها قانون عام ، ومتى ظهر هذا القانون العام كان من الواجب إحداث هيئة شورى خاصة مهمتها القيام بتنفيذ حكمه ، وعلى هذا الأساس حررت المواد المسطورة فيما يلى : « تختص كل مملكة من ممالك أوروبا المختلفة بقوانين تلائم طبيعة أهلها وأخلاقهم ودرجة تربيتهم وتدار بموجبها أمورهم الحكومية فى المحور اللائق بها ، إلا أنه لما كان معلوما أن قانون المملكة الواحدة لا يوافق المملكة الأخرى ، كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه وفصه موضع الإجراء فى هذه البلاد ، على أن الحكومات وإن انقسمت من حيث أنواعها إلى جمهورية ومشروطة ومستبدة ، فإنها غير منقسمة ولا مختلفة من حيث أصولها الأساسية التى هى واحدة بعينها فيها جميعاً ، فهذه الأصول المتحدة هى التى تكون مراعاتها فى هذه البلاد موجبة لحسن سير الأعمال ميسرة لقضاء المصالح واجتناء الكثير من الفوائد ، غير أنه عند ما يراد تبديل أصول الحكم فى مملكة من الممالك ينبغى أول الأمر أن تفحص محاذير الأصول الجارية ، ثم ينظر فى استنباط الوسائل التى من شأنها إزالة هذه المحاذير ، مع إظهار ما فى هذه الوسائل من ضرر ونفع والموازنة بينهما ، حتى إذا استقر الرأى على رجحان منافعها لم يكن بد من اختيارها واتخاذ التدابير التى تقتضيها » .

وكان قانون السياستنامة أول خطوة واسعة فى سبيل تنظيم الإدارة والحكومة المصرية فى عهد محمد على ، ولذلك استرعى صدوره انتباه المعاصرين ، حتى أن القنصل الروسى دوهاميل كتب بشأنه إلى حكومته ولخص مواد القانون وبنوده ، وكان عدد الدواوين التى انحصرت فيها السلطة حسب هذا التنظيم الجديد سبعة ، أوجز الكلام عنها صاحب كتاب « الأطيان والضرائب فى القطر المصرى » فيما يلى :

أولا : الديوان العالى (الخديوى) ، وكان أشبه شىء بالمحافظة فيما يختص بمدينة مصر من إجراءات الضبط والربط والفصل فى الخصومات ، وعدا ذلك قد كان مأمور هذا الديوان رئيساً على مصلحة الأبنية وفروعها والمخبز الملكى وتوابعه ، والكيلار العامر والسلخانة

والقوافل وديوان المواشى وتعلقاته ، وترسانة بولاق والاسبتاليات والزرناجة وبيت المال والأوقاف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطرة (وجبل أثر النبى الشريف) — (وهذه محاجر) — ومهمات أشغال المحمودية وخزينة الأمتعة وإدارة الضربخانة ومصالح الاحتساب والبوستات ومجلس التجار وخازن الخزينة وهى التى كانت تقدم إليها حسابات هذه المصالح كلها ، وكان إليه مرجع النظر فى الدعاوى والعرضحالات وأمور الأحكام بمدينة الإسكندرية .

ثانيا : ديوان الإيرادات وهو قسمان ، أحدهما يختص بحسابات كافة المديريات وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ، والثانى يختص بإيراد مدينتى مصر والإسكندرية والكمارك والمقاطعات وورشة الترميمات ، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشى الأقاليم للتنقيب على المصالح .

ثالثا : ديوان الجهادية وإليه يرجع النظر فى نظام العساكر البرية وضبط وربط حركاتها وتعليماتها ومهمات الأرادى (أى الفرق العسكرية) والقشلاقات ومواضع الخيام والقلاع والاسبتاليات العسكرية وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والباروديخانات وتعلقاتها وأشوان تعيينات العسكرية والمخابز وعلى العموم كافة المصالح العسكرية .

رابعا : ديوان البحر وإليه كان يرجع النظر فى إدارة ونظام الدونانمة وضبط وربط حركاتها والترسانة والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات ومأكولات وسائر لوازمات الدونانمة والاسبتاليات العسكرية البحرية .

خامسا : ديوان المدارس وإليه كان يرجع النظر فى أمور المدارس المبتديان والتجهيزية والخصوصية والكتبخانات ومخازن الآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وإدارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وإدارة المارينوس (أى الأغنام المارينوس) والاصطبلات الكبرى فى شبرى .

سادسا : ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية وإليه كان يرجع النظر فى معاملات الأهالى مع الأجانب فى التجارة وفى بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح إيرادات مدينة مصر .

سابعا : ديوان الفابريقات وإليه كان يرجع النظر فى إدارة فابريقة الطرابيش فى فوة وكافة الفابريقات التى كانت توجد فى مدينة مصر وبقية مدن الأقاليم .

وكان مفروضا على رئيس كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى تقريرا فى يوم الخميس

من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيراد والمنصرف » .

هذا وقد جاء فى البند السابع من الفصل الأول من قانون السياستنامة ملخصه إن « مديرى الدواوين العامة والكبراء الذين يتفضل الجناب الأشرف الخديوى بتعيينهم ، يؤلفون لجنة مشورة تعقد فى موعد يضرب مرة فى كل سنة ، فيتباحثون فيما تحتاج الحكومة إلى النهوض به من المشروعات الكبرى ، ثم يقدمون قراراتهم بصدد هذه المشروعات إلى المقام السامى » كما نص فى البند التاسع من هذا الفصل نفسه ، على ضرورة تشكيل « مجلس شورى » خاص ، يقوم بالقرب من ولى الأمر ، ويكون مؤلفا من عدد كاف من الكبراء المنتخبين من بين عبيده المخلصين ذوى الكفاية والكياسة المجربة حصافتهم ، كما هى الحال فى الممالك الأوربية ، فيتألف هذا المجلس من ناظر وأعضاء بقدر عدد دواوينهم . » وتكون مهمة المجلس البحث فى الشئون المقدمة إليه ، « سواء كانت صادرة من المقام السامى أو واردة من الجهات » ، ثم يعرض خلاصة مايصل إليه بعد البحث والتمحيص على المقام السامى ، كما « يطالع التقارير التى سترفعها الدواوين إلى المقام السامى بزبدة أعمالها وتقارير المجلس العام السنوية التى مر ذكرها ، (وهى لجنة المشورة) ، ثم يعرض كل ما تحتويه هذه التقارير من الأمور على المقام السامى . » ، وكذلك ينتدب المجلس للفصل فى الدعاوى على الوجه المبين فيما تقدم ، « ويؤذن لأعضائه فى أن يقدموا ويرفعوا ما يجيش بخواطرهم من التدابير والمشاريع المنطوية على منافع البلاد »

وهكذا شكل مجلس المشورة « من مديرى الدواوين السبعة ومن بعض العلماء ومن الذوات الذين يعينهم الوالى للنظر فى المسائل الكبرى والمصالح الكلية » ، وكانت تعرض قرارات هذا المجلس على الباشا « للتصديق على ما يراه منها » ، ويقول دنى Deny إن هذا المجلس إنما هو بلا ريب المجلس العالى أو مجلس الشورى أو الجمعية العمومية وأنه أسس فى نوفمبر ١٨٢٤ .

وفى ٢٤ محرم ١٢٦٣ (١٢ يناير ١٨٤٧) صدر أمر بتشكيل « المجلس الخصوصى » (أو المجلس الخصوصى العمومى) وهو المجلس الذى سبقت الإشارة إليه عند الكلام على المعية السنية . وقد جاء فى القرار « المعطى بشأن تشكيل المجلس الخصوصى العمومى ، أنه وإن كان جاريا عقد جمعية مركبة من حضرات مديرى دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية (أى الشئون المدنية) ، إنما نظرا لازدياد نطاق مصالحها يوما عن يوم ، وضرورة

استعمال قدح الفكر بالتدقيق على حسب مقتضيات مصالحها الباعث لاستنتاج النتائج الخيرية والفوائد الجمة كما هو المتبادر ، فلأجل الوصول إلى هذا القصد قد تقرر باتحاد الآراء تشكيل مجلس باسم المجلس الخصوصى ، مركبا من دولة إبراهيم باشا ابن ولى النعم وكتخدا باشا (عباس باشا) وحضرات أحمد باشا يكن وحسن بك رئيس الحقانية وبرهان بك » ، وكذلك تضمن هذا القرار « استمرار عقد الجمعية العمومية بديوان المالية فى الأسبوع دفعتين أو ثلاث دفع ، وإلحاق باقى بك وكيل ديوان خديوى مصر وأدهم بك مدير المدارس وباسليوس بك مدير الحسابات المصرية علاوة على أعضائها الحالية ، ويكون من اختصاصها رؤية كافة أمور ومصالح الحكومة التى تحال عليها ، وإعطاء القرار اللازم ممضى من حضراتهم ، وتقديمه من قبلها إلى المجلس الخصوصى الذى من اختصاصه إعادة النظر فيها ، وفى سائر المواد نهائيا التى يتبادر عرضها من قبله إلى الأعتاب الخديوية وتفويض التنفيذ واتباع الأجراء لما تقتضيه الإرادة السنية » .

ومما تجدر ملاحظته أن « الجمعية المركبة من حضرات مديرى دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية » التى تحدث عنها هذا القرار هى ديوان خديوى مصر (أو الديوان الملكى المصرى) ، أما الجمعية العمومية التى تنعقد بديوان المالية فهى المجلس الشورى الخاص الذى نص عليه البند التاسع من الفصل الأول من قانون السياستنامة (١٨٣٧) ، وعلى ذلك فقد كان هناك من الهيئات العمومية والخصوصية التى اشتركت فى بحث مسائل الحكم والإدارة الهامة فى أواخر عهد محمد على : الديوان الخديوى والمجلس الخصوصى (وقد سبقت الإشارة إلى الصلة الموجودة بين هذا المجلس والمعية السنية) والمجلس الشورى الخاص (أو الجمعية العمومية) ومجلس المشورة (وهو المجلس العالى الذى أسس فى عام ١٨٢٤) ، وذلك عدا المجالس والدواوين الأخرى التى قامت بتصريف شؤون الإدارة والحكم .

غير أنه على الرغم من وجود جميع تلك المجالس والدواوين كان محمد على مصدر السلطة العليا فى مصر ؛ ولكن العاهل العظيم كان يريد تدريب رجال الحكومة وتعويدهم الاضطلاع بالمسئولية ، فكان يطالبهم بأن يعملوا الفكر ويتبادلوا الرأى فى المسائل والمشروعات التى تعرض عليهم أو « تجيش بخواطرهم » ، وأن يصلوا إلى قرار فى المسائل التى يبحثونها ، كما سمح لهم بقدر محدود من حرية التصرف فى شئون الإدارة التفصيلية ؛ وكان أسلوبه مع رجال دولته فى ذلك كله أسلوب الوالد المرشد والحاكم المصلح ، يتوعد بالعقوبة حينا ويعد بالمكافأة حينا آخر ، وينتقى رجاله وكبار موظفيه ممن نالوا خبرة واسعة وتجربة نافعة ؛ وفى

عام ١٢٦٣ هجرية (١٨٤٧) « حصل عقد مجلس مشورة بحضور كل من المديرين والمتعهدين فى ديوان المالية بهذه السنة العميمة حسب المعتاد ، وحيث تبين من ذلك أن أمور المصالح الخيرية آخذة فى التقدم سنة فسنة ، دعى كل من المأمورين المومى إليهم إلى الطعام وقت المساء بطرف ولى النعم صاحب الشرف الأعم ، تطييبا لخواطرهم ، ونال كل منهم الالتفات ، ثم بعد أيام قليلة حصل اجتماعهم بطرف الخديوى ، وألقى فى آذانهم بعض الوصايا المشتملة على النصح كما يعلم من التقرير العالى » .

وهذا التقرير عبارة عن الخطبة التى ألقاها الباشا فى أعضاء مجلس المشورة وهى فى الواقع تفسير لفلسفة الحكم عند محمد على ، كما أنها دليل واضح على أن العاهل العظيم كان يقصد من عقد هذا المجلس وغيره من المجالس ، تدريب الأعضاء على أعمال الحكم والإدارة . ومع أن هذه الخطبة ألقيت فى عام ١٨٤٧ ، أى قبيل المرض الأخير الذى اضطر الباشا إلى اعتزال الحكم ، إلا أنها كانت فى الواقع بمثابة عرض عام موجز للنتائج التى أسفرت عنها أساليب الباشا وأنظمته الحكومية مدة نيف وأربعين عاما .

بدأ الباشا خطبته بقوله « حيث أنى رأيت منكم بعض الشواهد النافعة المتعلقة بتهييج الحمية والحرارة فى حركاتكم منذ بضع سنين ، ولاحظت الصلاحية فى ذاتكم لقبول النصيحة ، جمعتكم الآن عندى جميعاً وبادرت إلى بيان المقصود ... وهو أنه لما كان من أقوى ملحوظاتى فيكم أن كلا منكم قد أدرك مزية هذا الوطن حسب مرتبة إدراكه ، وأن من لم يدرك ذلك صالح لتعلمه إياه يوماً فيوما ممن علمه لم يحوج الأمر إلى تفصيل مفرداته » ؛ ولكنه كان ما يزال يرى فيهم عدم « السعى والاجتهاد على حسب مقتضى حب الوطن » إلى الحد الذى يريده فرأى أن يوجه إليهم النصح مسترشداً بما يعرفه من « أحوال العالم » ، التى لا يشك فى أنهم يعرفونها « إجمالا » ، « وذلك أن أهل الملل الموصوفين بالقدرة والقوة لم يكونوا فى الأصل من أصحاب الاقتدار واليسار الذى هم عليه الآن ، بل كان كل منهم جاريا على طراز قديم ، ثم ظهر فيهم بعد ذلك ذوات من أصحاب الانتباه ، فأخذوا يجهدونهم بوسائل حتى أنهم بسبب ما أثمر من سعيهم واجتهادهم فى حقهم علموا قيمة محبة الوطن فكان ذلك سبباً فى تقدمه ، ونحن لم نزل غافلين عن التأمل فى معنى قدر الوطن وقيمته إلى هذه الأزمنة القريبة ، وبسبب كوننا متكاسلين وقاعدين عن الإقدام والاهتمام قد تأخرنا إلى غاية ما نحن فيه من الدرجات ، والآن قد صارت الأسماع والأبصار تسمع وترى ما صنعه أهل الملل أصحاب الاقتدار فى هذا الأوان ، وعلى هذا إذا حصل أن الذين سمعوا أخبارهم وشاهدوا أمورهم بلغوا

الذين لم يسمعوا ولم يبصروا وأروهم ما يلزم بتيسر وجود الأشياء التى يظن بها طول المدة فى زمن قريب ، وما ذاك إلا أن منشأ هذا الأمل الحقيق إنما هو عبارة عن كمال رعاية حق المصالح ، أعنى بذلك حصول الانتباه الزائد فى عدم إضاعة حق المصلحة نظراً إلى جلب رضا الكبار والصغار ورعاية خواطرهم ، فلتعلموا أنى قد ناهزت الثمانين ولست فى تمنى شىء لنفسى ، بل كان تركى للنوم والراحة وبذلى لاجتهادى ليلا ونهاراً إنما هو من أجل سعادتكم وإصلاح حالكم ، وحيث أنى قد ربيتكم جميعاً من صغر سنكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم إلى ما أنتم فيه من الدرجات ، وقبلتكم أولاداً لى وصرت لكم أباً بحق ، وجب أنكم لا تمتنعون من قبولى أباً لكم بل تقبلوننى ، وبقياس هذه الأمور صرت مؤملا بذل الجهد منكم حسب الفطرة ، وطالباً لراحتكم ورفاهيتكم فى مدة قليلة ، ومع هذا فإن خدمتكم عائدة على أنفسكم ، ورؤية الفوائد المهمة سريعاً منوطة برفع المداراة ورفع رعاية الخواطر الحاصلة بينكم ؛ لأن المعاملات المذكورة سبب فى إبراث السكتة للمصلحة الداعية إلى عمار الوطن ، وإن احترام الخاطر المحبة ولو كان من لوازم الإنسانية لكن التزام المنفعة الذاتية فى الشىء المضر بمنافع العامة والمناشاة والموافقة فى الأمور المضرة بالمصلحة والأصول الموضوعة من أعظم الجرائم والقبائح التى لا يمكن الصفح عنها أصلا ، فيجب الاجتناب عن ذلك ، حتى إذا كنت آمر أحدكم شفاها أو تحريراً بقولى له أجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض على وذكرنى وأفادنى شفاها أو تحريراً بأن المادة المذكورة مضرة ، فهذا يكون منه عين ممنونيتى الزائدة ، وقد أثبت لكم مراراً كسب محظوظيتى من الإخطارات الواقعة حتى الآن التى يترتب عليها ممنونيتى فى أعلى درجة ، وهأنا مرخص لكم فى ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة . . . فعلى هذا إذا سلكتم جميعاً هذا المسلك ، وأجريتم عليه صغار الدرجة الذين تحت أيديكم ، وقابلتموهم بالرغبة والتشويق والتربية منكم ، فلا بد لكم من أن تشاهدوا فوائدهم الجليلة التى لا يمكن حصولها ، وإنى سأبين لكم ما فى هذا إجمالا فى طراز التفصيل ، وذلك هو تضاعف الثروة واليسار والافتخار لكم داخلا ، والاعتناء فى عدم رعاية الخاطر والأغيار خارجا . . . ولا يكون لكم فى مدة حياتى خوف من أحد ما ، فإذا فرضنا ذلك فلا يكون إلا من أولادى ، وإذا قدرنا ذلك فهو محض خطأ ؛ لأنى مؤمل من ربى جل شأنه أن يكون أولادى قد تنبهوا لهذه الدقيقة وعلموها ، وإذا لم يدركوها فإن أفكارهم ستجد منفذاً لما قام بأذهانكم ، وعلى هذا أخبركم بأنكم إذا فعلتم ما ذكرته لكم من الحركات ، وتمسكتم بالمصلحة الخيرية ، وصرفتم فيها السعى بالروح والبدن ، وأثبتم مدعى

الصداقة ، فأنه يكون ذلك عين صفائى الروحانى وسبب عافيتى من جهة الهيكل الجسمانى ..» إلى أن قال « ولتعلموا أنكم إذا لم تحولوا عن خصالكم القديمة من الآن فصاعدا ، ولم ترجموا عن طرق الدارة والمماشاة ، ولم تقولوا الحق فى كل شىء ، ولم تجتهدوا فى طريق الاستواء ، ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة ، فلا بد لى من أن أغتاظ منكم جميعاً ، وإذا كنت موقناً بتقدم هذا الوطن العزيز على أى صورة كانت ، وملتزماً فريضته على ، صرت مجبوراً على قهر كل من لم يسلك هذا الطريق المستقيم اضطراراً ، مع حرقة كبدى وسيل الدموع من عينى فالذى أرجوه من الخالق سبحانه وتعالى ، أن يجعل نصيحتى هذه مؤثرة فى قلوبكم ، حتى أشاهد منكم حسن الحركة آناً فآناً ، وأعاين ما تستحقونه من الخير ، وتقر عيناى بامتياز كل منكم حسب أقصى أملى » .

وواضح أن هذا مقال أب لأبنائه ، وهكذا كانت علاقة الباشا برعاياه متسمة بذلك الطابع الأبوى الذى لم يستطع إنكاره حتى أولئك الذين بلغوا فى نقد حكومة الباشا حد الشطط والإسراف .

٥ — الترك والعرب

تحدث « بوالكمت » فى أحد تقاريره عن العناصر التى سيطرت على أعمال الإدارة أو تبوأت المناصب الرفيعة فى جيش الباشا وبحريته ، فقال إنهم كانوا من الأتراك ، ثم ضم إليهم محمد على بقايا المماليك الذين رأى فى وجودهم بالجيش أو فى غيره عاملا هاما من عوامل الموازنة ، حتى لا يظل الاعتماد فى أهم نواحى الإدارة الحكومية مقصوراً على الترك ، وهم الذين قد يحدوهم الولاء للآستانة إلى الوقوف موقف المعارضة من مشروعات الوالى وتعطيلها بمختلف الوسائل ، وكان الترك أصحاب نعرة شديدة ، أجاد الدكتور « بورنج » وصفها ، إذ كانوا بسبب غلوهم فى التعصب الجنسى ينظرون إلى أبناء العرب كأنهم خلقوا من طينة غير طينتهم ، كما كانوا يعتبرونهم من طبقة لا يتأتى لأفرادها أن يبلغوا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته طبقتهم الأرستقراطية العتيدة . أما أبناء العرب فقد قنعوا بما كتبت لهم الأقدار ، ورضوا بأن يظلوا « فلاحين » ، شعارهم الطاعة العمياء ، وجل مبتغاهم من الله أن يروى النيل الأرض حتى ينبت الزرع ويدر الضرع ويعيشوا فى هدوء وأمان .

وقد تصدى غير بورنج وبوالكمت للحديث عن الترك والفلاحين ، فرسم ميشو Michaud صورة للبؤس المخيم على أبناء العرب ، حتى اضطروا إلى تأليف عصابات للسطو والسلب وقطع

الطريق ، بل لقد كان لهؤلاء اللصوص نقابة فى القاهرة ذاتها ؛ أما المتسولون فقد كثر عددهم إلى درجة عظيمة . ولم يكن غريباً والحالة هذه ، أن يتلمس « بوكار مسكاو » Puckler Muskau عذراً يبرر به تفضيل الترك على العرب إذ قال « عند ما يعمد التركى إلى السرقة فإنه يلزم جانب الاعتدال ولا يسرف فيها كما يفعل ابن العرب » .

ولكن ماذا كان موقف محمد على إزاء ذلك كله ؟ لا ريب فى أنه « أخذ عن النظم العثمانية الأولى ضرورة خلق « الصفوة الفعالة » ، وكانت هذه الصفوة العلوية « لا تتكون إلا لحد محدود من المماليك والعتقاء والسبى » ويقول جسكيه إن الباشا أجزل لهم العطاء وأقطعهم الإقطاعات الواسعة ، وهم الذين ألفوا الأرستقراطية التركية التى نعى عليها جسكيه نفسه وكذلك هامون وكلوت بك وغيرهم موقفها من إصلاحات الباشا . غير أنه ما كان للوالى العظيم أن يطيب نفساً وأبناء العرب مبعدون عن مناصب الدولة وممارسة شئون الحكم والإدارة فى بلادهم ، ولهذا يذكر القنصل الإنجليزى « صولت » Salt أن محمد على لم يلبث أن أرسل إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ بعثة تتألف من خمسة وأربعين شاباً ؛ حتى يشغلوا مناصب الدولة الهامة بعد عودتهم ، وكان نصف المبعوثين تقريباً من أصل مصرى وحوالى ثمانية عشر من أصل عثمانى ، إلا أن إرسال البعوث توالى بعد ذلك لتكوين نواة لتلك « الأرستقراطية الفنية » التى أراد الباشا إنشاءها فى مصر ؛ حتى يستعيض بها عن الأرستقراطية العنصرية — أرستقراطية الترك — ذات النفوذ القوى والمكانة العتيدة . وفضلا عن ذلك فقد عنى محمد على بحماية أبناء العرب من بطش المديرين والمأمورين فى المديريات والأقاليم ، وحرص على أن يمنع عنهم أذى موظفى الحكومة من الترك عامة ؛ ولكنه لم يستطع بسبب الجهل المخيم على أبناء العرب أن يستخدم منهم فى بداية الأمر عدداً كبيراً ، فاضطر إلى اصطناع الريف والأناة حتى تؤتى معاهد التعليم التى أنشأها ثمرتها المرجوة .

٦ — الأجانب والتنظيم القنصلى

كان من نتائج جمع السلطة فى يد الوالى العظيم وإشرافه الدقيق على شئون الإدارة والحكومة أن استتب الأمن فى أنحاء القطر وأمن الفرد على حياته وعرضه وماله ، فانصرف الناس إلى الإنتاج واستطاعت البلاد أن تسير قدما فى طريق الرقى ، وقد شجع استقرار السلام عددا كبيرا من الأجانب على الوفود إلى مصر للتجارة وتوظيف رءوس أموالهم فيها والتدريس بالمدارس والعمل بالمصانع والجيش والبحرية والزراعة والرى وغير

ذلك ، وليس من شك فى أن مصر محمد على قد أفادت فائدة كبيرة من مجىء الأجانب واستخدامهم فى شتى الوظائف وإسناد مختلف الأعمال إليهم ، وواضح أن هؤلاء الأجانب ما كانوا يستطيعون القدوم إلى مصر بتلك الكثرة ، وما كانت تفتح أبواب البلاد لاستقبالهم على مصاريعها ، لو أن الباشا لم يكن من برنامجه أنشاء الصلات الوثيقة مع الغرب للنهوض بالبلاد ومسايرة الأمم المتمدينة الحديثة . على أن استتباب الأمن لم يكن وحده كافيا فى ذلك العصر لتشجيع الأجانب على الأقامة بمصر ، بعد أن ذاق أكثرهم مرارة العيش على أيدى البيكوات المماليك من حكامها السابقين ، وإنما الذى أدخل الاطمئنان على نفوسهم ماعرف عن والى مصر العظيم من تسامح مع من يختلفون عنه جنسا ولغة وعقيدة وآية ذلك إلغاؤه كل مالحق « المسيحيين » من إهانات فى حياتهم اليومية العادية ، إذ كانوا يمنعون من ركوب الخيل وارتداء اللابس ذات الألوان الخاصة « بالمسلمين » ، وكذلك إبطال تلك المواكب التى كان يسيرها المماليك كل عام فى شوارع القاهرة تحمل الدروع والحراب وغير ذلك من الأسلحة التى استعملها المسلمون فى الحروب الصليبية ، فكانت تثور ثائرة القاهريين ضد الأفرنج فى هذه المناسبات ، ويلقى عدد من الأجانب حتفه بسبب هذا الهياج على أن محمد على لم يشأ أن يقف فى تسامحه عند هذا الحد ، فأذن للرهبان ببناء الأديرة كما أذن للكنائس بدق النواقيس ، ولرؤساء الطوائف الدينية المختلفة بأقامة القداس علنا ، وكان مما قاله « إنه لما يدعو إلى الأسى حقا ألا يكون من بين هذه الديانات جميعها ديانة واحدة تقوم على أساس سليم » . وفضلا عن هذا كله فقد انتهز محمد على كل فرصة لإظهار ما يكنه من عطف على الأجانب أمام شعبه ، فاحترمهم وأحسن معاملتهم وأولاهم ثقته وتشجيعه وطلب إلى رجال حكومته أن يقدموا عن طيب خاطر كل مايطلبه الزائرون والسائحون الأجانب من خدمات تمكنهم من الإقامة فى أمن واطمئنان وتخفف عنهم مشاق السفر والتجوال لافى مصر وحدها بل وفى السودان كذلك وهكذا تبدل حال الأجانب بمصر فى عصر محمد على تبدلا عظيما فتركوا حياة العزلة فى الأحياء المخصصة لهم وخرجوا من « الخانات » ليختلطوا بالأهلين ويجولوا فى أنحاء البلاد لايساورهم القلق ولايتطرق إليهم الخوف على أرواحهم أو أعراضهم أو أموالهم فقد راض الأهلون أنفسهم على أن يعيشوا معهم فى سلام إذ رأوهم بين ظهرانيهم يتمتعون بعطف الباشا وتربط أواصر الصداقة بينه وبين بعضهم من أمثال (توسيجه) Tossizza و « زيزينيا » Zizinia كما اتخذ منهم الباشا أطباءه الخصوصيين وفى طليعتهم « جيطانى بك » Gaétani وكلوت بك Clot هذا عدا من

كان يستقدمهم ، لشغل الوظائف الحكومية الهامة ، فى الصناعة والجيش والبحرية والمدارس وغيرها .

وعلى ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى هذه البلاد لأول مرة ، وبكر اليونانيون بوجه خاص فى المجىء إلى مصر منذ سنة ١٨١١ ، وانخرط عدد منهم فى جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك فى مذبحة القلعة واشتغل اليونانيون عامة بالشئون التجارية ثم كثر وفود الفرنسيين إلى مصر عقب انهيار إمبراطورية نابليون الأول أى منذ عام ١٨١٥ . وقد بلغ عدد الأجانب فى مصر عام ١٨٣٣ حوالى ٤٨٨٦ ، وكان هؤلاء الأجانب من الأنجليز « النازحين من جزيرة مالطة وجزر الأيونيان » ومن الفرنسيين واليونانيين وأهل الليفانت وبلاد الجزائر ورومانيا وسويسرا واسبانيا وألمانيا وتوسكانيا والنمسا وسردينيا ونابلى وجزر البليار ، وفى عام ١٨٣٧ بلغوا خمسة آلاف ، أما سكان البلاد فبلغ عددهم على حسب تقدير كادلفين ، Cadalvene (٢٫٢١٣٫٠١٠) نسمة ، ومع أن تشجيع الباشا للأجانب وتسامحه معهم واعتماده إلى حد ما على نشاطهم فى إصلاح البلاد والنهوض بها قد جذب إلى مصر بعض العناصر الطيبة التى يمكن الافادة من جهودها ، إلا أنه سرعان ما نزح إلى البلاد جماعة من عنصر آخر ، استغلوا هذه الظروف للإثراء السريع ، معتمدين على « مهارتهم » فى الكيد والتآمر ، وما تتفتق عنه أذهانهم من حيل المكر والخديعة فى معاملاتهم التجارية مع الأهلين أو مع الباشا نفسه ، مستندين فى ذلك كله إلى تلك « الامتيازات » التى خولتهم « حقوقا » واسعة فى ولايات الأمبراطورية العثمانية ومن بينها مصر بحكم تبعيتها لتلك الامبراطورية المتداعية وكان أكثر هؤلاء المغامرين الذين وفدوا إلى مصر ، ممن يحلمون بالثراء العاجل من أيسر السبل ، ومن الفارين من وجه العدالة فى بلادهم فقد كتب (بريس داڤين) Prisse d'Avennes يقول « اضطر الباشا فى بادىء الأمر إلى الاستعانة بالأفرنج حتى ينجز مشروعاته ، فقبل منهم فى بلاده جميع من تقدموا إليه دون تمييز بينهم ، وكان أوائلهم خيارهم ، فقد اجتذب ما كان يستمتع به محمد على من صيت ذائع نفرا من ذوى الكفاية والإقدام ، ولكن لم يلبث أن هبط أرض مصر جماعة ممن يجرون وراء المغانم ، وقد أدرك الأمير نفسه أنهم يخدعونه ، وكلما زاد خداعهم استشاط غضبا حتى انتهى به الأمر إلى الارتياب فى جميع الأفرنج ، على أن الأفرنج لم يجيئوا إلى مصر إلا اجتناء للربح أوفرارا من عقوبة على إثم ارتكبوه فى بلادهم ، ولهذا كانوا يغادرون هذا البلد الكريم بعد أن يقيموا فيه ناعمين ، وهم يحملون لعنات شعب لم يكونوا أقل من غيرهم نشاطا فى إيقاع الظلم به »

بيد أن حكومة الباشا على تسامحها ما كانت لترضى بأن تترك علاقات هؤلاء الأفرنج مع أهل البلاد ومع الحكومة ذاتها من غير تحديد ، وما كانت لتدع قناصل الدول التى ينتمى إليها هؤلاء الأجانب يجاوزون الحد فى « حماية » مصالحهم ، مع كل ما انطوت عليه هذه الحماية فى ظل الامتيازات الأجنبية من افتئات على سلطان الدولة وسيادتها ، فقد هدمت هذه الحكومة بفضل ما قامت به من نشر ألوية الأمن فى البلاد ذلك الأساس الذى كانت تستند إليه الامتيازات الأجنبية ، وهو اختلال الأمن وعدم الاطمئنان على الأرواح والأعراض والأموال فى أنحاء الدولة العثمانية .

ولذلك كان من أبرز ظواهر هذا العصر نشاط التمثيل القنصلى فى البلاد وتنظيمه على قواعد ثابتة ، وكان لشخصية الباشا العظيم ونفوذ حكومته القوية أثر فعال فى هذا التنظيم ، إذ أن سياسته الاقتصادية وما أسفرت عنه من نمو مطرد فى العلاقات التجارية بين مصر والخارج ، ومشروعاته « الامبريالية » وما أحدثته من آثار فى العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا ، وما فتحته من أسواق خضعت لنفوذ الباشا ودخلت فى دائرة نشاطه الاقتصادى ، كل ذلك أوجب العناية بالتمثيل القنصلى وتنظيم هذا التمثيل .

وقد تناول الأمريكى وليم هودجسون Hodgson موضوع التمثيل القنصلى فى عهد محمد على فى تقرير أعده لحكومته عام ١٨٣٤ ، وكان هودجسون من رجال السفارة الأمريكية فى القسطنطينية ، أوفدته حكومته « فى مهمة سرية خاصة » إلى مصر ، « لمعرفة ما إذا كان من الممكن ومن المرغوب فيه إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر ، على أن تكون هذه العلاقات غير العلاقات القائمة مع الباب العالى نفسه ومنفصلة عنها » ، لأن الولايات المتحدة كانت راغبة فى أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق أوسع مما كانت عليه فى ذلك الحين ، « لمصلحة التجارة بين البلدين معاً » ولهذا كانت مهمة هودجسون إلى جانب جمع المعلومات الخاصة بالنشاط التجارى المنتظر ، أن يستوثق من أنه فى استطاعة الباشا أن يعقد معاهدات تجارية أو أية اتفاقات أخرى ، وأن يضع ما يلزم من الترتيبات لتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية ، كما كان من واجبه الوقوف على أحوال القنصليات الموجودة بمصر ، والبحث بوجه خاص فيما إذا كان من المستطاع أو من المنتظر إنشاء قنصليات غير تلك التى جاء إنشاؤها عن طريق الباب العالى أو بعد موافقته ، باعتباره صاحب السيادة الشرعية على مصر . وكان من بين ما أثبته هودجسون أن عدداً من الدول غير قليل أنشأ لنفسه قنصليات فى مصر ، وهذه الدول هى بريطانيا العظمى والروسيا والنمسا وسردينيا وهولندة وأسبانيا

والسويد وتسكانيا وصقلية والدانمرك وبروسيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكان القنصل العام لكل من تلك الدول يشرف على نشاط دولته السياسى والتجارى ، ويقوم برعاية مصالحها لا فى مصر وحدها بل وفى ممتلكات الباشا وهى كريت والشام وبلاد العرب وكان القنصل يتصل بالباشا رأساً ، كما كان يبعث برسائله مباشرة إلى وزارة الخارجية فى بلاده ، على أن يبعث بصورة منها إلى سفير دولته فى القسطنطينية وكان القنصل ينال « براءة » الاعتماد من الباب العالى بوصفه صاحب السيادة الشرعية على مصر ولكن نواب القناصل ووكلاءهم ومن إليهم من المندوبين كانوا يباشرون وظائفهم على أثر صدور أمر من الباشا باعتمادهم لدى حكومته . وعندما ساءت العلاقة بين محمد على والسلطان ، لم يعر الباشا « براءات الاعتماد » شأناً كبيراً ، واعتبر تعيين القنصل من جانب دولته كافياً لقيامه بأعباء وظيفته إذا وافق هو على هذا التعيين .

وكان من اختصاص القناصل أن يفصلوا فى القضايا التى تنشأ بين رعايا دولهم ، أما القضايا التى يقوم فيها النزاع بين أجانب ووطنيين ، فكان يفصل فيها الباشا نفسه أو الهيئة التى يعهد إليها بذلك نيابة عنه . وفى الحالات التى تتعدد فيها « تبعية » المتقاضين ، لكونهم من رعايا دول مختلفة ، كانت تنظر قضاياهم لجنة تحكيم مختلطة . وقد أثبت هودجسون فى تقريره أن الوالى العظيم كان يريد تنظيم القضاء فى بلاده على قاعدة إخضاع جميع المسيحيين المقيمين داخل حدود ممتلكاته لقانون البلاد ، إذ قال إن الباشا أنشأ فى القاهرة محكمة أعضاؤها من الأوربيين والوطنيين المسلمين ، ومن « الرعية » أى الذميين (الوطنيين المسيحيين) ، يستطيع المتنازعون بالاتفاق فيما بينهم أن يرفعوا قضاياهم إليها .

وهكذا ظل محمد على على الرغم من تشجيعه وفود الأجانب إلى البلاد وإقامتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل فى إدارة شئونها ، ولم يستطع القناصل التدخل فى هذه الشئون أو حمل الباشا على شىء يرى أنه يتنافى مع مصلحة البلاد ، بل كانوا يتوددون إليه خدمة لمصلحة الدولة التى يمثلونها أو قضاء لمصالحهم الشخصية ، وكان لاهتمام أكثر هؤلاء القناصل بكسب رضاء محمد على واستبقاء صداقته أبلغ الأثر فى تمتعه بالسيطرة والنفوذ المطلق فى إدارته الداخلية ، من أوائل سنى الحكم إلى نهاية عهده تقريبا ، وكان مرجع ذلك إلى ما ذكره هودجسون فى تقريره ، من أن معظم هؤلاء القناصل أجازت لهم حكوماتهم الاتجار لحسابهم الخاص ، إلى جانب القيام بأعباء وظائفهم القنصلية ، فصاروا يعتمدون فى نجاح تجارتهم على عطف الباشا ، لا سيما وأنه « هو الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر

الوحيد فى مصر » . وقد كتب بورنج فى تقريره يقول « إن قناصل جميع الدول عدا بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا وبلجيكا تجار يتجرون مع الباشا ؛ وقد أصاب كثير منهم ثروة طائلة من عملياتهم التجارية مع الحكومة ، ولذلك صار من المتعذر أن يكون لأعمالهم أو نفوذهم طابع الاستقلال ، بل إن بعضهم يعملون وكلاء معترفا بهم للباشا فى مسائل التوريدات التى تحتاج إليها الحكومة ، وفى تصريف المحصولات المصرية عندما ترسل إلى أوربا حتى تباع لحساب الوالى ، ومن أجل ذلك كثيرا ما حدث أن تعارضت المصلحة مع الواجب ، وآية ذلك أنه لما أثير موضوع حرية تجارة الغلال ، استوردت البيوت التجارية التى ينتمى إليها بعض القناصل ألوفا من الأرادب بناء على أمر من الباشا ، وبذلك أفاد القناصل من نظام لا يمكن أن يكون له سوى أسوأ الأثر فى المصلحة العامة » .

لهذا لم يرفع هؤلاء القناصل عقائرهم بالاحتجاج والشكوى إلا حينما اشتدت وطأة نظام الاحتكار ، عندئذ لم يبقوا فى جعبتهم سهما إلا راشوه ، ولم يتركوا فى طوقهم جهدا إلا بذلوه ، حتى يقضوا على هذا النظام الذى قامت عليه سياسة الباشا الاقتصادية .

٧ — السياسة الاقتصادية : مصادر الايراد

أما ذلك النظام الاقتصادى الذى اشتدت وطأته على القناصل ، وهم فى الوقت نفسه أكبر التجار الأجانب وأغناهم فى مصر ، فكان من مكملات الخطة التى سار عليها محمد على ، لتشييد صرح الدولة الفتية التى اعتزم إنشاءها ، والتى كانت الحكومة المركزية الأبوية طابعها من ناحية التنظيم والإدارة . وكما أن تلك الدولة كانت فى حاجة إلى اليد القوية ؛ فقد كانت كذلك فى حاجة إلى المال الوفير لسد مطالب الإدارة وإنشاء الجيوش والأساطيل وتأسيس معاهد العلم ودور الصناعة وما إلى ذلك مما لا غنى عنه لأية دولة ناشئة . وكما أن محمد على أخذ نظام الحكومة المركزية عن العصر الذى عاش فيه ، فقد أخذ كذلك عنه مبدأ « الاكتفاء الذاتى » ، وهو شديد الارتباط بذلك النظام التجارى الذى تحدثنا عنه آنفا ، وقد ترتب على العمل بهذا المبدأ أن صار الباشا يعتمد فى إنماء ثروته — أو بالحرى ثروة البلاد — على ثلاثة مصادر أساسية ، أولها الأرض وما يتصل بها من شئون الملكية والاحتكار الزراعى والعناية بالرى ، وثانيها الاحتكار التجارى وما ارتبط به من ضرورة الهيمنة على وسائل النقل وطرق التجارة ، وثالثها الضرائب ويدخل فى هذا الباب ما جمعه محمد على من احتكاراته المتعددة وبخاصة احتكار البن والنيلة . ولما كان محمد على يبغى قبل

كل شيء من احتكاره الصناعى أن يسد مطالب الجيش والبحرية بنوع خاص ، فقد كان هذا الاحتكار فى الحقيقة من أبواب الإنفاق التى كلفت الباشا أموالا طائلة ، وإن كان فى الوقت نفسه جزءا لا يتجزأ من نظامه الاقتصادى الذى قصد به جمع المال للإنفاق منه على المطالب المتعددة لدولته الناشئة .

الأرض

(١) الملكية العقارية :

فى ١٩ يونية ١٨٣٣ بدأ « بوالكمت » أحد تقاريره الضافية إلى حكومته بقوله « إن محمد على وضع نظام استثمار موارد مصر — أو استغلالها — على أساس أن يجعل من نفسه المالك الوحيد لجميع أراضى القطر ، وقد استطاع أن يفعل ذلك بقضائه على المماليك الذين كانوا يستحوذون على الجزء الأكبر من الأرض ، ثم بالدخول فى عملية رابحة مع الملتزمين وهم بقية ملاك الأرض الآخرين » .

ووصف أرتين باشا نظام الالتزام بقوله « كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أزيد ويعجل خراج سنة ، وكان الالتزام يقدر إما بمزايدة وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والرزنامة بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى ، حتى إذا تم الأمر أعطت الرزنامة الملتزم تقسيطا أى عقد تلزيم ، هذا إن سمح بذلك شيخ البلد أى كبير أمراء مصر من المماليك ، فإذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف حاول بما فى جهده الحصول على المال الذى عجله للخزينة وعلى فوائده التى كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد ، لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم ... وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات ، كإيواء المسافرين وصيانة الجوامع والمدارس والحمامات ، والقيام بقسم من نفقاتها ، أراضى غير التى التزمها ، معفاة من كل ضريبة ، يحرثها فلاحو الناحية سخرة لنفع الملتزم وهى المعروفة « بالأواسى » ، وما كانت الالتزامات تنتقل بالأرث ، على أنه كان يجوز للملتزم إذا كان له أولاد أو مماليك بيض تسمح لهم أسنانهم بالقيام مقامه وكان جدد التزامه فى المواعيد المقررة أن يقيم ابنه محله فى الالتزام ، بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالماضى » .

ويظهر من هذا القول أن الفلاح كان له حق المنفعة فحسب ، فله أن يستغل الأرض

التى يحوزها وأن يأخذ منها الغلة المعينة له ، كما كان له أن ينقل هذا الحق إلى ورثته أو أن يبيعه إذا شاء واستطاع أن يحصل من الملتزم على ترخيص بذلك ، ولكن لم يكن من حقه التصرف فى العين ذاتها ، وعلى ذلك لم يكن الملتزمون على ما ذكره دوهاميل « أصحاب الأرض بتاتا بل انحصرت مهمتهم فى تحصيل المال المطلوب على قرية أو عدة قرى وقع التنازل لهم عنها لهذا الغرض » . وبين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ استولى محمد على على جميع الأراضى ثم أعطى الملتزمين تعويضا عما فقدوه مما كان يصل إلى أيديهم من أرباح الالتزام بعد أن يدفعوا مال الالتزام إلى « الخزينة » ، وكان يسمى ما تبقى بأيديهم بالفائض أو فائض الالتزام ، وكان هذا التعويض على شكل رواتب سنوية أو معاشات يقبضونها من الرزنامة .

وهذا الذى ذكره دوهاميل كان العملية التى أشار إليها بوالكمت ، وتفصيلها على حد قوله : إن محمد على جمع إليه الملتزمين وأخبرهم بأنه ليس فى مقدورهم أن يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا هم ما كان مطلوبا منهم من مال الالتزام ، ولذلك فإنه يعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك إلى « الخزينة » ، فى نظير أن يتنازلوا هم عن أراضى الالتزام . وقال بوالكمت أيضا ، إن محمد على عرض هذا التدبير على أولئك الملتزمين بشكل جعل من المستحيل عليهم أن يرفضوه ، وزيادة على ذلك فقد استند محمد على فى دعواه إلى قرار أو فتوى تقول بأن مصر فتحت عنوة ولم تسلم أو تخضع صلحا ، مما يترتب عليه أن تصبح الحكومة صاحبة الحق فى الملكية . والذى يهمنا من هذه « العملية » أن محمد على جنى منها فوائد كثيرة ، أهمها زوال طبقة أنصاف الملاك ، وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم مشروعات الباشا الزراعية الكبيرة . أضف إلى ذلك أن التعويض الذى دفعه محمد على الملتزمين ، كان على شكل رواتب تدفعها الرزنامة ، وقد أفاد الباشا من هذا الترتيب فائدة عظيمة ؛ لأن هذه المعاشات أو الرواتب السنوية كانت شخصية أى تدفع للملتزم نفسه ولا يمكن توريثها عند وفاته

وعلى ذلك فقد نقصت قيمة هذه الرواتب بمضى الوقت تبعاً لتناقص عدد الملتزمين بسبب الوفاة ، كما نقصت نتيجة لاحتساب المعاشات على أساس مقدار « الفائض » الذى كان يحصله الملتزمون بعد سداد مال الالتزام ، وكان محمد على عندما اعتزم إبطال الالتزامات « قد طلب من الملتزمين أن يقدموا له بياناً بالأرباح الصافية التى تعود عليهم من التزاماتهم فظن الملتزمون أنه يريد زيادة الضريبة التى قرر عليهم دفعها ، فذكروا أرباحا بخسة ، فانقلب قصدهم عليهم إذ رتب لهم الفائظ باعتبار الأرباح التى ذكروها » . هذا إلى أن تقدير الأرباح

والفائض إنما أجرى عند ارتفاع قيمة العملة (القرش) ، ولكن قيمة هذه العملة سرعان ما أخذت فى الهبوط حتى فقدت ما يقرب من أربعة أخماس قيمتها ، فهبطت تبعا لذلك قيمة ما يدفعه الباشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات فى عام ١٨٣٣ (٥٢٥٫٠٠٠ من الفرنكات أى ١٫٧٥٠٫٠٠٠ من القروش) . وقد علق على ذلك دوهاميل بقوله « عندما أبطل الالتزام كان دخل الملتزمين حوالى ثلاثين ألف كيس ، غير أنه لما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاما أيام كانت قيمة القرش مرتفعة ، فقد نجم عن ذلك من بادئ الأمر نقص عظيم فى إيراداتهم كما توفى كثيرون منهم فبات ما تدفعه الخزينة اليوم للملتزمين أربعة آلاف كيس فحسب ، وينتظر أن يتلاشى هذا المبلغ كذلك على مرور الزمن » .

وقد تصايح الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين استبانوا أن الباشا يريد إبطال الالتزام والاستحواذ على الأرض . كتب الجبرتى فى حوادث شهر ربيع الأول ١٢٢٩ (٢١ فبراير — ٢٢ مارس ١٨١٤) ما نصه : « وأبرز كتخدا بيك فرمانا وصل إليه من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف ، بل الملتزم يأخذ فائظه من الخزينة ، فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر منهم اللغط واجتمعوا على المشايخ ، فطلعوا إلى كتخدا بيك وسألوه ، فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكننى مخالفته ، فقالوا له كيف تقطعون معايش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط تتعيش من إيراده فينقطع عنهن ، فقال يأخذ الفائظ من الخزينة العامرة ، فراودوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضحالا وننتظر الجواب ، فأجابهم إلى ذلك من باب المسايرة وفك المجلس ، وشرع الشيخ المهدى فى ترصيف العرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد امتناع البعض الذى ليس له التزام ، وكثر اللغط منهم بسبب ذلك . (وفى خامسه) حضر جمع كبير من النساء من الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وأبطلوا الدرس وبددوا محافظهم وأوراقهم فتفرقوا وذهبوا إلى دورهم ... وذهب النساء وهن يقلن نأتى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعايشنا وأرزاقنا ، وفى ظن الناس وغفلتهم أن فى الإناء بقية أو أنهم يدفعون الرزية » . ورغم هذا كله نفذت أوامر محمد على ، وقد نجم عن ذلك أن الحاكم نفسه كما قال بوالكمت « أصبح المالك الوحيد للأرض ، وأن أولئك الذين يفلحون هذه الأرض ليسوا سوى فلاحى الباشا (أو مزارعيه) » . واعتقد كثيرون غير بوالكمت أنه لم يكن هناك مالك

الأرض سوى محمد على ، ولعل ذلك راجع إلى الطريقة التى أدار بها الباشا شئون البلاد ، إذ كان يشرف على كل دقيق وجليل من تلك الشئون كأن مصر — على حد قول بعض المعاصرين الذين أخذوا الأمور بظواهرها — لم تكن غير « مزرعة » كبيرة ؛ لهذا خيل إليهم أن الباشا وحده هو صاحب الأرض وأن الحكومة وحدها قد استولت على جميع الأراضى ، وقد كان لهذه الآراء والأقوال صدى عميق فى نفوس الكثيرين واستقرت فى أذهانهم على أنها حقائق ثابتة لا يتطرق إليها الشك ، حتى بلغ الأمر ببعض الكتاب الحديثين حدا جعلهم يصفون نظام الالتزام بأنه « كان بمثابة إلغاء للملكية المعروفة فى ذلك العصر وهى حق الانتفاع » ، ويعلقون على ما حدث بأنه « لا نزاع فى أن إلغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح » ، مستشهدين على ذلك بقول المؤرخ المعاصر مانجان Mengin وهو صديق لمحمد على ، « إن التعديلات التى أدخلها الباشا على نظام الملكية لم تكن متفقة مع الصالح العام ، فلا هو احترم الملكية الفردية ولا هو اعترف بها ... فالغاء الالتزام مع عدم إنشاء الملكية الفردية معناه إلغاء الملكية وامتلاك الحكومة جميع الأراضى الزراعية » .

غير أنه مما يسترعى النظر قول بوالكمت نفسه ، بعد أن تحدث عما أثاره الاستيلاء على الأرض من تذمر واستياء « إن الملكية عند الأوربيين أساس النظام الاجتماعى ، ولكن لم يكن لها فى مصر كيان ثابت قط ، كما أنها لم تكن معروفة على وجه التحديد ، ففى العصور التى اشتهرت بالرخاء فى مصر أيام الفراعنة والبطالمة كانت الحكومة تملك الأرض ، ولكن لم يكن محمد على فى تصرفه ذاك — أى فى إبطال الالتزام وامتلاك الأرض — إلا محتذيا مثال يوسف بن يعقوب نفسه » . ولعله مما يسترعى النظر أيضا أن إلغاء الالتزام لم يسبب أضرارا « لمجموع الأمة » ؛ لأن هذا الإلغاء لم يؤثر إلا فى طبقة محدودة العدد ، فضلا عما كان معقودا عليه من رجاء فى تعميم الفائدة المبتغاة من « النظام الجديد » حتى ينتفع بمزاياه كافة أبناء الأمة .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام ماذكره دوهاميل فى تقريره ، فمن الخطأ — فى رأيه — أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للأرض ، أو أن جميع الأراضى كانت ملكا للحكومة ، إذ لو بحثنا الأمر من الناحية القانونية — على حد قوله — لوجدنا كثيرا من « العقار » يملكه أفراد عاديون ، ثم استطرد دوهاميل من ذلك إلى تقسيم الأرض التى كانت فى حيازة الفلاحين قسمين ، هما « الأواسى » و « أرض الأثر » وعرف « الأواسى »

(جمع وسية) بأنها « الأراضى العمومية التى كانت قبل عهد محمد على ملحقة بالقرى ولا تدفع عنها ضريبة وإنما يخصص ريعها للإنفاق منه على المسافرين والجند وموظفى الحكومة الذين ينزلون ضيوفا على أهل هذه الناحية ، كما يخصص بعض هذا الريع لمواجهة النفقات المحلية » وفى عام ١٨٣٧ — أى فى نفس الوقت الذى كان يكتب فيه تقرير دوهاميل — كانت تلك الأواسى ما تزال موجودة مع فارق هام هو أن المزارعين صاروا يدفعون عنها الضريبة كما كان للحكومة الحق فى انتزاعها من أيدى (أصحابها) إذا تركوها بورا من غير زراعة ، وتسليمها إلى (أصحاب) جدد لقاء تعهدهم بزراعتها ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك الأواسى التى أبقيت للملتزمين الذين اشتد تذمرهم من إلغاء الالتزام ، فأبقى لهم الباشا هذه الأراضى وتركها لهم ينتفعون بها « مدى حياتهم ثم تئول بوفاتهم إلى الحكومة » ، ولم يكن يؤخذ عن تلك الأراضى (مال) .

أما أراضى الأثر فقد ذكر دوهاميل أنها الأرض التى يتوارثها الأبناء عن الآباء ، ولصاحبها حق التصرف فيها بالبيع والشراء ، ويقول دوهاميل إنه ليس من الأمور النادرة أن يجد الإنسان بعض المشايخ يمتلكون أرضا من هذا النوع تبلغ مساحتها حوالى ألف فدان وزيادة ، وسيأتى الكلام عن أرض الأثر مفصلا فى حينه . ويغلب على الظن أن دوهاميل عند ما رأى الفلاحين مستقرين فى الأرض الخراجية كما رأى حق الانتفاع ينتقل إلى ورثة المتوفى ، اعتبر ذلك من دلائل الملكية الكاملة المطلقة .

وقد جاء فى البند الخامس عشر من اللائحة السعيدية الصادرة فى عهد محمد سعيد باشا فى ٥ أغسطس ١٨٥٨ ، « أن أطيان الأواسى على مقتضى أصول الشريعة هى فى حال الأصل أطيان خراجية ميرية ، وكانت أعطيت إلى الملتزمين نظير جباية الخراج وتأديته لبيت المال ، وإذا مات الملتزم تعود أطيان الأوسية المذكورة إلى جهة بيت المال . . . وبعد ذلك اقتضت الإرادة السنية بأن الأوسية التى يتوفى صاحبها أو صاحبتها ، ويكون له ذرية من الذكور والأناث لايجرى عليها الانحلال بل تتقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ، ولاتنحل إلا عند انقراض نسلهم ، وأما من يتوفى من أصحاب الأواسى ولايكون له ذرية فهى التى تنحل ، وصدر بذلك الأمر العالى للرزنامة فى ١٣ رمضان ١٢٧١ ((٣٠ مايو ١٨٥٥) . . . . وأما أطيان الأواسى التى توفى أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد مزارعين ، فهذه تبقى تحت أيديهم .... وتصير أثرا لهم ، ويصير الإجراء فى حقها بموجب البنود التى فى حق الأطيان الخراجية » . ولم تكن الأواسى وحدها فى عهد محمد على أطيانا غير خراجية أى معفاة من

الضريبة بل كانت (الأبعاديات) والجفالك لايدفع عنها شيء والأبعاديات هى الأراضى البور أوغير المزروعة التى صار « تنزيلها » لهذا السبب من « الزمام » فسميت أباعد ، « ولما كان بمقتضى الشريعة الأسلامية يسوغ لولى الأمر تمليك رقبة الأطيان المذكورة لمن يشاء » فقد أعطى الباشا عددا منها « للذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالة ميسرتهم بأصلاح الأطيان المذكورة » . « لا وبل أعطى جملة منها لبعض أشخاص قبلوها جبرا عنهم ، وبخلاف الأراضى المستبعدات كانت تعطى الحكومة أطيانا من المعمور الخراجى (بقصد إنشاء بساتين أو غرس أشجار وغير ذلك) . وكافة الأطيان التى ينعم بها سواء كانت من المستبعدات أو من المعمور كانت تبقى ملكا للمنعم عليهم بها رزقة بلا مال ، على شرط عدم التصرف فيها لابيع ولا خلافه ، إنما يجوز التوارث فيها ، وبهذه الواسطة كانت تلك الأطيان تعتبر وقفا على المنعم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها لآخر ، وكانت تعطى بها تقاسيط من الرزنامة موضحا بها هذا القيد » . وكانت هذه الأطيان تعطى للمنعم عليهم بها عقب صدور أمر من الوالى ، وكان أول أمر أصدره محمد على بهذا المعنى إلى الرزنامة فى ٤ جمادى الآخرة ١٢٤٥ (أول ديسمبر ١٨٢٩) ، وفى ٢٧ شوال ١٢٥٢ (٤ فبراير ١٨٣٧) صدر الأمر بأعطاء حق المنفعة فى أراضى الأبعاديات للمنعم عليهم بها وتوريثها لذريتهم ، على أن تئول لعتقائهم عدا الغلمان والجوارى السود ، وبعد الانقراض تكون وقفا على الحرمين الشريفين ، أما إذا بلغ أحد أصحاب هذه الأبعاديات سن الشيخوخة ولم يكن له مماليك وكان منقطع الذرية « ويريد إفراغ الأطيان المتصرف عليها إلى أحد مجانا فيصير قبول فراغته ، والأطيان التى يصير فراغها إذا أعطيت إلى أشخاص غير مقتدرين للصرف عليها وإصلاحها خوفا من خرابها استصوب ألا يصير طلوع تقسيطها (من الرزنامة) » . أما الجفالك (جمع جفلك) فاسم « لايطلق إلا على مقدار جسيم من الأطيان ، وما كانت تعطى الجفالك إلا للعائلة الخديوية » ، وهذه حكمها حكم الأبعاديات على السواء .

وواضح أن هذه الإنعامات كانت مقيدة ، ولا يعطى النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لمالكها حسب أحكام الشريعة الأسلامية ، «ويترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة وهى إصلاح الأطيان لوطرأ على أربابها إعسار أو عدم مقدرة على زراعتها » ، كما أن أصحاب الأبعاديات والجفالك سرعان ماسئموا الإنفاق المستمر على هذه الأراضى وتحمل النفقات الباهظة فى سبيل إصلاح مالم يكونوا مالكيه . ولما كان غرض الباشا استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضى البور ، فقد أصدر أمرا فى ٥ محرم ١٢٥٨ (١٦ فبراير ١٨٤٢)

« صرح فيه لأرباب الأطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، وتنبه على الرزنامة بأبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط وإعطاء تقاسيط خلافها مندرجا بها هذا التصريح » ، وبذلك يمكن القول بأن أصحاب الأراضى غير الخراجية (ماعدا الأواسى) قد أصبح لهم فى زمن محمد على نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة .

وإلى جانب الأبعاديات والجفالك كانت هناك أطيان الرزق (ومفردها رزقة) وكانت فى الأصل معفاة من الضرائب ، وهى « ملك حر لأربابها بغير شرط ولاتقييد ، إذ هى من بقايا الأقطاعات والأرصادات التى كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين إليهم ومنحوهم حقوق التصرف المطلق فيها بمقتضى التقاسيط (عقود التمليك) التى أعطيت لهم من مصلحة الرزنامجة ، بنص صريح فيها أن تكون رزقة بلا مال إلى ما شاء الله تعالى ، وهم بناء على ذلك أوقفوا ما أوقفوه منها على المعابد وغيرها من الأماكن الخيرية » . ويستطرد صاحب كتاب الأطيان والضرائب فيقول « وهذه رأى محمد على باشا من اللازم مساواتها ببقية أطيان القطر من جهة الضريبة ، فوضع عليها الضرائب الخراجية ماعدا بعض الأطيان الموقوفة على الخيرات وهى إلى الآن معفاة بالكلية ، ولكنه رتب لأرباب تلك الأطيان (التى وضع عليها الضريبة) فى مقابل ذلك مرتبات بالرزنامجة باسم فائض الالتزام ونزع منهم حق التصرف فى وقفها ، وهكذا دخلت أراضى الرزق أيام محمد على فى عداد الأراضى الخراجية ، ومع أن أصحابها ظلوا يتمتعون بامتلاك العين والمنفعة ولم يمنعوا إلا من وقفها ، فقد مهد إعطاؤهم فائض الالتزام من الرزنامة مع فرض الضريبة عليها لاعتبارها فيما بعد أطيانا خراجية « لايتقيد لأصحابها إلا أثر منفعة فقط كسائر الأراضى الخراجية » ، كما جاء فى البند الخامس والعشرين من اللائحة السعيدية .

وعندما قام محمد على فى عام ١٨١٣ بإحصاء أطيان البلاد ومساحة الأراضى فى الروك أو التأريخ المشهور ، « وزع أطيان البلاد على الفلاحين القادرين على الاستعمار والفلاحة » ثم أعطى بأمره لكل منهم ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة على الأكثر ، وأعطى مشايخ كل بلد قسما من الأرض يستثمرونه وينتفعون بغلته دون أن يفرض عليه مال ، وكان معروفا باسم مسموح المساطب أو مسموح المشايخ ، وكان مقداره فى غالب الأحيان أربعة أفدنة عن كل مائة فدان من مجموع زمام البلد ، هذا عدا مارتبه الباشا لبعضهم « ليصرف لهم نقدية » ، وذلك كله فى مقابل « أتعابهم » فى خدمة الحكومة وما ينفقونه على ضيافة من

يفد عليهم من العمال ووفود الجباية ، وقد أبطل هذا المسموح فى عهد سعيد باشا (فى سبتمبر ١٨٥٧) ، واحتسبت أراضيه على زارعيها من الفلاحين بأعلى ضريبة ويرجع ذلك إلى سوء تصرف مشايخ البلاد واستبدادهم فى تسخير الفلاحين فى زراعة أراضى المسموح .

أما بقية الأرض وهى الأراضى التى مسحت فى عام ١٨١٣ ثم وزعت بين الأهلين على شكل حصص من ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة ، فكانت أرضا خراجية يدفع الأهالى الخراج عنها على أن يكون لهم حق الانتفاع لا حق الملكية ، أى أنه « لم يكن لهم حق التصرف ولم يكن يجرى فيها الميراث » ، وهذه هى أراضى الأثر التى تحدث عنها دوهاميل فى تقريره ، وكانت القيود المفروضة عليها كثيرة ؛ إذ أن الحكومة لم تكن تعتبر الفلاحين الذين يقومون بزراعتها سوى أجراء يتقومون بأطيان الحكومة ويبقى لهم حق الانتفاع ما داموا يدفعون الضريبة ، فإذا تأخروا فى تسديد ما عليهم من الضرائب انتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم وهكذا دواليك ، أضف إلى ذلك أنه كان من حق الحكومة أن تنزع هذه الأراضى من أصحابها إذا اقتضت المصلحة العامة اتخاذ مثل هذا الإجراء دون أن تدفع لهم تعويضا ؛ لأنهم لا يملكون العين ، وكان مشايخ البلد (والمديرون) يقومون بعد وفاة المنتفع بالأرض بأعطاء حق الانتفاع لورثته على أنه منحة لا على أنه حق موروث .

ومع هذا فقد صدرت أيام محمد على لائحة فى ٢٣ ذى الحجة ١٢٦٣ (٣ ديسمبر ١٨٤٧) صار بمقتضاها لواضع اليد على الأرض حق التصرف فيها بأن يجعلها « غاروقة » (أى مرهونة) وأن يتنازل عنها لشخص آخر أمام شهود فى « حجة » مكتوبة ، كما أعطت هذه اللائحة كل شخص يعود إلى بلده بعد أن يكون قد نزح عنها مدة الحق فى استرجاع أرضه ، ولو كان شخص آخر قد حل محله فى زراعتها مدة غيابه وذلك مع تقييد هذا الحق بعدة شروط ، وقد جاء فى اللائحة أن من الممكن انتزاع الأرض من واضع اليد عليها إذا عجز عن دفع خراجها وفى استطاعته أن يسترجعها عند ما يدفع ما عليها من متأخر الخراج ، ونصت اللائحة كذلك على أن كل تنازل عن الحق الثابت (سواء بالغاروقة أو بالاشتراك أو بيع الوفاء) يجب إجراؤه كتابة « على ورقة تمغة » ومع أن هذه اللائحة لم تتعرض أصلا لأمكان انتقال الأرض بالإرث إلى ذرية واضع اليد عليها ، بل تركت الفصل فى هذا الموضوع لشيخ البلد الذى قام مقام الملتزم فى القرن الماضى ، إلا أنها رغم ذلك كانت بداية طيبة فى سبيل تقرير ملكية الرقبة والمنفعة فى الأراضى الخراجية قبل صدور لائحة ٨ جمادى الأولى ١٢٧١ (٢٨ يناير ١٨٥٥) ثم اللائحة السعيدية التى خولت صاحب الأرض الخراجية حق امتلاك العين ذاتها من الوجهة العملية .

(ب) — روك محمد على :

لم يكن من المستطاع تقسيم الأراضى إلى خراجية وغير خراجية وفرض ضرائب سنوية ثابتة على الأطيان دون حصر مساحة الأرض وهى فى أيدى من ينتفعون بها فعلا وقت المساحة ، لذلك عهد محمد على فى عام ١٨١٣ إلى ولده إبراهيم باشا بعد أن عينه « مأموراً لمساحة القطر المصرى » ومعه المعلم غالى « بصفة رئيس المساحين » بعمل « التاريخ » ، « فصار مساحة أطيان القطر بحرى وقبلى وحصل لها تواريخ وألغيت القاعدة القديمة التى كانت هى اعتبار الأطيان بالالتزام بلدا بلدا بدون مساحة بل فقط بأسماء البلاد » .

وكان الغرض من التاريخ حصر جميع الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى المديريات والأراضى المستخدمة فى المنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن ، واستبعدت من المساحة الأراضى البور وهى الأراضى التى أعطى منها الباشا الأبعاديات والجفالك التى سبق الحديث عنها ، كما دخلت فى المساحة أراضى الرزق عندما قرر الوالى جباية الخراج عنها ؛ ولذلك اقتصر العمل على مساحة الأراضى الخراجية .

قال جرجس حنين بك « ومن يمعن النظر فى بعض دفاتر تاريخ محمد على يرى أنه كان يعد من أهم الأعمال يومئذ نظراً لتأخر البلاد فى العلوم والمعارف ، وكان مؤسساً على سبع قواعد مهمة هى : أولا — الدلالة على الحدود الثابتة الفاصلة بين كل بلد وما يجاورها من البلاد . ثانيا — الدلالة على الحدود الأربعة لكل حوض « أوقبالة » ، وكانت الحكومة قبل فيضان النيل فى كل سنة تطرح أطيان كل بلد للمتزايدين ، وبمجرد أن يرسو المزاد على أحد الأفراد يصرح له بالزراعة ، وبعد تمام الزراعة ينطلق المساحون فى البلاد بأمر الحكومة ويعملون المقاس على زراعة كل شخص ويقيدونها فى دفاترهم تحت عنوان (قبالة فلان) ، ويتخذون ذلك أساسا لجباية الأموال . ثالثا — الدلالة على النقطة الثابتة التى يبدىء منها بعمل المقاس فى كل حوض أو قبالة ، ودرج أسماء واضعى اليد بالتعاقب على الاتجاه الذى اتخذه المساح . — رابعا — الدلالة على مقدار أطوال قواعد وارتفاعات كل قطعة واستنتاج مقدار المساحة بالعملية الحسابية من ضرب نصف طول القاعدتين فى نصف طول الارتفاعين . خامسا — الدلالة على بعض أطيان الحكومة التى لم يضع أحد عليها يده ودرجها باسم أبعادية أو مستبعدات . — سادسا — الدلالة على مساحة دائرة سكن كل بلد . — سابعا — الدلالة على مساحة الأراضى المستعملة للمنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن » .

وقد عنى محمد على بهذا التأريخ عناية عظيمة ، وكان لتلك العناية الفضل فى إظهار بعض الأخطاء التى وقع فيها الساحون ، سـواء أكان ذلك عن غير قصد منهم لقلة خبرتهم ودرايتهم بالعمل ، أم عن قصد بسبب ما وصل إلى أيديهم من رشوة ؛ حتى يظهروا الأراضى المزروعة عند المساحة بورا مجدبة أو أرضا لاتصل إليها المياه بحيث يتعذر ريها ، ومداراة لمثل هذا الخطأ المقصود يعمد الساحون إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية التى توجد بأيدى الفقراء حتى يعوضوا النقص المتوقع ظهوره عند جمع الضرائب ، وقد استطاع الباشا بفضل دقته وعنايته الـكشف عن هذه الأخطاء وتصحيحها .

وقد كان للتأريخ مزية أخرى، إذ أظهر جزءا كبيرا من الأرض الزراعية التى استطاع أصحابها التملص من دفع الضريبة عنها مدة طويلة . قال مانجان : « وعندما مسحت الحـكومة أطيان كل ملـكية بالفدان ، وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة المقيدة فى سجلات المال ، فقررت ترتيب الخراج على هذه الزيادة ، ومنشأ هذا الفرق أن الملتزمين كانوا فى معاملاتهم يجرون الحساب طبقا لما اشتملت عليه مستندات كل منهم متبعين فى ذلك الأسلوب الذى ألفوه فى إجراء الحساب بالقراريط (عندما كانت كل قرية مقسمة أربعـة وعشرين قسما يدعى كل منها قيراطا) ، وعدد الأفدنة الناتج عن اتباع هذه الطريقة يقل كثيرا عن العدد الحقيقى .

وقد وصف الجبرتى عملية روك الأراضى (أو التأريخ أى مساحة الأراضى ومراجعة «مكلفاتها» القديمة وفحص حاصلات الأراضى وتوزيعها وربط زمامها) فقال فى حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٩ (٢١ إبريل — ٢٠ مايو ١٨١٤) ، « وفى منتصفه حضر الروزنامجى والأفندية بعد أن استملى منهم القبط الدفاتر وأسماء الملتزمين ومقادير حصصهم ، ثم حضر محمود بيك والمعلم غالى ومن معهم من الـكتبة الأقباط ، وظهر للناس عند حضورهم نتيجة ماصنعوه ونظموه ورتبوه من قياس الأراضى وروك البلاد ، وهو أن الأراضى زادت فى القياس بالقصبة التى قاسوا بها وحددوها مقدار الثلث أو الربع حتى قاسوا الرزق الأحباسية بأسماء أصحابها ومزارعيها وأطيان الوسايا على حـدتها حتى الأجران وما لا يصح للزراعة وما يصلح من البور الصالح وغير الصالح ، فلما تم ذلك حسبوها بزياداتها بالأفدنة ثم جعلوها ضرائب ، منها ضريبة خمسة عشر ريالا وأربعة عشر واثنى عشر وإحدى عشر وعشرة مال الفدان بحسب جودة الأقليم والأرض » .

ومما يجدر ذكره أن مساحة الفدان تراوحت بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ قصبة مربعة ، وكان طول

القصبة الديوانية ٨٥ و ٣ مترا . وفى التأريع عند إجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبر محمد على مساحة الفدان ٣٣٣½ قصبة مربعة ، وفى عام ١٨٣٨ تقرر أن يكون طول القصبة ٣٫٥٥ مترا .

حـ — الزراعة والرى :

كان « لروك البلاد » الذى مكن محمد على من تنظيم ملكية الأرض وتوزيع الخراج ، أكبر الأثر فى إدخال زراعات جديدة ووفرة المحصولات واستصلاح الأراضى وزيادة مساحة المزروع منها والقابل للزراعة . وقد أدى ذلك إلى توجيه عناية بالغة بشئون الرى كشق الترع وحفر القنوات وبناء السواقى وإقامة الجسور وإنشاء القناطر .

ومع أن مصر فى أيام الرومان كانت الحقل الذى أنتج الغلال لرومة عاصمة الأمبراطورية فأن الباشا لم يكن يتوقع أن تستعيد مصر فى القرن التاسع عشر هذه المكانة القديمة ؛ لأن الزراعة كانت قد تقدمت فى أوربا ، ولأن منطقة البحر الأسود بصفة خاصة كانت غنية بمحصولات حبوبها ، كما أن نوع الغلال المصرى لم يكن جيدا ؛ ولذلك عنى محمد على بأمر الزراعات التى لا يسمح مناخ أوربا بزرعها أو التى لا تأتى بمحصول وافر إذا زرعت فى تلك القارة ، ومن هذه الزراعات القطن ذو التيلة الطويلة ، ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الباشا أغفل العناية بزراعة القمح .

وكانت مصر عند تولية محمد على تزرع نوع القطن العادى الذى انتشرت زراعته وقتذاك فى الليفانت (حوض البحر الأبيض الشرقى) ، ولم يفطن أحد إلى أن بمصر نوعا من القطن ذى التيلة الطويلة ؛ فظل الحال على ذلك مدة ، حتى إذا كان عام ١٨٢٢ قدر (المسيو چوميل) Jumel ، وهو من أهالى ليون استقدمه الباشا لتنظيم مصانع النسيج ، أن يعثر على شجيرة من هذا النوع الأخير بطريق المصادفة فى إحدى حدائق القاهرة ، وهى حديقة محو بك أحد حكام السودان الأوائل فى عهد محمد على ، فلفت مسيو چوميل نظر الباشا إلى أهمية زراعته ، وبلغ أول محصول من هذا القطن عشرين ألف بالة راجت سوقها وأتت بربح كبير ، فأقبل الباشا على زراعته حتى بلغ محصول هذا النوع من القطن فى العام التالى (٢٠٠٫٠٠٠) بالة ، جاءت بإيراد بلغ ثلاثين مليونا من الفرنكات . غير أن محصول القطن الجديد لم يلبث أن أخذ يقل فى الأعوام التالية ، لأن الباشا أكثر من تجنيد الفلاحين فى جيشه ، فقلت الأيدى العاملة فى الزراعة ونقص محصول القطن تبعا لذلك حتى بلغ (١٦٠٫٠٠٠) بالة فى عام ١٨٣١ ،

استهلك منها داخليا لحساب الصناعات الوطنية الناشئة (٥٠٫٠٠٠) بالة ، وصدر الباقى وقدره (١١٠٫٠٠٠) إلى الخارج ، ومع ذلك فقد كتب (بوالكمت) فى أحد تقاريره إلى حكومته (فى ٢٩ يونيه ١٨٣٣) أنه إذا قدر متوسط محصول القطن فى السنوات الأخيرة بنحو (١٥٠٫٠٠٠) بالة ، وقدر ثمن كل بالة بمائة وستين فرنكا ، وجد أن الباشا قد رفع قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من القطن إلى أكثر من السدس . وقد أثبت صاحب « تقويم النيل » مقدار محصول القطن فى سنوات مختلفة فظهر اطراد هذه الزيادة من (٥٩٫٢٥٥) قنطارا فى عام ١٨٢٨ إلى (٢٠٢٫٠٤٠) فى عام ١٨٤٦ و (٢٥٧٫٤٩٢) فى عام ١٨٤٧ .

ومن الحاصلات التى كان للباشا فضل التوسع فى إنتاجها النيلة والقرطم . والخشخاش أما زراعة النيلة فكانت معروفة فى مصر ، ولكن الباشا لم يلبث أن جلب بذور النيلة الهندية فى عام ١٨٢٦ وقام بزراعتها إخصائيون من الهنود استحضرهم لهذا الغرض . وأما زراعة الخشخاش فكادت تكون مجهولة قبل عهد محمد على ، ولكن الباشا استقدم بعض الأرمن من أزمير لزراعته فى مصر ، وازدهر محصوله فى عام ١٨٣٣ حتى بلغ (٣١٫٠٠٠) كيلوجرام قدر ثمنها بمليون من الفرنكات ، ويذكر (هودجسون) فى تقريره أنه بعد إجراء التحليل فى لندن وفى بوسطون بأمريكا وجد أن مقدار المادة المخدرة (المورفين) المستخرجة من الأفيون المصرى يزيد بنحو ١٢٪ على المستخرج من الأفيون التركى ، وقد بيعت الأقة من محصول عام ١٨٣٢ بثمن يتراوح بين ٩١ ، ١١٦ قرشا تبعا لجودة الصنف .

وكذلك عنى محمد على بالحاصلات الأخرى ، فزرع قصب السكر وغرس أشجار التوت والزيتون ، واختار لتربية دود القز وادى الطميلات بالشرقية ، واستقدم حوالى ٥٠٠ من السوريين لتعهد تربيته ، وكان الباشا قد بدأ يغرس شجر التوت فى سنة ١٨١٦ ثم لم يلبث أن أمر بتعميم زراعته فى عام ١٨٣٢ بجميع المديريات ، وبلغ محصول الحرير فى عام ١٨٣٣ (٨٢٠ و ١٤) كيلو جراما ، واستكثر الباشا من زراعة الزيتون فى الوجهين البحرى والقبلى بعد أن كانت زراعته نادرة ومقصورة على إقليم الفيوم وبعض حدائق القاهرة ، وكذلك اهتم بزراعة الفواكه كالأناناس والمانجو والموز ، وشجع إبراهيم باشا هذه الزراعة فاستحضر أشجار الفاكهة من أوربا . وعنى الوالى بزراعة النخيل والكتان وكذلك القنب الذى استخرج الأهلون الحشيش منه ، هذا عدا الحبوب عامة كالأرز والذرة والعدس والفول وما إلى ذلك ، فارتفع محصول الحبوب من (٠٠٠ و ٢٢٦ ر٨) هكتولتر فى عام ١٨٢١ إلى

(٠٠٠و٨٧٢و١٠) أو مازنته ٨١٥ مليوناً من الكيلو جرامات ، وقدرت قيمة منتجات مصر الزراعية فى عام ١٨٣٣ بمائة وخمسين مليونا من الفرنكات .

وقد اقتضى الاهتمام بالزراعة العناية بشئون الرى ومن وسائله إقامة السواقى ، فكان للباشا على ما يذكر الفنصل الانجليزى (بارنت) Barnett الفضل فى إنشاء (٠٠٠ و٣٨) ساقية جديدة ، أى أكثر من نصف السواقى الموجودة بالبلاد فى عام ١٨٤٤ . ومن أعماله أيضا إقامة الجسور على شاطىء النيل من جبل السلسلة إلى البحر الأبيض لمنع طغيان المياه على ضفتى النهر وبخاصة فى وقت الفيضان ، كما بنيت جسور أخرى صغيرة فى مديريات بنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا .

وقد شق الباشا عدة ترع فى مختلف مديريات الوجهين البحرى والقبلى ، وكان من أول أعماله سد الترعة الفرعونية التى كان الغرض منها تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط ، فألحقت بالبلاد وبالأراضى الواقعة على جانبى فرع دمياط أضرارا بليغة ، لهذا أمر الباشا فى عام ١٨٠٥ بانشاء جسر من الأحجار يمنع انسياب المياه من فرع دمياط ، وشق الباشا ترعا أخر لرى أراضى البحيرة التى كانت تستقى من الترعة الفرعونية ، كما عهد إلى المهندس الفرنسى (قسطى) Coste وكان قد استقدمه من فرنسا لاستخدامه فى مصانعه منذ ١٨١٧ ، بحفر ترعة وادى الطميلات لرى مزارع التوت بهذا الوادى . وقد بلغ طول الترعة خمسة وثلاثين كيلو مترا وعرضها أحد عشر مترا ، واستخدم (قسطى) ثمانين الفا من الفلاحين حفروها فى أسبوعين اثنين ، ومن الترع التى حفرها (قسطى) كذلك ترعة طنطا فى عام ١٨٢٤ وترعة كفر طلخان بمديرية الجيزة عام١٨٢٥ ، كما حفر فى السنة نفسها ترعة طولها ثمانيةوعشرون كيلو مترا من النيل إلى السنبلاوين ، ثم حفر على امتداد الضفة اليسرى لفرع رشيد ترعة طولها ثلاثة وستون كيلو مترا فى عام ١٨٢٦ ، وفى بداية العام التالى حفر ترعة القاهرة (الخليج) المارة بين المدينة وبلاق وطولها ثمانية وعشرون كيلو مترا ، كما سبق له فى عام ١٨٢١ تنظيم أشغال الترعة السوهاجية . غير أن أهم الترع جميعا هى من غير شك ترعة المحمودية التى أمر محمد على بحفرها فى عام ١٨١٨

(ء) ترعة المحمودية :

احتفر الإسكندر الأكبر فى القرن الرابع قبل الميلاد خليج الإسكندرية القديم مبتدئا من مدينة شديا (النشو البحرى) إلى الأسكندرية ، وذلك حتى يمد مدينته الجديدة بالمياه

من الفرع الكانوبى ، وقد فقد هذا الفرع أهميته بمرور الزمن إذ أصبح فى آخر الأمر عبارة عن ترعة صغيرة ابتداء من زاوية البحر ، بينما أصبح فرع النيل الغربى هو ترعة بولبتين القديمة التى احتفرت حتى تمد بلدة بولبتين (رشيد) بالمياه ، لذلك صار من الضرورى وصل خليج الأسكندرية بفرع النيل الجديد ، وهكذا أضحت ترعة الأسكندرية عند الفتح العربى تمر بزاوية البحر والنقيدى ودنشال ودمنهور وأفلاقة وكفر الحمايدة والكريون والإسكندرية ، وقد حفرت هذه الترعة أو طهرت عدة مرات فى أزمنة متباينة بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلادى ، وفى أثناء ذلك كله غيرت الترعة موضعها كثيرا فى جزئها الواقع بين النيل وكفر الحمايدة بينما سار جزؤها الممتد بين كفر الحمايدة والكريون فى مجرى الفرع الكانوبى القديم ، أما بقية الترعة فقد اتخذت طريق خليج الأسكندرية القديم ، ولذلك كانت الترعة فيما بين النيل وكفر الحمايدة تأخذ مياهها تارة عند « الموافقة » وأخرى عند « شابور » أو « منية بيج » أو « العطف » أو « الرحمانية » ، وذلك فى كل مرة يعاد حفرها أو تطهيرها فى العهود المختلفة وصارت الترعة فيما بين العطف وكفر الحمايدة تعرف باسم الخليج الناصرى نسبة إلى السلطان الناصر قلاون الذى تم حفر هذا القسم فى عهده ، وعندما احتفر هذا القسم مرة أخرى فيما بين الرحمانية وكفر الحمايدة فى عهد الملك الأشرف برسباى أطلق عليه اسم الترعة الأشرفية ، بيد أن هذه الترعة لم تلبث الرمال أن طمرتها وبقى الحال على ذلك حتى عهد محمد على .

ولما كان محمد على يريد إنشاء ترعة للملاحة تسير فيها السفن المشحونة بالغلال وغيرها من منتجات البلاد إلى الإسكندرية عن طريق فرع النيل الغربى دون أن تمر ببوغاز رشيد لكثرة مايقع فيه من حوادث الغرق ، فقد اتفق الرأى على تكليف شاكر أفندى أحد المهندسين الأتراك باحتفار الترعة الناصرية أو الأشرفية ، على أن يكون مدخل الترعة عند قرية العطف ، وقد بدأت أعمال الحفر فى عام ١٨١٨ ، وأخطأ شاكر أفندى عند وضع تصميم الترعة لجهله بعلم قياس السطوح Géodèsie فتوقف الحفر عند المكان الواقع بين بحيرتى أبى قير ومريوط ويعرف باسم السد أو سد أبى قير ، وكان يمنع مياه بحيرة أبى قير من التدفق فى بحيرة مريوط ، وكانت تجرى فوقه ترعة الأسكندرية وهى ممتلئة بالماء فى زمن الفيضان ، ومن المعروف أن الإنجليز قطعوا الترعة فى هذا المكان خلال حملة ١٨٠١ لعزل الفرنسيين فى الأسكندرية ومنع ورود المياه العذبة إليها ، ثم أنشأ محمد على جسراً عاليا سد به هذه الفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولم يعرف شاكر أفندى وأعوانه كيف يجتازون السد فاستدعى محمد على المهندس الفرنسى قسطى وكلفه إتمام العمل فى مارس ١٨١٩ فصدع بالأمر وفرغ

من مهمته فى ديسمبر ١٨٢٠ ، واحتفل بفتح فوهة الترعة لدخول مياه النيل إلى الإسكندرية فى فبراير ١٨٢١ ، وسميت الترعة باسم المحمودية تيمنا بالسلطان محمود الثانى .

وقد تحدث قسطى عن الجهود التى اقتضاها فتح هذه الترعة ، فذكر أنه كان على كل مدير مديرية أن يقدم عددا من الرجال بجوالقهم وغذائهم ويقيم فى خيمته على رأس أبناء مديريته ، فتقدم الجيزة ثلاثين ألفا ، والبحيرة خمسين ، والقليوبية ثلاثين ، والمنوفية عشرين ومائة ، والشرقية خمسة وعشرين ، والمنصورة خمسة عشر ، والغربية ثلاثين ومائة ، أى أن المديريات تقدم ما مجموعه أربعمائة ألف عامل ، وكان على أهل كل قرية أن ينجزوا مسافة معينة من طول الترعة حتى إذا أتموها أعيدوا إلى قراهم واستقدم غيرهم ، وقد يستقدمون هم أنفسهم مرة أخرى إذا دعت الضرورة ، وقد وصف مانجان صرامة العمل وقسوته وقلة الأغذية وكثرة الوفيات بين العمال من الفلاحين ، وكتب الجبرتى فى حوادث شهر شوال ١٢٣٤ « فى رابع عشره » ، أى فى ٦ أغسطس ١٨١٩ قال : « وكان الباشا سافر إلى جهة الإسكندرية بسبب ترعة الأشرفية ، وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل ، فأخذوا فى جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب وتعطلوا عن زرع الدراوى الذى هو قوتهم ، وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المرة الأولى بعد ما قاسوا ما قاسوه ، ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليهم من تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما رجعوا إلى بلادهم للحصيدة طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر ، فما هم إلا والطلب للعود إلى الشغل فى الترعة وتزح المياه التى لا ينقطع نبعها من الأرض وهى فى غاية الملوحة ، والمرة الأولى كانت فى شدة البرد وهذه المرة فى شدة الحر وقلة المياه العذبة فينقلوها بالروايا على الجمال مع بعد المسافة وتأخر رى الإسكندرية » . ويقدر مانجان عدد الوفيات من هؤلاء الفلاحين ، بحوالى اثنى عشر ألف فى عشرة شهور فحسب .

ويبلغ طول ترعة المحمودية ٨٠٢٥٢ مترا ، وقد جاء فى كتاب الخطط التوفيقية « أنه عند تمام حفرها جعل فى فمها وفى مصبها قناطر ، فكانت مانعة لمراكب النيل من الدخول فيها ، وكانت التجارات الآتية من القطر إلى الإسكندرية تنقل عند فمها إلى مراكب أخرى من مراكب المحمودية ، وعند وصولها إلى الثغر ينقل ما كان منها على ذمة الأجنبى إلى مراكب البحر المالح ، وما كان على ذمة الأهالى يخرج إلى البر ، فكانت تنقل مرتين ، ولا

يخفى ما فى ذلك من الضرر والخطر ، فصدرت أوامر الباشا السنية بإزالة تلك القناطر وعمل هويسات فى فمها وفى مصبها ، وذلك سنة ١٨٤٢ ميلادية موافقة ١٢٥٨ هجرية ، فعملت على هذا الوجه الذى هى عليه الآن ، بأن جعل فى فمها هويسان ، أحدهما صغير عرضه أربعة أمتار للمراكب الصغيرة ، والآخر كبير سعته ثمانية أمتار للمراكب الكبيرة ، وفى مصبها كذلك ، فارتفعت بذلك الصعوبات وخفت المصاريف » .

وقد بلغت نفقات حفر الترعة ثلاثمائة ألف جنيه على حسب تقدير كلوت بك ، ولم يكن غرض محمد على منها مجرد تيسير الملاحة بين أقاليم القطر المختلفة وثغر الإسكندرية ، أو حصول أهالى ذلك الثغر على كفايتهم من الماء فحسب ، بل كان الباشا يريد — على ما ذكره لينان دى بلفون Linant de Bellefonds مهندس القناطر الخيرية — « أن تكون هذه المياه كافية لإنشاء البساتين وري الحقول والمزارع فى ضواحى الإسكندرية ، وعلى ضفاف الترعة » . ويقول لينان إنه عندما حفرت ترعة المحمودية كان عدد الأفدنة ذات الزراعة الصيفية أقل من أربعة آلاف فدان فزادت زيادة عظيمة حتى بلغت فى عام ١٨٤٩ (١١٥٤٥) من الأفدنة على ضفتى الترعة .

على أن محمد على لم يقف عند حد إنشاء الترع بل أقام عليها القناطر لضبط المياه وضمانا لحسن توزيعها ، وهناك عدد من هذه القناطر فى القليوبية والفيوم والجيزة وأسيوط وجرجا وقنا غير أن القناطر الخيرية أشهرها على الإطلاق .

(هـ) — القناطر الخيرية :

قال (موجيل) Mougel أحد المهندسين الفرنسيين الذين استخدمهم محمد على فى إنشاء القناطر الخيرية « بين النيل ورمال الصحراء عراك عنيف دائم ، فحيث يجرى النيل تخنق الرمال ، ولكن ما تكاد مياهه تنحسر بضع خطوات حتى تسرع الرمال مندفعة بقوة الريح كأنما تبغى اللحاق به حيث يكون » . وهذا الكفاح قديم العهد أدرك القدماء خطره كما أدركوا أن رى جميع الأراضى الصالحة للزراعة بمياه النيل أمر متعذر ، ولو أنهم حاولوا استنباط بعض الطرق للإفادة من تلك المياه إلى أقصى حد مستطاع ، وقد شغل هذا الموضوع تفكير رجال الحملة الفرنسية فى بداية العصر الحديث ، فاهتموا ببحث الوسائل التى يمكن بها الانتفاع بجميع مياه النيل ، حتى لقد قال بونابرت ، إنه لو أعطى الوقت الكافى لأنشأ من الأعمال ما يكفل عدم ذهاب قطرة واحدة من مياه هذا النهر إلى البحر

دون أن تكون هذه المياه قد مرت من قبل بالأرض حتى ترويها وتهيىء لها قدرا موفورا من الخصب . وكان نظام الرى المتبع وقتذاك فى الوجهين البحرى والقبلى وفى مصر الوسطى يكاد يكون واحدا تقريبا ، وهو رى الحياض الذى يعتمد على مياه الفيضان ، ومن وجوه النقص فى هذا النظام أنه لا يصلح إلا للزراعات الشتوية ، كما أنه لا يمكن زرع الأرض بمقتضاه إلا مرة واحدة فى السنة ، فضلا عن أنه لا يصلح للزراعات الصيفية كالقطن وقصب السكر والأرز ، مما ألجأ المزارعين إلى استخدام السواقى ، وهو عمل شاق يحتاج إلى جهد مائة ألف رجل على الأقل يستخدمون حوالى خمسين ومائة ألف ثور ، هذا إلى أن عدد الأفدنة التى يمكن ريها بهذه الوسيلة لم يزد طبقا لتقدير المعاصرين على ربع مليون من الأفدنة ، أى ما يكاد يقرب من ٣/٤ من الأرض الصالحة للزراعة . ولما كان الباشا يعنى عناية كبيرة بزراعة القطن على وجه خاص وهى زراعة صيفية ، فقد بات من الضرورى إصلاح الرى فى أقاليم الدلتا ، لذلك عمد محمد على إلى الإكثار من حفر القنوات وإقامة الآلات الرافعة ، ولكن هذه الوسائل لم تكن كافية ؛ إذ ينبغى على ما يراه المهندس الفرنسى لينان إمداد الأرض بمقادير وافرة من الماء لريها مرات متعددة ، وهى حقيقة أدركها محمد على نفسه منذ تولى الحكم ؛ ولهذا حاول منذ مدة أن يدخل تغييرا جوهريا على نظام الرى حتى ينتقل من رى الحياض إلى الرى الدائم طول السنة ، وذلك بإنشاء القناطر ذات العيون والأهوسة ، كما أراد أن ينشىء قناطر كبرى ، الغرض منها ضبط مياه النهر للانتفاع بها فى رى أراضى الدلتا وقت انخفاض النيل ، وقد اقترح لينان إنشاء تلك القناطر على فرعى النيل دمياط ورشيد قريبا من رأس الدلتا لتنظيم توزيع المياه بين الفرعين فى وقت الصيف وتنظيم سيرها فى وقت الفيضان ، وقد وافق الباشا على ذلك وطلب إلى لينان تقدير النفقات وحاجات العمل ، وكان من المنتظر عند تمام المشروع أن يستصلح حوالى مائتى ألف أو ثلاثمائة ألف فدان خلف القناطر ، غير أن لينان لم يكن بالمهندس ذى الخبرة الطويلة والدراية الواسعة بهذه الشئون ، فتألفت بناء على طلبه لجنة لبحث مشروعه وغيره من المشروعات الخاصة بموضوع القناطر فى أواخر عام ١٨٣٣ ، واسترشدت اللجنة فى أعمالها بأغراض معينة يجب أن تحققها المشروعات المختلفة المعروضة عليها ، وأول هذه الأغراض رى ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف فدان ريا دائما دون استخدام السواقى ، وثانيها إمداد الحياض الواقعة بين القاهرة والبحر الأبيض بماء الفيضان ، وثالثها إمكان الملاحة فى فرعى النيل طول السنة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات بحثت هذه اللجنة المشروعات المقدمة إليها وكان من بينها مشروع

قدمه المهندس قسطلى الذى أشرف على حفر ترعة المحمودية ، ومشروعات أخرى للمهندسين الفرنسيين « بريس داڤين » Prisse d'Avennes و« كوردبيه » Cordier . بيد أنه لما كانت هذه اللجنة تضم بين أعضائها بعض المهندسين الأنجليز من أمثال (جالوى) Galloway و « وليس » Welles وبعض مؤيديهم من رجال الحكومة من أمثال حكيكيان ، وكانت المنافسة بين الانجليز والفرنسيين شديدة فيما يتعلق بالفاضلة بين شق قناة فى برزخ السويس تصل البحرين الأبيض والأحمر (وهو مشروع فرنسى) وإنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس (وهو مشروع إنجليزى) فقد عارض هؤلاء مشروع لينان لا لشىء سوى أن صاحبه فرنسى ، ومع ذلك فقد كانت أغلبية اللجنة فى جانب لينان ولذا قبل مشروعه ، وعندئذ قرر محمد على أن يعرضه على المجلس العالى مع مشروع آخر خاص بأنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس كان الباشا قد وافق عليه مرضاة للأنجليزى «جالوى» ومشروع ثالث وضعه «السان سيمونيون» . وعلى رأسهم « انفانتان » Enfentin و « فورنيل » Fournel و« لامبير » Lambert وكانوا فى مصر وقتئذ يبحثون موضوع حفر قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولما عرض الباشا هذه المشروعات على المجلس العالى فى ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ يناير سنة ١٨٣٤ ، تكلم فورنيل أمام المجلس فى مشروع القناة وأيد لينان مشروع القناطر أما (جالوى) فقد دافع عن مشروع سكة الحديد ، ولكن المجلس العالى وافق فى النهاية على مشروع القناطر ، وفى ٣ فبراير ١٨٣٤ عهد الباشا إلى لينان بأن يبدأ العمل فى القناطر على الفور ، ثم أشار عليه بأن يشرك معه من يرى فائدة فى اشتراكه من جماعة السان سيمونيين الموجودين بمصر فى ذلك الوقت ، فدعا لينان بعضهم لمساعدته من بينهم لامبير Lambert ، كانوا بمثابة مستشارين له ، وفى ٢٢ مايو ١٨٣٤ بدأ العمل رسميا فى إقامة القناطر .

غير أنه سرعان ما تعرض مشروع لينان لكثير من النقد ، ولذا قرر محمد على أن يعرض مسألة القناطر من جديد على لجنة من المهندسين وموظفى « الأعمال العمومية » تتألف من سبعة عشر عضوا ، وحدد لاجتماعها ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٤ (١٠ يونيه ١٨٣٨) ، ومع أن هذه اللجنة أقرت مشروع لينان ، فقد رفض محمد على المضى فى إنفاذه ونقلت المواد التى جمعت عند النقاطر للانتفاع بها فى أعمال أخرى ، وهكذا ظل أمر القناطر مهملا حتى قدم إلى مصر فى عام ١٨٤٢ المهندس الفرنسى موجيل Mougel لإنشاء حوض بميناء الإسكندرية ترمم فيه السفن ، ولما علم بمشروع لينان اقترح على الباشا فى السنة نفسها مشروعا جديدا للقناطر يشمل تشييد استحكامات كان محمد على يرغب وقتئذ فى إقامتها عند التقاء فرعى النيل

حتى يجعل من هذا الموضع مركزا حربيا صالحا للدفاع عن مصر ، فوافق الباشا على مشروع موجيل وطلب إلى لينان أن يقدم إليه كل ما لديه من معلومات أو وثائق ورسوم تساعده فى إعداد مشروعه الجديد ، وقد فرغ منه موجيل فى يناير ١٨٤٣ .

والفرق بين مشروعى الرجلين ، أن لينان كان يريد إنشاء قناطر ذات عيون أو فتحات تغلق بأبواب عند الحاجة لاحتجاز المياه فى فرع رشيد على مسافة تبعد بمقدار تسعة كيلو مترات من طرف جزيرة شلقان الجنوبى ، ثم إنشاء قناطر أخرى مشابهة لها فى فرع دمياط ولكن على مسافة خمسة كيلو مترات من طرف هذه الجزيرة ، ويفصل بين القنطرتين مسافة قدرها ثمانية كيلو مترات هذا عدا ما اشتمل عليه مشروعه من أعمال هندسية أخرى مكملة كشق ثلاثة رياحات أو ترع كبيرة تستمد مياهها من النيل ، إحداها من فرع رشيد ، والأخريان من فرع دمياط ، أما موجيل فقد أشار بأنشاء القنطرتين فى موضعين قريبين جدا من رأس الدلتا كأنهما بناء واحد ، وقنطرة واحدة ، وذلك حتى تسهل إدارة حركة القناطر وصيانتها بعد إنشائها ، ولكن مشروع لينان كان يفضل مشروع موجيل بأن لينان اختار للبناء أرضا صلبة وشواطىء صالحة .

ومهما يكن من الأمر فقد بدأت الأعمال بكل همة فى بناء القناطر طبقا لمشروع موجيل . ولكن العمل لم يلبث أن توقف . كما حدث عند البدء فى تنفيذ مشروع لينان فضعفت الهمة فى إنجاز بناء القناطر حينا ، ثم استؤنف العمل ، وأخذ يتوقف تارة ، وبخاصة فى أوقات الفيضان ويستأنف تارة أخرى ، وأخيرا احتفل محمد على بوضع الحجر الأساسى للقناطر الخيرية فى ٩ إبريل ١٨٤٧ ، وكان يشترك مع موجيل فى كل أعمال القناطر المهندسان المصريان مصطفى بهجت ، ومحمد مظهر . وفى منتصف يونية أمر الباشا ابنه إبرهيم « بالقيام إلى القناطر الخيرية والتروى مع موجيل بك فى الوسائط المؤثرة لتسهيل وإنهاء الأشغال » . وفى ١٩ مارس ١٨٤٧ كان قد تقرر بالجمعية العمومية « فتح ثلاث ترع (رياحات) من ثلاث جهات جوانب القناطر الخيرية » فى البحيرة والمنوفية والشرقية حتى يصل ما تحجزه القناطر من مياه إلى كل ناحية . وفى ٣١ مايو ١٨٤٧ بدئت أعمال الحفر فى هذه الترع الثلاث .

وظل العمل جاريا فى بناء القناطر حتى إذا ولى الأمر عباس الأول أبلغ لينان فى مارس ١٨٥٢ أنه ينوى وقف العمل ، غير أنه تردد فى اتخاذ هذه الخطوة فى بادىء الأمر احتراما للرغبة

العامة فى إنجاز المشروع ، حتى إذا كان عام ١٨٥٣ أوحى إلى موجيل بالاستقالة فخلفه مظهر بك ، ثم تعطل العمل إلى أن جاء سعيد باشا إلى فاستؤنف من جديد حتى تم إنشاء القناطر نهائيا فى عام ١٨٦١ . أما ما استلزمته هذه القناطر من إصلاح أو تدعيم فيرجع الفضل فيه إلى ما تلا ذلك من العهود .

وقد كان لإقامة القناطر الخيرية والعناية بغيرها من وسائل الرى وشئون الزراعة ؛ آثار عظيمة ظهرت فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة من مليونى فدان فى عام ١٨٢١ كما قدرها كلوت بك إلى ٣٫٨٥٦٫٠٠٠ فدان فى عام ١٨٤٠ ، كما ظهرت فى زيادة المحصولات الزراعية وتنوعها ، وقد قدر بوالكمت هذه الزيادة فى محصول الحبوب من ذرة وأرز وفول وعدس وما إلى ذلك بنحو مليونين ونصف من الهكتولترات بين عامى ١٨٢١ و١٨٣٢ ، وقد أدت وفرة المحصول إلى نشاط التجارة فى هذا العهد نشاطا واسع النطاق .

التجارة

كانت التجارة موردا ثابتا من الموارد الأساسية التى يعتمد عليها دخل حكومة الباشا ، وقد اتجه محمد على منذ البداية نحو تطبيق مبدأ الاحتكار ، وكان الاحتكار على نوعين : احتكار داخلى — وهو الاحتكار الزراعى — الذى سماه الجبرتى « التحجير » ، وبمقتضاه كما يقول بوالكمت يقتسم الباشا مع «الفلاحين» جميع ما تنتجه الأرض من المحصولات الزراعية ، وله النصيب الأكبر فى هذه القسمة ، واحتكار خارجى — وهو الاحتكار التجارى — الذى استطاع محمد على عن طريقه أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية ، وكان من شأن ذلك كله أن أصبح الباشا يسيطر على محصول البلاد بأجمعه ويهيمن على توزيع هذا المحصول فى الداخل والخارج .

١ — الاحتكار الداخلى : الاحتكار الزراعى أو (التحجير)

وطريقة الاحتكار الداخلى هى أن يجبر الباشا الزارعين على أن يبيعوا محصولات الأراضى التى يزرعونها للحكومة بالأثمان التى تحددها ، فكانت الحكومة تجمع تلك المحصولات فى مخازنها (شونها) لتصديرها إلى الخارج ، أما إذ احتاج الفلاح إلى شىء منها لغذائه أو للاستهلاك المحلى ، ففى استطاعته أن يشتريه بالأثمان التى تعينها الحكومة . وقد أثبت بوالكمت قائمة بالأثمان التى كان يدفعها الباشا عند شراء المحصولات من الفلاح ، والأثمان التى كان يبيع بها

هذه المحصولات ذاتها للفلاحين لاستهلاكها وللتجار الأوربيين لتصديرها إلى الخارج ، فذكر مثلا أن الباشا كان يشترى من الفلاح الهكتولتر من القمح بثلاثة فرنكات وأربعة وثلاثين سنتيما ، ثم يبيعه له بستة فرنكات وأربعين سنتيما ، ويصدره إلى الخارج بسبعة فرنكات وستين سنتيما ، وهكذا الحال فى الذرة وغيره ، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطيع الفلاح فى بعض الأحوال الحصول على حاجته من هذه المحصولات مهما قدم من ثمن .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد كان الباشا يستقطع من الأثمان التى تشترى بها الحكومة محصول الفلاح قيمة ما يكون عليه من الضريبة والمال ، ولم يكن الفلاح يقبض الثمن نقدا ، وإنما كان يأخذ بقيمته « رجعة » أى « تذكرة » قد يجد صعوبة فى صرفها من خزانة القسم أو المديرية ، فيضطر إلى بيعها بنقص قد يزيد على ربع قيمتها ، حتى يستطيع شراء ما يريده من نفس محصولاته التى قدمها إلى « شون » الحكومة ، ويدفع ثمن ما يشتريه نقدا ، ومهما يكن من الأمر فإن ما يبقى له ، كما يقول بوالكمت يكاد لا يكفى لشراء ما يلزمه ويلزم أسرته من غذاء ، وكثيرا ما تعذر على الفلاح أن يجد القوت الكافى بسبب تصدير الغلال على وجه الخصوص ، واختفائها من (شون) الحكومة . وقد جنت الحكومة أرباحا طائلة من عملية « الاحتكار الداخلى » حتى أن مانجان Mengin قدر ربحها من القمح والفول والذرة والحمص والترمس فحسب بمبلغ ٨٫٥٥٧٫٥٠٠ قرش ، كما قدر ربحها (فى ميزانية عام ١٨٢١) من المحصولات الزراعية الأخرى بواحد وعشرين ألف كيس أى ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ قرش ، وكان الباشا فوق ذلك يفرض على الفلاح نوع الزراعة التى يريدها .

وقد أورد الجبرتى فى مواضع متعددة من تاريخه لمحات عن هذا الاحتكار الداخلى ، فقال فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (٢٣ سبتمبر — ٢٢ أكتوبر ١٨١٦) ، إن منها « الحجر على المزارع التى يزرعها الفلاحون فى الأراضى التى يدفعون خراجها من الكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقطن والقرطم ، وإذا بدا صلاحه لا يبيعون منه شيئا كعادتهم ، وإنما يشتريه الباشا بالثمن الذى يفرضه ويقدره على يد أمناء النواحى والكشاف ، ويحملونه إلى المحل الذى يؤمرون بحمله إليه ، ويعطى لهم الثمن أو يحسب لهم من أصل المال . فان احتاجوا لشىء من ذلك اشتروه بالثمن الزائد المفروض . وكذلك القمح والفول والشعير لا يبيعون منه شيئا لغير طرف الباشا بالثمن المفروض والكيل الوافى ... (وصدر) ... الأمر لكشاف الأقاليم بالمناداة العامة بالمنع لمن يأخذ أو يأكل من الفول الأخضر والحمص والحلبة ، وإن

المعينين من الخدم والمباشرين وكشاف النواحى لايأخذون شيئاً من الفلاحين كعادتهم من غير ثمن ، فمن عثر عليه بأخذ شيء ولو رغيفا أو تبنا أو من رجيع البهائم حصل له مزيد الضرر ولو كان من الأعاظم . وكذلك الأمر بتكميم أفواه المواشى التى تسرح للمرعى حوالى الجسور والغيطان » . وفى موضع آخر من حوادث هذه السنة نفسها (١٨١٦) : « أنه توجه الأمر لكشاف النواحى عند انكشاف الماء عن الأراضى بأن يتقدموا إلى الفلاحين بأن كل من كان زارعا فى العام الماضى فدانى كتان أو حمص أو سمسم أو قطن فليزرع فى هذه السنة أربعة أفدنة ضعف ماتقدم ؛ لأن الزارعين عزموا على عدم زراعة هذه الأشياء لما حصل لهم من أخذ ثمرات متاعهم وزراعاتهم التى دفعوا خراجها الزائد بدون القيمة التى كانوا يبيعون بها ، مع قلة الخراج الذى كانوا يماطلون فيه الملتزمين السابقين مع التظلم والتشكى فيزرع الزارع مايزرعه من هذه الأشياء من التقاوى المتروكة فى مخزنه ثم يبيع الفدان من الكتان الأخضر فى غيطه إن كان مستعجلا بالثمن الكثير ، وإلا أبقاه إلى تمام صلاحه فيجمعه ويدقه ويبيع مايبيعه من البزر خاصة بأغلى ثمن ثم يتمم خدمته من التعطين والنشر والتمحير إلى أن يصفى وينظف من أدرانه وخشوناته وينصلح للغزل والنسج فيباع حينئذ بالأوقية والرطل ، وكذا القطن والنيلة والعصفر . فلما وقع عليهم التحجير وحرموا من المكاسب التى كانوا يتوسعون بها فى معايشهم باقتناء المواشى والحلى للنساء قالوا ماعدنا نزرع هذه الأشياء ، وظنوا أن يتركوا على هواهم ، ونسوا مكر أولياتهم ، فنزل عليهم الأمر والإلزام بزرع الضعف ، فضجوا وترجوا واستشفعوا ، ورضوا بمقدار العام الماضى ، فمنهم من سومح ، ومنهم من لم يسامح وهو ذو المقدرة . وبعد إتمامه وكمال صلاحه يؤخذ بالثمن المفروض على طرف الميرى ، ويباع لمن يشترى من أربابه أو خلافهم بالثمن المقدر وربح زيادته لطرف حضرة الباشا ، مع التضييق والحجر البليغ ، والفحص عن الاختلاس ، فمن عثروا عليه باختلاس شيء ولو قليلا عوقب عقابا شديداً ليرتدع خلافه ، والكتبة والموظفون لتحرير كل صنف ووزنه وضبطه فى تنقلات أطواره وعند تسليم الصناع . . . . »

وتحدث الجبرتى عن حوادث السنة نفسها فقال : « استمر التحجير على الأرز ومزارعه على مثل هذا النسق بحيث أن الزارعين له التعبانين فيه لايمكنون من أخذ حبة منه ، فيؤخذ بأجمعه لطرف الباشا بما قدره من الثمن ، ثم يخدم ويضرب ويبيض فى المداوير والمدقات والمناشر بأجرة العمال على طرفه ثم يباع بالثمن المفروض » . وكان الباشا فى عام ١٨١٣ قد قرر « الاستيلاء على جميع مزارع الأرز بالبحر الغربى والشرقى ، ورتب لهم

مباشرين وكتابا يصرفون عليهم من الكلف والتقاوى والبهائم ، ويؤخذ ذلك جميعه من حساب الفرض التى قررها على النواحى ، وعند استغلال الأرز يرفعونها بأيديهم ويسعرونها بما يريدونه ويستوفون المصاريف ومعاليم القومة والمباشرين المعين لهم وإن فضل بعد ذلك شىء أعطوه للمزارع أو أخذوه منه وأعطوه ورقة يحاسب بها فى المستقبل ، وفرض على كل دائرة من دوائر الأرز خمسة أكياس فى كل سنة خلاف المقرر القديم ، وعلى كل عود ثلاثة أكياس ، فإذا كان وقت الحصاد وزنوه شعيرا على أصحاب الدوائر والمناشر ، حتى إذا صلح وابيض حسبوا كلفته من أصل المقرر عليهم ، فإن زاد لهم شىء أعطوهم به ورقة وحاسبوا بها من قابل ، وأبطل تعامل المزارعين مع التجار الذين كانوا معتادين بالصرف عليهم ، واستقر الحال إلى أن صار جميعه أصلا وفرعا لديوان الباشا ، ويباع الموجود على ذمته لأهل الأقاليم والمتسببين وغيرهم » . ومن ضروب الاحتكار ما ذكره الشيخ فى حوادث ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) عن « التحجير على القصب الفارسى ، فلا يتمكن أحد من شراء شىء منه ولو قصبة واحدة إلا بمرسوم من كتخدا بك ، فمن احتاج منه فى عمارة أو شباك أو لدوارات الحرير أو أقصاب الدخان أخذ فرمانا بقدر احتياجه ، واحتاج إلى وسايط ومعالجات واحتجاجات حتى يظفر بمطلوبه » . ثم ماذكر فى حوادث ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠ م) « ومنها احتكار الصابون ، ويحجز جميع الوارد على ذمة الباشا ، ثم سومح تجاره بشرط أن يكون جميع صابون الباشا ومرتباته ودائرته من غير ثمن ، وهو شىء كثير ، ويستقر ثمنه على ستين نصفا بعد أن كان بخمسين جرداً من غير نقو » . « ومنها ما أحدث على البلح بأنواعه ، وما يجلب من الصعيد والأبريمى وأنواع العجوة حتى جريد النخل والليف والخوص يؤخذ جميع ذلك بالثمن القليل ويباع ذلك للمتسببين بالثمن الزائد ، وعلى الناس بأزيد من ذلك » . « ومنها الحجر على عسل النحل وشمعه ، فيضبط جميعه للدولة ويباع رطل الشمع بستة قروش ، ولا يوجد إلا ما كان مختلسا ويباع خفية وكان رطله قبل الحجر بثلاثة قروش ، فإذا وردت مراكب إلى الساحل نزل إليها المفتشون على الأشياء ومن جملتها الشمع ، فيأخذون مايجدونه ويحسب لهم بأبخس ثمن ، فإن أخفى شيئاً وعثروا عليه أخذوه بلا ثمن ونكلوا بالشخص الذى يجدون معه ذلك وسموه حراميا ليرتدع غيره . »

وقد نجم عن تطبيق نظام الاحتكار الداخلى ارتفاع كبير فى أثمان الحاجيات ، والمواد الغذائية ، وعانى الفقراء على وجه الخصوص بؤسا شديداً من جرائه ، وكثر الشحاذون الذين شكا منهم أمثال جسكيه Guisquet وغيره ممن زاروا مصر من الأجانب فى هذا

الوقت ووصف الشيخ الجبرتى آثار هذا الاحتكار الداخلى أو « التحجير » فى مواضع متفرقة من « حوادثه » فقال فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٧ (ديسمبر ١٨١٢) « أرسل الباشا لجميع كشاف الوجه القبلى بحجز جميع الغلال والحجر عليها لطرفه ، فلا يدعون أحداً يبيع ولا يشترى شيئاً منها ولا يسافر بشىء منها فى مركب مطلقاً ، ثم طلبوا ماعند أهل البلاد من الغلال حتى ماهو مدخر فى دورهم للقوت فأخذوه أيضا ، ثم زادوا فى الأمر حتى صاروا يكبسون الدور ويأخذون مايجدون من الغلال قل أو كثر ، ولا يدفعون له ثمناً ، بل يقولون لهم نحسب لكم ثمنه من مال السنة القابلة ، ويشحنون بذلك جميع مراكب الباشا التى استجدها وأعدها لنقل الغلال ، ثم يسيرون بها إلى بحرى فتنقل إلى مراكب الأفرنج بحساب مائة قرش عن كل أردب » . ثم تحدث عن « استمرار غلاء الأسعار فى كل شىء وخصوصا فى الأقوات التى لايستغنى عنها الغنى والفقير فى كل وقت بسبب الأحداثات والمكوس التى ترتبت على كل شىء ، ومنها المأكولات كاللحم والسمن والعسل والسكر وغير ذلك مثل الخضارات ..... التى كانت تباع جزافا تباع بأقصى القيمة ، حتى أن الخس مثلا الذى كان يباع كل عشرة أعداد بنصف واحد صارت الواحدة تباع بنصف ، وقس على ذلك باقى الخضراوات . وأن الباشا لما وضع يده على الأراضى القريبة أنشأ السواقى تجاه القصر والبستان بناحية شبرا ، وحرث الأراضى الخرس وزرع فيها أنواع الخضراوات ، وأجرى عليها المياه وقيد لخدمتها المرابعين أيضا والمزارعين بالمؤاجرة ، والمباشر على ذلك كله ذو الفقار كتخدا ، وعندما يبدو صلاح البقول والخضراوات يبيعها على المتسببين فيها بأغلى ثمن ، وهم يبيعونها على الناس بما أحبوا . وشاع بين الناس إضافة ذلك إلى الباشا . فيقولون كرنب الباشا ، ولفت الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنبيط الباشا » ويقول (بورنج) إن هذه الزيادة الكبيرة فى ثمن الأشياء حدثت على وجه الخصوص منذ ١٨٢٤ ، أى منذ أنشأ محمد على جيشه النظامى ، واضطر بسبب إنشائه إلى هذا (التحجير) ، حتى يمون جيشه ورجال الأسطول ، والمستخدمين فى مصانعه .

على أن الفلاح لم يكن مضطراً إلى تسليم محصولاته الزراعية فحسب ، بل كان عليه أن يقدم للحكومة كذلك بعض المواد الغذائية وما إليها . قال الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٣٢ هـ (مارس ١٨١٧) : « وفيه برزت أوامر إلى كشاف النواحى بإحصاء عدد أغنام البلاد والقرى ، ويفرض على كل عشر شياه واحدة من أعظمها ، إما كبش أو نعجة بأولادها ، يجمعون ذلك ويرسلون به إلى مجمع أغنام الباشا ، وفرض أيضاً على كل

فدان رطلا من السمن ، يجمع الأرطال مشايخ البلاد من الفلاحين عند كشاف النواحى ويرسلونها إلى مصر .... ويعطى فى ثمن الرطل عشرين نصفاً ، فاشتغلوا بتحصيل مادهمهم بهذه النازلة ، وطولب المزارع بمقدار مايزرعه من الأفدنة أرطالا من السمن ، ومن لم يكن متأخراً عنده شيء من سمن بهيمته أو لم يكن له بهيمة أو احتاج إلى تكملة ما وجد عنده فيشتريه ممن يوجد عنده بأغلى ثمن ليسد ما عليه اضطراراً جزاء وفاقا » . وكذلك فرض الباشا على كل فدان من الأرض الزراعية « حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول » . وهذه هى المفاجأة التى انتظرت الفلاحين الذين كانوا يشتغلون فى حفر ترعة المحمودية عند عودهم إلى قراهم « للحصيد » فى عام ١٨١٩ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، هذا إلى أنه كان على الفلاح أن يقدم الوقود بمختلف أنواعه « لحريق آلايات الجهادية » . وكذلك المواشى والفول والبصل والصوف والشمع المصنوع من شحم الغنم بأثمان تحددها الحكومة ، وتخصمها مما عليه لها عادة .

وعند ما ساءت حال الفلاح قرر الباشا منذ عام ١٨٣١ تقريباً أن يترك له اختيار المزروعات التى يريدها ، كما ترك له الحبوب الأربعة التى يعتمد عليها فى غذائه ومعاشه وهى الذرة والشعير والفول والحنطة ، فمنع الاتجار مع الخارج فى هذه الأصناف الأربعة وحدها واحتفظ لنفسه من محصولها بقدر معين يحسب بسعر معين ، فكان يحتجز لنفسه أربعة هكتولترات من محصول كل هكتار من الأرض (فدانين ونصف تقريباً) ينتج ٢٧ هكتولتراً من الذرة و ٢٢ من الفول ، ومن ١٨ إلى ٢٠ من الشعير ، و ٢٢ من الحنطة . وكان المزارعون كما يقول « بوالكمت » يتصرفون فى الجزء الذى تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلى فى داخل البلاد ، وفى المدن بمقتضى تصريح من الحكومة ، أما سائر المحصولات مثل قصب السكر والنيلة والنطرون والكتان والقنب والملح والأفيون وغير ذلك ، فكانت تستولى عليها الحكومة من الفلاح بالأثمان التى تحددها ، إذ احتكر الباشا لنفسه حق الاتجار فيها .

(ب) — الاحتكار الخارجى (الاحتكار التجارى) :

كان من نتيجة الاحتكار الداخلى أن صار التجار الأجانب لا يجدون غير شخص واحد ، هو الباشا نفسه ، فى استطاعتهم أن يتعاملوا معه ، وبذلك سيطر محمد على منذ بداية حكمه على التجارة الخارجية سيطرة تامة استمرت ردحا طويلا من الزمن ، ومما تجدر

ملاحظته فى موضوع الاحتكار الخارجى ، أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لإتاوات غير ضريبة (٣ ٪) ، وهى الضريبة المعمول بها فى تركيا وفى ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الأجنبية ، لأن الباشا كما كتب هدجسون Hodgson الأمريكى فى تقريره عام ١٨٣٥ كان يحترم جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى ؛ ولذلك روعيت فى مصر جميع الاتفاقات التجارية مع الدول ، فكان محمد على يحصل ضريبة ٣ ٪ على البضائع المستوردة ولا تدفع السفن ضريبة على (حمولتها) فى الموانى المصرية . « ولا يعتبر مجرد إعطاء تذكرة تخليص من الجمارك ، إتاوة أو فرضاً مالياً له أية قيمة » كما كانت تعامل جميع الدول المتعاهدة مع الباب العالى على قدم المساواة .

على أنه مما يجدر ذكره أيضاً أن هذه المزايا لم تمنح إلا لرعايا الدول الأجنبية المقيمين بمصر . أما الوطنيون فكان المسلمون منهم يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤ ٪ بينما يدفع الذميون (الوطنيون المسيحيون) ٥ ٪ . هذا عدا القروض والأتاوات الجديدة التى خضعوا لها ، وعدا ضريبة النقل وغيرها مما أعفى « الأفرنج » منه تماما . ولعل السبب فى هذا التفريق بين الأجانب والوطنيين أن أول اتفاق للامتيازات عقد فى عهد سليمان القانونى مع فرنسوا الأول الملك الفرنسى فى القرن السادس عشر كان ينص على تحصيل ٣ ٪ فحسب ، ولم يتغير هذا الشرط منذ ذلك الحين لعدة أسباب ، منها تأصل العادات والعرف القديم فى نفوس الأتراك ومبالغتهم فى إكرام الأجانب وعزوفهم عن العمل فى البحار والاشتغال بنقل المتاجر ، هذا إلى ما ذكره هدجسون الأمريكى من أن تركيا فى اقتصادها السياسى كانت تؤثر حرية التجارة على نظام الحماية ، ولو أن الأمراء الشرقيين ، على حد قوله كذلك ، كانوا على ما يظهر يعتبرون الضرائب المباشرة خير وسيلة لملء خزائنهم بالأموال .

ومع هذا فأن الأفرنج كانوا يجدون صعوبات عدة فى تجارة الصادر إذ كان نجاحها يتوقف على اتصالهم بالمنتج المحلى مباشرة ، وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لأنه لم يكن ثم من سبيل للحصول على منتجات البلاد إلا بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالأسعار التى يحددها الباشا نفسه . وكان القطن أهم السلع فى تجارة الصادر ، وقد بلغت قيمة ما يصدر منه سنوياً على حسب تقدير « بوالكت » من ١٠ إلى ١٥ مليوناً من الفرنكات . ويلى القطن فى الأهمية القمح . وكان سبب احتكاره تلك الأرباح الطائلة التى جناها الباشا من الاتجار فيه وتصديره إلى الخارج إبان الحروب النابليونية بين عامى

١٨٠٨ ، ١٨١٢ ، حينما اضطرت الروسيا إلى مجاراة نابليون الأول فى سياسة الحصار القارى ، فازدادت حاجة انجلترا — وهى الدولة التى وضع نظام الحصار القارى لإذلالها وإرغامها على طلب الصلح والتسليم — إلى الحبوب كالقمح والشعير لتموين مالطة وصقلية وإمداد الجيش البريطانى الكبير فى شبه جزيرة أيبريا ، فصار الباشا يبيع غلاله لانجلترا بأثمان عالية .

ولما كانت فرنسا قد ساءها هذا التصرف واحتجت عليه لدى الباشا ، وكان الباب العالى قد طلب إليه فى يونية ١٨١١ أن يمتنع عن تصدير القمح لحاجة تركيا ذاتها إليه ، فقد حاول محمد على تهدئة كل من فرنسا وتركيا فعرض على الأولى أن يبيعها الغلال بأثمان مخفضة ولو أنه لم يكن واضحاً — وسيادة الإنجليز مبسوطة على البحار — كيف تستطيع فرنسا أن تتسلم الغلال التى تبتاعها ، كما عرض على فرنسا استعداده لتموين جزيرة كرفو التى كانت فى حوزتها ، مع أن كرفو كانت تأخذ من أوروبا حاجتها من الغلال بأثمان تقل كثيراً عن تلك التى طلبها . أما تركيا فقد أخذ الباشا يماطلها بحجة افتقارها إلى السفن التى تنقل الغلال إلى بلادها ، فقد أرسلت إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس ١٨١١ إحدى عشرة سفينة ، فلم تستطع سوى ثلاث منها أن تأخذ حمولتها من الغلال بعد ستة شهور ، ولما طال الانتظار بسائر السفن بقيت منها أربع فى الميناء يداعبها الأمل والرجاء وقفلت الأخرى راجعة بعد أن تملكها اليأس والقنوط ، حدث هذا بينما أرسلت انجلترا فى شهر واحد إلى ميناء الإسكندرية ستا وأربعين سفينة ، فلم يحدث تأخير فى شحن السفن ولا تسويف فى دفع الثمن . وهكذا استمر الباشا فى نشاطه التجارى حتى أن دروقتى Drovetti القنصل الفرنسى كتب إلى حكومته فى نوفمبر ١٨١٢ ، أن محمد على بفضل النظام الاقتصادى الذى يتبعه ، صار يجمع فى العام الواحد نحو عشرين مليوناً من القروش ، وأنه يعتبر أغنى الباشاوات فى الإمبراطورية العثمانية .

بيد أن تجارة الغلال الرابحة لم تلبث أن لحق بها بعض الأذى من جراء استئناف العلاقات التجارية بعد عقد صلح بوخارست (فى مايو ١٨١٢) بين الدولة العثمانية والروسيا ، إذ نشطت تجارة الصادر الروسية فى العام التالى (١٨١٣) عند ما تحطمت سياسة الحصار القارى ؛ واستطاعت السفن الروسية المحملة بالغلال أن تخرج من البحر الأسود وتجتاز المضايق بسلام إلى البحر الأبيض وتمد أسواق الليڤانت بالحنطة ، فنزلت أسعار الغلال ، ولكن محمد على كان قد أفاد من الفرصة التى سنحت له وبخاصة فى سنوات

الحصار القارى ، فدعم مركزه الاقتصادى وجمع المال اللازم للإنفاق على إصلاحاته المتعددة . أضف إلى هذا أن الروسيا نفسها كانت فى الفترة التالية لا تصدر الغلال إلى الأسواق الخارجية بانتظام ، فظل الباشا يجنى أرباحاً طيبة من احتكار تجارة الغلال ، متمسكا بنظامه الاحتكارى على نحو أساء إلى انجلترا والروسيا والنمسا ، فنقمت جميعها على احتكار تجارة القمح والقطن بصفة خاصة ، وسائر ما تنتجه مصر وممتلكات الباشا بوجه عام .

(ح) — الاحتكار فى ممتلكات الباشا :

رأى الباشا كما يقول بوالكمت أن يعمم نظام الاحتكار فى كل ممتلكاته ، ففى السودان احتكرت الحكومة جميع محصولات البلاد ومنتجاتها ، حتى أصبحت أكبر المشترين وكادت تنفرد بشراء الصمغ وسن الفيل والتبر والبن والجلود وغيرها ، وبلغ تطبيق نظام الاحتكار من الشدة حداً جعل الأهلين يمتنعون عن إحضار متاجرهم إلى الأسواق خشية استيلاء الحكومة عليها بالأثمان الضئيلة التى تحددها ، كما ثقلت الضرائب التى فرضتها الحكومة على نقل المحصولات من مكان إلى آخر حتى تعذر نقلها على أصحابها ، ولم يبق خارجاً عن نظام الاحتكار الحكومى سوى الرقيق ، وقد كان لإطلاق تجارة الرقيق آثار سيئة ؛ إذ سرعان ما تحول إليها نشاط التجار فوجد النخاسون والجلابون فى صيد الرقيق وجلبه إلى أسواق « الاستهلاك المحلى » أو « التصدير إلى الخارج » تجارة رائجة .

وفى سوريا حاول الباشا تطبيق نظام الاحتكار على محصول الحرير بنوع خاص ، فقصر بيع هذا الصنف على عملائه كما حدد سعره ، فعلت شكوى الأهلين من حرمانهم البيع والشراء فى أعز محصولاتهم ، وكان أكثر السوريين يعتمدون على الحرير فى معاشهم إذ يمكنهم بيعه من شراء القمح اللازم لغذائهم . ومع أن الباشا كان يدفع فى الحرير أثمانا أعلى من الأثمان العادية فى الأسواق ، فأن ذلك لم يفد فى تهدئة النفوس ومنع التذمر ، وكانت خطة محمد على فى احتكار الحرير السورى تشبه خطته فى احتكار القمح المصرى ، ولما كانت مصانع الحرير فى حاجة إلى المواد الخام وكانت الأيدى العاملة بهذه المصانع فى حاجة إلى المواد الغذائية ، فقد جر احتكار الحرير إلى احتكار المحصولات الأخرى ، كما أدى هذا الاحتكار إلى كساد التجارة الأوروبية ، بفضل الضرائب الجمركية العالية التى فرضها الباشا على تجارة الوارد حتى يحمى الصناعة المحلية ؛ ولذلك احتج القناصل على احتكار الحرير ، حتى إذا صدر

فرمان الباب العالى فى أول رمضان ١٢٥١ (٢١ ديسمبر ١٨٣٥) بشأن إلغاء القوانين الخاصة باحتكار هذا الصنف ، تمسكوا به وأرسلوا فى عام ١٨٣٧ إلى وزير محمد على (بوغوص بك يوسف) مطالبين بوضع هذا الفرمان موضع التنفيذ .

وإذا كان الحرير أهم المحصولات التى احتكرها محمد على فى سوريا ، فقد كان الزيت أهم المحصولات التى احتكرها فى جزيرة كريت ، التى آلت إلى حكمه منذ إخضاع ثورة الجزر (جزر بحر الأرخبيل) وخروج جيش ولده إبراهيم إلى المورة (١٨٢٤) . وكان الزيت أهم حاصلات هذه الجزيرة ، فطبقت عليه الحكومة ضريبة السبع (Septiéme) . فكانت تأخذ فى « العصرة » الأولى سبع المحصول ، وتترك الباقى لصاحبه ، وفى العصرة الثانية السبع أيضا على أن يأخذ العمال سبعين ويترك الباقى لصاحبه ، وفى المرة الثالثة تأخذ الحكومة السبع كذلك ، ويقسم الباقى مناصفة بين العمال وصاحبه . وكان الأهلون يعصرون الزيوت فى معاصرهم الخاصة بهم . فاذا لم يكن لأحدهم « معصرة » يمتلكها وجب عليه أن يستخدم معاصر الحكومة ، وقد زاد العمل بها لا سيما بعد أن حرم على الأهلين إنشاء معاصر جديدة أو إصلاح المعاصر القديمة التى كانت معطلة منذ عهد الثورة ، وفضلا عن ذلك فقد احتكرت الحكومة التبغ والنبيذ والجلود ، وعرضت التزام بيعها بالمزاد العلنى فى المدن . ثم سرى فى البلاد فى يوليو ١٨٣١ أن الباشا يريد تطبيق نظام الاحتكار تطبيقا شاملا ، فأحدث هذا الخبر ذعرا بين الأهلين وبين ممثلى انجلترا والروسيا وفرنسا ؛ لأن الاحتكار كما كتب ميمو Mimaut القنصل الفرنسى فى مصر ، كان لايقتصر ضرره على أهل كريت وحدهم بل كان يتعارض مع مصالح التجارة الأوربية كذلك . وكان مما زاد فى تذمر الأهلين واندفاعهم نحو الثورة فى غضون عام ١٨٣٣ ، رغبة الباشا فى امتلاك الأراضى الزراعية وفرض الضرائب الثقيلة عليها ، فقد كتب ثورون Thoron الممثل الروسى فى كريت إلى دوهاميل Duhamel بالقاهرة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، أن محمد على كان قد أصدر أمرا تئول إليه بمقتضاه أربعة أخماس الأراضى الصالحة للزراعة ، أما الخمس الباقى فيترك للأهلين وعددهم مائة ألف نسمة ، والواقع أن الباشا كما يقول « ثورون » أيضاً أراد أن يطبق القوانين والأنظمة المصرية فى الجزيرة « لأنه يريد الحصول على المال بأية وسيلة » .

وكما أراد الباشا أن يستولى على الأراضى وأن يطبق نظام الاحتكار فى كريت أراد أن يسيطر على تجارتها سيطرة تامة . وقد صدع بأوامره حاكم الجزيرة مصطفى باشا الذى ظل يهيمن على إدارتها مدة طويلة ، فعمل على تركيز التجارة فى بعض المدن الداخلية حتى

يضيق نطاق الأسواق ، وتتمكن الحكومة من السيطرة على التبادل التجارى ، فيكون هذا العمل بمثابة خطوة أولى تمهد لتطبيق نظام الاحتكار تطبيقا دقيقا ، وهذا ماقرره بيرغلو Peroglou ممثل اليونان فى كريت فيما كتبه إلى « توسيچة » Tossizza قنصل اليونان العام فى مصر فى ٢٣ فبراير ١٨٣٥ ، أما التجارة الخارجية فقد تركزت كذلك فى موانئ ثلاثة هى : خانيا . وريسمو ، وقنديا . وقد أغضب هذا التصرف عملاء الدول وممثليها فى كريت .

وإلى جانب ذلك لم يلبث الباشا أن منع تصدير بعض ماتنتجه الجزيرة إلى الخارج كالزيوت والصابون والصوف ، بدعوى أن تصدير هذه السلع ضار بمصلحة الأهلين وبالحالة الاقتصادية فى الجزيرة . وقد بقيت الضرائب الجمركية على تجارة الصادر والوارد ٣ ٪ حتى عام ١٨٣٦ وبعد هذا التاريخ صارت كل دولة تدفع الضريبة طبقاً للتعريفة الجمركية الخاصة بها . واستثنى من ذلك أهل البلاد من العثمانيين واليونانيين ، بيد أن هؤلاء اليونانيين كانوا يعتبرون أنفسهم من رعايا دولة اليونان منذ نجحت ثورة المورة وأصبحت اليونان دولة مستقلة ، وقد جاء فى بروتوكول ٣ فبراير ١٨٣٥ أن من حق رعايا دولة اليونان أن يعاملوا فيما يتعلق بالضرائب الجمركية ورسوم الملاحة كما يعامل بقية رعايا الدول الأخرى التى هى فى سلام مع تركيا واليونان ، وبذل « توسيچة » قنصل اليونان العام فى مصر جهودا كبيرة حتى حصل من الباشا فى مايو ١٨٣٨ على أمر بأن يدفع اليونانيون فى كريت ٣ ٪ فقط ضرائب جمركية على المنتجات المستوردة من اليونان ، هذا عدا الضرائب الأخرى التى كان يحصلها الباشا على السفن كالميرى وغيره .

وكانت رغبة محمد على فى الإفادة من تجارة الشرق بالاستيلاء على جميع طرق هذه التجارة من أهم العوامل التى دفعت الباشا إلى أن يبذل مابذل من جهد ومال ورجال فى بلاد العرب كما كان اهتمامه بالسيطرة على تجارة البن من الأسباب الهامة التى دعت كما يقول «دوهاميل» إلى إرسال حملته على اليمن (١٨٣٣ — ١٨٣٨) لإخضاع رؤساء العسير . ولم يكد جيش الباشا يستولى على « مخا » ـ قاعدة تجارة البن ـ حتى أوفدت حكومته إلى هذا الثغر «عميلا» لشراء البن وإرساله إلى السويس . على أن « مخا » لم تلبث أن قلت أهميتها التجارية عندما استولى الإنجليز على « عدن » فى يناير ١٨٣٨ ، إذ كان من المنتظر أن تنتقل إليها تجارة البن برمتها ، ومع أن هذا لم يحدث فقد شكا الحاكم المصرى فى « مخا » فى الشهر التالى من اختفاء الضرائب الجمركية هناك .

وكانت تلك الضرائب مرتفعة على العموم . ذلك بأن الباشا كان يفرض على التاجر المستوردة إلى بلاد العرب ١٠ ٪ من قيمتها فى « جدة » ، بينما كان يجبى عملاؤه فى مينائى السويس والقصير ٥ ٪ من قيمة المتاجر المصدرة من بلاد العرب إلى مصر . وكانت بلاد العرب تصدر البن والبخور والخيول والأغنام والتمر ، ولكنها كانت فى الوقت نفسه تعتمد اعتماداً تاما على مايصدره إليها الباشا من مصر ولاسيما الحبوب فكانت تحفظ فى مخازن خاصة يشرف عليها موظفون يبيعونها لصالح الباشا .

(٤) — المعاهدة (التجارية) الإنجليزية العثمانية :

غير أن تطبيق نظام الاحتكار على هذا النطاق الواسع ، وبخاصة فى مصر والسودان ، لم يلبث أن أثار فى وجه هذا النظام معارضة شديدة من جانب الدول وفى مقدمتها انجلترا ، التى كانت تسعى لإلغائه منذ شرعت تبحث موضوع مصالحها التجارية فى الإمبراطورية العثمانية مسترشدة بما كان لها من « حقوق » مستمدة من الامتيازات الأجنبية القديمة ، وكان من رأى التجار الإنجليز أن هذه الامتيازات قد ضمنت لهم حرية التجارة فى تركيا وفى ممتلكاتها ، ومن بينها مصر وغيرها من الأقاليم التى خضعت لحكم محمد على ، معتمدين على المادة الثالثة والخمسين من مواد هذه الامتيازات ، إذ كانت تخولهم « الحق » فى جلب المتاجر وشراء مايريدون من السلع أو تصديره دون أن يمنعهم أحد من ذلك أو يتعرض لهم بسوء يعطل نشاطهم التجارى .

بيد أنه سرعان ماظهر بعد البحث أن هذا « الحق » كان مقيدا بما جاء فى مادة أخرى من مواد الامتيازات استثنت من مفعول المادة (٥٣) ماسمته « السلع الممنوعة » دون أن تبين نوع هذه السلع أو تحددها . ولما وجد الإنجليز أن مصالحهم التجارية مرهونة برغبات الحكام ورجال الإدارة العثمانيين الذين يستطيعون أن يعطلوا تجارة الصادر والوارد معا باعتبار مفرداتها من أصناف تلك « السلع الممنوعة » قرروا أن يزيلوا كل غموض فى هذا الصدد فكلف « بلمرستون » بنسنبى Ponsonby سفير حكومته فى الأستانة أن يهتم بمراجعة جميع الأنظمة الخاصة بالتجارة البريطانية فى الأمبراطورية العثمانية ومن بينها مصر ، فدخل « بنسنبى » فى مفاوضات مع الباب العالى أسفرت عن عقد المعاهدة الإنجليزية العثمانية فى ١٩ أغسطس ١٨٣٨ . وتتألف هذه المعاهدة « التجارية والبحرية الموقع عليها فى بلطه ليمان » من ثمانية بنود أساسية وثلاثة أخرى إضافية .

وقد كان لهذه المعاهدة آثار عميقة فى نظام الاحتكار فى ممتلكات الباشا ، بل لقد مهدت لإلغاء هذا النظام فى النهاية ، فقد نص البند الثانى من البنود الأساسية على أن « لرعايا دولة بريطانيا العظمى أو لمن ناب منابهم فى كل الممالك العثمانية ، أن يشتروا (سواء كان برسم بيعها فى داخلية الممالك العثمانية أو برسم تصديرها) كل الأصناف بدون أدنى استثناء من حاصلات الممالك المذكورة الزراعية والصناعية ، ويتعهد الباب العالى قطعياً بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت ، وبإلغاء الرخص التى كانت تعطيها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها ، وبإزالة كل ما كان من الإجراءات باعثا على إكراه رعايا جلالة ملك بريطانيا على أخذ مثل الرخص المذكورة من الحكومة المحلية ؛ لأنها تعتبر فى المستقبل كمخالفة للمعاهدات ، فيقاص الباب العالى وبقسوة كل وزير ومأمور ارتكبها ، ويعوض على الرعايا الإنجليز بوجه العدل مايصيبهم من الضرر والخسائر متى كان مثبوتا كالمقتضى » . ثم تقرر صراحة تطبيق هذه المعاهدة فى أملاك تركيا ، فجاء فى البند السادس « قد قررت الحكومة العثمانية أن الأحكام المربوطة فى هذا الوفاق تشمل عموم الممالك العثمانية أى تركية أوروبا وتركية آسيا ومصر وباقى ممالك إفريقية العثمانية ، ويجرى العمل بموجبها بحق جميع رعايا الممالك العثمانية أية كانت صفاتهم ، وقد وافقت الحكومة العثمانية فضلا عما ذكر على ألا تحرم باقى الدول الأجنبية من تنظيم أحوال تجارتهم على أساس هذا الوفاق » . وقد حدد لبدء العمل بهذه المعاهدة شهر مارس ١٨٣٩ ، ونظرا لما كان للبند الثانى السابق من أهمية عظيمة ، فقد تبودلت المذكرات بين « بلمرستن » والباب العالى لتفسير مضمونه بما يتفق ومصلحة التجارة البريطانية ، وقبل الفريقان هذا التفسير فى « تصريح متبادل » بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٨٣٨ .

وقد تبع عقد هذه المعاهدة مع بريطانيا عقد معاهدات مماثلة لها مع بلجيكا فى ٣٠ أغسطس ١٨٣٨ (عدلت فى ٣٠ إبريل سنة ١٨٤٠) ، ومع فرنسا فى ٢٥ نوفمبر ١٨٣٨ ، واتحاد الهانسا (من لوبيك وبريمن وهامبورج) فى ١٨ مايو ١٨٣٩ ، وسردينيا فى ٢ سبتمبر ١٨٣٩ ، والنمسا فى ٢١ أكتوبر ١٨٣٩ ، والسويد والنرويج فى ٣١ يناير ١٨٤٠ ، وأسبانيا فى ٢ مارس ١٨٤٠ ، واليونان فى ٣ مارس ١٨٤٠ (ولكن المعاهدة لم تصدق عليها الحكومة اليونانية) ، وهولندة فى ١٤ مارس ١٨٤٠ ، والدانمرك فى ٢٧ إبريل ١٨٤٠ .

وكان من الواضح أن المقصود من عقد المعاهدة العثمانية الإنجليزية فى ١٦ أغسطس

١٨٣٨ ، أن تطبق نصوصها الخاصة بإلغاء الاحتكار فى ممتلكات محمد على . وفى يولية ١٨٣٩ أصدر الباب العالى أوامره إلى محمد على بتنفيذ هذه المعاهدة « التى أرسلت نسخة منها إلى جميع الجمارك كى تقوم بنشرها وإعلانها » كما طلب إليه تنفيذ « التعريفة الجمركية » الجديدة المرسلة إليه كذلك على أساس ماجاء فى بنود هذه المعاهدة . وقد جاء فى البند الرابع أنه « إذا اشترى إنجليزى صنفا من الحاصلات الزراعية والصناعية العثمانية قصد تصديره فيتمكن ذلك التاجر أو وكيله من نقله معفى من كل جعل أو رسم أيا كان إلى المكان الموافق لشحنه منه ، وحال وصوله هناك ، يؤدى عليه رسما قدره تسعة بالمائة بواقع قيمته ، وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسومات الداخلية ، ثم حال تصديره بعد ذلك يؤدى عليه رسما آخر قدره ثلاثة بالمائة كما المقرر والجارى الآن ، ولكن كل صنف اشتراه إنجليزى فى المرافئ المذكورة لايدفع عليه سوى رسم التصدير باعتباره ثلاثة بالمائة » .

غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة ـ والمعاهدات الأخرى المماثلة لها ـ فى مصر وفى ممتلكات محمد على ؛ إذ صادف صدورها ووقت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) . زد على ذلك أن كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولاسيما القطن وقصب السكر كان يتسلمها محمد على بوصفه مالك الجفالك الواسعة ، أو بوصفها جزءا من الضرائب المربوطة على الأراضى ذاتها ، هذا إلى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذرا من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقته ؛ لأن محمد على كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه كما كان يسيطر تماما على جميع الأسواق وطرق المواصلات فى بلاده .

ومع هذا فقد ظلت إنجلترا مصرة على تنفيذ المعاهدة فى أملاك محمد على ؛ ولذلك انتهز « بلمرستون » انقضاء الأزمة السياسية وأرسل إلى مصر « الكولونيل بارنيت »Barnett للبحث مع الباشا فى موضوع المعاهدة ، فقابل محمد على فى أغسطس ١٨٤١ ، وتحدث إليه فيما ينبغى عمله حتى يصبح فى استطاعة الجميع الانجار على « حسب قوانين الأمبراطورية (العثمانية) وبمقتضى المعاهدات القائمة بين حكومة الباب العالى وبين حكومة صاحبة الجلالة الأمبراطورية » . بيد أن محمد على لم يلبث أن اعتذر عن عدم إمكانه تغيير النظام القائم دفعة واحدة فى بلاد اعتادت هذا النظام مدة طويلة لما ينشأ عن إلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة على هذا النحو من أخطار عظيمة .

وقد أدى موقف الباشا إلى ارتفاع الشكوى من سياسة الاحتكار بما فى ذلك احتكار النقل النهرى . وكانت النمسا والروسيا فى مقدمة الدول المحتجة . وفى ٣ مارس ١٨٤٢ قدم القنصل الإنجليزى « بارنيت » بالاشتراك مع القنصل النمساوى « لاورين » Laurin مذكرة مشتركة إلى محمد على ، يطلبان فيها إلغاء الاحتكارات وتعديل الرسوم الجمركية على تجارة الصادر والوارد ، ورفع الغبن الذى لحق بالتجار الأجانب من جراء تشدد عملاء الوالى معهم حتى يمكن تنفيذ المعاهدة تنفيذا دقيقاً ، وأمام هذه الاحتجاجات المتواصلة لم يسع الباشا أخيرا إلا مراعاة رغبة الدول وتخفيف وطأة الاحتكار ، فأطلق تجارة السوائل والجلود والغلال والقطن فى العام نفسه ، واستطاع القنصل الروسى « كرمر » Krehmer أن يكتب إلى حكومته فى يونية ١٨٤٢ « أن ظروف الحال توحى بأن البلاد سوف تستقبل عهدا من الهدوء ، فقد استطاع قناصل الدول التى عقدت مع الباب العالى معاهدات على غرار معاهدة عام ١٨٣٨ ، أن يقيموا علاقاتهم التجارية على أساس يرتاحون إليه ، ولا يبدو من جانب الباشا مايدعو إلى الاعتقاد بوجود رغبات أخرى لديه تخالف رغبات الدول » .

ومع ذلك فقد ظلت انجلترا تطالب باطلاق تجارة الصمغ والسنامكى والمنتجات الأخرى فى « سنار » ، ودارت بشأن ذلك مفاوضات طويلة بين قنصلها فى مصر « شارلس مرى » Murray « وأرتين بك » الذى خلف بوغوص عند وفاته فى يناير ١٨٤٤ . وقد تمسك الباشا بحقه كاملا فى احتكار منتجات « سنار » ، على اعتبار أن الحكومة نفسها قد قامت بزراعة أراض واسعة فى السودان لم يكن لها صاحب (أو مالك) ، ومن ثم صارت هذه الأراضى وماتنتجه ملكا للدولة ، وقد كثرت لجاجة الإنجليز فى هذا الموضوع حتى أن الباشا لم يلبث أن استشار فى هذا الأمر رجال القانون من أصحاب الشهرة الدولية فى باريس ولندن وتريستة وتسكانيا وفلورنسة ، وأقر جميع هؤلاء وجهة نظر محمد على ، وفى مذكرة واضحة اللهجة بعث بها « أرتين بك » إلى القنصل الإنجليزى « مرى » فى ٧ أغسطس ١٨٤٧ ، شرح الوزير المصرى وجهة نظر حكومته مستندا إلى ما انتهى إليه هؤلاء القانونيون العالميون من رأى ثم اختتم مذكرته بقوله إن حكومة (الباشا) لم تضع أية عراقيل لتعطيل تجارة الصمغ فى جدة أو صمغ الحبشة ، ولكنها تحتفظ لنفسها بالحق المطلق فى تجارة الصمغ فى سنار . غير أنه إزاء إصرار الإنجليز على إلغاء احتكار تجارة الصمغ هذه ، ومساعى سفيرهم فى القسطنطينية ستراتفورد كانتج Stratford Canning ، لم يلبث الباب العالى أن أصدر أمراً إلى محمد على فى ٦ يونية ١٨٤٨ ، « بناء على تدخل السفير الإنجليزى وإلحاحه » ،

بألغاء احتكار تجارة سنار . ومع هذا فإن أحدا لم ينفذ هذه الأوامر وظل الحال على ما كان عليه مدة ليست بالقصيرة .

وكان من أثر الاهتمام بالتجارة فى ظل نظام الاحتكار الحكومى ، أن تجارة مصر الخارجية (من الصادر والوارد) نمت نمواً ملحوظاً ، إذ كانت قيمة هذه التجارة فى عام ١٨٢٣ لا تزيد على ٥٧٫٠٠٢٫٠٠٠ من الفرنكات ، فبلغت فى عام ١٨٣٢ ٧٨٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وهذه الزيادة مقصورة على ما يتعلق بالنشاط التجارى فى ميناًى دمياط والأسكندرية وقد دخل ميناء الأسكندرية فى عام ١٨٣٣ — ١٨٣٤ (٦٣٤) سفينة ، ووصل الرقم فى بعض السنوات إلى ١٢٤٠ ، وجاء فى تقرير هودجسون الأمريكى أن أكثر السفن التى دخلت ميناء الأسكندرية فى ذلك العام كانت يونانية (٢٢٨) وتليها السفن النمساوية (١٥٣) فالإنجليزية (٦٤) ، ثم الفرنسية (٥٧) أما البرازيلية فكانت أقلها عدداً (سفينة واحدة) وقدر كلوت بك تجارة مصر الخارجية مع الدول الأوروبية وتركيا فى عام ١٨٣٦ بما قيمته ٢٫١٩٦٫٠٠٠ جنيه للصادرات ، و ٢٫٦٧٩٫٠٠٠ جنيه للواردات .

على أن التجارة الخارجية لم تلبث أن أصابها الركود فى السنوات الأخيرة من حكم الباشا لأسباب ، منها ما كان متصلا بذلك النضال الشديد مع تركيا والدول الأوروبية ، ومنها ما ترتب على نقص الأيدى العاملة فى فلاحة الأرض وزرعها لسبب تجنيد الأهلين واستخدام الكثيرين فى خدمة الجيش والأسطول ، ولكن على الرغم من ذلك فلا شك فى أن تجارة مصر كانت فى عهده أكثر ازدهاراً مما كانت عليه فى أثناء السيطرة المملوكية ، أو قبيل وصوله إلى أريكة الولاية .

وقد أدى الاهتمام بالتجارة إلى الاهتمام بوسائل النقل المختلفة ، سواء أكانت لنقل المتاجر ومحصولات البلاد من مواطن إنتاجها إلى المراكز التى يجرى منها تصريفها أو إصدارها أم بنقلها من تلك المراكز إلى الخارج . فقد أسس الباشا شركة الملاحة فى البحر الأبيض بين الأسكندرية والقسطنطينية فى إبريل ١٨٤٥ ، كما أسس شركة أخرى فى أكتوبر من العام التالى (١٨٤٦) للملاحة فى النيل ، وكان من مؤسسيها القنصل اليونانى (توسيچة) ؛ و كذلك عنى الباشا بإنشاء الطرق وتعبيدها ، ومن أهم الطرق التى أصلحت طريق السويس ، الذى قدر لنفقات إصلاحه فى يونية ١٨٤٥ (٣٧٨٫٥٢٨) قرشاً ، « خلاف مصاريف الحفر وعليق الخيول والمهمات اللازمة لقطع الأحجار وغير ذلك من المصروفات » . وفى السنة نفسها أنشىء « ديوان المرور » ، وذلك لإدارة حركة سفرية

السياحين الواردين من السويس إلى مصر بالعربات الخيالى » ، وفى (التوفيقات الإلهامية) أن عدد « السياحين الواردين لمصر » فى هذا العام نفسه كان ١٤٠١٥ ، على أن الرغبة فى تسهيل المواصلات مع مدينة الأسكندرية ، « واجتناب مرور المراكب من ممر بوغاز رشيد المحفوف بالمخاطر » ، كانت من الحوافز التى دعت إلى حفر ترعة المحمودية ، وكذلك كان من مظاهر العناية بطرق المواصلات ، شق الترع وبناء السفن والاهتمام بالطريق البرى بين السويس والقاهرة .

(هـ) الطريق البرى :

تقع مصر فى أضيق بقعة بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ ولذلك كان برزخ السويس طريق الاتصال البرى بين أوروبا وآسيا ، وقد شق القدماء فى هذا البرزخ قناة تصل بين البحرين عن طريق النيل نفسه . وشغل أذهانهم من وقت مبكر التفكير فى شق قناة مستقيمة تجتاز البرزخ لتصل بين البحرين مباشرة . واهتم بطليموس فيلادلف بهذا الموضوع ، ولم يصرفه عن حفر القناة المستقيمة سوى اعتقاده بأن سطح المياه فى أحد هذين البحرين يعلو عن سطح الدلتا مما يعرض أرضها للغرق ، ومن المحتمل أن يكون البطالمة فى أواخر أيامهم قد أهملوا أمر القناة النيلية ، فطهرها وأعاد حفرها الإمبراطور الرومانى « تراجان » فى القرن الأول الميلادى ، وظلت صالحة للملاحة مدة قرن من الزمان ثم أهملت من جديد ، حتى إذا دخلت مصر فى حوزة العرب فى القرن السابع الميلادى ، أعاد عمرو بن العاص « القناة النيلية » ، ويقول أبو الفدا إن ابن العاص كان يفكر كذلك فى احتفار قناة مستقيمة بين البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، واستمرت « القناة النيلية » صالحة للملاحة حتى أمر الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور بردمها فى القرن الثامن الميلادى لمنع المدد عن الثوار بالمدينة المنورة . ومن ذلك الحين أصبح الطريق البرى المصرى عبر برزخ السويس طريق التجارة بين الشرق والغرب ، وفى أواخر القرون الوسطى كان يستخدم هذا الطريق البنادقة والفرنسيون والهولنديون (الفلمنك) والأنجليز حتى إذا كشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقية الوصول إلى مواطن تجارة الشرق الغنية مباشرة ، ألح البنادقة فى ضرورة إحياء الطريق المائى القديم بين البحرين ولكن بدون جدوى . ثم اهتمت فرنسا بإحياء هذا الطريق عند ما آلت المستعمرات البرتغالية ، وأهمها جزر الهند الشرقية ، إلى أسبانيا فى أواخر القرن السادس عشر عام ١٥٨٣ ، كما أراد السلطان العثمانى فى هذا الوقت نفسه فتح القناة القديمة ، حتى يستطيع الأسطول التركى الوصول إلى البحر

الأحمر ، وتعقب سفن البرتغال والأسبان فى المياه الهندية ، وعندما تطرق الوهن إلى إمبراطورية الأسبان والبرتغال الاستعمارية ، فضلت الدول الغربية البحرية وفى طليعتها انجلترة وهولندة ، طريق رأس الرجاء الصالح ، وفى القرن السابع عشر تنازعت كل من انجلترة وهولندة السيطرة على هذا الطريق البحرى الطويل ، وعندئذ بدأ طريق السويس البرى يسترد مكانته القديمة ، لأن فرنسا أخذت تهتم بإحيائه حتى تضمن التفوق فى المنافسة التجارية القائمة بينها وبين أعدائها الهولنديين والأنجليز ، وفى عهد لويس الرابع عشر وخلفائه أصبح إحياء الطريق البرى من قواعد السياسة الفرنسية ، فجرت مفاوضات طويلة بين الحكومة الفرنسية والباب العالى لتحقيق هذه الغاية ، ولكنها لم تسفر عن نتيجة . وفى أثناء ذلك تقدم الفيلسوف الألمانى « ليبنتز » Leibnitz إلى لويس الرابع عشر فى عام (١٦٧٦) بمشروعه المشهور الخاص بإرسال حملة إلى مصر ؛ لضمان تفوق فرنسا العسكرى فى أوروبا ، وإحراز السيطرة على تجارة الشرق ، وحماية الكنيسة المسيحية . ولكن عهد الحروب الصليبية كان قد انقضى ، وانتهز لويس فرصة هزيمة العثمانيين على يد البطل البولندى « جون سوبيسكى » Sobieski ، وطلب سفيره فى الآستانة « جيراردان » Gerardin فى عام ١٦٨٥ تخفيف الضريبة على التاجر المنقولة من السويس إلى البحر الأبيض ، والموافقة على شق قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن فرنسا لم تستطع تنفيذ مشروع القناة فأهملته .

أما انجلترة فكانت على مايبدو لاتعير طريق السويس البرى أية عناية فى القرن السابع عشر ، حتى أنها أغلقت قنصلية القاهرة فى عام ١٦٧٩ ، ولم تفكر فى إعادتها إلا فى عام ١٦٩٦ . على أن هذا الموقف السلبى إزاء الطريق البرى لم يستمر طويلا بل سرعان ما انقلبت انجلترا تعارض بكل قوة فى إحياء ذلك الطريق خصوصاً بعد أن زادت مصالحها بالهند فى القرن التالى وهو القرن الثامن عشر . وكان يدفع انجلترة إلى هذه المعارضة عدة اعتبارات ، أهمها الخوف من أن يؤدى إحياء طريق السويس إلى إعطاء الفرصة لدول البحر الأبيض فتعطل مصالح الإنجليز السياسية فى الهند ، إذ لم تكن انجلترة تتوقع أية فائدة تجارية من استخدام طريق كانت هى بعيدة عنه ، بل كانت تتوقع أن تفيد من هذا الطريق الدول القريبة منه كفرنسا والنمسا ، وهما أكبر الدول المنافسة لها فى تجارة حوض البحر الأبيض ؛ هذا إلى أن تجارة الشرق كانت خاضعة لاحتكار شركة الهند التجارية الشرقية الإنجليزية ، ولما كان النشاط التجارى فى البحر المتوسط محظوراً على هذه الشركة ، فأن إحياء طريق السويس

البرى كان من شأنه أن يلحق الأذى بمصالح هذه الشركة التى لا تستطيع استخدامه . وفى أواخر القرن الثامن عشر زاد تمسك الإنجليز بموقف المعارضة . إزاء أى مشروع يرمى إلى إحياء هـذا الطريق ، إذ ظهر أن الإمبراطورية العثمانية ذاتها على وشك الانهيار ، بسبب استقـلال على بك الـكبير بمصر (١٧٦٩) ، وإرساله الحملات إلى « جدة » وإلى بلاد الشام ، وبسبب اشتعال الحرب الروسية التركية التى انتهت بمعـاهدة « قينارچة » فى عام ١٧٧٤ ، فقد تبين الإنجليز من هذه الأزمات مقدار الخطر الذى يستهدفون له من جراء انحلال تركيا ، ووقوع طريق التجارة التى تجتاز أراضيها إلى أسواق الشرق فى أيدى دول قوية تستطيع أن تهدد أملاكهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية فى الهند ؛ لذلك وجدت انجلترا أن خير ضمان لبقاء مداخل الهند مفتوحة أمامها ومغلقة فى وجه سواها من الدول ، هو المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، حتى لا تتاح الفرصة لدولة أخرى كالروسيا أو فرنسا لتهديد مصالح الإنجليز فى الشرق ، كما رأت إغلاق طريق السويس البرى حتى فى وجه رعاياها ، وليس أدل على ذلك من أنه عند ما استطاع الرحالة الإنجليزى « چيمس بروس » James Bruce فى فبراير ١٧٧٣ ، الحصول على « فرمان » من محمد بك أبى الذهب لتأمين التجارة الإنجليزية فى السويس والقاهرة ، وعند ما عقد رسل حاكم البنغال « وارن هيستنجز » Warren Hastings مع أبى الذهب فى ٧ مارس ١٧٧٥ معاهدة لمثل هذه الغاية ، احتجت تركيا على هذه الاتفاقات التى عقدها الرعايا البريطانيون مع المماليك من غير موافقة البـاب العالى وأعطتهم حق التجارة فى مصر ، فلم تلبث الحـكومة الإنجليزية أن وافقت فى مايو ١٧٧٧ على منع هذه التجارة « غير المشروعة » ، على شريطة أن يسرى هـذا المنع على رعايا الدول الأخرى . ولما كانت انجلترا مصممة على إغلاق طريق السويس البرى ، رغبة منها فى حماية مصالح شركة الهنـد التجارية الشرقية ، فقد كتبت إلى « چورج بلدوين » Baldwin وكيلها فى القـاهرة منذ ١٧٧٩ ، حتى يقضى على كل تجارة غير مشروعة فى المراكز الإنجليزية التجارية الواقعة بين الهند الشرقية وميناء السويس ، ومن الأمور التى ساعدت على تحقيق ما كانت تهـدف إليه الحـكومة الإنجليزية من إغلاق طريق السويس البرى ، اضطراب الأمن فى أرجائه وتعرض المتاجر المنقولة فيه لنهب عربان الصحراء ، ولهذا ظل الطريق مغلقاً عدة سنوات .

غير أن النشاط الذى أبداه « چيمس بروس » و « هيستنجز » و « چورج بلدوين » سرعان ما أثار مخاوف فرنسا من نوايا الإنجليز نحو بلاد يكفل لهم امتلاكها السيادة فى البحر الأحمر ،

ويضمن لهم احتكار تجارة الهند حتى يعوضوا ما فقدوه فى أمريكا ، ويمكنهم من أن يلحقوا الأذى بالتجارة الفرنسية فى الليڤانت . زد على ذلك أن الإمبراطورية النمساوية فى هذا الوقت كانت تريد السيطرة على تجارة الشرق ، وتحويلها إلى الطريق البرى عبر الأراضى المصرية تحت إشرافها ، وكان من كبار مؤيدى هذه الرغبة « كارلو روسيتى » Rossiti البندقى . ولذلك اهتمت فرنسا بطريق السويس البرى ، وطفقت تسعى لدى الباب العالى لفتح هذا الطريق للتجارة الفرنسية ، وأوفد سفيرها فى القسطنطينية « شوازيل جوفييه » Choiseul — Gouffier فى عام ١٧٨٤ ضابطاً إلى القاهرة ، هو ترجويه Truguet ؛ استطاع بفضل مساعى « شارل مجالون Magallon ، الذى كان يشرف على مصالح الفرنسيين فى القاهرة وقتذاك ، أن يعقد مع مراد بك معاهدة فى ٩ يناير ١٧٨٥ ، (ثم معاهدتين أخريين مع ملتزم الجمارك العام ومع أحد شيوخ العربان) ، بشأن استخدام الطريق البرى فى نقل المتاجر الفرنسية وتأمين التجار الفرنسيين فى أثناء اجتيازهم مصر ، وتحديد الضرائب الجمركية على متاجر الهند ، ومع أن الحكومة الإنجليزية احتجت على عقد هذه المعاهدات الثلاث مع البكوات المماليك ، وأيدها ممثلو الدول الأخرى لرغبتهم فى الحصول على امتيازات مشابهة على الأقل لتلك التى نالها الفرنسيون ، فقد عاودت انجلترا الرغبة فى إحياء الطريق البرى . وساعد على حدوث هذا التحول ذيوع الاعتقاد بأن فرنسا تريد الاستيلاء على مصر منذ زار البارون « دى توت » de Tott الإسكندرية والقاهرة (١٧٧٧) ، فى رحلة تفتيشية على « أساكل » الليڤانت ووجاقات الغرب ، بتكليف من الحكومة ، لذلك تقدم « جيمس كاپر » Capper من رجال شركة الهند الشرقية التجارية و « جورج بلدوين » الذى أصبح قنصلا لبلاده فى مصر منذ ١٧٨٦ ، وغيرهما من الإنجليز ، وأخذوا على عاتقهم أن يوضحوا للمسئولين فى بلادهم الأخطار التى تنجم عن استيلاء الفرنسيين على مصر ، إذ يصبح فى استطاعتهم أن يتخذوا منها مركزاً لتهديد التجارة الشرقية ، ومقراً للتجارة العالمية ، وقاعدة للإغارة على الممتلكات الإنجليزية فى الهند ، وهو أمر يجعل من الضرورى إيجاد طريق قصير إلى الهند يمكن استخدامه بانتظام .

ولم تستطع فرنسا فى هذه الأثناء أن تحصل من معاهداتها مع البكوات المماليك على الفائدة التى كانت ترجوها ، لأن تركيا أرسلت القبطان حسن باشا إلى مصر حتى يعيد السيطرة العثمانية على البلاد ، ونجح القبطان باشا « مؤقتاً » فى مهمته ، ولم يظفر الفرنسيون بذلك « الطريق القصير إلى الهند » الذى عقدوا عليه الآمال ، ثم انفجر بركان الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، فشغلوا بها وقل اهتمامهم بالطريق البرى ، ولم يكن من المنتظر بعد

أن عمت الفوضى جميع أرجاء مصر إبان السيطرة المملوكية فى العهد الأخير من حكم إبراهيم ومراد أن يكون لهذا الطريق أية قيمة ، فأغلقت القنصلية الإنجليزية أبوابها فى فبراير ١٧٩٣ وأقيل « بلدوين » من منصبه . ومع أنه استطاع فى ٢٨ فبراير ١٧٩٤ ، أن يعقد مع إبراهيم ومراد معاهدة فى مصلحة التجارة الإنجليزية على نمط معاهدة «مراد — ترجويه» ، فقد قابلت الحكومة الإنجليزية أنباء هذه المعاهدة بفتور ظاهر . ولم يتجدد اهتمامها بمسألة الطريق البرى ، إلا بعد خروج الحملة الفرنسية على مصر فى عام ١٧٩٨ ؛ إذ كان بين التعليمات التى حملها بونابرت قائد هذه الحملة ، العمل على شق قناة فى برزخ السويس تصل بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ لهذا لم تكد تستقر الحملة فى مصر ، حتى اصطحب بونابرت عدداً من العلماء ، ذهب بهم إلى منطقة البرزخ للكشف عن موقع القناة القديمة ، ثم تألفت لجنة من المهندسين برياسة « ليبير » Lépère لدرس منطقة القناة والاطمئنان إلى أمكان شق قناة فى البرزخ ، ولكنهم وصلوا فى بحوثهم إلى أن سطح البحر الأحمر أعلى بمقدار ٩٫٩٠٨ متراً من سطح البحر الأبيض المتوسط ، وخشى « ليبير » أن تطغى مياه البحر الأحمر على أراضى الدلتا إذا شقت القناة ، فأغفل المشروع ، وساعد على إهماله نهائياً هزيمة الفرنسيين فى موقعة أبى قير البحرية (١٧٩٩) ، وما ترتب على هذه الهزيمة من آثار بعيدة فى مستقبل الحملة ذاتها .

على أن هذه الحملة سرعان ما أثارت مخاوف الإنجليز من مشروعات الفرنسيين الاستعمارية فصاروا يخشون وقوع مصر ثانية فى قبضة أعدائهم وتهديد الهند من جديد . هذا إلى أن الفرنسيين لو نجحوا فى حفر قناة فى البرزخ لاستطاعوا أن ينقلوا تجارة الهند عن طريق مصر إلى مرسيليا بحوالى نصف مايتحمله الإنجليز من نفقات عند نقل متاجرهم حول طريق رأس الرجاء الصالح . من أجل ذلك ازداد الإنجليز اهتماماً بمصر ومستقبلها حرصاً على مصالحهم الاقتصادية والسياسية فى الهند ، واتجهت سياستهم إلى طرد الحملة الفرنسية ، وإرجاع مصر إلى الدولة العثمانية ، مع إبقاء سواحلها الشمالية فى أيديهم ، على الأقل إلى أن يحين الوقت الذى يستطيع فيه الباب العالى والبكوات المماليك الوصول إلى اتفاق يضع حداً للخصومة القائمة بين الفريقين ، ويضمن إنشاء حكومة قوية فى مصر تحول دون وقوعها مرة أخرى فى قبضة دولة معادية (وكانت فرنسا الدولة المقصودة بطبيعة الحال) ولكن انجلترة اضطرت إلى إخلاء البلاد إذ نص فى صلح « أميان » المعقود بينها وبين فرنسا فى ٢٥ مارس ١٨٠٢ ، على ضرورة جلاء الانجليز . وقد تم ذلك فى مارس من العام التالى ، واسترجعت تركيا سيادتها على مصر .

ومن ذلك الحين زاد اهتمام الإنجليز بأحياء طريق السويس البرى لنقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، بل إنهم استخدموا فضلا عن ذلك طريقاً برياً آخر يبدأ من القصير على البحر الأحمر إلى قنا على النيل ، ومن قنا تسير السفن فى النهر نفسه إلى الموانى الشمالية . غير أن اهتمامهم بطريق السويس البرى كان أشد ولا سيما بعد استخدام السفن التجارية ، إذ كان هذا النوع الجديد من السفن فى بدء عهده لا يستطيع الملاحة آمنا فى المحيطات والبحار الكبيرة ، لهذا كانت السفن التجارية تؤثر السير قرب السواحل معتمدة على المحطات المنشأة على طول الطريق فى تموينها بالوقود وإصلاح ما قد يصيبها من عطب أو خلل ، وكان البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج الفارسى أصلح البحار للملاحة ، لذلك اتجهت أنظار الإنجليز إلى طريق السويس البرى وإلى طريق دجلة والفرات النهرى ، ودار البحث فى عام ١٨٢٩ من أجل اختيار أفضل الطريقين ، وفى عام ١٨٣٤ ألفت لجنة لبحث مسألة المواصلات بسفن البخار مع الهند ، وانتهت هذه اللجنة إلى تفضيل طريق السويس البرى فى شهور معينة من السنة ، ثم قام الكابتن « شيزنى » Chezney بتجربة الملاحة فى نهر الفرات فى الوقت نفسه ، ولكنه لم يلبث أن صادف عدة صعوبات ، كان من أثرها أن ازداد الإنجليز اعتقاداً فى أهمية طريق السويس وخاصة لأن البحر الأحمر صالح لملاحة السفن البخارية ، ولهذا أصبحت مسألة استخدام هذا الطريق للمواصلات بين انجلترة والهند موضع اهتمام الإنجليز فى عام ١٨٣٨ ، فعملت انجلترة من ذلك الحين على الاستئثار بالنفوذ فى البحر الأحمر ومنع أية دولة أخرى من منافستها فى هذا البحر ، فاحتلت عدن فى عام ١٨٣٨ ، وعينت قناصل لها فى كل من السويس والقصير وجدة ومخا ، وأخذت تبسط نفوذها كذلك على بلاد الحبشة ، وتنشئ العلاقات الوثيقة مع شيوخ العرب الضاربين على شاطئى البحر الأحمر العربى والأفريقى ، ووجدت نفسها بسبب هذه الخطة تقف موقف المعارضة من محمد على إذ كان يحاول التوسع فى بلاد العرب وأفريقية ، وكانت الظواهر جميعها تدل على أنه يريد إنشاء إمبراطورية « عربية » تمتد من النيل إلى الفرات ، وتسيطر فى داخل حدودها على طريق المواصلات مع الشرق .

بيد أن هذا النزاع الشديد الذى كان مستمراً تارة وسافراً تارة أخرى ، لم يمنع الإنجليز أن يعملوا على دعم طريق السويس البرى ، باعتباره أقصر طريق لمواصلاتهم مع الهند ، وطفقوا يبحثون ، ولا سيما بعد عام ١٨٤٠ ، عن أجدى الوسائل التى تكفل إزالة كل صعوبة أو تذليلها ؛ حتى تزداد المواصلات فى هذا الطريق سرعة وسهولة وأمناً . ولم يكن لوجود جماعة منهم تفضل شق قناة الملاحة فى برزخ السويس أى أثر فى تعديل هذه الخطة ، فقد

رفضت آراء هذه الجماعة وانبرى كثيرون يؤيدون الطريق البرى ، ويبحثون مشروع إنشاء سكة حديدية فى الصحراء بين السويس والقاهرة .

وكان الضابط « توماس واجهورن » Thomas Waghorn صاحب الفضل الأكبر فى إظهار مزايا طريق السويس البرى من الناحية العملية فى نقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، إذ قدم إلى شركة الهند الشرقية التجارية فى عام ١٨٢٣ تقريراً عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة ، ومع أن الشركة رفضت العمل بما جاء فى هذا التقرير ، فقد استطاع « واجهورن » أن ينال من محمد على كل مؤازرة ، لأن الباشا الكبير كان يريد دعم هذا الطريق ، كما كان معنيا بالطريق الآخر بين قنا والقصير ، وقد دلت تجارب « واجهورن » فى عامى ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ على أن السفر ممكن من لندن إلى « بمباى » فى أربعين يوماً ونصف وهى أقصر مدة مستطاعة . ثم اعتزم « واجهورن » السفر إلى الهند مرة فى كل سنة على أن تبدأ الرحلة فى فبراير وتنتهى فى نوفمبر ، وأرسل فى عام ١٨٣٥ « منشوراً » إلى رجال الأعمال وأصحاب المصالح يبلغهم استعداده لنقل البريد معه إلى الهند على أن يخرج من « فالموث » Falmouth بانجلترة إلى مالطة والإسكندرية ، ثم يعبر الطريق البرى من القاهرة إلى السويس ومن ثم يسير فى البحر الأحمر إلى بمباى ، وتستغرق هذه السفرة سبعين يوماً . وفى أغسطس ١٨٣٧ اتفقت الحكومة الإنجليزية مع شركة مشهورة هى « Peninsular and Oriental Co. » على حمل بريدها بانتظام إلى الإسكندرية ، ومن ثم ينقل بطريق الترعة المحمودية إلى القاهرة ، ومنها عبر الطريق البرى إلى السويس ، وهناك تحمله سفن شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية فى البحر الأحمر إلى بمباى . وفى العام نفسه أنشئت (إدارة النقل) فى مصر لاستخدام طريق السويس البرى بانتظام تحت إشراف شركة الهند الشرقية التجارية ، وأسست الشركة ثلاثة مكاتب لها فى الإسكندرية والقاهرة والسويس ، وكان بيت « هل وشركائه » "Hill & Co." أصحاب الامتياز فى هذه الإدارة من قبل شركة الهند الشرقية التجارية وفى ٧ مايو ١٨٣٧ منح الباشا هذه الشركة حق إنشاء محطات على طول الطريق الصحراوى مدة عشر سنوات ، وبين عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، سمح الباشا « لبنفنسيولار آند أورينتال كمپانى » أن تستخدم السفينتين البخاريتين « القاهرة » و « لوتس » فى نهر النيل ومراكب « للجر » فى ترعة المحمودية . وعندما خشى محمد على أن يؤدى بقاء « النقل » تحت إشراف شركة الهند إلى انتشار النفوذ الأجنبى وتهديد سيادته الداخلية ، قرر أن يضع المواصلات تحت إشرافه هو ، ولذلك انتهز فرصة وقوع « هل وشركائه » فى أزمة مالية ، وأقرض « ثربورن » Thurburn ،

وهو أحد قناصل انجلترة القدامى فى مصر ، مبلغاً من المال ساعده على أن يحل محلهم فى إدارة النقل عام ١٨٤٣ ، وبعد ذلك بعامين أنشأ محمد على « ديوان المرور » تمهيداً للسيطرة على « النقل » كما استطاع الباشا أن يشترى من « ثربورن » جميع ما يملك من الأدوات ومحطات الطريق وما إليها فى عام ١٨٤٦ ، ومن هذا التاريخ زال عن « النقل » الاشراف الأجنبى وتحول إلى الأيدى المصرية ، وعين عبد الرحمن رشدى بك رئيساً لتلك الإدارة . وفى فبراير ١٨٤٧ ابتاع محمد على من شركة « بنفسيولار » مركبيها « القاهرة » «ولوتس» ومركباً ثالثاً جديداً اسمه « الدلتا » كانت الشركة قد أحضرته للملاحة النهرية فى النيل أيضاً وبذلك يكون الباشا قد أتم سيطرته على الطريق البرى .

وقد كان نجاح الطريق البرى فى نقل البريد والمسافرين كبيراً حتى أن الإنجليز أخذوا يفكرون جدياً فى إنشاء سكة حديدية فى هذا الطريق بين السويس والقاهرة ، وعند ما نشر المهندس الإنجليزى « جون اسكندر جالوى » Galloway فى عام ١٨٤٤ « ملاحظاته عن التحسينات المقترح إدخالها على الطريق البرى فى مصر » ذكر أن النية كانت متجهة إلى إنشاء سكة حديدية فى الصحراء من السويس إلى القاهرة « منذ عشر سنوات » ولم يحل دون ذلك سوى معارضة دولة معينة — هى فرنسا — لأسباب سياسية . وكان « جالوى » من أكبر المؤيدين لإنشاء السكة الحديدية ، وقد طلب من حكومته أن تؤازر هذا المشروع مؤازرة جدية ، وكذلك أوصى « واجهورن » فى عام ١٨٤٧ بمد هذه السكة فى طريق السويس الصحراوى .

ولكن الباشا على الرغم من اهتمامه بأحياء الطريق البرى ، كان فى الوقت نفسه شديد المعارضة لمشروع سكة الحديد ، ولهذا رفض منذ ١٨٤٥ إنشاء هذه السكة ، خوفاً من أن ينتشر النفوذ الأجنبى فى البلاد انتشاراً يمس سيادة الدولة وينتقص من سلطان الحكومة ، وهو على الأمرين جد حريص . فقد ذكر « لابا » Labat ، أحد المعاصرين الفرنسيين ، فى كتابه عن مصر فى عهد محمد على ، أن الإنجليز أرادوا أن يحصلوا من الباشا على حق إنشاء محطات « عسكرية » على طول الطريق البرى ، حتى يأمنوا على متاجرهم من اعتداءات العربان المتكررة ، فكان جواب الباشا واضحاً حاسماً إذ قال « إذا كنتم تريدون ميناء على البحر الأحمر تأتون إليه بمتاجركم فليكن ذلك لكم وإذا كنتم تريدون إنشاء سكة حديدية تحمل هذه المتاجر فليكن ذلك لكم ، وإذا كنتم تريدون أن تنشئوا فى مصر مستودعات للفحم والمؤن ، وتحصلوا على جميع ما من شأنه تسهيل عملكم فليكن ذلك لكم .

لا بل أنى لأرتضى أن أهبكم من المنافع فوق ما تطلبون ، وأجنبكم جميع مواطن الضيق والحرج ، أما أن يكون لكم الحق فى إنشاء مراكز مسلحة فى البلاد ، فهذا ما يستحيل عليكم أن تنالوه بموافقتى ! » .

وقد كان هذا الخوف من وقوع البلاد تحت النفوذ الأجنبى ، من العوامل التى دفعت محمد على إلى أن يرفض كذلك المشروع الفرنسى الخاص بشق قناة فى برزخ السويس ، مادام الباشا لا يستطيع الحصول على ضمان دولى يدرأ عن البلاد خطر التدخل فى شئونها ؛ ولهذا باءت بالفشل جهود القنصل الفرنسى ، بعد أن ظل منذ ١٨٤٣ يلحف على الباشا فى موضوع القناة وكان من دواعى الفشل كذلك ، تلك المساعى الجدية المتواصلة التى قامت بها الحكومة الإنجليزية فى تركيا لتعطيل المشروع . ففى عام ١٨٤٧ بذل اللورد « كاولى » Cowley سفيرها فى الآستانة كل جهد ، حتى يحمل الصدر الأعظم رشيد باشا على أن يعد بأن يظهر الباب العالى لباشا مصر أنه يفضل مشروع السكة الحديدية . وعندئذ وجد محمد على أنه لا علاج لمسألة تعارضت فيها مصالح « فرنسا وانجلترة » على هذا النحو ، إلا أن يرفض التصريح بمد السكة الحديدية وحفر القناة ، لاسيما وأنه لم يكن يرتاح إلى المشروعين كليهما ، وقد أعلن هذا الرفض فى سبتمبر ١٨٤٧ .

الضرائب

وإلى جانب الأرض والتجارة ، كانت الضرائب (من مباشرة وغير مباشرة) مورداً من الموارد الأساسية لثروة مصر فى عهد محمد على . وقد جمع الباشا أموالا طائلة من احتكار البن والنيلة ، عدا ما دخل خزائن الحكومة من أرباح تجارة الصادر ، بسبب الفروق الكبيرة بين أثمان السلع المصدرة إلى الأسواق الأوروبية المختلفة ، وأثمانها فى أسواقها المحلية ، التى خضعت لنظام الاحتكار الداخلى . وقد عقد « بوالكمت » موازنة بين إيرادات حكومة مصر فى عام ١٨٣٣ ، وإيرادات فرنسا والروسيا ، وهما قطران يفوق كل منهما مصر من حيث المساحة وعدد السكان ومقدار الأراضى الصالحة للزراعة وغير ذلك من النواحى . فذكر أن إيرادات محمد على فى مصر كانت متعادلة نسبياً مع إيرادات فرنسا وتزيد خمس مرات على الإيرادات التى كانت تحصل عليها حكومة القيصر فى روسيا . ويرجع ذلك فى رأيه ، إلى وفرة ما كان يحصله محمد على من الاحتكار الحكومى ، الذى جعل منه صاحب الأرض الوحيد (؟) ، والصانع الوحيد ، والتاجر الوحيد فى مصر . على أن الباشا نفسه ، كان

يذكر دائماً ، أن هـذه الإيرادات لا توازى فى الحقيقة ، ما كانت تدره البلاد فى العصور الخوالى أيام الفراعنة أو البطالمة كما أن الإيرادات التى جمعها الباشا عند ما تسلم أزمة الحكم ، كانت أقل مما حصله المماليك أو الفرنسيون منها .

(أ) الضرائب المباشرة

كانت ضريبة الميرى أهم الضرائب المباشرة ولا ريب ، وكانت تفرض على الأراضى الخراجية التى وزعت على الأهلين للانتفاع بها عند « روك » البلاد فى عام (١٨١٣) ، وقد تقدم كيف أصبحت أراضى « الرزق » فى عهد محمد على ضمن الأراضى الخراجية . وكانت قيمة الميرى تختلف تبعاً لجودة الأرض وسهولة ريها ، فكانت تتراوح بين أحد عشر قرشاً وسبعين قرشاً على الفدان الواحد ؛ وفى بعض الأراضى الجيدة فى الدلتا وحول القاهرة بلغت الضريبة ثمانية وسبعين قرشا وكان الباشا يعين مقدار «الميرى » المطلوب وقت المحصول فى كل سنة ،واستمر حتى عام ١٨٣٤ يفرض الخراج على الأراضى ، سواء أكانت مزروعة أم « بورا » مادام يصل إليها قدر من الماء ، يكفى لزراعة جزء منها على الأقل . ولكن الباشا لم يلبث أن عدل عن هـذا النظام إلى غيره فى هذه السنة ، فأصبح من ذلك الحين ، كما يقول القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell يفرض الخراج على الأرض التى تصل إليها المياه وتروى جميعها .

يبد أن هذه الضريبة كانت باهظة ، حتى تعذر على الحكومة تحصيلها فى غير مشقة ، ولكن الباشا بفضل نظام الاحتكار ، الذى طبقه على الزراعة ، استطاع أن يحتجز فى « شون » الحكومة ، مقدار الضريبة المستحقة على الفلاحين « عينا » أى باقتطاع جزء من محصولهم يوازى قيمتها . ولما كانت الحكومة دائماً تحدد أثمانا منخفضة لهذه المحصولات فقد تأخر الفلاح فى تسليم محصوله ، حتى صار فى كثير من الأحيان مدينا للحكومة ، بسبب تأخره فى سداد ما عليه من «مال » ، فركن إلى إهمال زراعته ، وآثر النزوح عن الأرض فراراً من دفع الضريبة ، ولما كثر ماتأخر على الفلاحين من المال أو الميرى ، اضطر الباشا فى يونيو ١٨٣٣ ، إلى معالجـة ذلك بأن يعتبر المديرين مسئولين عن الضرائب المتأخرة فى مديرياتهم . ثم لم يلبث أن خرج فى رحلة إلى الأقاليم فى مارس ١٨٣٥ ، حتى يقف على الحالة بنفسه ، وقد رأى فى آخر الأمر إلغاء كثير من هذه الديون لتعذر تحصيلها .

وكان من الوسائل التى لجأ إليها الباشا لتلافى التأخر فى دفع الضرائب بعـد ذلك ، أنه

عمد فى عام ١٨٣٩ إلى أهل كل قرية ، فاعتبرهم متضامنين فى دفع « الميرى » المطلوب منهم كما قرر أن تتضامن القرى فى دفع جملة الخراج المطلوب منها ، وفى ١٩ من المحرم ١٢٥٦ (٢٣ مارس ١٨٤٠) ، صدر أمر الباشا « بالترخيص لمن يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بجباية الأموال » ، فاتبع فى معظم بلاد القطر نظام « المُعهَـد » ، وألزم المتعهدين بأداء ما عليها من الأموال ، كما أرغم الباشا هؤلاء المتعهدين من كبار رجال الدولة ، على أن يلتزموا بتحصيل المال من القرى التى عظم ما كان متأخراً عليها من الخراج ، وأن يسددوا الضرائب المتأخرة تدريجياً ، مع قيامهم فى الوقت نفسه بتأدية الخراج المربوط على هذه القرى فى أوقاته المنظمة ، ولما كان هذا الالتزام فى الواقع مهمة شاقة لا ينتظر من ورائها ربح ، فقد عمد المتعهدون إلى ابتكار الوسائل للتخلص مما فى أيديهم من العهد ، ولكن جهودهم ضاعت هباء ، إذ لفت الباشا أنظارهم ، على ما ذكره القنصل الانجليزى « بارنيت » Barnett فى أبريل ١٨٤٥ ، إلى أنهم وقد أدركوا الغنى والثراء العريض فى خدمته ، لا يجمل بهم الآن « أن يتركوه وشأنه » .

وبلى الميرى فى الأهمية ضريبة الفرضة ، أوفرضة الرءوس ، وكان يدفعها الذكور متى بلغوا سن المراهقة ، والجديد فى أمرها ، أن الباشا صار يجمعها من المسيحيين والمسلمين على السواء ، بعد أن كان يدفعها المسيحيون وحدهم ، وكانت قيمة هذه الضريبة تختلف باختلاف حال الفرد ودرجة يسره ونوع عمله ، فالموظفون فى خدمة الباشا مثلا ، كانوا يدفعون « الفرضة » بنسبة مرتباتهم ، على أساس مرتب شهر واحد فى السنة ، أما الفلاحون فقد تفاوتت فرضة الرءوس التى يدفعونها بين ثلاثين ومائة قرش فى العام ، وجبى الباشا « الفرضة » من الصناع والتجار ومن إليهم بنسبة نجاح أعمالهم واتساعها ، وكانت تتراوح الفرضة عموماً بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ، ولم يستثن من دفع هذه الضريبة غير الأوربيين المقيمين بالبلاد .

وإلى جانب هاتين الضريبتين الكبيرتين (الميرى والفرضة) كانت هناك ضرائب أخرى مباشرة كضريبة النخل ، وقد اختلفت قيمة هذه الضريبة باختلاف مناطقة ، فكان من أثر تنوع الضريبة من ناحية ، وثقلها من ناحية أخرى ، أن أهملت زراعته فى البلاد ، ولذلك قرر محمد على إلغاء تلك الضريبة ، ولكنه عاد فقرر جبايتها ، وكانت ضريبة النخل هذه تتراوح فى عام ١٨٣٧ بين عشرين ومائة بارة على النخلة الواحدة ، ومن الضرائب الباشرة أيضاً ، ضريبة كانت تجبى من الغزالين والنساجين ، قدرها ستة وثلاثون قرشاً

شهريا ، وضريبة كان يجمعها الباشا من الأهلين فى أوقات مختلفة ، كتلك « الفرضة » التى تحدث عنها الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٦ (مايو — يونية ١٨١١) فقال « وفيه فرضوا فرضة بغال على مياسير الناس وأهل الحرف بغلة وبغلين وثلاثة ، والذى لم يكن عنده بغلة يلزم بالشراء ، أو أن يدفع عنها كيساً عشرون ألف فضة » ، أو ما تحدث عنه فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — اكتوبر ١٨٢٠) فقال « فرضوا على الجواميس كل رأس عشرون قرشاً ، وعلى الجمل ستون قرشاً ، وعلى الشاة قرش ، والرأس من المعز سبعة وعشرون نصفاً وثلث ، والبقرة خمسة عشر ، والفرس كذلك » .

(ب) الضرائب غير المباشرة

أما الضرائب غير المباشرة فكانت كثيرة متنوعة ، أهمها الضرائب الجمركية ويحصلها الباشا من « الجمارك » فى موانى البلاد الهامة كبلاق ومصر القديمة (وفيهما جمركا القاهرة) ودمياط ورشيد والإسكندرية والسويس والقصير وأسوان . وكان « ديوان المكس » أو « الجمرك » ، يعطى « للملتزم » يجمع المكوس أو « الضرائب الجمركية » ، نظير قدر من المال يدفعه إلى الخزانة سنوياً . وقد فصل الجبرتى هذا العمل ، عند كلامه عن حوادث ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) فقال : « ومنها أن ديوان المكس ببولاق ، الذى يعبرون عنه بالكمرك ، لم يزل يتزايد فيه المتزايدون ، حتى أوصلوه إلى ألف وخمسمائة كيس فى السنة ، وكان فى زمن المصريين (أى البيكوات المماليك) ، يؤدى من يلتزمه ثلاثين كيساً مع محاباة الكثير من الناس ، والعفو عن كثير من البضائع لمن ينسب إلى الأمراء وأصحاب الوجاهة من أهل العلم وغيرهم ، فلا يتعرضون له ، ولو تحامى فى بعض أتباعهم ولو بالكذب ، ويعاملون غيرهم بالرفق مع التجاوز الكثير ، ولا ينبشون المتاع ولا رباط الشىء المحزوم ، بل على الصندوق أو المحزوم قدر يسير معلوم . فلما ارتفع أمره إلى هذه المقادير ، صاروا لا يعفون عن شىء مطلقاً ، ، ولا يسامحون احداً ولو كان عظيما من العلماء أو من غيرهم . وكان من عادة التجار ، إذا بعثوا إلى شركائهم محزوما من الأقمشة الرخيصة مثل العاتكى والنابلسى ، جعلوا بداخل طيها أشياء من الأقمشة الغالية فى الثمن مثل القصبات الحلبى والكشميرى والهندى ونحو ذلك ، فتندرج معها فى قلة الكمرك . وفى هذا الأوان ، يحلون رباط المحزوم ، ويفتحون الصناديق ، وينبشون المتاع ، ويهتكون ستره ، ويحصون عدده ، ويأخذون عشره ، أى فى كل عشرة واحداً أو ثمنه . . . . ويفعل ذلك أيضاً متولى كمرك الإسكندرية ودمياط وإسلامبول والشام . » .

وكذلك حصل الباشا قسما من إيراده من الاحتكارات الحكومية ، كاحتكار الملح والفواكه والسوائل والنبيذ ، وصيد السمك فى بحيرة المنزلة وبلاق ، وغير ذلك . وكان الباشا يمنح هذه الاحتكارات لقاء قدر معين من المال ، لمن يريدون الالتزام بها حتى يبيعوها ، « المتسببين » . وقد شرح الجبرتى شيئا من هذا « الالتزام » ، عندما تحدث عن (التزام الأبزار) ، فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٦) فقال « إن نصرانيا من الأرمن التزم بقلم الأبزار التى تأتى من بلاد الصعيد ، مثل الحبة السوداء والشمر والأنيسون والكمون والكراويا ونحو ذلك بقدر كبير من الأكياس ، ويتولى هو شراءها دون غيره ، ويبيعها بالثمن الذى يفرضه . ومقدار ما التزم بدفعه من الأكياس للخزينة ، على ما بلغنا ، خمسمائة كيس . . . . ومن داخل الأبزار ، التمر الأبرمى والسلطانى والخوص والمقاطف والسلب والليف ، وبلغ سعر المقطف الذى يسع الكيلة من البر خمسة وعشرين نصفا ، وكان يباع بنصف أو نصفين إن كان جيدا ، وفى الجملة بأقل من ذلك » . وفى حوادث عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) قال الجبرتى « وكذلك التزم بالملاحة وتوابعها من زاد فى مالها ، وبلغ ثمن الكيلة قرشا وكانت قبل ذلك بثلاثين نصفا ، وفيما أدركنا بثلاثة أنصاف » .

وكانت هناك ضروب أخرى من الالتزام (كالتزام عمل البارود) ، فقد ذكر الشيخ الجبرتى أيضا ، فى حوادث عام ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) ، « أن الذى التزم بعمل البارود ، قرر على نفسه مائتى كيس ، واحتكر جميع لوازمه مثل الفحم ، وحطب الترمس والذرة والكبريت ، فقرر على كل صنف من ذلك قدرا من الأكياس ، وأبطل الذين كانوا يعملون فى السباخ بالكيمان ويستخرجون منه ملح البارود ، ثم يؤخذ منهم غبيطا إلى المعمل ، فيكررونه حتى يخرج ملحا أبيض يصلح للعمل ، وهى صناعة قذرة ممتهنة فأبطلهم منها ، وبنى أحواضا بدلا عن الصناديق ، وجعلها متسعة وطلاها بالخافق وعمل ساقية وأجرى الماء منها إلى تلك الأحواض ، وأوقف العمال لذلك بالأجرة يعملون فى السباخ المذكور » . كما ذكر فى حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦) « أن كرابيت ، معلم ديوان الكمرك ببولاق ، التزم بعشيخة الحمامية ، وأحدث عليها وعلى توابعها حوادث ، وعلى النساء البلانات فى كل جمعة قدرا من الدراهم ، وجعل لنفسه يوما فى كل جمعة يأخذ إيراده من كل حمام » .

ومن الاحتكارات والمكوس ، ما ذكره الشيخ فى حوادث عام ١٢٢٧ هجرية ،

(١٨١٢) فقال : « وكذلك أحدث (الباشا) عدة أشياء واحتكارات فى كثير من البضائع ، مثل السكر الذى يأتى من ناحية الصعيد ، وزيادات فى المكوس القديمة خلاف المحدثات ، وذلك أن من كان بطالا أو كاسد الصنعة أو قليل الكسب أو خامل الذكر ، فيعمل فكرته فى شىء مهمل مغفول عنه ، ويسعى إلى الحضرة بواسطة المتقربين ، أو بعرضحال يقول فيه إن الداعى للحضرة يطلب الالتزام بالصنف الفلانى ، ويقوم للخزينة العامرة بكذا من الأكياس فى كل سنة ، فإذا فعل ذلك ، تنبه المشار إليه ، فيوعد بالإنجاز ويؤخر أياما ، فيتسامع المتكالبون على أمثال ذلك ، فيزيدون على الطالب ، حتى تستقر الزيادة على شخص ، إما هو أو خلافه ، ويقيد اسمه فى دفتر الرزنامة ، ويفعل بعد ذلك الملتزم ما يريده وما يقرره على ذلك الصنف ، ويتخذ له أعوانا وخدمة وأتباعا يتولون استخلاص المقررات ، ويجعلون لأنفسهم أقداراً خارجة عن الذى يأخذه كبيرهم ، والذى تولى كبر ذلك وفتح أبوابه نصارى الأروام والأرمن ، فترأسوا بذلك ، وعلت أسافلهم ، ولبسوا الملابس الفاخرة ، وركبوا البغال والرهوانات ، وأخذوا بيوت الأعيان التى بمصر القديمة ، وعمروها وزخرفوها وعملوا فيها بساتين وجنائن ، وذلك خلاف البيوت التى لهم بداخل المدينة ، وبركب الكلب منهم وحوله وأمامه عدة من الخدم والقواسة ، يطردون الناس من أمامه وخلفه . ولم يدعوا شيئاً خارجا عن المكس ، حتى الفحم الذى يجلب من الصعيد ، والحطب السنط والرتم وحطب الذرة الذى كان يباع منه كل مائة حزمة بمائة نصف ، فلما احتكروه صار يباع كل مائة حزمة بألف ومائتى نصف ، وبسبب ذلك تشحطت أشياء كثيرة وغلت أثمانها مثل الجبس والجير ، وكل ما كان يحتاج للوقود حتى الخبازين فى الأفران ، فإننا أدركنا الأردب من الجبس بثمانية عشر نصف فضة ، والآن بمائتين وأربعين نصفاً ، وكذلك أدركنا القنطار من الجير بعشرة أنصاف ، والآن بمائة وعشرين ، والحال فى الزيادة » . ثم شرح الجبرتى كذلك طرفا من عملية الالتزام ، عندما تحدث عن احتكار السكر فى حوادث ربيع الأول ١٢٣٠ (فبراير — مارس ١٨١٥) فقال إن « إبراهيم باشا احتكر السكر بأجمعه الذى يأتى من الصعيد ، وليس بغير الجهة القبلية شىء منه ، ، فيبيعه على ذمته ، وهو فى الحقيقة (للباشا) ثم صار نفس الباشا يعطى لأهل المطابخ ، بالثمن الذى يعينه عليهم ، ويشاركهم فى ربحه ، فزاد غلو ثمنه على الناس » .

ومن الضرائب غير المباشرة أيضاً . ما فرضته الحكومة من ضرائب على أهل الحرف الصغيرة كالراقصات والموسيقيين والحواة والفراشين والحلاقين والخبازين ومن إليهم ، إذ

يصبح من حق كل جماعة منهم تدفع مبلغاً للحكومة ، أن تحتكر مزاولة المهنة . وقد استرعى نظر « اسربى » Acerbi ، القنصل النمساوى فى الإسكندرية ، جمع الضريبة بصفة خاصة من « الراقصات والمغنيات والساقطات » ، فكتب إلى حكومته فى ٢٢ فبراير ١٨٢٧ « أن ما يدفعه هؤلاء جميعاً للحكومة ٣٦٠ ألف قرش ، لقاء تمتعهن بحق (أو احتكار) مزاولة المهن الثلاث » وفضلا عن ذلك فقد كان الباشا يفرض الضرائب على وكالات أو «وكايل» الصابون ، « ووكايل » الجلابة (تجار الرقيق) ، وعلى السنامكى و المأكولات والأغذية المستهلكة فى مدن الإسكندرية ودمياط ورشيد ، كما كان يفرض الضريبة على الماشية المجلوبة إلى القاهرة ، والمرسلة إلى الإسكندرية ، وعلى النطرون المصدر إلى الخارج ، وعلى «النشوق» حتى لقد تحدث الجبرتى عن ذلك ، فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٤ (يناير — فبراير ١٨١٠) فقال « ومنها إحداث بدعة المكس على النشوق ، وذلك أن بعض المتصدرين من نصارى الأروام ، أنهى إلى كتخدا بيك أمر النشوق ، وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة وصناعه فى مكان واحد ، ويجعل عليهم مقادير ، ويلتزم به ويضبط رجاله ، وجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظراً وقيما عليه كغيره من أقلام المكوس ، التى يعبرون عنها بالجمارك ، فإنه يتحصل من ذلك مال له صورة ؛ فلما سمع كتخدا بيك ذلك ، أنهاه إلى مخدومه ، فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك ، واختار الذى جعلوه ناظراً على ذلك ، خانا بخطة بين الصورين » وقال عن النطرون إنهم « فرقوه وفرضوه على القرى ، محتجين أيضاً باحتياج الحياكة والقزازين إليه ، لغسل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك » ، ثم « إنهم أرادوا فعل مثل هذا فى الشراب المسكر المعروف بالعرق ، وإلزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه ، إن أخذوه أولم يأخذوه ، فقيل لهم فى ذلك ، فقالوا إن شربه يقوى أبدانهم ، على أعمال الزرع والزراعة والحرث والكد فى القطوة والنطالة والشادوف ، ثم بطل ذلك » .

ولما كانت حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الصناعات والحرف الصغيرة والوضيعة ، من الضآلة بحيث لا يتناسب مقدارها وما تقتضيه أعمال الجباية من جهود ونفقات ، فقد أصدر الباشا أمراً بإلغائها فى ١٢ يناير ١٨٣٧ . وأثبت القنصل الروسى فى مصر « الكونت ميدم » Medem ، فى رسالة بعث بها إلى حكومته فى الشهر نفسه ، قائمة بهذه «الضرائب» التى ألغاها الباشا ، يتبين منها أنه كان مقدراً على الحمامات مبلغ ٢٠٨٧١ قرشاً ، وعلى « مبيضى النحاس » ٢٫٣٠٠ قرش ، و« القهوجية » ١٫٦٧٥ قرشاً وصانعى الحصر ٣٢٧ قرشاً وعشرين بارة ، كما فرضت مبالغ أخرى على غيرهم كالجزارين والحدادين ، والطوابين ،

والباعة الجوالين ، وصناع المناخل والغرابيل ، والبرادين ، والحلاقين والخبازين ، و« الحواة » والعازفين على الربابة من رواة قصة أبى زيد ، والراقصين ، والمهرجين فى الأفراح . وكان كل ما يدفعه هؤلاء فى السنة ، مبلغاً ضئيلا لا يزيد على ١٠٤٫٤٤٥ قرشاً و١٦ بارة .

على أن الباشا استطاع بعد إلغاء هذه الضريبة التافهة ، أن يجد فى احتكار البن والنيلة مورداً طيباً للإيراد ؛ إذ كان قنطار البن يتكلف حوالى أربعين ومائة قرش ، فيبيعه الباشا بمبلغ ٤١٢ قرشا ، حتى لقد قدر « دوهاميل » Duhamel فى تقريره عام ١٨٣٧ ، أن ما تربحه الحكومة من احتكار البن وحده ، يبلغ (٧٠٧٢) كيساً أى حوالى ٣٥٫٣٦٠ جنيها .

وكذلك جنى الباشا أرباحا وفيرة من احتكار « النيلة » إذ أن شدة الحاجة إليها فى صبغ ملابس الفقراء والفلاحين جعل مقدار المستهلك منها عظيما ، بلغ فى العام الواحد حوالى ٨٦ ألف أقة ، وبذلك جنى الباشا من احتكار النيلة فى السنة الواحدة ، على ما ذكره « دوهاميل » ، ٦٥٣٨ كيساً ، أو يعادل ٣٢٫٦٩٠ جنيهاً .

وإلى جانب هذه الإيرادات الثابتة ، التى حصلها الباشا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة واحتكار البن والنيلة ، تألف دخل الحكومة كذلك من الأرباح التى كانت تجنيها من تجارة الصادر ، بفضل نظام الإحتكار الداخلى ، الذى مكن الباشا من بيع محصولات البلاد بأثمان عالية فى الداخل والخارج ، وكانت الأثمان التى يبيع بها الباشا المحصول فى الخارج ، تزيد كثيراً على الأثمان التى يدفعها للفلاحين عند الشراء منهم ، كما تزيد على تلك التى يبيع بها فى داخل القطر . فقد ذكر « كادالڤين » Cadalvène فى عام ١٨٤١ ، فى كتابه عن مصر وبلاد النوبة ، أن الباشا كان يدفع ٢٧ قرشا ثمناً لأردب القمح ، وتبيعه الحكومة فى داخل القطر بمبلغ ٥٦ قرشاً ، وعند تصديره إلى الخارج بتسعين قرشا . وقس على ذلك بقية أصناف المحصولات التى أثبتها فى قائمته ، كالأرز والذرة والورد والنيلة والسكر والحمص والفول ؛ ومما تجدر ملاحظته أن دخل الحكومة من تجارة الصادر هذه ، كان يتغير تبعا لتقلب أسعار السلع فى الأسواق الأوربية ويقدر « مانجان » Mengin دخل الحكومة من هذا الباب فى عام ١٨٢١ ، بما يساوى ١٩٠٫٥٧٥ جنيها ، وفى عام ١٨٣٣ بما يساوى ٤٥٠٫٠٠٠ ، وقدر « دوهاميل » أرباح الباشا من هذا الباب فى عام ١٨٣٧ ، بمبلغ ٦٨٥٫٦٤٠ جنيها أى ١٣٧٫١٢٨ كيسا .

أما إيرادات الباشا من جميع الأبواب التى سبق ذكرها ، وهى الضرائب المباشرة وغير المباشرة واحتكار البن والنيلة وتجارة الصادر ، فقد بلغت على حسب تقدير « دوهاميل »

أيضا ، ٦١٢ر٨٦٠ كيسا أو ٣٠٠ر٠٦٤ر٣ جنيه . فإذا عرف أن إيرادات الحكومة فى عام ١٨٠٥ ، لم تبلغ سوى خمسة ملايين من القروش ، أى خمسين ألفا من الجنيهات ، تبين مقدار ما أحدثته أنظمة الباشا الاقتصادية الجديدة ، من زيادة عظيمة فى إيرادات الدولة ، وفى الحق إن تلك الإيرادات ، كانت تنمو نموا مطردا يتناسب وارتقاء منزلة مصر السياسية وازدياد قوتها الحربية ، وإحكام نظمها الاقتصادية ، فقد بلغ دخل البلاد ٢٣٠ ألفا من الجنيهات فى عام ١٨١٢ ، و ١٣٤ر٥٠٢ر١ فى عام ١٨١٨ ، و ٤٩٩ر٨٨١ر١ فى عام ١٨٢٢ و ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ فى عام ١٨٢٦ ، و ٠٠٠ر٥٣٠ر٢ فى عام ١٨٣٣ ، و ٠٠٠ر٠٦٤ر٣ فى عام ١٨٣٧ ، حتى لقد قال أمين سامى باشا عن إيرادات البلاد المصرية ، إنها قد « تضاعفت بمقدار ١٧ر٢٠ عما كانت عليه يوم أن استلم البلاد محمد على باشا » ، أما بعد أزمة الحكم الكبرى فى عام ١٨٤٠ ، فقد أخذت هذه الإيرادات تتناقص عاما إثر عام . ومهما يكن من شأن هذه الإيرادات ووفرتها فقد كانت هناك وجوه كثيرة لإنفاقها .

٨ — وجوه الانفاق

كانت الأرض والتجارة والضرائب أهم المصادر التى جاءت بذلك الإيراد الوفير ، الذى مكن الباشا من الإنفاق على مشروعاته الإصلاحية الكبرى ، كتعبيد الطرق وشق الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر ، مما سبقت الإشارة إلى بعض آثاره ، هذا إلى جانب ما أنفقه فى سبيل تحقيق أغراضه السياسية ، والعمل على رفع شأن مصر بين الأمم .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان الباشا يدفع من هذه الأموال « ويركو الآستانة » ، أى الخراج المقرر على الحكومة المصرية للدولة العثمانية ، وقد تحددت قيمته فى مايو ١٨٤١ بثمانين ألف كيس ، أى أربعمائة ألف جنيه ، هذا عدا الهدايا التى كان يغدقها على رجال الباب العالى ، عند حضورهم إلى مصر فى مهمات رسمية أو لمجرد الزيارة ، كما كان يبعث بالنفائس إلى الآستانة ، من وقت لآخر ، وقد انفق الباشا كثيرا على شئون الإدارة والحكومة ، غير أن الشطر الأكبر من الإيرادات كان ينفق على المصانع ، وعلى الشئون الصحية والتعليم ، وعلى الأسطول والجيش .

١ — المصانع :

اقتضى ذلك النظام الاقتصادى الذى أدخله محمد على ، وأحكم تطبيقه فى مصر ، أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة فى البلاد منذ زمن بعيد ، وأن يكثر من إقامة منشآت

صناعية جديدة ، حتى يحقق فكرتين : الأولى فكرة الميزان التجارى ، الذى يجب أن يميل فى صالح دولته ، تلك الفكرة التى سبق شرحها عند الكلام عن سياسة الباشا الاقتصادية ، والتى تقوم على ضرورة زيادة الصادرات المصرية ، على الواردات المجلوبة من الخارج ، حتى لا تتسرب أموال الدولة إلى جيوب الموردين ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى ، حتى تقوم البلاد بإنتاج حاجتها من السلع ، مكتفية بمصنوعاتها ومنتجاتها فى سد مطالبها ، فلا يكون هناك ما يدعو إلى شراء شىء من الخارج ، لأن هذا معناه خروج الأموال المصرية من البلاد وإنفاقها فى الأسواق الخارجية . وواضح أن فكرة الاكتفاء الذاتى ، مرتبطة أوثق ارتباط بفكرة الميزان التجارى ، كما فهمه محمد على ومعاصروه ، وهو ما يعبر عنه رجال الاقتصاد فى الوقت الحاضر « بالأوتاركية » . وقد فسر محمد على بنفسه فكرة الميزان التجارى ، فى بعض أحاديثه مع البارون « دى بوالكمت » . فقال : « لقد أدخلت تغييرا على علاقاتى التجارية (مع الدول) ؛ لأن المصانع التى أنشأتها ، استطاعت أن تخلصنى اليوم ، من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوربية ، وهكذا بقيت فى مصر جميع الأموال التى كنت أدفعها ثمنا لأجواخكم وحرائركم » . أما فكرة الاكتفاء الذاتى ، فقد فسرها القنصل الروسى « دوهاميل » عندما قال ، إن الباشا إنما أنشأ المصانع الكثيرة ، لأنه أراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لأنه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء ، يجب عليه أن ينتج بنفسه وفى بلاده ، ما هو فى حاجة إليه ، حتى لا يبتاع من الخارج إلا سلعا قليلة جدا ، ليس من شرائها مناص على الإطلاق ، وقد ترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا ، تطبيق نظام الاحتكار على الصناعات « الصغيرة » القائمة بمصر من قديم الزمن ، وإنشاء المصانع والإكثار من الصناعات « الكبيرة » الجديدة .

وكانت أهم الصناعات القديمة النسيج وصناعة الحصر وعمل الأوانى الفخارية (وبخاصة فى قنا) . ويصف الجبرتى طرفا من احتكار هذه الصناعات ، فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٥) فيقول عمل (الباشا) بمصر أماكن ومصانع لنسج القطانى التى يتخذها الناس فى ملابسهم من القطن والحرير ، وكذلك الجنفس والصندل ، واحتكر ذلك بأجمعه ، وأبطل دواليب الصناع لذلك ومعلميهم ، وأقامهم يشتغلون وينسجون فى المناسج التى أحدثها بالأجرة ، وأبطل مكاسبهم أيضا ، وطرائقهم التى كانوا عليها ، فيأخذ من ذلك ما يحتاجه فى اليلكات والكساوى ، وما زاد يرميه على التجار ، وهم يبيعونه على

الناس بأغلى ثمن » . ويقول كذلك فى حوادث شهر ذى الحجة من العام التالى (أكتوبر — نوفمبر ١٨١٧) ، « وانقضت السنة مع استمرار ما تجدد فيها من الحوادث التى منها ما حدث فى آخر السنة ، من الحجر وضبط أنوال الحياكة ؛ وكل ما يصنع بالمكوك ، وما ينسج على نول أو نحوه ، من جميع الأصناف ، من أبريسم أو حرير أو كتان ، إلى الحيش والفل والحصير ، فى سائر الأقليم المصرى ، طولا وعرضا قبلى وبحرى ، من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم وكل ناحية ... » ويقول فى حوادث ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) ، « ومما حدث أيضا فى هذه السنة الاستيلاء على صناعة المخيش والقصب والتلى ، الذى يصنع من الفضة للطرازات والمقصبات والمناديل والمحارم وخلافها من الملابس » .

وتبلغ هذه الصناعات فى السنة ، على حسب تقدير « مانجان » ، نحو ثلاثين ألف كيس ، أى خمسين ومائة ألف من الجنيهات ، آلت جميعها إلى خزانة الدولة ؛ إذ أن الصناع صاروا يعملون فى تلك الصناعات مأجورين لحساب الحكومة ، بعد أن كانوا يستثمرونها لحسابهم الخاص .

أما الصناعات « الكبرى » ، فقد أنشأ لها الباشا المصانع المتعددة ، فى مختلف جهات القطر ، وكان يشرف عليها « ديوان الجهادية » أو « الخزينة » أو مدير . ففى عام ١٨٣٧ ، كان ديوان الجهادية يشرف على ما بالقلعة من مصانع لعمل ألواح النحاس وسبك الحديد وصنع المدافع والسيوف والبنادق وما إليها ، كما كان يشرف على ما بالحوض المرصود وبلاق من مصانع ، لعمل الأسلحة النارية ، وصنع الجوخ ، ودبغ الجلود وغير ذلك ؛ أما سائر المصانع فكانت تحت إشراف « الخزينة » مباشرة ، أو تحت إشراف مدير . وكان أهم تلك المصانع قائما فى « الريمون » بالقرب من ملوى ، لعمل السكر واستخراج الروم ، وفى رشيد ودمياط لضرب الأرز ، وفى فوه للأرز وصناعة الطرابيش . وأما مصانع غزل القطن ونسجه ، فقد كان منها ثلاثة فى بلاق ، واثنان فى كل من القاهرة ورشيد ، وواحد فى طريق شبرى ، ومثله فى كل من قليوب وبنها العسل والمنصورة وزفتى وميت غمر ونبروه وشبين الكوم والمحلة الكبرى وسمنود ودمنهور وفوه وبنى سويف والمنيا وملوى والفشن وجرجا وفرشوط وقنا وإسنا ، وكان يشتغل فى كل منها نحو خمسمائة رجل فى المتوسط ، واستدعى إنشاؤها إقامة معامل خرى لتبييض المنسوجات وطبع الثياب بالألوان ، فى بلاق وشبرى شهاب (بالقليوبية) والمحلة الكبرى وشبين والمنصورة ؛ وفضلا عن ذلك فقد أنشأ

محمد على فى القاهرة مصنعا للجوخ وآخر للحرير ، وثالثا لصنع الحبال من القنب ، هذا إلى مصانع أخرى لغزل الصوف ونسج الكتان وعمل الصابون والنيلة وغير ذلك .

وكان أبناء المصريين يعملون بهذه المصانع ، فقد ذكر الجبرتى فى حوادث عام ١٢٣٣ هجرية (١٨١٨) ، أن رجال الحكومة «فى أواخر هذا العام ، جمعوا مشايخ الحارات ، وألزموهم بجمع أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ، ليشتغلوا تحت أيدى الصناع ، ويتعلموا ويأخذوا أجرة يومية ، ويرجعوا لأهاليهم أواخر النهار ، فمنهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة ، بحسب الصناعات وما يناسبها ، وربما احتيج إلى نحو عشرة آلاف غلام بعد إتمامها ، والمحتاج إليه فى هذا الوقت القدر المذكور » . وفى أمر أدرج بعدد الوقائع المصرية ، الصادر فى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٤٦ (٣٠ نوفمبر ١٨٣٠) ، تقرر أن يجمع ألف « من أولاد أهالى أقسام الدرب الأحمر ودرب الجماميز والخليفة وبولاق ومصر القديمة والأزبكية وعابدين والداودية والجمالية وباب الشعرية » ، وأن يجرى توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبلاق والتفكخانة ، وأن يكون الجمع والتوزيع فى عشرة أيام ، وعنى الباشا بأمر هؤلاء الصناع ، وشدد على رؤسائهم حتى يحسنوا معاملتهم ، فأصدر أمراً فى نهاية جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١١ أكتوبر ١٨٣٦) « لمفتش عموم الفابريقات » جاء فيه « قد اطلعت على شرحكم المسطر على شقة معاون فاوريقات قبلى ، بشأن العمال والمهمات اللازمة لفاوريقة ملوى . وعلم بما تنوه على هامشها ، حصول حبس الأشخاص الواردين بدون ضامن بنفس الفاوريقة . ألم أقل لك مراراً ، إن أولياء نعمتى اثنان : أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح ؟ وأن قصدى من هذه الحكاية ، عدم النظر إلى الفلاح بعين العداوة ، وإزالة ذلك من الوجود ؛ لأن أخذنا وعطانا ونيلنا هذا الشرف ، هو من وجوههم ، أى بسببهم . فعليه ، ولكون أن الفلاح ولىّ نعم الجميع ، ألم يجب النظر إلى ما فيه أصول رفاهية وزيادة يوميات أولئك الشغالين ؟ فيلزم بوصوله ، عمل صورة مستحسنة لصرف أجورهم ، ليكون ذلك موجباً لرفاهيتهم وتشويقهم للمصلحة ، إذ بذلك تعود المنفعة عليها ، ويسر الجميع ، ويستوجب حضورهم للأشغال بانشراح قلب . . »

بيد أن هذه المنشآت الصناعية ، تطلبت من الباشا أموالا طائلة ، حتى أن مصانع غزل القطن كانت مصدر خسائر كبيرة فى سنيها الأولى ، ولو أن الباشا بعد انقضاء فترة من الزمن انتظمت فيها إدارة هذه المصانع ، استطاع أن يجنى منها بعض الفائدة . وكانت صناعة غزل القطن والكتان ، أهم الصناعات التى أسسها الباشا ، ففى عام ١٨٣٣ أخرجت مصانع

الكتان من المنسوج ذى العرض الضيق حوالى مليون قطعة ، بيعت الواحدة منها ، بثمن يتراوح بين فرنكين ونصف وخمسة فرنكات ، هذا عدا حوالى ثلاثين ألف قطعة ، من النسيج ذى العرض المتسع ، بيعت بسعر يتراوح بين اثنى عشر وستة عشر فرنكا ، للقطعة الواحدة ، أى أن مصر استطاعت أن تنتج من المنسوجات الكتانية مايوازى (٣/٤) مما تنتجه فرنسا ، على حسب تقدير « بوالكمت » . وكذلك كان شأن المنسوجات القطنية ، فقد كان ما أنتجته المغازل كافياً لسد حاجة الاستهلاك المحلى والتصدير إلى الخارج ، وكانت الطريقة المتبعة فى إدارة تلك المغازل المتعددة ، أن تتعاقد الحكومة مع « مقاولين » تقدم إليهم المواد الخام ، وعليهم استخدام عدد من « الشغالين » يتكفلون بأجورهم وما إليها ، حتى إذا انتهوا من عملهم ، قدم « المقاول » كل ما أنتجوه إلى الحكومة ، بمقتضى « تعريفة » سبق الاتفاق عليها بين الطرفين .

أما مصانع سبك الحديد وما يصنع منه ، فقد كلفت الباشا مبالغ جسيمة ، ولعل ذلك راجع إلى أن الباشا وجد نفسه مضطراً إلى شراء الآلات ، وكذا الفحم والحديد ، من انجلترة وقد اعتاد الإنجليز ، على ما ذكره « بوالكمت » ، أن يستغلوا ثقة الباشا بهم وحاجته إليهم ، استغلالا سيئاً ، فصاروا يبيعونه الآلات القديمة ، أو المستعملة ، أو تلك التى ضاعت بعض أجزائها أو تلفت ، مما جعلها غير صالحة للعمل . ومع هذا كانوا يطالبون الباشا دائماً بأثمان باهظة ، غير أنه على الرغم من وجود هذه المصانع ، التى طالما توقفت عن العمل بسبب قلة الوقود ، ظل الباشا حتى عام ١٨٣٧ بل وبعده ، يستورد من انجلترة المدافع والآلات اللازمة للسفن اللاحية وغيرها ، وكادت مهمة بعض المصانع تقتصر على إنتاج « قطع الغيار » لسد حاجة الاستهلاك العادى ، ويدخل ضمن النفقات التى تحملها الباشا بسبب هذه المصانع ، الأجور العالية التى كان يدفعها للأوروبيين والليڤانتيين ، من المالطيين وغيرهم ، الذين استخدمهم محمد على فى مصانع الحديد ، لمهارتهم الفنية من جهة ، ولإرشاد العمال المصريين من جهة أخرى ، وكذلك ما تكلفته البعوث التى أوفدها الباشا إلى الخارج ، لإتقان أساليب الصناعة وفنونها .

وعند ما أنشأ محمد على معمل السكر فى الزيمون قرب ملوى ، لم تكن هذه « الفاوريقة » كبيرة فى إنتاجها أو مساحتها ، فلم يزد مقدار ما كانت تنتجه من السكر ، على ثلاثين قنطاراً فى اليوم الواحد ، وكان قنطار السكر المكرر يباع فى عام ١٨٣٧ بمائتى قرش ، وأقة الروم بأربعة قروش ، ولم يكن سعر السكر المستورد من الخارج يزيد على ذلك كثيراً ، ولعل هذه الزيادة الطفيفة راجعة إلى أن السكر الأجنبى كان أجود نوعاً .

أما النيلة فلم يستوردها الباشا من الخارج ؛ لأنها كانت تزرع فى مصر ، ولكن «الصبغة» المأخوذة من مادتها كانت رديئة النوع ، واضطر محمد على إلى استقدام بعض الصناع لتعليم « أبناء العرب » وسائل الصناعة وأساليبها فى البنغال بالهند . ومنذ ١٨٣٥ رأى الباشا أن يترك الإشراف على إعداد النيلة لمشايخ القرى ، على شريطة أن تسلم الحكومة جميع المادة المستخرجة منها ، مهما كان نوعها ، بثمن قدره ثلاثون قرشاً للأقة الواحدة .

وأما مضارب الأرز فكانت تديرها الثيران ، ومع هذا فقد كلفت الباشا مبلغاً يربو على ضعف ما كان يتكلفه إنتاج الأرز نفسه ، حتى أن « توماس جالوى » ابن المهندس الإنجليزى جالوى Galloway اتفق مع الباشا على أن يستبدل بمضارب الأرز الموجودة ، مضارب غيرها تستخدم البخار منها واحد فى رشيد ، وآخر فى الريرمون . ولعل متاعب استخدام الثيران والرغبة فى توفير النفقات هى التى جعلت الباشا ، على ما ذكره الجبرتى فى حوادث ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٦) ، يأخذ قبل ذلك بفكرة تقدم بها شخص « من أبناء البلد ، يسمى حسين چلبى عجوة ، ابتكر بفكره صورة دائرة ، وهى التى يدقون بها الأرز وعمل لها مثالا من الصفيح ، تدور بأسهل طريقة ، بحيث أن الآلة المعتادة ، إذا كانت تدور بأربعة ثيران ، فيدير هذه ثوران . وقدم ذلك المثال إلى الباشا ، فأعجبه وأنعم عليه بدراهم ، وأمره بالسير إلى دمياط ، ويبنى بها دائرة ويهندسها برأيه وبمعرفته ، وأعطاه مرسوماً بما يحتاجه من الأخشاب والحديد . . ففعل وصح قوله ، ثم فعل أخرى برشيد وراج أمره بسبب ذلك . »

وقد قدر « بورنج » ما أنفقه الباشا فى إقامة جميع المصانع ، وشراء ما لزمها من الآلات والمواد الأولية ، بما لا يقل عن اثنى عشر مليونا من الجنيهات الإنجليزية ، وكان المصريون كما يقول « بوالكمت » ، ينظرون إلى تلك المصانع ، كما ينظر الإنسان إلى كارثة نزلت بساحته ، ولما كانوا يعتبرونها سجونا لا أكثر ولا أقل ، فقد رغبوا عن العمل بها ، واضطر الباشا إلى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافى من الأيدى العاملة ، كما صار يحشد فى هذه المصانع صغار السن ، ممن لا يصلحون للخدمة فى الجيش . ولم يكن النساء بمنأى عن الصناعة إذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من الكتان ، يطلب إليهن الفراغ من غزلها فى زمن محدد . ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذرعهن فقد كن يعمدن إلى شتى الحيل للتخلص منه ، ولو أدى الأمر إلى إحداث عاهات فى أيديهن . على أن اشتراك النساء فى الجهد الصناعى لم يقف عند حد العمل فى المنازل ، فقد كان فريق منهن يشتغل فى المصانع إلى جانب الرجال ، تحت إشراف دقيق .

ب — العناية بالصحة :

احتلت العناية بالصحة العامة ، مكانا كبيرا من تفكير الباشا واهتمامه ، فى قطر كثرت به الأمراض والأوبئة ، وكان أكثرها ذيوعا الرمد والدوسنطاريا والجدرى ، هذا عدا الأوبئة الخطيرة مثل « الكوليرا » والطاعون . فقد حدث فى يولية عام ١٨٣١ ، أن حمل العائدون من الحجاز « ميكروب الكوليرا » إلى السويس ، فانتشر الوباء بها انتشارا عظيما ، حتى مات فى يومين اثنين ، خمسون ومائة شخص ، ثم ظهر الوباء فجأة فى القاهرة بعد أسبوعين ، فاضطر الباشا إلى طلب المساعدة من قناصل الدول ، لمنع امتداد الوباء إلى الإسكندرية ، ووضع تحت تصرف القناصل جميع الجنود الموجودين بالمنطقة ، فأقيم « نطاقان صحيان » بين القاهرة والإسكندرية ، غير أنه قضى على عدد من الجنود ، وأصيب منهم نحو ثمانمائة امتلأت بهم المستشفيات ، مما اضطر الأطباء والصيادلة إلى الفرار طلبا للنجاة ، ووقع فريسة لهذا الوباء تسعة آلاف شخص فى القاهرة ، وما يزيد على خمسمائة وألف بالإسكندرية وكان عدد سكان القاهرة إذ ذاك ثلاثمائة ألف ، والإسكندرية تسعين ألفا .

ومع هذا فإن البلاد كانت تقاسى فى الواقع بلاء أشد وهولا أعظم ؛ لأن هذا الوباء كان لا ينقطع ظهوره تقريبا ، وكانت تشتد وطأته عادة فى شهر فبراير أو مارس من كل سنة ، وقد لاحظ المعاصرون أنه كان يجتاح البلاد مرة فى كل عشرة أعوام تقريبا ، ثم تقل الإصابات به كثيرا عشرة أعوام أخرى ، وبعد ذلك يعود إلى الظهور بشكل وبأنى فى الأعوام العشرة التالية ، وهكذا دواليك ، وكان وباء الطاعون منتشرا فى البلاد عندما قدم الفرنسيون لغزوها فى عام ١٧٩٨ ، ولم تخف وطأته إلا بعد خروجهم منها ، ثم عاد الوباء إلى الظهور مرة أخرى فى عام ١٨١٣ ، واستمر حتى عام ١٨٢٤ ، ثم ظهر مرة ثالثة فى عام ١٨٣٤ ، ومرة رابعة فى عام ١٨٤٨ ، وفى أثناء ذلك كله كان وباء الطاعون ما يزال موجودا لم تستأصل شأفته . ولما كان ظهوره يبدأ غالبا فى جهات الشواطىء الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، فقد اعتقد كثير من المصريين والأجانب على السواء ، أن الوباء يفد إلى هذه البلاد من تركيا ، وكان الإفرنج عند حدوث الطاعون يحتجبون فى منازلهم وأحيائهم فى عزلة عن جميع الناس ، أما الباشا والحكام فكانوا يلتمسون النجاة فى الجهات النائية ، وقد بلغ الأمر فى بعض الأحيان إلى حد أن أغلقت المصالح الحكومية أبوابها ، وتعذرت مقابلة الباشا حتى على قناصل الدول أنفسهم ، وقد وصف الشيخ الجبرتى طرفا من طرق

الوقاية ومكافحة الوباء التى اتبعها الباشا فى عام ١٢٢٨ هجرية (١٨١٣) ، فذكر أنه عند ما جاءت الأخبار « بوقوع الطاعون الكثير بأسلامبول » ، أشار الأطباء على الباشا « بعمل كورنتيلة بالإسكندرية على قاعدة اصطلاح الإفرنج ببلادهم ، فلا يدعون أحدا من المسافرين الواردين فى المركب من الديار الرومية يصعد إلى البر إلا بعد مضى أربعين يوما من وروده ، وإذا مات بالمركب أحد فى أثناء المدة استأنفوا الأربعين » ، وعندما بدأ وباء الطاعون ينتشر بالاسكندرية فى الشهر التالى (محرم ١٢٢٨ - يناير ١٨١٣) ، ومات به كثيرون فى الثغر ، أمر الباشا « بعمل كورنتيلة بثغر رشيد ودمياط والبرلس وشبرا ، وأمر الكاشف الذى بالبحيرة بمنع المسافرين المارين من البر ، وأمر أيضا بقراءة صحيح البخارى بالأزهر ، وكذلك يقرءون بالمساجد والزوايا سورة الملك والأحقاف فى كل ليلة بنية رفع الوباء » . وعندما فشلت هذه الوسائل وانتشر الوباء فى القاهرة ، فى شهرى مارس وأبريل (١٨١٣) أمر الباشا يوم ٨ أبريل « بعمل كورنتيلة بالجيزة ونوه بإقامته بها » . ثم اتفق أن مات « بالمحكمة عند القاضى شخص من أتباعه ، فأمر بحرق ثيابه ، وغسل المحل الذى مات فيه وتبخيره بالبخورات ، وكذلك غسل الأوانى التى كان يمسها ويخروها . وأمروا أصحاب الشرطة ، أنهم يأمرون الناس وأصحاب الأسواق ، بالكنس والرش والتنظيف فى كل وقت ونشر الثياب . وإذا ورد عليهم مكاتبات ، خرقوها بالسكاكين ودخنوها بالبخور قبل ورودها . ولما عزم الباشا على كورنتيلة الجيزة ، أرسل فى ذلك اليوم ، بأن ينادوا بها على سكانها ، بأن من كان يملك قوته وقوت عياله ستين يوما ، وأحب الإقامة ، فليمكث بالبلدة وإلا فليخرج منها ويذهب ويسكن حيث أراد فى غيرها ، ولهم مهلة أربعة ساعات ، فانزعج سكان الجيزة ، وخرج من خرج وأقام من أقام . وكان ذلك وقت الحصاد ، ولهم مزارع وأسباب مع مجاوريهم من أهل القرى ، ولا يخفى احتياجات الشخص لنفسه وعياله وبهائمه فمنعوا جميع ذلك حتى سدوا خروق السور والأبواب ، ومنعوا المعادى مطلقا ، وأقام الباشا ببيت الأزبكية لا يجتمع بأحد من الناس إلى يوم الجمعة ، فمدى فى ذلك اليوم وقت الفجر وطلع إلى قصر الجيزة ، وأوقف مربين الأولى ببر الجيزة والأخرى فى مقابلها ببر مصر القديمة . فإذا أرسل الكتخدا أو المعلم غالى إليه مراسلة ، ناولها المرسل المقيد بذلك فى طرف مزراق ، بعد تبخير الورقة بالشيح واللبان والكبريت ، ويتناولها منه الآخر بمزراق آخر على بعد منهما ، وعاد راجعا ، فإذا قرب من البر تناولها المنتظر له أيضا بمزراق . وغمسها فى الخل وبخرها بالبخور المذكور ، ثم يوصلها لحضرة المشار إليه بكيفية أخرى .

وأقام أياما وسافر إلى الفيوم ورجع كما ذكر ، وأرسل مماليكه ومن يعز عليه ويخاف عليه من الموت إلى أسيوط » .

وكان « عمل الكورنتيلة » بالجيزة أيسر السبل لتوقى الوباء عند انتشاره . قال الجبرتى فى حوادث شهر ربيع الثانى ١٢٣٠ (١٣ مارس ، ١٠ أبريل ١٨١٥) : « فى ثامنه (٢٠ مارس) عمل محرم بيك الكورنتيلة بالجيزة ، على نسق السنة الماضية ، من إخراج الناس وإزعاجهم ، تطيراً وخوفاً من الطاعون » وفى ١٩ مايو من السنة نفسها « أخرجوا عساكر كثيرة ، وجههم (الباشا) إلى الثغور ومحافظة الأساكل . . وسئل كتخدا بيك عن سبب خروجهم ، فقالوا خوفاً عليهم من الطاعون ولئلا يوخموا المدينة ، لأنه وقع فى هذه السنة مرتان بالطاعون ، وهلك الكثير من العسكر وأهل البلد والأطفال والجوارى والعبيد خصوصاً السودان . فإنه لم يبق منهم إلا القليل النادر ، وخلت منهم الدور . (وفى أواخر مايو) أخرج كتخدا بيك صدقة تغدق على الأولاد الأيتام ، الذين يقرءون بالكتاتيب ويدعون برفع الطاعون . فكانوا يجمعونهم ويأتى بهم فقهاؤهم إلى بيت حسين كتخدا الكتخدا ، عند حيضان مصلى ، ويدفعون لكل صغير ورقة بها ستون نصفاً فضة ، يأخذ منها جزءا ، الذى يجمع الطائفة منهم ، ويدعى أنه معلمهم زيادة عن حصته . »

وكذلك ذكر الجبرتى شيئاً من إجراءات الوقاية ، التى اتخذت عند انتشار الطاعون ، فى شهر جمادى الثانية ١٢٣٤ (٢٨ مارس — ٢٥ أبريل ١٨١٩) فقال « وفى هذا الشهر حصل بعض موت بالطاعون ، فداخل الناس وهم بسبب ما حدث فى أكابر الدولة والنصارى من التحجب وعمل الكورنتيلات ، وهى التباعد من الملامسة وتبخير الأوراق والمجالس ونحو ذلك . » وقضى الباشا شهر رمضان من هذا العام (٢٤ يونية — ٢٣ يولية ١٨١٩) وهو « مكرتن بشبرا ، ولم يطلع إلى القلعة كعادته فى شهر رمضان » وفى آخر سنة من « تاريخ » الشيخ الجبرتى ، ذكر فى حوادث شهر رجب ١٢٣٦ (٤ أبريل — ٣ مايو ١٨٢١) أن « مماليك الباشا (سافروا) إلى جهة أسيوط مثل العام الماضى ، ليكرتنوا هناك حذراً وخوفاً عليهم من حدوث الطاعون بمصر .

ولم ينقطع ظهور وباء الطاعون فى السنوات التالية ، ولعل أخطر انتشار له كان فى عام ١٨٣٥ ، عند ما اجتاح القاهرة وبلاد الوجه البحرى بشكل عنيف . فعظم عدد ضحاياه حتى بلغوا فى القاهرة وحدها ، كما أذيع وقتذاك ، واحداً وثلاثين ألفاً ، ولو أن القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell اعتقد أن عددهم كان يزيد كثيراً على ذلك ، بل قدر عدد

من ماتوا بالطاعون من الأهالى المسلمين وحدهم بواحد وثلاثين ألفاً ، ومات من القبط حوالى ربعهم أى عشرين ألف نسمة ، وأما البيوت التى أغلقت أبوابها بسبب وفاة أصحابها وجميع سكانها فكانت ١٢٠٠ بيتا .

لهذا اهتم محمد على بشئون الصحة العامة اهتماما بالغا ، ولم تقتصر جهوده على مكافحة الطاعون « والكوليرا » ، بل تعدت ذلك الى معالجة الأمراض الأخرى المتفشية بين الأهلين ، كالرمد والجدرى والدوسنطاريا وغيرها ، وكانت الوسائل التى لجأ إليها إما وقائية كالحجر الصحى ، وإما علاجية كالاعتماد على معاونة الأطباء الأجانب . أمثال كلوت بك وجيطانى بك (Gaetani) ، فى بحث شئون الصحة العامة ، واتخاذ ما يلزم لمكافحة هذه الأمراض ، وكذلك إنشاء مدرسة الطب ، واستحضار الكتب الطبية والأدوية وإقامة المستشفيات ، وإيفاد البعوث الطبية إلى الخارج ، وتشجيع الأطباء الأجانب الذين يحضرون إلى البلاد لمزاولة مهنة الطب ، والترحيب بالهيئات العلمية التى تفد إلى مصر لإجراء بعض البحوث والتجارب الطبية . هذا إلى مطاردة (الدجالين) من الوطنيين والأجانب ، الذين كانوا يغررون بأبناء البلاد ، وينتحلون لأنفسهم صفة الأطباء ، حتى يروجوا بضاعتهم الزائفة .

ويدل على تشدد الباشا فى مراقبة الدجالين وأدعياء الطب ، ما ذكره الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الثانية ١٢٣٢ (أبريل — مايو ١٨١٧) ، إذ قال إن مناديا أعمى يقوده آخر طاف بالأسواق ، « يقول فى ندائه ، من كان مريضا ، أو به رمد أو جراحة ... ... فليذهب إلى خان بالموسكى ، به أربعة من حكماء الأفرنج أطباء ، يداوونه من غير مقابلة شىء ، فتعجب الناس من هذا وتحاكوه ، وسعوا إلى جهتهم لطلب التداوى » . ثم لم يلبث أن « وصل خبر الأطباء ومناداتهم إلى كتخدا بيك ، فأحضر حكيم باشا وسأله ، فأنكر معرفتهم وأنه لا علم عنده بذلك . فأمر بإحضارهم وسألهم فخلطوا فى الكلام ، فأمر بإخراجهم من البلدة ، ونفوهم فى الحال ، وذهبوا إلى حيث شاء الله » . ثم ذكر الجبرتى تعليقا على هذا الحادث ، ما يدل على أن الباشا كان يعاقب كذلك أدعياء الطب من الأهلين ، فقال ، « ولو فعل مثل هذه الفعلة بعض المسلمين ، لجوزى بالقتل أو الخازوق » . بيد أنه كان يقابل هذا من جهة أخرى تشجيع الباشا الأطباء الذين يقصدون لعلاج الناس عن علم ودراية ، فقد ذكر القنصل الأنجليزى « كامبل » فى أكتوبر ١٨٣٦ ، كيف ان أحد أطباء العيون ويسمى الدكتور « شارلس نيلر » Charles Nayler ، زار الأسكندرية فى هذه السنة ، ونجح فى علاج بعض المصابين بالرمد ، وذاع صيته بسبب نجاحه حتى ازدحم الناس ببابه ،

وأراد الباشا أن يحبب إليه البقاء فى مصر للانتفاع بمهارته ، فعرض عليه مرتبا سنويا كبيرا يبلغ مائتين وألفا من الجنيهات .

وكذلك كان من أثر عناية محمد على بالصحة ، أنه أصدر أمرا « بانشاء مارستان بأبى زعبل المجاور جهاد آباد ، يسع أكثر من ١٥٠٠ مريض ، برياسة طبيب ، ويرتب تحت يده مائة تلميذ من أبناء مصر المستعدين ، ويخصص معه ما يلزم من الأساتذة ، وتستحضر الكتب الطبية . فأنشأ البى مارستان بإشراف الخواجة كلوت بك ، وكل ما يلزم لراحة المرضى من أسرة وغيرها ، واستحضرت الأدوية وابتدأت الدراسة بالمدرسة الطبيه فى غره شعبان ١٢٤٢ الموافق ٢٨ فبراير ١٨٢٧ » . فكانت هذه مدرسة الطب البشرى التى أنشأها محمد على فى أبى زعبل ، وظلت بمكانها مدة طويلة حتى نقلت أخيرا مكان المدرسة التجهيزية بالقصر العينى فى أوائل عام ١٨٣٧ ، وعهد إلى كلوت بك ، بصفته رئيس المدرسة وأول من اقترح إنشاءها ، بأن يختار جماعة من الأطباء الأجانب للتدريس بها ، فوقع اختياره على « جيطانى بك » طبيب محمد على و « بارتلمى » Barthelmy و « لاسبيرانزا » Lasperanza وغيرهم . وقبل إنشاء هذه المدرسة بعامين ، كان الباشا قد أنشأ « مستشفى أبى زعبل » الحربى الكبير . وفى عام ١٨٢٦ كان قد أنشأ أيضا « مجلسى الصحة والاسبتاليات » الذى سمى منذ ١٨٣٤ بمجلس الصحة العمومية . وفى مارس ١٨٢٧ (٨ شعبان ١٢٤٢) ، صدر أمره إلى « بلال أغا ناظر الترسانة بالإسكندرية ، بإنشاء مستشفى بالإسكندرية ، فى المحل الذى يستحسنه حكيمباشى الثغر » .

ومن حسنات الباشا كذلك أنه أغلق « الماريستان » ، وكان بمثابة « مستشفى » للمجانين ، وكان المرضى يعيشون فى قذارة بالغة ، ويرسفون فى قيود وأغلال مثبتة فى الجدران ، وبلغ من امتهان آدميتهم ، أن أيا من الناس كان يستطيع مشاهدتهم (والفرجه) عليهم ، لقاء جعل يدفعه لحارس الماريستان ؛ لهذا اقترح كلوت بك إلغاءه ، ووافقه على ذلك « مجلس الأطباء » ، فصدرت أوامر الباشا بأن يبنى مستشفى « برسم المجانين بجهة الأزبكية » على وجه السرعة ، حتى ينقل مرضى « الماريستان » إليه .

وعندما قرر « نيقولا الأول » قيصر الروسيا تأليف « لجنة طبية » ، لبحث مسألة « التطهير بحرارة الشمس » ، باعتباره إحدى وسائل الوقاية ضد انتشار الطاعون ، وأرادت هذه اللجنة زيارة الأقطار التى ينتشر بها هذا الوباء وبخاصة مصر والشام ، رحب محمد على بقدومها إلى مصر . وقد وصلت اللجنة إلى الإسكندرية فى أواخر عام ١٨٤٢ ، وكانت

برياسة « أومانيتز » Oumanetz مدير الحجر الصحى فى ثغر « أوديسا » ، وأرسل كلوت بك إلى القنصل الروسى فى مصر « كريمر » Krehmer ، أن محمد على قد أصدر أوامره إلى « مجلس الصحة العمومية » بتقديم كل مساعدة للجنة ، كما أصدر فى ١٢ مارس ١٨٤٣ ، أمرا إلى وكيل شورى المعارف ، جاء فيه أنه بمناسبة حضور هذه اللجنة « من طرف حكومة الروسيا ، لأجل إجراء بعض تجارب لمعرفة درجة سريان علة الوباء ، والتمكن من تخصيص حدود لهـا ، وذلك موقوف على إلباس بعض الأشخاص السليمى البنية ، ملابس الذين أصيبوا بالداء ، بعد تطهيرها فى حرارة الشمس على درجة ٦٠ ، ومن المؤكد عدم إمكان وجود من يرضى بتلك التجارب من الخارج ، فقد استحسن عمل التجربة فى المتهمين باللومان . فينبغى لدى حضور كلوت بك لطرفه ، إعطاؤه بعض أشخاص لعمل هذه التجربة المفيدة لعموم البشر » . وقد استطاعت هذه اللجنة أن تجرى تجاربها طوال عام ١٨٤٣ فى الإسكندرية والقاهرة ، وأمكنها أن تملأ صندوقين بأشياء كثيرة تم تطهيرها بهذه الطريقة ، ثم أرسلتها إلى « أوديسا » للفحص عنها .

وكان الحجر الصحى من أهم وسائل الوقاية التى اتخذها الباشا لمكافحة الطاعون و « الكوليرا » . وقد تقدم ذكر انتشار وباء « الكوليرا » فى السويس والإسكندرية والقاهرة فى ١٨٣١ ، كما انتشر فى سائر أنحاء القطر وبخاصة إقليم الفيوم ، وقد علم « لافيزون » Lavison القائم بأعمال القنصلية الروسية فى مصر ، من بوغوص بك ، أن عدد ضحايا هذا الوباء فى السويس ، منذ بداية ظهوره فى يولية ١٨٣١ ، إلى بدء اختفائه فى أواخر سبتمبر من العام نفسه ، بلغ خمسة وتسعين ألفا ، منهم خمسة آلاف من الجند ، وألفان من البحريين . أما الإسكندرية . فقد وصل الوباء فيها إلى سراى الباشا نفسه ، ويقول « لافيزون » إن الباشا نجا منه بأعجوبة ، وكان من أثر ذلك كله ، أن قرر محمد على إنشاء « معزل » للقادمين من أرض موبوءة ، أى إنشاء « كورنتينه » أو « لازاريتو » ، على نمط المعازل الأوربية ، حتى يمكن فرض رقابة صحية دائمة على السفن الآتية من الخارج ولما كان هذا يعنى تفتيش السفن الأجنبية ومراقبة الملاحين الأوروبيين ، فقد طلب الباشا إلى القناصل مؤازرته فى ذلك ، فاجتمعوا لدى القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut ، وفى ٨ أكتوبر ١٨٣١ شكلوا بموافقة الباشا « لجنة قنصلية صحية » من خمسة أعضاء ، تبحث موضوع المعازل اللازمة لمنع انتقال الأوبئة إلى مصر ، وقد قبلت هذه اللجنة مبدأ الحجر الصحى ، على أن يجرى تنفيذه عقب إنشاء « معزل » الإسكندرية ، كما أشارت اللجنة

على الباشا بإقامة هذا « المعزل » على الشاطىء ، عند الميناء الجديد « الميناء الشرقى » ، حيث ترسو جميع السفن مدة الحجر الصحى .

وفى عام ١٨٣٥ ألفت لجنة أخرى برياسة القنصل الإنجليزى « كامبل » ، للنظر فى وسائل تحسين الصحة العامة بالإسكندرية ، بعد أن انتشر الطاعون فى صيف ذلك العام انتشاراً ذريعاً . وقد استطاعت اللجنة أن تقوم بأعمال مفيدة كهدم الأكواخ القذرة فى الأحياء الوطنية ، وردم البرك والمستنقعات ذات الماء الآسن ، ونقل مدبغة الجلود من وسط المدينة ، وفتح طريق متسع من الحى الأوروبى إلى الجمرك . وقد كان لهذه الأعمال وللرقابة الصحية الدقيقة ، أثر ظاهر فى عام ١٨٣٦ ، حين توفى فى الحجر الصحى بالإسكندرية ، بعض الحجاج العائدين من مكة إلى الأستانة بعلة الهواء الأصفر (أو الكوليرا أو الهيضة) فامتنع انتشار الوباء بفضل ما اتخذ من احتياطات شديدة ، ولم يلحق الإسكندرية أى سوء ، وعلى الرغم من كثرة الحجاج العائدين من أقطار موبوءة ، استطاع « كامبل » فى نوفمبر عام ١٨٣٦ ، أن يكتب إلى حكومته بأن الوباء قد اختفى بسبب نظام الحجر الصحى المتسع ، قال القنصل : « إن الباشا قد ترك الأمر كله فى يد مجلس الصحة القنصلى ، على أنه لا يكتفى بتنفيذ جميع ما يأمر به المجلس ، بل ييسر له الحصول على ما يحتاج إليه من مال للإنفاق على المعزل لما يتطلبه من مبالغ طائلة ، بسبب العدد العظيم من الأوربيين الموظفين فيه . » ولكن استدعاء « كامبل » ، وقلة مبالاة خلفه « هودجس » Hodges وحدوث أزمة بين محمد على والدول الكبرى فى عام ١٨٣٩ ، واستياء الباشا من أعمال اللجنة وبخاصة عند ما أذنت للسفن الآتية من تركيا بعدم البقاء فى الحجر الصحى ، طالما كانت تحمل تقارير بخلوها من الأمراض ، كل ذلك جعله يقرر حل اللجنة الصحية ، ويأمر بتشكيل لجنة جديدة برياسة بوغوص بك ، على أن يعاونه جماعة من التجار الأجانب من مختلف الجنسيات ، وفى ٢٩ ديسمبر ١٨٣٩ كتب بوغوص إلى الهيئة القنصلية يشكر لها ما قامت به من خدمات فى (الإدارة الصحية) ، ويبلغها أمر النظام الجديد .

غير أن القناصل وفى طليعتهم « هودجس » الإنجليزى Hodges ، و « كوشيليه » الفرنسى Cochelet ، و « ميدم » الروسى Medem ، و « لاورين » النمساوى Laurin ، احتجوا فى ٨ يناير ١٨٤٠ على تأليف لجنة لم يؤخذ رأيهم فى تأسيسها ، ورفضوا الاعتراف بها ، « ورأوا من واجبهم أن يبلغوا بوغوص بك ، أنهم لن يستطيعوا بحال من الأحوال التسليم بوجود لجنة صحية ليس لهم فيها من يمثلهم ؛ لأن تجارتهم وشئون رعاياهم إنما تخضع لسلطتهم

القضائية فحسب . » ثم انتدب القناصل ثلاثة منهم لبحث هذه المسألة ، ووعدوا بتقديم تقرير شامل عنها إلى بوغوص بك بعد أن يفرغ زملاؤهم من دراسة الموضوع .

ولكن حدث فى منتصف يناير أن ظهرت إصابة الطاعون ، فأصدر الباشا أوامره إلى بوغوص بك فى ١٧ ذى القعدة ١٢٥٥ (٢٢ يناير ١٨٤٠) حتى يبادر بتنفيذ الأوامر التى صدرت إليه ، فشكلت الهيئة الجديدة من مفتش الضبطية طاهر افندى ، وسعيد محمد بدر الدين افندى من التجار العثمانيين ، « وميشيل توسيچة » Tossizza التاجر اليونانى ، « وچول باستريه » Jules Pastré التاجر الفرنسى ، « وهاريس » A. C. Harris التاجر الإنجليزى و« ديمريشر » Dumreicher التاجر الألمانى « وأنيبالى دى روسيتى » Annibale de Rossetti التاجر النمسكانى .

وإزاء إصرار الباشا على رأيه ، قرر القناصل — كما يقول « توسيچه » « عدم السير إلى أبعد مما فعلوا » ، حتى لقد رد « هودچس » القنصل الإنجليزى العام ، على خطابات بوغوص بك ، دون أن يبدى أية ملاحظات عليها ، مع أنه كان مرفقاً بها صورة من أمر الباشا ، وصورة أخرى من الأنظمة التى وضعت للإدارة الصحية الجديدة .

غير أن قناصل الدول طلبوا بعد وقت قصير أن يجرى تنظيم هذه الهيئة على نمط مجلس الصحة بالقسطنطينية ، فيما يتعلق بأنظمة الحجر الصحى ، كما طلبوا ملحقين أن ينفذ الباشا الأنظمة والقوانين التى أصدرها الباب العالى فى ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٥ (١٠ يونية ١٨٣٩) وفى ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦ (٢٧ مايو ١٨٤٠) ، تلك الأنظمة والقوانين التى أرسلت بمقتضاها البعثات الأجنبية بالقسطنطينية مندوبين عنها إلى « مجلس الصحة » العثمانى لإرشاد المجلس ومعاونة أعضائه فى الشئون الصحية . ولم يجد الباشا بأساً من إجابة هذا الطلب ، فكتب بوغوص بك إلى رئيس الإدارة الصحية بالإسكندرية فى ١٥ أكتوبر ١٨٤٢ حتى يعمل بهذا النظام « وهو نظام ترسل بمقتضاه البعثات الأجنبية لدول بروسيا والروسيا وفرنسا وسردينيا واليونان والنمسا وبريطانيا العظمى مندوبين عنها لتمثيل هذه الدول فى المجلس الصحى . » ومنذ ذلك التاريخ صارت الهيئة أو الإدارة الصحية تسمى « مجلس الصحة » ، وكان يتألف من نخرى بك رئيساً ، وحسن بك وخو رشيد افندى مساعدين له والدكتور « جيطانى » بك « وهاج بك Hage « وبيدان » بك Beidan أطباء مستشارين كما كان يتألف من مندوبى الدول سالفة الذكر ، ومن سكرتير ، على أن يكون لهذا المجلس جميع اختصاصات اللجنة الصحية القنصلية القديمة . وقد أرسل بوغوص بك فى اليوم نفسه

إلى قناصل الدول فى الإسكندرية يبلغهم هـذا القرار ، ويطلب إليهم أن يختاروا ممثلهم فى « مجلس الصحة » الجديد . ولما كان محمد على يرى من الضرورى قبل البدء فى تنفيذ النظام المقترح بصفة جدية أن ينال موافقة الباب العالى الرسمية على تطبيق قوانين ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ التى تقدم ذكرها ، فقد أصـدر الباب العالى أوامره بذلك فيما يتعلق بالحجر الصحى فى الإسكندرية فى سبتمبر من العام التالى ١٨٤٣ .

غير أن مسافة الخلف لم تلبث أن اتسعت بين أعضاء المجلس بشأن مزايا الحجر الصحى باعتباره خير وسائل الوقاية عند انتشار الوباء . فـكان من رأى « كلوت بك » مثلا ، أن عدوى الطاعون لا تنتقل بالاحتكاك والمخالطة ، كما كان من رأى « جيطانى بك » طبيب الباشا أن عدد الموتى بالأمراض العادية بالإسكندرية فى غير أوقات انتشار الطاعون ، يزيد فى اليوم الواحد على عدد المتوفين بالطاعون ، إذ يتراوحون فى الحالة الأولى على حد قوله من ثمانية عشر إلى عشرين شخصا ، بينما لا يزيدون فى الحالة الثانية على ثمانية أو اثنى عشر شخصا ويقول أحد المعاصرين وهو « جسكيه » Guisquet . إن بعض الأطباء المهتمين بهذه الشئون كانوا يوافقون كلوت بك على ما يراه بشأن عدم انتقال العدوى ، ولـكن الجمهرة العظمى من الأطباء ظلت تخالفه ، وعلى الرغم من أن أحد مساعدى كلوت بك توفى عندما أجريت عليه تجربة التطعيم بمصل الطاعون ، فإن هذا الحادث لم يزعزع عقيدة الطبيب وأعوانه فى صحة آرائه .

وفى أغسطس ١٨٣٨ ألقى الطبيب الإنجليزى « جيمس ليدلو » James Laidlaw ، بحثا أمام الجمعية البريطانية للعلوم (British Association of Science) ذكر فيه أن كلوت بك أكد له أن وباء الطاعون لا ينتشر بمجرد انتقال العدوى ، وأنه (أى كلوت بك) حقن نفسه مرتين بمصل الطاعون فلم يلحقه أى أذى ، وزيادة على ذلك فقد أثبت أن ارتداء ملابس المتوفين بالطاعون لا ينقل المرض ، ولذلك يعتقد كلوت بك أن فرض الحجر الصحى وإنشاء المعازل لا جدوى من ورائهما ، وقد ذكر « ليدلو » كذلك أن « جيطانى بك » الطبيب الخاص للباشا يؤمن بصحة هذه الآراء .

ولا شك فى أن تلك الآراء كانت ذات أثر واضح فى الحط من قيمة نظام الحجر الصحى فى أواخر أيام محمد على ، لذلك خففت قيود هذا النظام شيئا فشيئا حتى أهملت فى النهاية . ومع هذا فقد كان الطاعون من الموضوعات ذات الشأن والخطر التى شغلت أذهان المعاصرين ، حتى أن الدكتور « جون بورنج » عند ما قدم تقريره المشهور إلى حكومته فى

مارس ١٨٣٩ ، وجد من الضرورى أن يخصص جزءا كبيرا منه لمعالجة هذا الموضوع على نحو مفصل ، كما أثبت فى نهاية تقريره ، ذلك البحث الذى ألقاه الدكتور « جيمس ليدلو » فى نيوكاسل لإقامة الحجة على خطل الرأى القائل بانتشار الوباء عن طريق انتقال العدوى من المخالطة والاحتكاك ، تأييدا لما يذهب إليه من قلة جدوى المعازل الصحية ونظام الحجر الصحى .

(ح) التعليم وتنوير الأذهان :

كان التعليم ونشر الثقافة من أعظم وجوه الإنفاق فائدة ، حتى أن الذين ركبوا متن الشطط فى نقد أعمال الباشا العمرانية ومشروعاته الإنسانية ، لم يسعهم سوى الاعتراف بأن الباشا ما كان يهدف من عنايته بالتعليم إلى منفعة ذاتية ، لأن المتعلمين أنفسهم هم الذين يفيدون من التعليم أكثر من سواهم ، كما اعترف أولئك الناقدون بأن أسس الحضارة المصرية الحديثة ، إنما يرجع الفضل فى وضع أكثرها إلى محمد على ، إذ عنى « بتنوير أذهان » المصريين وتعليمهم ، وهو أمر تقاضاه جهدا عظيما يكفى لبيان حقيقته ، ما ذكره الباشا فى بعض أحاديثه مع القنصل الروسى « دوهاميل » Duhamel من أنه عندما تسلم زمام الأمور فى مصر ، لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة ، باستثناء الكتبة من القبط . وكان من آثار اهتمامه البالغ بالتعليم ، أن استطاع تمهيد الطريق لدخول الحضارة الغربية فى مصر ، دون أن تقوم بالبلاد ثورة ، أو يقع اضطراب ، على عكس ما حدث فى تركيا حين بدأ السلطان محمود الثانى حركة الإصلاح . ولعل السبب الأكبر فيما أحرزه الباشا من نجاح فى هذا المضمار ، احترامه العميق للأزهر الشريف ، وهو دعامة التعليم الإسلامى فى مصر والشرق ؛ ولكنه إلى جانب عنايته بدعم الأزهر محافظة على الدراسات الدينية والفقهية وإحياء للتراث الإسلامى التليد ، كان معنيا بإنشاء المدارس والمؤسسات التى تكفل إعداد الرجال الذين تحتاج إليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الإدارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة والمنشآت العمرانية ، أى إعداد تلك « الصفوة » التى كان يرجى أن تحدث فى « العقلية » المصرية بمرور الزمن تطورا ملحوظ الأثر ، يخرج تفكير المصريين من ذلك النطاق الضيق ، نطاق العصور الماضية ، إلى أفق الحضارة الغربية وإنه لفسيح . وبفضل هذه الخطة الحكيمة ، استطاع محمد على أن يصلح من شئون البلاد ، دون أن يصطدم بالتقاليد الدينية الراسخة ، بل لقد ظل طوال حكمه وله فى العالم الإسلامى

مكانة عالية وصيت ذائع . أما السلطان محمود الثانى فقد أثار ضده معارضة شديدة ، لأنه حاول القيام بمشروعاته الإصلاحية قبل أن يهيئ لنجاحها الأسباب .

وقد كان جل اعتماد محمد على فى تحقيق ما يرمى إليه من رفع المستوى العلمى والثقافى فى البلاد ، على إنشاء المدارس وإيفاد البعثات العلمية والفنية والصناعية إلى أوربا ، وترجمة كتب العلوم والفنون وطبعها ونشرها وإصدار الوقائع المصرية ؛ غير أنه وجه الشطر الأكبر من عنايته إلى نشر التعليم بين « أبناء العرب » ، تحدوه الرغبة فى التوفيق بين إعداد من يتطلبهم العمل فى الحكومة و« تعليم العباد » أى تنوير أذهان المصريين ؛ وذلك حتى ينفسح أمامهم طريق الحضارة الحديثة ، فيسيروا فيه بقدم ثابتة إلى جانب الدول الغربية العظيمة

المدارس :

ويبدو من دراسة تاريخ التعليم فى عهد محمد على ، أن الباشا قصر عنايته فى البداية على إعداد من كان فى حاجة إليهم لممارسة شئون الحكم والإدارة ؛ ولكنه سرعان ما عنى بنشر ألوية العلم لفائدة الأمة ذاتها . غير أنه كان يخشى أن يفضى التوسع فى تعليم الأهالى ، إلى وجود عدد من المتعلمين تضيق فى وجوههم سبل العمل ، وكان منشأ هذه الخشية ، ما عرفه الباشا عن الأحوال السائدة فى أوروبا وقتذاك ، وهى أحوال بسطها الباشا فى أحد كتبه لولده إبراهيم فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١ (١٦ أبريل ١٨٣١) ؛ حتى ينظر « إلى ما تعانيه أوربا عهدئذ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ، وإلى أنهم كانوا قد تورطوا فى تعليم الناس ؛ حتى أضحوا وليس فى طاقتهم تلافى ما فات ، فإذا كان هذا المثال أمام الأنظار ، فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة ، غير مولعين بتعميم ذلك التعليم » ، وكان من المنتظر فى هذه الظروف أن يبدأ الباشا بإنشاء المدارس التى يشعر بحاجته إليها ؛ لإعداد ما يتطلبه الجيش والمصالح الأخرى من « رؤساء » .

لذلك بدأ محمد على بإنشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط ، كما أنشأ « الدرسخانة الملكية » لإعداد موظفين يستخدمون فى دواوين الحكومة وأقلامها ، و« مدرسة الإدارة الملكية » لإعداد طائفة من الموظفين والمترجمين ، وفى فترات مختلفة أنشئت كذلك مدارس الطب البشرى والطب البيطرى والزراعة و« المهندسخانة » والألسن وغيرها . وكان تأسيس

جميع هـذه المدارس استجابة لدواعى الحاجة إلى سد مطالب الحـكومة ، وقد ظلت جميعها تابعة لديوان الجهادية مدة طويلة ، وكانت مدرسة القلعة أول مدرسة أنشأها الباشا ، وقد جمع فيها أبناء المماليك ، وبخاصة بعد المذبحة المعروفة فى عام (١٨١١) ؛ ثم لم يلبث أن أنشأ مدرسة حربية لإعداد ضباط مدربين على الأساليب الحديثة ، واختار أسوان مكانا لها ؛ حتى تكون بعيدة عن عسكر الباشا من الترك والألبانيين المتمسكين بالأنظمة العتيقة ، غير أن المدرسة لم تستمر فى مقرها طويلا ، إذ لم يلبث الباشا أن نقلها إلى إسنا فأخميم ثم إلى النخيلة وأخيرا إلى الخانقاة .

بيد أنه سرعان ما تبين للباشا أن التلاميذ المختارين للمدارس الحربية وغيرها من المدارس « الخصوصية » فى حاجة إلى قدر كاف من التعليم قبل الالتحاق بها ، لذلك أنشأ مدارس تجهيزية وابتدائية ، منها مدرسة تجهيزية أنشئت بالقصر العينى فى عام ١٨٢٥ لتمد المدارس الحربية بالتلاميذ ، كما شرع يكثر من إنشاء المكاتب الابتدائية فى الأقاليم ، حتى بلغ عدد هذه المكاتب فى المدن والقرى فى عام ١٨٣٦ سبعة وستين مكتبا ، هذا عدا المكاتب الأخرى القديمة أو « الكتاتيب » ، التى يعلم « الفقهاء » فيها أبناء الريف والحضر القرآن الكريم ومبادئ الكتابة والقراءة ، وكان غرض الباشا من إنشاء هذه المكاتب الابتدائية نشر التعليم الأولى بين «أبناء العرب» ، فضلا عن إعداد التلاميذ الذين يريد إلحاقهم بالمدرسة التجهيزية . والفرق بين المكاتب الحكومية والكتاتيب الأهلية ، أن الأولى كانت تحت إشراف السلطات الحاكمة فى المديريات ، وتتكفل الحكومة بنفقات التلاميذ الذين يحشدون بين جدرانها عن طواعية واختيار أو عن رهبة واضطرار ، وكانت الحكومة توجههم طبقا لحاجات الباشا ورغائبه ، وقد سوغ الباشا « أخذ الأبناء عن آبائهم بغير طلب ، لعدم استيناس الأمة بالمدارس » وهكذا أصبح الغرض من التعليم مزدوجا ، يجمع بين إجابة مطالب محمد على ، وتنوير أذهان الأهالى أو « تعليم العباد » على حد قول الباشا نفسه ، وكان طبيعيا عندما يتسع نطاق التعليم وتتنوع فروعه وتتعدد مدارسه ، أن تمس الحاجة إلى تنظيم شئونه ، إذ كانت كل مدرسة تعتبر نفسها ذات كيان مستقل ، لا تربطها بغيرها من المدارس أية رابطة ، ولا شك فى أنه كان لهذه « اللامركزية » فى بداية الأمر ، أثرها فى خلق المنافسة المحمودة بين المدارس ، ولو أنها أدت فى الوقت نفسه ، إلى حدوث احتكاك بين مديرى المدارس ورجال ديوان الجهادية ، على أن الفوضى سرعان ما وجدت سبيلها إلى المكاتب (أو المدارس) الابتدائية ، فاختلت إدارتها وحدثت عدة اختلاسات وانحط

مستوى التلاميذ من الناحيتين العلمية والصحية ، ثم سرت العدوى إلى المدرسة التجهيزية ، فقل عدد تلاميذها ، وهبط مستوى التدريس بها ، لقلة « الفنيين » بين معلميها ورؤسائها . وكان من عوامل هذا الاضطراب ، انصراف ديوان الجهادية عن العناية بشئون التعليم إلى الاهتمام بمسائل الحرب ومطالب الجيش . وقد حفزت هذه الحالة محمد على إلى التفكير فى تنظيم المدارس ، منتهزاً عودة جماعة من أعضاء البعوث المصريين الذين أوفدهم إلى أوربا ، فرأى الاعتماد عليهم ، وعلى بعض من استخدمهم من الأجانب ، فى وضع نظام للتعليم ، يوفق بين الغرضين المقصودين منه ، وهما كما سبق القول إعداد التلاميذ لمرحلة التعليم التجهيزى (توطئة لألحاقهم بمعاهد التعليم الخصوصى) ، ونشر التعليم بين الأهلين .

ولهذا أصدر الباشا أمره فى أواخر ١٢٥١ هجرية (أوائل ١٨٣٦) بتأليف مجلس عام للنظر فى تنظيم المدارس ، برأسه مختار بك ، ومن أعضائه الوطنيين بعض من تعلموا فى أوربا كرفاعة رافع الطهطاوى ومحمد بيومى وأرتين بك وكيانى بك وحكيكيان أفندى واسطفان أفندى ، ومن أعضائه الأجانب ، « كلوت بك » « وهامون » (ناظر مدرسة الطب البيطرى) « ولامبير » Lambert « وڤاران » Varin (ناظر مدرسة الفرسان) ، أما سكرتيره فكان « دوزول » Dozol ، وكانت مهمة هذا المجلس مقصورة على تقديم مشروع لتنظيم المدارس، أطال « هامون » Hamont الحديث عنه فى مؤلفه المعروف ، كما أثبته القنصل الروسى « دوهاميل » فى تقرير مطول بعث به إلى حكومته فى ٦ يولية ١٨٣٧ . وفيه اقترح المجلس تقسيم المدارس ثلاثة أنواع : ابتدائية وتجهيزية وخصوصية ، بحيث يكون الغرض من المدارس الابتدائية نشر التعليم الأولى فى البلاد وإعداد التلاميذ اللالتحاق بالمدارس التجهيزية ، أما المدارس التجهيزية ، فتعد المتخرجين فيها للالتحاق بالمدارس الخصوصية ، التى تهدف إلى إعداد الموظفين اللازمين للإدارات المختلفة من مدنية وعسكرية ، لذلك أدرج فى عداد المدارس « الخصوصية » ، كل من مدرسة الهندسة ومدرسة المدفعية ومدرسة الفرسان ومدرسة المشاة ومدرسة الطب البشرى ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الألسن (لتعليم الترجمة من الفرنسية إلى العربية أو التركية وكذلك تعليم اللغات) ، وزيادة على ذلك وضع المجلس لوائح عامة ، لكل مرحلة من مراحل التعليم الثلاث ، كما عنى بالتوفيق بين الغرضين اللذين كان يهدف إليهما محمد على ، فأنقص عدد المكاتب الابتدائية إلى خمسين ، وجعل عدد التلاميذ بهذه المكاتب ٥٠٠ر٥ تلميذ فحسب ، ثم أشار بإنشاء مدرستين تجهيزيتين ، إحداهما فى

« أبى زعبل » قرب القاهرة تتسع لخمسمائة وألف تلميذ ، والأخرى فى الإسكندرية ، تتسع لخمسمائة ، غير أن مدرسة الإسكندرية لم تنتظم إلا فى أواخر عهد محمد على .

وكانت الخطوة التالية هى عناية الباشا بالناحية الإدارية ، أى بمسألة تنظيم العلاقات بين المدارس وديوان الجهادية ، فشكلت لهذه الغاية لجنة اجتمعت بديوان المعاونة ، وافقت بعد بحث طويل ، على « إقامة لجنة مؤلفة من بضعة رجال من خريجى مدارس أوربا لتتولى المحافظة على النظام المزمع قبوله ،ولتبحث فيما سيعرض عليها دواما من أمور القراءة والكتابة والتعليم والتعلم الخاصة بالمدارس » أى الشئون الفنية. وقد عرفت اللجنة الأخيرة باسم شورى المدارس ، أو مجلس المدارس ، أو مجلس المدارس المصرية ، وفى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، صدرت قوانين شورى المدارس ، وصدر الأمر فى اليوم نفسه ، بتعيين مختار بك رئيسا للشورى ، وشمل اختصاص شورى المدارس جميع الشئون الفنية والإدارية بمعاهد التعليم على اختلاف درجاتها ، وكان أعضاء المجلس ثلاثة عدا الرئيس ،ويحضر جلساته بعض نظار المدارس الخصوصية ، وكانت قرارات هذا المجلس خاضعة لديوان الجهادية .

على أن تبعية المدارس لديوان الجهادية من الناحية الإدارية ، سرعان ما أوقعت الصدام بين الديوان والشورى المختص بالناحية الفنية ، وكلما زاد هذا الاحتكاك شدة زادت رغبة الشورى فى الاستقلال بشئون التعليم ، أو على الأقل فى تحديد علاقاته بديوان الجهادية تحديدا واضحا ، ولا سيما أن بعض المدارس « الخصوصية » ، كمدرسة الفرسان والطب البيطرى والطب البشرى كانت تعتمد على ديوان الجهادية فى إمدادها بما يلزمها من الأدوات والخيول كما كانت المستشفيات الملحقة بها تابعة للديوان ، وعندما شكت الشورى من إبطاء الديوان فى تنفيذ قراراتها ، وسد حاجات المدارس على وجه السرعة ، رأى الباشا حسما لأسباب النزاع ، أن ينشئ للمدارس ديوانا مستقلا للنظر فى شئونها ، بعد أن كثر عددها ، وصار لأغلبها طابع خاص ، وقد تم إنشاء هذا الديوان ، المعروف « بديوان المدارس » ، فى أوائل شهر ذى القعدة من عام ١٢٥٢ (أوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير عام ١٨٣٧) . ومن الثابت أن هذا الديوان (أو المجلس)،اجتمع فى يوم السبت ٥ ذى القعدة ١٢٥٢ (١١ فبراير ١٨٣٧) ، برياسة مختار بك ، وحضور أعضائه وجماعة من نظار المدارس ، وقرأ عليهم الرئيس أمر الباشا « بتفريق جميع المدارس من ديوان الجهادية ، وترتيب ديوان خاص لها» وهكذا انتقلت اختصاصات « شورى المدارس » القديم وديوان الجهادية ، إلى « ديوان

المدارس الجديد » ، ولو أن شورى المدارس ، ظل قائما إلى أوائل العام الهجرى التالى تقريبا (إبريل ١٨٣٧) .

بيد أن مشكلة التوفيق بين حاجات الحكومة وما كان يريده الباشا من « تعليم العباد » لم تلبث أن تفاقمت بعد أزمة الحكم الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) ، حين استقرت الأمور وهدأ نشاط الباشا العسكرى ، وخفض عدد الجيش ، إذ صارت وظائف الحكومة والإدارة لا تتسع لهذا العدد الضخم الذى أتم تعليمه فى المدارس . وكان للحالة الاقتصادية بعد عام ١٨٤٠ ، وما ترتب عليها من ضرورة القصد فى النفقات ، أثر كبير فى تعقد هذه المشكلة مما اضطر الباشا إلى معاودة البحث فى نظام التعليم على ضوء جديد .

لذلك تألفت برياسة إبراهيم باشا ، لجنة اتخذت عدة قرارات وافق عليها الباشا فى ١١ أكتوبر ١٨٤١ (٢٤ شعبان ١٢٥٧) ، وألغيت بمقتضاها مكاتب المبتديان أى المدارس الابتدائية ، كما ألغيت المدرسة التجهيزية بالقاهرة ومدرسة الموسيقى . بذلك استطاعت الحكومة أن توفر حوالى ٩٨٫٠٠٠ جنيه . ورغبة فى متابعة سياسة الاقتصاد شكلت لجنة ثانية ، عهد إليها كذلك إعادة النظر فى أمر المكاتب الابتدائية والمدرسة التجهيزية الملغاة ، حتى يعاد منها ما تمس الحاجة إليه ، باعتبارها أساسا للمدارس الخصوصية ، وكان من أعضاء هذه اللجنة سليمان باشا الفرنساوى وأرتين بك وكانى بك ورفاعة رافع الطهطاوى والمسيو برون وغيرهم . وقد رأت اللجنة إنقاص تلاميذ المدارس الحربية ، بعد أن أنقص الجيش نفسه ، كما رأت أنه لم تعد هناك حاجة إلى العدد الكبير الذى يتخرج من مدرسة الطب البشرى كل عام ، ولذلك قررت توزيع جماعة من تلاميذها على مدرستى الزراعة والطب البيطرى ؛ وأنقصت عدد تلاميذ مدرسة العمليات ، وألغت قسم الجراحة الملحق بهذه المدرسة ، ثم قررت إعادة المدرسة التجهيزية وإلحاقها بمدرسة الألسن . أما المكاتب الابتدائية فقد رأت الاكتفاء بخمسة منها ، واحد بالقاهرة والباقى بالأقاليم ، على ألا يتجاوز عدد تلاميذها جميعا ٧٨٠ تلميذا . ولما كانت اللجنة تعمل على الاقتصاد فى النفقات ، فقد خفضت مرتبات التلاميذ فى جميع مراحل التعليم . على أن ذلك لم يمنع اللجنة من أن تقترح إنشاء قلم للترجمة . وقد وافق الباشا على قراراتها فى يناير ١٨٤٢ . وهكذا أصيبت المدارس الابتدائية من جراء هذا التنظيم المعروف « بترتيب ١٢٥٧هجرية » ، بأكثر مما أصيب سواها ؛ إذ كانت سبعا وستين قبل عام ١٨٣٦ ، ثم صارت خمسين طبقا للائحة المدارس الابتدائية فى شهر ذى القعدة من عام ١٢٥١ (فبراير — مارس ١٨٣٦) ، وأنقصت بعد ذلك إلى اثنتين وأربعين ، وألغيت

جميعها فى أكتوبر ١٨٤١ ، ثم رئى الاكتفاء بخمس منها وفق « الترتيب » الأخير ، ولم يتغير هذا العدد حتى نهاية عصر محمد على .

وعلى ذلك صارت مكاتب المبتديان لا تهيىء للالتحاق بالمدرسة التجهيزية سوى العدد المحدود الذى تتسع له هذه المدرسة ، وهكذا أمكن بفضل هذا «الترتيب» التغلب على إحدى الصعوبات التى كانت من الأسباب التى أدت إلى إعادة النظر فى تنظيم التعليم بعد الأزمة السياسية الكبرى ، ولو أن إلغاء هذا العدد الكبير من المدارس الابتدائية كان معناه فى الواقع تضييق التعليم الأولى ، أى ذلك النوع من التعليم الذى كان يقصد الباشا من ورائه « تعليم العباد » وتنوير أذهان أفراد الشعب .

غير أنه مما يجدر ذكره أن النفوذ الغربى كان متغلغلا فى شئون التعليم وبخاصة فى مراحله الأولى ، فقد ظلت اللغة الأيطالية تحتل المقام الأول باعتبارها اللغة الشائعة فى بلاد « الليفانت » ، فكان المدرسون الأجانب فى بادىء الأمر من الطليان ، كما أرسل الباشا بعوثه الأولى إلى إيطاليا ، ثم حلت اللغة الفرنسية محل الأيطالية ، وكثر عدد الفرنسيين الذين استخدمهم الباشا فى مختلف المرافق والمصالح والمنشآت . على أن النهضة التعليمية فى عهد محمد على استطاعت أن تبلغ ذروتها عندما أخذت بعوث المصريين تعود من الخارج إلى مصر . فقد وكل إلى هؤلاء المصريين أمر التعليم والأشراف على دور العلم ، كما تولوا مختلف المناصب الحكومية فى الدواوين ومصالح الحكومة ، إلى جانب الخدمة فى الجيش والبحرية والإدارة وما إلى ذلك .

البعثات :

أراد الباشا من إرسال البعوث إلى الخارج ، أن يعد نواة صالحة من الرجال المستنيرين ، يمكنه إشراكهم فى شئون الحكم والإدارة ، ويستطيع الاطمئنان إلى حسن قيامهم بالأعمال الفنية ، حتى يستغنى عن الأجانب فى النهاية . لذلك بدأ الباشا بإيفاد البعوث لإعداد المعلمين والصناع والأطباء ورجال الإدارة والضباط البريين والبحريين ، ثم تنوعت دراسات الأعضاء فتعلموا سبك الحروف والطباعة والصباغة وصناعة الفخار والزجاج والأسمنت والتقطير وتكرير السكر وتبييض الثياب وبناء السفن « والميكانيكا » « والهيدروليكا » وتركيب الآلات وفنون الزراعة والطبيعة والنبات والاقتصاد الزراعى والتاريخ الطبيعى والمعادن والكيمياء وفروع الاقتصاد السياسى « والطبوغرافية » والفنون العسكرية والإدارة

الملكية والمالية والعدلية (المحاماة) وعلم الهندسة البحرية وعلم المدفعية واللغات الحية والترجمة ، إلى غير ذلك مما كانت تدعو إليه حاجة البلاد فى ذلك الحين .

وقد شرع الباشا يرسل بعوثه إلى أوربا فى وقت مبكر ، فغادرت أولى البعثات مصر إلى إيطاليا فى عام ١٨٠٩ ، ثم أرسل بعثته الثانية فى عام ١٨١٣ ووزع أعضاء هذه البعثة بين ليفورن وميلان وفلورنس وغيرها .

ولإيفاد هذه البعوث إلى إيطاليا فى عامى ١٨٠٩ ، ١٨١٣ مغزى لا تخفى دلالته ، إذ أنه يشير إلى الجهة التى صوب محمد على أنظاره نحوها ، لينقل عنها ثقافة الغرب إلى مصر . ولا جدال فى أنه كان فى وسع الباشا أن يتجه إلى غير إيطاليا فهناك بعض الدول الكبرى كفرنسا وانجلترة كان فى مكنته أن يأخذ عنها مايشاء من ثقافات لايجد مندوحة عن الانتفاع بها ، مادام يهدف إلى « تطعيم » الثقافة الشرقية بثمرات الفكر الغربى . غير أن اهتمام الإنجليز بمصر كان مايزال فى بدايته ، فلم يعنوا بنشر ثقافتهم بين أهلها ولم تكن لهم فيها جالية كبيرة ولكن الأمر كان على عكس ذلك بالنسبة لفرنسا ، فقد كانت الروابط بينها وبين مصر ماتزال قائمة على الرغم من جلاء الفرنسيين عنها ، وأتيح للعاهل العظيم نفسه أن يتصل بالفرنسيين ، عندما اشترك فى بعض المعارك التى أسفرت فى النهاية عن طردهم ، ولم يكف الفرنسيون عن السعى وبخاصة منذ حوادث ١٨٠٧ ، لتوطيد علاقاتهم معه ، ولكن الباشا آثر إرجاء العمل على توثيق هذه الصلات ، إذ أنه لم يكن قد مضى على انتهاء الاحتلال الفرنسى سوى سنوات معدودات . أما إيطاليا فكانت تربط بينها وبين مصر فى ذلك الحين روابط وثيقة ترجع إلى ماض بعيد ، إذ استطاعت الدويلات الإيطالية منذ العصور الوسطى أن تنشىء صلات تجارية بينها وبين البلاد المصرية ، وكان للإيطاليين عند وصول محمد على إلى أريكة الولاية « جاليات » كبيرة فى مصر والشام وكانت اللغة الإيطالية لذلك من أكثر اللغات الأجنبية شيوعا ولا سيما بين أهل الثغور ، وكانت كذلك لغة المكاتبات الرسمية حتى بين القنصليات غير الإيطالية ، وكان الإيطاليون فوق ذلك يعرفون اللغة العربية ، كما وجد كثير من الأهلين فى مصر يعرفون الإيطالية ، ويجيدون الكلام بها ، وكان الإسكندريون خاصة أصحاب شهرة فى هذه الناحية فكان طبيعيا والحال كذلك ، أن تصبح الإيطالية أولى اللغات الأجنبية التى يقرر الباشا تدريسها فى مدارسه ، وتترجم إليها الكتب من سائر اللغات ، وكان من الطبيعى أيضا أن يرسل الباشا بعوثه الأولى إلى إيطاليا ولهذا لم تحتل اللغة الفرنسية المقام الأول فى مدارس الباشا بدل الإيطالية ، ولم يتوال إرسال البعوث إلى فرنسا إلا بعد

مضى فترة من الزمن كثر فيها نزوح الفرنسيين إلى مصر والتحاق كثير منهم بخدمة الباشا وخاصة بعد انهيار الأمبراطورية الأولى .

على أنه كان لهذا الاتجاه المبكر صوب إيطاليا ، دلالة أخرى تقيم الحجة على أن الباشا الكبير لم يكن مدفوعا إلى التزود من الثقافة الغربية وإيفاد البعوث إلى أوربا بوحى من الفرنسيين ، الذين يدعون أنه كان لدروفتى Drovetti فضلهم فى مصر الفضل فى تنبيه الباشا إلى فائدة البعثات . فقد تحدث « أنطوان بيزونى » Antoine pyzon قنصل الروسيا العام فى مصر عن عثمان نور الدين ، وذهابه إلى كريد لتنظيم شئون الإدارة بها ، فقال إنه « كان أحد التلاميذ الذين أرسلهم المرحوم « يوسف بكتى » Joseph Bockty قنصل السويد العام فى مصر إلى إيطاليا فى عام ١٨٠٩ ، ليتعلموا تعليما أوربيا على نفقة باشا مصر » « وربما كان الوحيد الذى أفاد من هذه البعثة فائدة حقيقية من بين أقرانه جميعا » . وقد قضى عثمان نور الدين خمس سنوات يدرس فى بيزا وليفورن ، وقضى بعد ذلك عامين يدرس فى باريس ، ثم عاد إلى مصر فى عام ١٨١٧ . وفى ذلك ما يكفى للدلالة على أن مساعى قنصل السويد كان لها شأن فى إرسال البعثة الأولى إلى إيطاليا دون أى تدخل من جانب الفرنسيين . بيد أنه مما يجدر ذكره ، أن عثمان نور الدين كان وحده العضو الذى أمكن معرفته من بين أعضاء البعثة الأولى ، ولا يزال متعذرا معرفة سائر الأعضاء ، كما أنه لم يعرف من أعضاء البعثة الثانية التى أرسلت إلى إيطاليا فى عام ١٨١٣ ، غير عضو واحد هو نيقولا مسابكى أفندى ، الذى أرسل إلى ميلان لدراسة فن الطباعة وسبك الحروف وعمل قوالبها ، بينما كان زملاؤه من أعضاء هذه البعثة يدرسون فى المدن الإيطالية الفنون العسكرية وبناء السفن والطباعة والهندسة وغير ذلك . واستمر إيفاد البعوث إلى أوربا بعد عام ١٨١٣ حتى زاد عدد أعضائها زيادة ملحوظة فى عامى ١٨١٨ و ١٨١٩ ، وقد أوفد أكثرها إلى « بيزا » فى إيطاليا . وفى عام ١٨٢٦ أرسل الباشا إلى فرنسا بعثة بلغ أعضاؤها بعد عامين أربعة وأربعين شابا ، ولهذه البعثة مكانة ظاهرة فى تاريخ البعوث العلمية أيام محمد على ، لا لأنها أولى البعثات « الكبيرة » إلى أوربا فحسب ، بل لذلك ولكثرة من تفوق من بين أعضائها المصريين ، فكان من بينهم أرتين بك الذى عين وكيلا لشورى المدارس وشغل منصب ترجمان الباشا ثم حل محل بوغوص يوسف بعد وفاته ، ومصطفى مختار الذى تقلب فى وظائف ديوان الجهادية ومجلس الملكية وشورى المدارس ثم عين مديرا لديوان المدارس وظل فى منصبه هذا حتى مات فى عام ١٨٣٩ ، وحسن الاسكندرانى رجل البحرية الذى اشتهر بعد ذلك فى حرب القرم بوصفه

قائدا للأسطول المصرى ، ومظهر باشا مهندس القناطر الخيرية ، ورفاعة رافع الطهطاوى الذى ألحق بهذه البعثة إماما لها ، وكذلك محمد بيومى وأسطفان بك وغيرهم . على أن جهود الباشا لم تقف عند هـذا الحد فقد أرسل اثنين إلى العالم الجديد ، أحدهما لتعلم صناعة السكر فى أمريكا ، والآخر لزيارة مناجم الذهب فى المكسيك . وفى عام ١٨٢٨ أرسلت بعثة أخرى إلى فرنسا ، ثم توالى إرسال التلاميذ إليها بين عامى ١٨٢٨ و١٨٣٠ . وفى أكتوبر ١٨٢٩ قامت من الاسكندرية بعثة كبيرة للصناعات تتألف من ثمانية وخمسين عضوا وزعوا بين فرنسا وانجلترة والنمسا وعاد أكثرهم بين عامى ١٨٣٥ و ١٨٣٧ . وكان من بين أعضاء البعثة بانجلترة محمد راغب الأستانبولى أفندى ، وقد درس الهندسة وبناء السفن ، وحل بعد عودته هو وزميله حسن السمران ، عضو البعثة التى أوفدت فى عام ١٨٢٨ إلى طولون لدراسة الفنون البحرية ، محل « سيريزى بك » Cérisy فى « ترسانة » الاسكندرية . وفى عام ١٨٢٩ كذلك ، أرسلت إلى انجلترة بعثة من أربعة تلاميذ لتعلم الفنون البحرية ، ولعل أهمية هذه البعثة راجعة إلى أن الباشا اختار لها حديثى السن من التلاميذ الذين تراوحت أعمارهم بين الثانية عشرة والثالثة عشرة ، فكانت هذه التجربة الأولى من نوعها ، وقد التحق هؤلاء بعد عودتهم بخدمة الأسطول . وفى عام ١٨٣٢ أوفد الباشا بعثتين إلى فرنسا ، إحداهما بعثة الطب المشهورة ، وهى أولى البعثات التى أرسلتها مدرسة الطب فى أبى زعبل ، وكان عددها اثنى عشر طالبا ، عاد معظمهم فى عام ١٨٣٨ ، ومنهم الدكتور محمد على البقلى باشا .

وقد قر الرأى عند النظر فى تنظيم شئون التعليم فى عام ١٨٣٦ ، على ضرورة المضى فى إرسال البعوث إلى أوربا ، لأن الحاجة كانت لا تزال ماسة إلى عدد من الأساتذة الصالحين لتدريس مواد التعليم الفنى والتعليم النظرى العالى ، ولأنه كان من المتعذر إلقاء الدروس بلغة البلاد ، لصعوبة ترجمة المصطلحات العلمية ووضع الكتب اللازمة فى مختلف الفنون والعلوم ولذلك استمر إرسال البعوث إلى أوربا حتى نهاية حكم محمد على .

وجدير بالذكر أن عدد الذين أرسلوا بعد عام ١٨٣٦ بلغ حوالى ١٦٣ عضوا ، وهو عدد لا يستهان به إذا قدرت جميع الظروف التى أحاطت بالباشا فى أواخر عهده ، فضلا عن أنه يزيد على عدد من أرسلوا قبل ذلك . ويقول يعقوب أرتين فى كتابه عن التعليم فى مصر إن محمد على صار يختار أعضاء البعوث من بين التلاميذ الذين أتموا دراستهم فى المدارس الخصوصية ، حتى لا يضيعوا أوقاتهم فى تعلم اللغات والاستعداد للدراسات العالية .

وفى عام ١٨٤٤ بدأ الباشا يرسل أكبر البعثات التى ذهبت إلى فرنسا لتعلم الفنون

الحربية ، وقد بلغ عدد أعضاء هذه البعثة سبعين طالبا ، ولم يلتحقوا بها دفعة واحدة . وقد رأى الباشا أن تكون هذه البعثة تحت إشراف وزير حربية فرنسا ، وأنشأ لها المدرسة الحربية المشهورة فى شارع « ريجار » Regards بباريس ، واختار الوزير ناظر المدرسة وأساتذتها من الفرنسيين . ويقول « هيورث دان » Heyworth Dunne فى كتابه عن تاريخ التعليم فى مصر الحديثة إن أول وزير للحربية أشرف على هذه البعثة هو المسيو « پوانسو » Poinçot الذى وضع بالاشتراك مع المسيو « جومار » Gomard واسطفان بك لائحة النظام الداخلى للمدرسة فى أكتوبر ١٨٤٤ ، وعند بدء الدراسة فى ١٧ أكتوبر ١٨٤٤ ، ألقى « پوانسو » خطبة رحب فيها بالتلاميذ وشجعهم على المضى فى الدرس والتحصيل . أما أعضاء هذه البعثة فقد اختارهم سليمان باشا الفرنساوى ، والتحق بها اثنان من أبناء محمد على هما حسين بك وحليم بك ، واثنان من أحفاده هما أحمد بك وأخوه اسماعيل بك الذى صار أول خديو على مصر ، ولذلك سميت « بعثة الأنجال » . وكان عدد أعضائها فى منتصف عام ١٨٤٥ اثنين وستين ، وزار المدرسة فى يونية من العام نفسه الدوق « دى نيمور » Nemours ابن الملك « لوى فيليپ » بصحبة الجنرال « بوييه » Boyer رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى حضرت إلى مصر فى عام ١٨٢٤ ، كما زارها إبراهيم باشا فى أواخر إبريل ١٨٤٦ . وظل محمد على معنيا بشئون هذه البعثة ، فأصدر فى يونية من العام نفسه أمرا بأن يتخصص تسعة من تلاميذها فى دراسة الإدارة المدنية ، وكان بالمدرسة ثلاثة فصول أخرى للدراسات العسكرية . وقد بلغ عدد أعضاء البعثة من عام ١٨٤٤ إلى نهاية عام ١٨٤٦ خمسة وستين ويبدو أن الأعضاء الخمسة الباقين (من السبعين طالبا) كانوا من التلاميذ الذين سبق إرسالهم إلى فرنسا لدراسة الصيدلة والطب بنوعيه البشرى والبيطرى . وفى ٦ أكتوبر أرسل الباشا خطابا مؤداه أن عددا من الأعضاء الجدد سوف يرسلون إلى « مدرسة باريز » فى يناير ١٨٤٧ ، ويطلب إلى المدرسة الحربية أن تتخذ العدة لاستقبالهم ، فقد كان يقيم بها فى ذلك الحين أربعة عشر طالبا من غير أعضاء البعثة الأصلية .

ولهذه البعثة (بعثة ١٨٤٤) أهمية خاصة لا فى تاريخ البعثات فحسب بل فى تاريخ محمد على نفسه ، لأن إرساله هذه البعثة واستمرار عنايته بشئونها ينفى إلى حد كبير ما يقال من أن أحوال مصر بعد أزمة الحكم السياسية الكبرى فى عام ١٨٤٠ كانت فى ركود تام من الناحيتين الخارجية والداخلية ، وهو زعم يميل إلى الإغراق فى وصف التبدل الذى طرأ فى هذه الفترة على أساليب الباشا وسياسته ، وهو تبدل لم تكن عنه مندوحة ، إذ اقتضى

الاستقرار فى الخارج والداخل معاً أن يعيد الباشا النظر فى الوسائل التى تمكنه من تحقيق أهدافه الجديدة ، التى ترمى إلى المحافظة على الوضع الذى كفلته لمصر فرمانات الوراثة فى ١٨٤١ ، ضد أى اعتداء من جانب تركيا أو من جانب الدول ، كما ترمى إلى تدبير شئون البلاد الداخلية على نحو يكفل انتعاش ماليتها على ضوء ماأسفر عنه العمل بالأنظمة الاقتصادية التى اتبعها الباشا للنهوض بالبلاد على أساس «الأوتاركية» وكان من أثر إعادة النظر فى تلك الوسائل ، حدوث ذلك التغيير الذى طرأ على أنظمة التعليم فى مصر بصدور «ترتيب ١٢٥٧هـ» المشهور (١٨٤١) ، وهو عمل لا يمكن إرجاعه إلى ضعف الوالى من النواحى الجثمانية والذهنية والنفسية كما يخيل إلى بعض الناس ، فإن نشاط الباشا لم يعتوره ضعف بعد عام ١٨٤٠ ، وكل ما حدث أن هذا النشاط سلك طرقا أخرى كانت من مقتضيات التبدل الذى لم يكن من حدوثه مناص ، وليس إرسال البعثة الكبرى إلى فرنسا فى عام ١٨٤٤ إلا مظهرا من مظاهر هذا النشاط ، وإن كان نشاطا يختلف فى طبيعته عن ذلك النشاط العسكرى والسياسى الذى بدت معالمه فى سنوات الحكم السابقة . ويدل إرسال تلك البعثة لتعلم الفنون الحربية على الاتجاه السياسى الجديد الذى دفع الباشا إلى العناية بتحصين القناطر الخيرية واستبقاء جيش كبير على الرغم مما ورد فى الفرمانات من قيود .

وطبقا للسياسة التعليمية الجديدة التى أفضت إليها البحوث التى اقترنت بإعادة تنظيم التعليم فى عام ١٨٤١ ، أرسلت بعثة طبية فى عام ١٨٤٥ إلى النمسا لدراسة الرمد ، وإلى فرنسا لدراسة طب الأسنان والطب البيطرى والصيدلة وتكرير ملح البارود وتبييض المنسوجات وغير ذلك ، كما أرسل الباشا بعثة طبية أخرى إلى فرنسا من عضوين فى عام ١٨٤٧ وفى العام نفسه طلب الباشا اختيار خمسة من طلبة الأزهر الشريف لإرسالهم إلى فرنسا لدرس علم الوكالة فى الدعاوى ، ثم أرسل فى أواخر ١٨٤٧ أيضا عددا من تلاميذ المكتب العالى لدراسة « أمور السياسة » ، وعددا آخر من طلبة « المهندسخانة » لدراسة علم « الميكانيكا والوابورات » وكذلك أرسل فى هذه الفترة بعثة تتألف من واحد وعشرين نجارا إلى انجلترة حيث كانت تبنى الفرقاطة « الشرقية » فاصطحب محمد راغب الاستانبولى ناظر « الترسانة » (دار الصناعة) بالإسكندرية هذا العدد من النجارين ، ومكثوا بانجلترا حتى تم تركيب آلات الفرقاطة وعادوا بها .

ويتراوح عدد أعضاء هذه البعوث جميعا طبقا للتقديرات المختلفة بين ٢٩٠ و ٣٥٠ ، وقد ذكر صاحب تقويم النيل أن كل عضو كان يتكلف قدرا من المال يختلف باختلاف مدة

بعثته ، فمنهم من قضى ثلاث عشرة سنة فى الخارج كمحمد على البقلى وحسين الرشيدى ومحمد الشباسى ، ومنهم من قضى تسع عشرة سنة كحسن الدمياطى ، وهناك من أقام إحدى وعشرين سنة كمحمد اسماعيل . وقد بلغ مجموع ما أنفقه الباشا على هـذه البعوث حتى عام ١٢٥٩هجرية (١٨٤٣) ١٢٣,١٧٤ جنيهاً ، أما بعثة ١٨٤٤ فقد تكلفت ٩٤,٦١٥ جنيهاً ، وبلغت نفقات البعوث إجمالا من عام ١٢٤١ هجرية (١٨٢٦) إلى عام ١٢٦٤ هجرية (١٨٤٨) ٢٧٣,٣٦٠ جنيهاً . أما قبل عام ١٨٢٦ فتزيد النفقات على ثلاثين ألفاً من الجنيهات .

الترجمة والطبع والنشر :

لم يكتف محمد على فى سبيل نشر التعليم بإنشاء المدارس وإيفاد البعوث إلى أوربا بل عنى كذلك بالترجمة أكبر عناية وقد ظهرت الحاجة الملحة إليها منذ البداية ، حتى تنقل علوم الغرب وفنونه إلى لغات يفهمها تلاميذ المدارس المصرية ، أى إلى العربية والتركية بنوع خاص لذلك شرع محمد على فى جمع الكتب من مختلف البلدان وأخذ يوزع منها ما يصلح للتدريس فى مدارسه على المترجمين لترجمته ، حتى يكون بأيدى التلاميذ والأساتذة على السواء طائفة من الكتب التى لم يكن لهم غنى عنها ، كما صار ينتقى كتباً أخرى يريد أن تترجم له خاصة . وقد اتجه العاهل العظيم أول ما اتجه إلى تركيا ، واستطاع أن يجلب منها كثيراً من الكتب ، ولكنه وجد بعد قليل أن معظم هذه الكتب يعالج موضوعات قديمة لا تساير النهضة الأوربية فى تقدمها ، فرأى أن يجلب الكتب من البلدان الأوروبية الأخرى ومن أى مكان آخر . ويذكر « أنطوان بيترونى » أن الباشا كلف عضو البعثة الأولى عثمان نور الدين ، بأن يحضر من الكتب الفرنسية ما يبلغ ثمنه حوالى خمسين ألف روبل ، على أن تبحث هذه الكتب فى أصول العلوم والفنون والاقتصاد السياسى ، وكان ذلك قبل عودة نور الدين فى عام ١٨١٧ . وفى العام التالى أمر الباشا بشراء طائفة أخرى من الكتب الفرنسية ، وفى ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ كتب الجنرال « بوبيه » Boyer من القاهرة إلى الجنرال « بليار » Belliard فى باريس ، يقول أن الجناب العالى يريد جماعة من ضباط المدفعية وغيرهم ، « وأنه يحتم أن يحضر هؤلاء معهم جميع الكتب التى تتناول أصول الفنون العسكرية التى تخصصوا فيها » ، كما أن القنصل الفرنسى « دروفتى » Drovetti لم يلبث أن حمل إلى الباشا فى يونية ١٨٢٦ طائفة من الكتب « المهداة إليه من قبل ناظر ترسانة بحرية طولون (وهى كتب خاصة) بعلوم البحرية وقوانينها » ، وظل الباشا فى المدة التالية يأمر بشراء الكتب من

الآستانة وأزمير وفرنسا ، ويكلف بشرائها أصدقاءه أمثال « توسيجه » قنصل اليونان العام ، وكذلك رجال البعثات . وقد استمر محمد على يعنى بجلب الكتب إلى مصر حتى بعد قيام أزمة الحكم الكبرى فى عام ١٨٤٠ ، فقد أثبت صاحب تقويم النيل أمراً أصدره الباشا إلى أرتين بك فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٦١ (٢٥ ديسمبر ١٨٤٥) يطلب إليه فيه تكليف رئيس البعثة المصرية بفرنسا (اسطفان أفندى) بشراء « جملة كتب فى علم الهندسة » كان المهندس محمد بهجت بك قد « أوضح بإفادته إلى الجناب العالى » أنها ظهرت بعد عودته من أوربا ، وفى ٦ رجب ١٢٦٣ (٢٠ يونية ١٨٤٦) ، أصدر أمراً إلى أرتين بك بأن « يستحضر » من فرنسا ما يلزم من كتب ومعدات وآلات لدراسة الكيمياء والنبات وغيرها ما دامت هذه الكتب والمعدات والآلات غير موجودة بمخازن الحكومة .

ولم يكن الغرض من « استحضار » هذه الكتب الكثيرة حبسها بمكتبات المدارس . وقد كان لكل مدرسة « خصوصية » مكتبة كبيرة — وإنما كان « الغرض من استحضار الكتب » ، على ما قاله محمد على نفسه فى أمر منه إلى وكيل الجهادية بتاريخ ١٦ ربيع الثانى ١٢٥١ (١٠ أغسطس ١٨٣٥) ، هو ترجمتها « والانتفاع بها » ، وقد توخى الباشا فى إختيار هذه الكتب ، أن تكون لمؤلفين معروفين من المدرسين الأجانب الذين يقومون بتعليم تلامذة المدارس المصرية ، أو من وضع كبار المؤلفين الأوربيين الذين ذاعت شهرتهم فى بلادهم فيما يعالجون من موضوعات الطب والتاريخ والجغرافية والهندسة والسياسة والمنطق وغيرها .

وقد وجه الباشا عنايته إلى الترجمة لتغذية مدارسه بالكتب التى لا غنى عنها فى الدراسة لأنه لم تكن ثم مندوحة عن معرفة ما فى بطون هذه الكتب العصرية من أصول العلوم والفنون الأوربية ! التى أراد الباشا أن يؤدى تدريسها بمدارسه إلى نقل الثقافة الغربية إلى بلاده . هذا إلى أن المدرسين فى المدارس المصرية كانوا فى أول الأمر من الأجانب ولا سيما الإيطاليين ، وقد ظل الحال كذلك حتى بعد عودة رجال البعثات الذين عادوا من الخارج ليملئوا مناصب التدريس إلى جانب مناصب الحكم والإدارة والإشراف على مصانع الباشا ومصالحه المختلفة . ولما كان هؤلاء الأجانب لا يعرفون اللغتين العربية والتركية التى يعرفهما الطلاب فلم يكن ثم مناص من استخدام طائفة من المترجمين يعاونونهم فى نقل ما يلقونه على الطلاب إلى اللغة التى يعرفونها ، بيد أنه سرعان ما اتضح لأولى الأمر أن هؤلاء الناقلين أو المعيدين كانوا لا يستطيعون تأدية معنى المصطلحات العلمية أداء صحيحا دقيقا ؛ كما أنه لم

يكن فى مقدورهم أن يوضحوا ما يستغلق على الطلبة فهمه من مسائل العلوم التى يقومون بترجمتها ، فكان لا بد من تلافى هذا النقص فى أسرع وقت ، ولم تكن هناك وسيلة ناجعة سوى ترجمة الكتب التى لا غنى عن وجودها بأيدى التلاميذ وإعداد القواميس والمعاجم للاستعانة بها عند القيام بهذا العمل ، وقد أشرف الأساتذة المدرسون على عمل الهيئات التى تقوم بالترجمة فى أغلب مدارسهم .

وقد عالج محمد على مسألة نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية بوسائل عدة ، فبدأ بالاعتماد على السوريين المقيمين فى البلاد حتى يعود أعضاء البعثات من الخارج ، أو تستطيع مدارسه أن تخرج العدد الكافى من المتعلمين الذين يصح الاعتماد عليهم فى النقل من اللغات الأجنبية . وكان كل من أعضاء البعوث وخريجى هذه المدارس يقوم بالترجمة إلى جانب ما يعهد به إليه من أعمال أخرى ، سواء كان ممن ولوا شئون الحكم ، أو اضطلعوا بمهمة التدريس ، أم زاولوا مهنة من المهن الأخرى كالطب والهندسة ، كما كان فى كل مدرسة « خصوصية » جماعة من مدرسيها ينقلون الكتب إلى اللغة العربية أو التركية . غير أن هذه الوسائل جميعا لم تستطع سد الحاجة الملحة إلى الكتب المترجمة ، لأن الأجانب الذين عهد إليهم الباشا فى مبدأ الأمر بترجمة الكتب لم يكن عددهم كافيا ، فضلا عن أن خبرتهم كانت محدودة ، ولهذا لم يكن إنتاجهم من الطراز الأول ، أضف إلى هذا أن أعضاء البعوث لم يكونوا متفرغين للترجمة ، فكان نقل الكتب يستغرق منهم وقتا طويلا ، لذلك رئى عند إنشاء مدرسة الإدارة الملكية فى سبتمبر ١٨٣٤ ، ومدرسة التاريخ والجغرافيا فى السنة نفسها ، أن يكون من عمل مدرسى المدرستين التوفر على ترجمة الكتب ، حتى إذا كان عام ١٢٥١ هجرية (١٨٣٥) تقرر إلغاء مدرسة الإدارة الملكية ، ونقل تلاميذها إلى مدرسة جديدة خاصة بالترجمة صارت تعرف باسم مدرسة الألسن ، وقد اكتمل نموها بعد أربع سنوات ، وخرجت أول جماعة من تلاميذها فى عام ١٩٣٩ ، وتوفر البارزون من خريجيها على ترجمة كتب التاريخ والأدب بإرشاد أساتذتهم ، تحت إشراف مديرها رفاعه رافع الطهطاوى . وكان نجاح هذه المدرسة ملحوظ الأثر حتى أن اللجنة التى شكلت لتنظيم التعليم فى عام ١٨٤١ ، لم تلبث أن قررت إنشاء « قلم للترجمة » ، وقد وافق الباشا على ذلك فى يناير من العام التالى ، وألحق القلم بمدرسة الألسن . وتتضح أهمية هذا القلم من مراجعة قرار اللجنة التى أشارت بإنشائه ، فقد رأت أنه « لما كانت الكتب الجارى ترجمتها معدودة آثارا خيرية من مآثر سمو مولانا الخديو الأعظم ، الذى تخلد اسمه الكريم إلى أبد الآبدين ،

فلا شك فى أن الواجب يقضى بأن تكون التراجم مضبوطة مستوفية حقها من الصحة سليمة من الخطأ ، فلهذا ولكون ترجمة العلوم والفنون ليست مقصورة على معرفة اللغة فحسب ، بل متوقفة أيضا على الإلمام بالعلم أو الفن المترجم كتابة ، فقد أنشأت اللجنة غرفة الترجمة الخاصة بالمترجمين » ، وقسمت هذه الغرفة أربعة أقلام : أولها لترجمة كتب الرياضة ، وثانيها لترجمة كتب العلوم الطبية والطبيعية ، وثالثها لترجمة كتب المواد الأدبية كالتاريخ والجغرافية والمنطق والفلسفة والقوانين والقصص والأدب ، ورابعها لترجمة الكتب التركية ، وألحق بكل هذه الأقسام عدد من الناسخين ، حتى إذا تم إعداد الكتب المترجمة ، أرسلت إلى ديوان المدارس ، ليشير بطبع النافع منها بعد الاطلاع عليها . وقد بقيت مدرسة الألسن ، وبقى قلم الترجمة ، إلى آخر أيام محمد على ، فلم يتم إلغاؤها إلا فى نوفمبر ١٨٤٩ . على أن الباشا لم يقنع بجهود خريجى مدرسة الألسن وقلم الترجمة وأعضاء البعثات والمترجمين الأجانب فى نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية من الإيطالية والفرنسية ، بل طلب إلى جماعة من رجال حكومته وموظفى ديوانه ، ترجمة كتب أخرى من اللغات الأجنبية أو اللغة العربية إلى التركية لينتفع بها فى دراسته الخاصة .

وهكذا برز فى عصر محمد على مترجمون : من السوريين ، وأعضاء البعثات وخريجى مدرسة الألسن ، ومن الموظفين . وقد اشتهر من الجماعة الأولى الأب « أنطون رفايبل زاخور راهبه » اشتغل بالترجمة فى عهد الحملة الفرنسية ، وكان العضو الشرقى الوحيد فى المجمع العلمى الذى أنشأه بونابرت فى القاهرة ، ثم لم يلبث أن رحل إلى فرنسا بعد مغادرة الحملة ، فعينه القنصل الأول أستاذا مساعدا بمدرسة اللغات الشرقية بباريس (١٨٠٣) ، ولم يعد إلى مصر إلا فى عام ١٨١٦ بعد سقوط الإمبراطورية ، وتوفى بالقاهرة فى أكتوبر ١٨٣١ . وقد نقل الأب أنطون عن الفرنسية إلى العربية كتابا فى صباغة الحرير من تأليف « ماكير » Macquer ، ويظن أنه نقل إلى العربية كذلك « قواعد الأصول الطبية المحررة عن التجارب لمعرفة كيفية علاج الأمراض الخاصة ببدن الإنسان » تأليف فرنسسكو ڤاكا Vacca الأستاذ بجامعة بيزا (بإيطاليا) ، وعهد محمد على إلى الأب رفايبل بتعريب كتاب « الأمير » للمؤلف الإيطالى مكياڤللى ، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الكتاب لم ينل إعجاب محمد على ، فقد كان يفضل عليه مقدمة ابن خلدون ، التى ترجمها إلى التركية محمد افندى صاحب الشهير ببيرى زاده بناء على أوامر الباشا ، وإلى الأب رفايبل يرجع الفضل فى وضع قاموس عربى إيطالى كان من أول المؤلفات التى طبعت فى بلاق .

ومن المترجمين السوريين أيضا يوحنا عنحورى ، وكان على ضعفه فى الفرنسية يجيد الأيطالية ، ولذلك كانت تترجم له الكتب أولا من الفرنسية إلى الأيطالية ، حتى يقوم بنقلها إلى العربية . وقد ترجم عدة كتب فى الطب منها كتاب « القول الصريح فى علم التشريح » من تأليف « بايل » Bayle وهو فى جزأين وبه إضافات لكلوت بك ، و « منتهى الأغراض فى علم شفاء الأمراض » تأليف بروسييه وسانسون و « بثولوچية : أى رسالة فى الطب البشرى » للمؤلف نفسه ، وترجم كذلك رسالة فى علم الجراحة البشرية و « مبلغ البراح فى علم الجراح » تأليف كلوت بك ، و « الأزهار البديعة فى علم الطبيعة » تأليف الدكتور « پرون » Perron ، و « الجواهر السنية فى الأعمال الكيماوية » للمؤلف نفسه . كما ترجم كتابا فى « علم النبات » ، ومن بين المترجمين السوريين أيضا يوسف فرعون ، وقد ألحق بمدرسة الطب البيطرى للترجمة ، فقام بتعريب طائفة من الكتب وضعها بعض أساتذة المدرسة ، منها « رسالة فى علم البيطارية » و « التوضيح لألفاظ التشريح » تأليف المسيو « جيرار » Girard ، و « نزهة الأنام فى التشريح العام » للدكتور « لافارج » Lafargue و « روضة الأزكيا فى علم الفسيولوچيا » للمؤلف نفسه و « غاية المرام فى الأدوية والأسقام » تأليف « جرجوار » و « لابتو » و « منتهى البراح فى علم الجراح » تأليف « پرنس » Prince ، وفضلا عن ذلك فقد ترجم إلى التركية « قانون نامة بيطارى » .

وهناك « چورچ ڤيدال » Vidal الحلبى ، وقد ترجم عن الفرنسية « المنحة فى سياسة حفظ الصحة » تأليف الخواجا برنار Bernard و « قانون الصحة » للمؤلف نفسه ، أما « أو غسطين سكاكينى » الدمشقى الأصل فقد ترجم لكلوت بك « كتاب العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية » وقد طبع هذا الكتاب فى مطبعة مدرسة الطب بأبى زعبل وأخيرا هناك يعقوب الذى عرب كتاب « دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية » و « كتاب الأقرباذين » .

أما أعضاء البعثات فقد اعتمد عليهم محمد على فى تعريب كتب العلوم التى يدرسونها حتى وهم مايزالون فى دور التحصيل ، وكانوا بعد عودتهم لايلحقون بالوظائف الحكومية عادة إلا إذا ترجم كل منهم كتابا فى الموضوع الذى درسه ، بل لقد كانوا يكلفون بترجمة الكتب حتى بعد التوظف ، وكان كل فريق منهم ينقل إلى العربية أو التركية كتبا فيما درسه من علوم وفنون ، ولكن الباشا كان يعهد إلى أعضاء البعثات فى بعض الأحيان ، بترجمة طائفة من الكتب فى غير ماتخصصوا فى دراسته ، ليمكن ترجمة أكبر عدد من

الكتب فى أسرع وقت مستطاع ، وعلى ذلك انقسم خريجو المدارس والبعثات الذين عهد إليهم بالترجمة إلى جماعات توفرت كل منها على نقل طائفة من الكتب ، وكان لكتب الطب والرياضة والفنون العسكرية أكبر قسط من العناية والاهتمام .

وكان من أعضاء البعوث الذين اشتغلوا بالترجمة الأفندية على هيبة وإبراهيم النبراوى وأحمد حسن الرشيدى وحسن غانم الرشيدى وعيسوى النحراوى ومحمد الشباسى ومحمد الشافعى ومحمد عبد الفتاح ، فقد عينوا مدرسين بمدرسة الطب وترجموا عدداً كبيراً من الكتب . فالأول ، وهو على هيبة أفندى ، قام بترجمة « فيزولوچيا » و « إسعاف المرضى فى علم منافع الأعضا » تأليف الخواجا « سوسون » معلم الفسيولوچيا ، و « طالع السعادة والإقبال فى علم الولادة وأمراض النساء والأطفال » . والدكتور إبراهيم النبراوى وهو مترجم مؤلفات كلوت بك « نبذة فى الفلسفة الطبية ، ونبذة فى التشريح العام ، ونبذة فى التشريح المرضى » ، وهى فى مجلد واحد ، ثم كتاب « الأربطة الجراحية » . أما الدكتور أحمد حسن الرشيدى فقد نقل عن الفرنسية إلى العربية عدة كتب منها « نبذة فى تطعيم الجدرى » لكلوت بك ، و « ضياء النيرين فى مداواة العينين » تأليف الطبيب الانجليزى « لورانس » و « بهجة الرؤساء فى أمراض النساء » ، و « نزهة الإقبال فى مداواة الأطفال » ، و « الروضة البهية فى مداواة الأمراض الجلدية » ، وترجم كذلك كتاب « الدراسة الأولية فى الجغرافية الطبيعية » تأليف مسيو « فيلكس لامروس » ، وقد راجع هذا الكتاب وصححه رفاعة رافع الطهطاوى . أما السيد حسن غانم الرشيدى فقد ترجم « الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع » تأليف الدكتور « فيجرى » بك Figari ، و « الدر الثمين فى الأقرباذين » . وترجم الدكتور عيسوى النحروای عن الفرنسية « التشريح العام » تأليف « لكلار » الطبيب الفرنسى . وكذلك نقل الدكتور محمد الشباسى عن الفرنسية كتاب « التنوير فى قواعد التحضير » و « التنقيح الوحيد فى التشريح الخاص الجديد » تأليف مسيو « كروليه » وهو كتاب فى ثلاثة أجزاء ثم طبعه فى عام ١٨٥٠ . ومن الكتب التى نقلها عن الفرنسية الدكتور محمد الشافعى « الدرر الغوال فى معالجة أمراض الأطفال » تأليف كلوت بك ، و « كنوز الصحة ويواقيت المنحة » للمؤلف نفسه . أما الدكتور محمد عبد الفتاح فقد ترجم عدة كتب منها « تحفة القلم فى أمراض القدم » ، وقد راجعه وصححه رفاعة رافع الطهطاوى ، و « نزهة المحافل فى معرفة المفاصل » تأليف « ريجو » Rigo ، و « الطب العملى » تأليف المعلم « واتيل » ، و « البهجة السنية

فى أعمار الحيوانات الأهلية » تأليف «جيرار » Girard . وهناك عداما تقدم طائفة أخرى من الكتب ترجمها آخرون منها كتاب « روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى » ترجمة محمد على البقلى ، و « مجمع الغرر فى سياسة البقر » ألفه يوسف روبنيه وترجمه عطيه أفندى . وإذا كان فريق من أعضاء البعثات قدتوفر على ترجمة الكتب الطبية فقد عنى فريق آخر بترجمة كتب الرياضة والعلوم ، ومن بين أعضاء هذا الفريق إبراهيم رمضان وأحمد دقله وأحمد طائل وأحمد فايد ، ولكن أنبغهم جميعا هو محمد بيومى أفندى الذى عاد من فرنسا فى ابريل ١٨٣٥ بعد أن قضى بها تسع سنوات . وقد عين مدرسا « بالمهندسخانة » ، ثم نقل إلى القلم الخاص بترجمة الكتب الرياضية عند إنشاء قلم الترجمة الملحق بمدرسة الألسن ، وكان يعاونه جماعة من تلاميذ الفرقة الأولى من بينهم السيد أفندى عمارة بن عبد العال . وقد قام بيومى افندى بترجمة « الهندسة الوصفية » تأليف « دوشين » Duchesne ، و« كتاب الجبر والمقابلة » تأليف « ماير » Mayer ، و« ثمرة الاكتساب فى علم الحساب » ، و« جامع الثمرات فى حساب المثلثات » ، كما ترجم بالاشتراك مع أحمد طائل كتاب « ميكانيقة أى علم جر الأثقال » تأليف « تركم » Terquem . أما إبراهيم رمضان فقد نقل من الفرنسية « القانون الرياضى فى فن تخطيط الأراضى » ، وراجع الترجمة عبد الله أبو السعود افندى ومحمد بيومى افندى ، وترجم إبراهيم رمضان كذلك « اللآلى البهية فى الهندسة الوصفية » ، وراجع الترجمة معه حسن افندى الجبيلى . ثم اشترك إبراهيم رمضان مع منصور عزمى فى ترجمة « الروضة الزهرية فى الهندسة الوصفية » ، ويتألف الكتاب من ثلاثة أجزاء فى مجلد واحد . أما أحمد دقلة افندى فقد ترجم كتاب « مثلثات مستوية وكروية » ، وكتاب « دوبويسون » D'Aubuisson « إيدروليك أى علم حركة وموازنة المياه » ، وكتاب « رضاب الغانيات فى حساب المثلثات » ، وترجم أحمد فايد افندى « الأقوال المرضية فى علم بنية الكرة الأرضية » تأليف « بوبيه » Boubée وقد ألحق بهذا الكتاب معجم صغير يشتمل على « بيان ألفاظ هذا الفن الاصطلاحية » ، كما ترجم كتاب « مختصر علم الميكانيكا » وقد طبع بمطبعة «المهندسخانة» ، وكتاب «علم تحريك السوائل» لمؤلفه بيلانجيه .

أما مدرسة الألسن ، فقد توفر جماعة من تلاميذها وخريجيها على ترجمة عدد من الكتب فى موضوعات منوعة فترجم خليفة أفندى محمود « كنز البراعة فى مبادئ فن الزراعة » ، و« تنوير المشرق بعلم المنطق » تأليف ديمرسيه Dumarsais ، وصحح هذا

الكتاب رفاعة رافع الطهطاوى ، كما ترجم كتاب « إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى أوربا » ألفه المؤرخ الإنجليزى روبرتسن Robertson وذيله المترجم بجدول « لشرح الكلمات الغريبة » ، وكتاب « إتحاف ملوك الزمان بتاريخ إمبراطورية شارلكان » المؤلف نفسه . وقد راجعه رفاعة ، ولخليفة محمود كذلك قاموس للغات الثلاث العربية والتركية والفارسية ، ذكرت الوقائع المصرية فى ٩ شعبان ١٢٦٤ (١١ يولية ١٨٤٨) ، أن الباشا أمر « بطبع مايلزم منه على نفقة الميرى » . وقد ترجم عبد الله أفندى حسين ، وهو لا يزال تلميذا بمدرسة الألسن ، « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » وصححه رفاعة ، كما ترجم إبراهيم مصطفى البياع كتاب « سياحة فى الهند » ، وترجم محمد مصطفى البياع من خريجى مدرسة الألسن « مطلع شموس السير فى وقائع كرلوس الثانى عشر » . واشترك كل من مصطفى سيد أحمد الزرابى ومحمد عبد الرازق وعبد الله أبو السعود فى ترجمة كتاب « بداية القدماء وهداية الحكماء » وصححه رفاعة ، كما انفرد مصطفى سيد أحمد الزرابى « بترجمة قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » ، وقابل الكتاب على الأصل رفاعة الطهطاوى . وانفرد عبد الله أبو السعود بترجمة « نظم اللآلى فى السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » وصححه رفاعة . أما السيد صالح مجدى فقد قام بترجمة « جداول المهندسين » ، كما اشترك مع عيسوى زهران ومحمد الحلوانى فى ترجمة « كشف رموز السر المصون فى تطبيق الهندسة على الفنون » فى ثلاثة أجزاء . وترجم أحمد عبيد الطنطاوى « الروض الأزهر فى تاريخ بطرس الأكبر » تأليف « ڤولتير » Voltaire وقد راجعه رفاعة . وترجم محمد الشيمى « إفاضة الأذهان فى رياضة الصبيان » ، وترجم السيد أفندى عماره بن عبد العال « تهذيب العبارات فى فن أخذ المساحات » تأليف « لوكوه » وصحح هذا الكتاب من الناحية الفقية بيومى أفندى . وترجم حسن أفندى قاسم « تاريخ ملوك فرنسا » تأليف المؤرخ الفرنسى « موتيقورس » ، وقد أهدى المؤلف هذا الكتاب إلى شريف باشا مدير عموم المالية ، فطبعه شريف على نفقته ، بعد أن ألحق به حسن أفندى قاسم صفحات « لذكر معجم البلدان والأماكن الجغرافية فى هذا الكتاب التى تحتاج إلى الذكر » .

ومن الموظفين الذين اشتغلوا بالترجمة « جاكوفاكى أرجيروبولو » بالديوان الخديوى ، وقد ترجم إلى التركية « قترينة تاريخى » تأليف كاسترا Castera ، و « أصول الهندسة » تأليف « لوجاندر » Legendre ، وكذلك نقل إلى التركية كل من حسن أفندى وعبد الله أفندى عزيز الكاتبان بديوان محمد على « تاريخ نابليون بونابرت » تأليف « دوق دى روڤيجو » Rovigo

وقد طبع بمطبعة سراى رأس التين . ونقل الكاتبان كذلك إلى التركية « تاريخ دولة إيطاليا » تأليف « بوتا » Botta ، ثم انفرد عبد الله أفندى عزيز بترجمة « التلخيصات المتعلقة بتدبير أمور سلطنة الدول العثمانية » للأمير قوجة مصطفى بك الكورجه لى ، وقد نقله من التركية إلى العربية بأمر من محمد على ، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا . ومن الكتب التى أمر الباشا بترجمتها ، كتاب « مظهر القديس بخروج الفرنسيس » ، ألفه الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، ونقله إلى التركية السيد أحمد عاصم ، ولا يزال مخطوطا . « وسير الحلبى » وهو ترجمة السيرة الحلبية ، نقله من العربية إلى التركية سعيد أحمد بلم ، و« سفارت نامه رفاعة بك » ، وقد ترجمه رستم افندى بسيم ، و« قصيدة البردة » ، نقلها من العربية إلى التركية أحمد مصطفى ، و« كلستان سعدى » نقلها من الفارسية إلى العربية جبرائيل يوسف مخلع الكاتب بديوان الخديوى . وكذلك أمر محمد على بأن يترجم إلى التركية كتاب « تاريخ نابليون بونابرت » ، وهو عبارة عن مذكراته التى كتبها حينما كان منفيا فى سانت هيلانة ، وما يزال اسم المترجم غير معروف .

ومن الكتب التى نقلت إلى التركية كذلك « وصايا فودريك الأكبر إلى قواده » ، نقله عن الفرنسية شانى زاده محمد عطا الله ، تحت عنوان « وصايا نامة سفرية » ، وكتاب « الدرر الغوال فى معالجة أمراض الأطفال » ، ترجمه من العربية مصطفى يحيى الجركسى ، و« إفاضة الأذهان فى رياضة الصبيان » ، نقله من العربية على أفندى جيزه لى ، و« كنوز الصحة ويواقيت المنحة » . ونقل محمد عصمت أفندى من العربية أيضا « أصول الهندسة » و« مبادئ الهندسة » .

وكان من كبار رجال الدولة الذين اشتغلوا بالترجمة إبراهيم أدهم بك مدير المدارس ، فقد نقل من الفرنسية إلى التركية « رسالة فى علم جر الأثقال » ، و« رسالة فى الهندسة » ، و« مقالات فى الهندسة » . وبأمر منه نقل سعد نعام إلى العربية كتاب « سياحة فى أمريكا » تأليف هنرى مركام .

ولعل أكبر طائفة من الكتب التى نقلها الموظفون إلى اللغتين التركية والعربية كانت كتب الفنون والقوانين . فقد ترجم عثمان نور الدين إلى التركية « سياسة نامة جهادية بحرية » ، و« قانون نامة عساكر سواريان جهادية » ، و« قانون نامة سفاين بحرية جهادية » ، وترجم كيانى بك « تحفة الضابطين » ، و« قانون نامة ثالث سوارى » ، وكتاب « فى تعليم الحربة والزراق » . وترجم أسطفان أفندى « كوماندارية الفرسان » ، وأحمد أفندى خليل « قانوننامة

عساكر بياد كان جهادية » ، و« قانوننامة عساكر طوبجيان جهادية بحرية » ، و« قانوننامة بحرية جهادية » ، و« تعليم نامة عساكر بياد كان » بالاشتراك مع عثمان نور الدين . وكذلك ترجم شانى زاده عطا الله من الفرنسية إلى التركية « قوانين العساكر الجهادية » وترجم حسين رفقى من الفرنسية إلى التركية أيضا « تلخيص الأشكال » وترجم سليم أفندى من الفرنسية إلى العربيـة « كتاب عمل البارود » ، وترجم البكباشى أحمد عبيد افندى من الفرنسية إلى العربية كذلك « تعليمات البيادة ومناوراتها » ، هذا إلى الكتب الكثيرة فى تعليم المشاة والفرسان والمدفعية التى ترجمت إلى التركية أو العربية ولا يعرف مترجموها ، وجميع ما ترجم من الكتب فى الفنون العسكرية يبلغ حوالى أحد عشر ومائة كتاب ، طبع منها ستة فى مطبعة الجهادية ، أما سائر الكتب فطبعت فى بلاق .

وكان من كبار المترجمين فى هـذا العصر رفاعة رافع الطهطاوى فقد ترجم عدة كتب كما راجع طائفة أخرى نقلها الطلبة والخريجون فى مدرسة الألسن وقلم الترجمة ، كما قام بتصحيح بعض الكتب بعد ترجمتها . ورفاعة رافع من بلدة طهطا ، وفد على القاهرة فى عام ١٨١٧ وهو فى سن السادسة عشرة ، والتحق بالأزهر ، وتتلمذ على الشيخ حسن العطار وأفاد منه علماً ، وعند ما أكمل تحصيله قام بالتدريس فى الأزهر الشريف ، ثم عين بتوصية من أستاذه واعظاً وإماما فى آلايات الجيش ، ولم يلبث العطار أن رشحه بعد ذلك إماما للبعثة التى أوفدت إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ ، فانتهز رفاعة فرصة وجوده فى باريس وتعلم الفرنسية ، وعكف على قراءة كتب العلوم وترجمتها ، فقرأ نخبـة صالحة من كتب الرحلات والتاريخ والجغرافية والرياضيات والهندسة والمنطق والفلسفة والاجتماع والقانون والأدب والفنون الحربيـة والمعادن ، واتصل بكبار المستشرقين أمثال « سلڤستر دى ساسى » Silvestre de Sacy وعند ما عقد الامتحان النهائى بعد خمس سنوات ، كان رفاعة قد نقل من الفرنسية إلى العربية اثنتى عشرة رسالة فى مختلف الفنون ، عدا كتابه « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » ، وكان يحوى موضوعات كثيرة مترجمة عن الفرنسية . وفى فبراير ١٨٣١ غادر باريس إلى مصر فعينه محمد على مترجماً بمدرسة الطب ، وكان معظم عمله فى السنتين اللتين قضاهما فى تلك المدرسة مراجعة الكتب التى ترجمها غيره أمثال يوسف فرعون ، ثم نقل رفاعة بعد ذلك مترجماً بمدرسـة المدفعية بطره فى عام ١٨٣٣ ، وبعد ذلك اختص بالإشراف على مدرسة الجغرافية والتاريخ . وعند ما أنشئت مدرسة الألسن فى أواسط عام ١٨٣٥ بناء على اقتراحه ، عينه الباشا مديراً لها . وفى عام ١٨٤١ أنشىء قلم الترجمة فعمل به

رفاعة ، وزاد عمله عند ما عهد إليه فى أثناء ذلك بتنظيم الوقائع المصرية . أما قلم الترجمة فقد أعيد تنظيمه فى أكتوبر ١٨٤٨ وأصبح يتألف من قلمين ، أحدهما للترجمة العربية تحت إشراف رفاعة والآخر للتركية تحت إشراف كيانى بك الذى عين ناظراً لقلمى الترجمة . أما مدرسة الألسن فقد ألغيت كما تقدم فى نوفمبر ١٨٤٩ . وفى أواخر العام التالى ، أى فى عهد عباس الأول ، كان رفاعة فى طريقه إلى السودان ناظراً للمدرسة التى قرر عباس إنشاءها فى الخرطوم وقتذاك .

ومن الكتب التى ترجمها رفاعة كتاب « المعادن النافعة » تأليف « فيرار » Ferard ، نقله من الفرنسية إلى العربية عملا بمشورة المسيو چومار Jomard « ناظر الأفندية بباريس » « ومبادىء الهندسة » ، وقد وضع رفاعة فى أوله معجما « ببيان بعض كلمات هندسية وتفسير ألفاظ اصطلاحية » ، و « قلائد المفاخر فى غريب فوائد الأوائل والأواخر » تأليف دپنج Depping وقد وضع رفاعة فى أوله كذلك « قاموساً صغيراً يشرح ما ورد فيه من ألفاظ غريبة » ، و « التعريفات الشافية لمريد الجغرافية » ، وقد ذيله بجدول « الألفاظ الاصطلاحية المستعملة فى الجغرافية بأنواعها مرتباً على حروف المعجم » ، و « الجغرافية العمومية » تأليف ملطبرون Malte-Brun . وكذلك قام رفاعة بمراجعة وتصحيح « الكنز المختار فى كشف الأراضى والبحار » ، وهو كتاب جغرافى سبق طبعه فى مالطة ، وقد صحح رفاعة عبارته كما أشرف على ترجمة كتاب « برهان البيان وبيان البرهان فى استكمال واختلال دولة الرومان » تأليف مونتسكيو Montesquieu ، وكان يقوم بترجمته على أفندى الجبيلى ، ولم يتم إنجازها إلا بعد وفاة رفاعة ، وقد طبع هذا الكتاب فى ذى القعدة ١٢٩٣ (نوفمبر — ديسمبر ١٨٧٦) .

ومن الكتب التى قام رفاعة بتصحيحها ومراجعتها كذلك « كنز البراعة فى مبادىء فن الزراعة » ، و « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » ، و « تحفة القلم فى أمراض القدم » و« الدراسة الأولية فى الجغرافية الطبيعية » ، و« بداية القدماء وهداية الحكماء » و« تنوير المشرق بعلم المنطق » ، و « نظم اللآلى فى السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » و « إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى أوروبا » ، « وإتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شارلكان » ، و « قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » ، و « الروض الأزهر فى تاريخ بطرس الأكبر » وقد اشترك رفاعة مع الشيخ محمد إسماعيل الفرغلى فى تصحيح كتاب

« سياحة فى الهند » ، ومع الشيخ محمد قطة العدوى فى تصحيح كتاب تاريخ ملوك فرنسا » ، كما راجع كتاب « سياحة فى أمريكا » .

وكان تصحيح الكتب المترجمة من الناحية اللغوية أمراً ضروريا ؛ لأنه كان لا بد من تهذيب لغة هذه الكتب التى ينقلها المترجمون إلى العربية ليفيد التلاميذ من قراءتها ، فقد تقدم كيف أن أوائل المترجمين كانوا من السوريين أمثال حنا (أو يوحنا) عنحورى ويوسف فرعون وجورج قيدال ، وكانت لغتهم سقيمة بحيث لا يمكن أن يصل ما ترجموه إلى أذهان التلاميذ دون مراجعة الترجمة وتصحيحها . زد على ذلك أن كتابات خريجى مدرسة الألسن وبعض أعضاء البعوث كانت فى حاجة إلى المراجعة والتصحيح ، حرصاً على سلامة العبارة ، وعدم منافاة ما يكتبون للذوق الإنشائى فى ذلك العصر ، وصادف المترجمون صعوبات كثيرة ، وخاصة فى نقل الكتب الطبية إلى اللغة العربية ، لما كانت تتطلبه ترجمة المصطلحات العلمية من دقة تستند إلى معرفة صحيحة واطلاع واسع ، وقد عالج أولو الأمر ذلك كله بوسائل شتى ، فاختاروا نخبة من رجال الأزهر الشريف لمراجعة الكتب وتصحيحها ، ورأى الدكتور كلوت بك ضرورة الاستعانة بهم لما لهم بكتب الطب العربية القديمة من معرفة لها قيمتها عند إعادة النظر فى أسماء المصطلحات الطبية فى أثناء الترجمة وبعدها ، حتى « أصبح للطب فى خمس سنين قاموس "Vocabulaire" تزيد كلماته على ستة آلاف كلمة » . وقد أنشأ كلوت بك لتلاميذه مدرسة يتعلمون فيها اللغة الفرنسية حتى لا تشق عليهم الترجمة ، كما اختار من أعضاء البعوث المدرسين بمدرسة الطب مراجعين ومصححين لما يترجمه زملاؤهم . وقد استعانت المدارس الخصوصية الأخرى بشيوخ الأزهر فى مراجعة أسلوب الكتب وتصحيح أخطائها اللغوية ، ولهذا كان عمل المصححين يضارع فى أهميته عمل المترجمين أنفسهم . وقد اختص بتصحيح الكتب المترجمة فى مدرسة الطب البيطرى الشيخ مصطفى حسن كساب والشيخ عبد المنعم ، وفى مدرسة الزراعة الشيخ نصر أبو الوفا الهورينى ، وفى مدرسة الهندسة الشيخ عبد الغفار الدسوقى ، وفى مدرسة الألسن المشايخ محمد قطة العدوى وأحمد عبد الرحيم الطهطاوى ومحمد الفرغلى ورفاعة رافع الطهطاوى ، أما فى مدرسة الطب فقد قام بتصحيح الكتب المترجمة جماعة منهم الشيخ محمد عمران الهراوى الذى ظل بهذه المدرسة حوالى عشر سنوات يعمل مصححا أول ويعاونه من وقت لآخر المشايخ محمد محرم وأحمد حسنى الرشيدى وحسين غانم الرشيدى ، وقد سافر الأخيران ضمن البعثة الطبية إلى فرنسا فى عام ١٨٣٢ ، فخلفهما الشيخ سالم عوض القيناتى والشيخ

محمد بن عمر التونسى ، ويقترن اسم التونسى عادة باسم صديقه وتلميذه المستشرق الفرنسى الدكتور « پرون » Perron مدرس الطبيعة والكيمياء بمدرسة الطب ، وكان يعرف اللغة العربية وعاونه التونسى فى تعريب محاضراته .

ومن الكتب التى صححها الشيخ إبراهيم الدسوقى ، وقد سبق ذكرها فى هذا البحث « مبادىء الهندسة » و « كتاب الجبر والمقابلة » ، و « الأقوال المرضية فى علم بنية الكرة الأرضية » و « القانون الرياضى فى فن تخطيط الأراضى » ، و « اللآلى البهية فى الهندسة الوصفية » و « ثمرة الاكتساب فى علم الحساب » و « علم تحرك السوائل » ، و « الروضة الزهرية فى الهندسة الوصفية » . أما الشيخ مصطفى كساب فقد صحح الكتب التى ترجمها يوسف فرعون ، وهى « التوضيح لألفاظ التشريح » ، و « رسالة فى علم البيطارية » ، و « التحفة الفاخرة فى هيئة الأعضاء الظاهرة » و « تحفة الرياض فى كليات الأمراض » و « نزهة الرياض فى علم الأمراض » ، و « غاية المرام فى الأدوية والأسقام » و « المادة الطبية البيطرية » و « نزهة الأنام فى التشريح العام » ، و « روضة الأذكيا فى علم الفسيولوجيا » ، و « الأمراض الظاهرة فى الطب البيطرى » ، و « رسالة فى الطب البيطرى » ، « كما قام بتصحيح الكتب التى ترجمها محمد عبد الفتاح ، وهى « نزهة المحافل فى معرفة المفاصل » ، و « الطب العملى » ، و البهجة السنية فى أعمار الحيوانات الأهلية » ، كما صحح كتاب مجمع الغرر فى سياسة البقر » الذى ترجمه عطية أفندى . وقد صحح الشيخ محمد عمران الهراوى كتب « قانون الصحة » ، و « المنحة فى سياسة حفظ الصحة » ، و « مبلغ البراح فى علم الجراح » ، و « دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية » ، و « إسعاف المرضى فى علم منافع الأعضا » ، وقد أملاه مترجمه على أفندى هيبة على الشيخ محمد محرم ، و « نبذة فى الفلسفة الطبيعية ونبذة فى التشريح العام ونبذة فى التشريح المرضى » ، و « الأزهار البديعة فى علم الطبيعة » ، و « الأربطة الجراحية » و « الجواهر السنية فى الأعمال الكيماوية » ، وقد أتم تصحيح الكتاب الأخير بعد وفاة الهراوى الشيخ التونسى يساعده فى ذلك تلميذه الدكتور پرون . أما الشيخ التونسى فقد ساعده فى ترجمة « الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع » الذى ترجمه السيد غانم الرشيدى ، ثم قام بمراجعته وتصحيحه ، كما اشترك مع الشيخ سالم عوض القيناتى فى تصحيح « روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى » ، و « التنقيح الوحيد فى التشريح الخاص الجديد » ، واشترك مع الدكتور پرون فى مراجعة « كنوز الصحة ويواقيت المنحة » ، وانفرد بتصحيح

« الدرر الغوال فى معالجة أمراض الأطفال » . وقد صحح الشيخ نصر أبو الوفا الهـوريني « أجل الأسباب فى أصل الاكتساب » وصحح الشيخ محمد إسماعيل الفرغلى بالاشتراك مع رفاعة « سياحة فى الهند » ، كما صحح الشيخ محمد قطة العدوى من الناحية اللغوية « تهذيب العبارات فى فن أخذ المساحات » ، و « سياحة فى أمريكا » ، و « الروض الأزهر فى تاريخ بطرس الأكبر » ، و « قرة النفوس والعيون بسير ماتوسط من القرون » أما الدكتور أحمد حسن الرشيدى فقد صحح كتاب « طالع السعد والإقبال فى علم الولادة وأمراض النساء والأطفال » كما قام السيد صالح مجدى بتصحيح « مختصر علم الميكانيكا » ، ومراجعة « علم تحرك السوائل » بعد أن قام بترجمتها أحمد فايد .

ومما يجدر ذكره أن بعض هؤلاء المترجمين والمصححين قد عنوا بإلحاق معاجم وقواميس صغيرة بالكتب التى نقلوها إلى العربية ، لتوضيح بعض الألفاظ الغريبة وتفسير المصطلحات العلمية كما فعل رفاعة عند ترجمة كتبه « قلائد المفاخر » و « مبادىء الهندسة » و « التعريفات الشافية » ، وكما فعل خليفة محمود عند ترجمة « إتحاف الملوك الألبا » وحسن أفندى قاسم فى كتاب « تاريخ ملوك فرنسا » وأحمد فايد فى « الأقوال المرضية » والدكتور پرون والشيخ التونسى فى « الجواهر السنية » . وقد سار العمل بهمة فى إعداد القواميس والمعاجم لتيسير الترجمة على القائمين بها ، فوضع الأب أنطون روفائيل زاخور راهبة « قاموس إطاليانى وعربى » « يتضمن بالاختصار كل الألفاظ الجارى بها العادة والألزم لتعليم الكلام ولمفهومية اللغتين على الصحيح » ، وكان هذا القاموس من أوائل الكتب التى طبعت فى بلاق عام ١٢٣٨ حيث طبعت عدة قواميس منها قاموس فارسى تركى من وضع خيرت أفندى (سكرتير ديوان محمد على) ، وقاموس فارسى تركى هو « تحفة وهبى » ، وملخص لهـذا القاموس مع إضافة الألفاظ العربية باسم « نخبة وهبى » ، وقاموس آخر عربى فارسى تركى هو « سجة صبيان » . وفى عام ١٢٥٠ طبعت الترجمة التركية مع المتن العربى لقاموس الفيروزابادى تحت عنوان « الأقيانوس البسيط فى ترجمه القاموس المحيط » ، كما طبع قاموس فارسى تركى « برهان قاطعى » ، و « الترجمان » وهو قاموس عربى تركى ، و « تحفة خيرت » عربى تركى فارسى وقد أحضر كلوت بك من فرنسا « قاموس القواميس الطبية لمؤلفه « فابر » Fabre من ثمانية أجزاء ، فتعاونت هيئة التدريس بمدرسة الطب تحت رياسة ناظرها الدكتور پرون على ترجمة هذا القاموس ، واشترك فى الترجمة كل من إبراهيم النبراوى ، ومحمد أفندى على ، ومحمد شافعى ومحمد الشباسى ، وعيسوى النحراوى ، ومصطفى السبكى ، وحسنين على ، والسيد أحمد

الرشيدى ، وحسين غانم الرشيدى . ولما كان برون يريد أن يشتمل هذا القاموس كذلك على المصطلحات الطبية القديمة ، فقد أحضر القاموس المحيط للفيروزابادى ووزعه على أعضاء هيئة التدريس ، وأشرك معهم فى هذا العمل مصححى مدرسة الطب المشايخ محمد عمر التونسى وسالم عوض القيناتى وعلى العدوى فاستخرج كل واحد من الجماعة منه ما أمكنه استخراجه ويقول الشيخ التونسى « ثم خصنى الناظر المذكور باستخراج ما فى القانون من التعاريف وما فى تذكرة داود من كل معنى لطيف ... » ، وكان هذا العمل شاقا ضخما ، لم يفرغ منه أصحابه إلا عند وفاة محمد على ، فخشى كلوت بك أن يضيع هذا القاموس ، فحمله معه إلى باريس وقدمه هدية إلى المكتبة الأهلية بها فى سبتمبر ١٨٥٠ ، وهو قاموس « الشذور الذهبية فى المصطلحات الطبية » للشيخ محمد عمر التونسى . وقد اشترك فى إعداد هذه المعاجم كل من الشيخين محمد قطة العدوى وأبى الوفا نصر الهوريني ، ومن المعروف أنهما اشتركا فى تصحيح القاموس المحيط الذى أراد « برون » أن يطبعه فى مصر وقد طبع هذا القاموس بأمر من سعيد باشا فى عام ١٢٧٢ هجرية (١٨٥٥ — ١٨٥٦) ، ثم اشترك الشيخ عبد الغفار الدسوقى مع المستشرق الإنجليزى « لين » Lane فى إعداد ترجمة إنجليزية للقاموس المحيط ، وقد طبع بنصه العربى والإنجليزى فى لندن فى عام ١٨٦٣ ، تحت عنوان « القاموس عربى إنكليزى » Arabic English Lexicon . وكان معظم الكتب المترجمة يطبع فى مطبعة بلاق ، أما سائر الكتب فكان يطبع بمطبعة سراى رأس التين بالإسكندرية ، أو فى مطبعة « المهندسخانة » ، أو فى المطبعة الملحقة بمدرسة الطب بأبى زعبل . وفى الحق إنه لم يكن ثم مناص من أن تسير حركة الطبع وإنشاء المطابع جنبا إلى جنب مع حركة الترجمة ، فإنه لما كان أهم غرض من ترجمة الكتب نقل فنون الغرب وعلومه إلى المدارس المصرية فقد بات إنشاء المطابع ضروريا حتى يمكن توزيع الكتب على التلاميذ . وقد أدرك محمد على أهمية إنشاء المطابع بمصر منذ عهد بعيد ، فأوفد نيقولا مسابكى افندى إلى إيطاليا حوالى عام ١٨١٥ للتخصص فى فن الطباعة ، وقد درس نيقولا هذا الفن وتعلم سبك الحروف وعمل قوالبها ، وبعد أن قضى بإيطاليا أربع سنوات عاد إلى مصر ، وعهد إليه الباشا بإنشاء « مطبعة صاحب السعادة » ، أو المطبعة الأميرية فى بلاق ، فكانت أول وأهم مطبعة أنشئت فى عهد الوالى العظيم ، وكان تأسيسها فى أواخر عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) ، ولكنها لم تبدأ عملها إلا فى عام ١٨٢٢ . وكان الغرض الأول من إنشائها طبع الكتب لتغذية المدارس من ناحية وتغذية الجيش بما يحتاج إليه فى تدريبه من إرشادات وتعليمات وقوانين من ناحية أخرى .

وقد استعان الباشا عند إنشاء المطبعة بالآراء التى أبداها كل من عثمان نور الدين والأب أنطون رفاييل زاخور . وكان الباشا فى أول الأمر يحضر من إيطاليا جميع ما تتطلبه هذه المطبعة من آلات وحبر وورق وما إلى ذلك ، ولكنه لم يلبث أن ولى وجهه شطر فرنسا . وكان أول ما أخرجته هذه المطبعة قاموس الأب رفاييل الذى سبقت الإشارة إليه ، والكتاب الذى نقله شانى زاده محمد عطا الله من الفرنسية تحت عنوان « وصايا نامة سفرية » ، وكتاب الأب رفاييل عن « فن الصباغة » ، وقد طبع الكتابان الأخيران فى عام ١٨٢٣ . وكان نيقولا مسابكى نفسه أول مدير لهذه المطبعة ، وكان يعاونه جماعة من مشايخ الأزهر قام نيقولا على تعليمهم طريقة الطبع وصف الحروف وما إلى ذلك ، وقد عين بعض هؤلاء عند اتساع العمل وتنويعه رؤساء لأقسام المطبعة .

وفى السنوات التالية أنشأ الباشا مطابع أخرى بلغ عددها ثمانية ، فألحقت واحدة بمدرسة الطب فى أبى زعبل وكان أول ما أخرجته « كتاب القول الصريح فى علم التشريح » عام ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، وألحقت أخرى بمدرسة المدفعية فى طره ، وكان أول ما طبعته « الكنز المختار فى كشف الأراضى والبحار » وزيادة على ذلك كانت هناك مطبعة بمدرسة الفرسان بالجيزة ، وأخرى بالقلعة لطبع « الجرنال الخديوى » ، ثم الوقائع المصرية فترة من الوقت ، كما كانت هناك مطبعة بسراى رأس التين بالإسكندرية من المرجح أنها أنشئت فى عام ١٨٣٢ ، وطبعت كتاب رفيجو Rovigo عن نابليون فى عام ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ — ١٨٣٤) ، وكتاب بوتا Botta عن تاريخ إيطاليا فى نفس العام . وفى عام ١٨٤٤ ألحقت بالمهندسخانة فى بلاق مطبعة حجر خاصة ، كما ألحقت ببعض الدواوين مطابع لنشر الأوامر والقوانين والمنشورات المتعلقة بأعمالها ، فكان لديوان المدارس مطبعة ، ولديوان الجامعة مطبعة أخرى .

رمع أن هذه المطابع كانت معنية بطبع الكتب المدرسية والأوامر والمنشورات والتعليمات ، فقد أخرجت إلى جانب ذلك كتبا فى الأدب ومختلف الفنون ، نذكر منها « ألف ليلة وليلة » ، و« كليلة ودمنة » ، و« إنشاء الشيخ العطار » ، و« إنشاء خيرت » ، « وديوان نديم » ، « وشرح ديوان حافظ » ، و« الأجرومية » ، « والألفية » ، « والأزهرية » .

وكانت أولى القوائم التى نشرت بالكتب المطبوعة فى مصر تلك التى نشرها المؤرخ « فون هامر » Hammer فى الجزء السادس عشر من تاريخه عن « الإمبراطورية العثمانية »

وكانت تحوى ٣٨ كتابا . وفى أكتوبر ١٨٣١ نشر المستشرق الفرنسى «رينو» Reinaud فى « الجورنال الأسيوى » قائمة أخرى بالكتب التى طبعت حتى ذلك الحين ، وعددها ٥٥ كتابا فى النحو العربى والتاريخ والدين الإسلامى والأدب والشعر والمعارف العامة والرياضيات والعلوم الطبية والزراعة والفنون الحربية والبحرية ، وذلك عدا القواميس والمعاجم وعددها ثلاثة . وفى ٢٤ يناير ١٨٣٨ أرسل القنصل الروسى « ميدم » Medem إلى حكومته قائمة بأسماء الكتب التى طبعت فى بلاق منذ إنشاء المطبعة الأميرية مع بيان بأثمان هذه الكتب وقد بلغ عددها ٧٣ كتابا . وفى مارس عام ١٨٣٩ أثبت الدكتور « بورنج » فى تقريره الضافى الذى نشرته الحكومة الإنجليزية فى عام ١٨٤٠ قائمة يعتقد أنها تكاد تحوى أسماء جميع الكتب التى نشرت فى القاهرة بالتركية والعربية على نفقة الحكومة ، ويبلغ عددها ٧٥ كتابا . وقد ذكر إلى جانب ذلك خمسة كتب ترجمت فى بلاق وطائفة لم تكمل ترجمتها بعد أو فى النية ترجمتها ، وكان عدد هذه الكتب ثلاثة وعشرين ، ومما يجدر ذكره أن بورنج أثبت كذلك قائمة بأثمان الكتب ، وكانت تتراوح بين قرش واحد ، وهو ثمن كتاب « علم الحال » باللغة التركية ، وثلاثمائة وعشرة قروش (ثمن كتاب شرح المثنوى وهو مؤلف من ثلاثة أجزاء ومنقول من الفارسية إلى التركية) .

وفى عام ١٨٤٢ أرسل الدكتور « برون » إلى صديقه « جول موهل » Jules Mohl سكرتير الجمعية الأسيوية بباريس قائمة بما طبع من الكتب العربية والتركية والفارسية القديمة مع إغفال الكتب المترجمة ، ولما كان المستشرق الفرنسى « بيانكى » Bianchi قد أرسل إلى الجمعية قائمة أوفى فقد نشرتها الجمعية فى « الجورنال الأسيوى » فى عام ١٨٤٣ ، ويبلغ عدد ماورد من الكتب فى هذه القائمة ٢٤٣ كتابا .

وجدير بالذكر أنه كانت هناك ، إلى جانب مطبعة بلاق والمطابع الأخرى الصغيرة فى طره والجيزة وأبى زعبل ، مطبعة إفرنجية بثغر الإسكندرية طبعت فيها قصيدة من نظم القنصل الإنجليزى « سولت » Salt ، عنوانها « قصيدة وصفية عن مصر » Egypt : A Descriptive Poem . وهناك من يميلون إلى الجزم بأن هذه المطبعة الإفرنجية لم تكن سوى مطبعة سراى رأس التين ، غير أن قصيدة القنصل الإنجليزى نشرت فى عام ١٨٢٤ ، أما مطبعة سراى رأس التين فأكبر الظن أنها لم تنشأ إلا بعد ذلك بنحو ثمان سنوات أى فى عام ١٨٣٢ ، ويزيد الأمر تعقيدا ماذكره « بورنج » من أنه كانت بالإسكندرية صحيفة فرنسية تدعى « المونيتير إجبسيان » Moniteur Egyptien دون أن

بعين المطبعة التى كانت تصدر عنها ، ولهذا مايزال هذا الموضوع فى حاجة إلى مزيد من البحث والتمحيص .

المونيتير إجبسيان :

قال « بورنج » إن هذه الصحيفة كانت أسبوعية ، بدأت تظهر بالإسكندرية فى أغسطس ١٨٣٣ ، ثم احتجبت فى مارس ١٨٣٤ ، وكانت الحكومه المصرية تمدها بالمعونة على الرغم من أنها لم تكن واسعة الانتشار . وقد ذكر القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut بعض المعلومات عن هذه الصحيفة ، فقال فى رسالة بعث بها من الإسكندرية إلى الدوق « دى بروجلى » Broglie فى ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، إن أول أعداد جريدة المونيتير ظهر فى ذلك اليوم ، وكان يوم سبت ، كما أرسل إلى حكومته نسخة من هذا العدد . ويؤخذ مما ذكره « ميمو » أن رئيس تحرير الصحيفة كان فرنسيا يدعى « كاميل تورل » Camille Turles ، جىء به خصيصا من باريس ، غير أنه كان شابا لم يسبق له المران على العمل الصحفى ، لايعرف شيئا عن الحوادث التى وقعت فى مصر قبل حضوره ، ويجهل كل شىء عن البلاد التى جاء إليها ، ولاتربطه « بالشخصيات » الكبيرة فى حكومة الباشا صلات وثيقة ، هذا إلى أن طريقته فى الكتابة لم تكن تستهوى القراء ، ومن أجل ذلك كان العدد الأول بصفة خاصة يعوزه الابتكار وطلاوة الأسلوب . وقد ذكر « ميمو » أن هذه الصحيفة نشرت فى عددها الأول مقالا عنوانه « المقدمة » يوضح خطة الجريدة وقد وصف « ميمو » هذا المقال بأنه كان « ترجمة حرفية دقيقة لما أمدت به الحكومة المصرية رئيس التحرير نفسه من بيانات وتصريحات » .

ويؤخذ مما قاله « بورنج » و « ميمو » ، أن حكومة الباشا كانت تحتضن هذه الصحيفة رغبة منها فى أن يكون لديها جريدة تكتب بلغة أجنبية ، على غرار الصحيفة الشبيهة بالرسمية التى كانت تصدر وقتذاك فى الأستانة باسم « المونيتير أتومان » Le Moniteur Ottoman ، وهى صحيفة كان ديدنها مهاجمة الباشا فى كل مناسبة ، حتى لقد ذكر « دوهاميل » فى إحدى رسائله إلى « روكان » Ruckman رئيس البعثة الإمبراطورية الروسية فى القسطنطينية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٣٤ ، أن الغرض من حملات تلك الجريدة إنما هو « جرح كبرياء الباشا » ولهذا كانت مهمة « المونيتير إجبسيان » الدفاع عن محمد على وتفنيد الاتهامات التى كانت تكيلها له صحيفة القسطنطينية .

غير أن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن الباشا لم يوح بإصدار « المونيتير إجبسيان » ، وآية ذلك ماذكره « ميمو » نفسه من أنه بوصفه قنصلا لفرنسا كان يرحب بصدور صحيفة فرنسية ، يتوقع لها الانتشار خارج مصر ، كما كان يريد أن يتخذ منها — على حد قوله — وسيلة «لتسديد خطا من يحيد عن الجادة من الأوربيين» . وكان يرى من مصلحة وطنه أن يستخدم نفوذه حتى يضمن خلو الصحيفة من أية أقوال قد تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية ولذلك بادر « ميمو » بمقابلة الباشا ، وبوغوص يوسف ، وطلب إليهما أن تمد الحكومة المصرية صحيفة « المونيتير » بجميع الأخبار والبيانات ، وبكل معاونة قد تؤدى إلى سد النقص الناشىء عما يعوز رئيس التحرير من خبرة ودراية ، كما طلب إليهما الاتفاق على خطة الجريدة سلفا ، حتى لايظهر فيها مايسيء إلى مصالح فرنسا ومصر ، وقبلت ذلك حكومة الباشا ونفذته ، حتى أصبح كثيرون يرون فى هذه الصحيفة « لسان حال » الحكومة المصرية .

وأخذت « المونيتير » تنشر أنباء الحكومة ، على نحو يقارب ما كانت تفعله جريدة الوقائع المصرية ، وكانت هذه الأنباء بطبيعة الحال تمدد جهود الباشا فى ميادين الإصلاح فى مصر وفى ممتلكاته الأخرى ، ومن هذه الناحية كانت « المونيتير » المصرية إلى حد ما ، ذلك «اللسان» الذى استطاع به الباشا أن يدفع عن نفسه افتراءات « المونيتير» العثمانية فى الأوساط الأجنبية وشاءت الظروف أن يوافق ظهور « المونيتير إجبسيان » موعد قدوم البعثة البولونية العسكرية إلى مصر ، وهى بعثة سوف يأتى الكلام عنها مفصلا فى حينه ، وقد ثارت بسبب قدومها بعض صعوبات ، انتهت باستقالة رئيسها الجنرال « دامبنسكى » Dembinski من خدمة الباشا ومغادرة البلاد ، ورأى محمد على أن يوضح الأسباب التى أدت إلى استقالة هذا القائد البولندى ، على نحو يحفظ العلاقات الطيبة بين حكومة مصر والبولنديين الأحرار « المهاجرين » ، ويذيع حقيقة هذه الأسباب فى الأوساط الأجنبية بمصر ، وكان يرجو من غير شك أن تبلغ إيضاحاته من يعنيهم الأمر فى الخارج ، فاستخدم « المونيتير إجبسيان » لهذه الغاية ، ونشر عدد هذه الجريدة الثالث والعشرون الصادر فى ٢٥ يناير ١٨٣٤ « بيان » الحكومة المصرية — إذا جاز لنا أن نسميه كذلك — عن هذه المسألة ، وهو بيان أماط اللثام عن الحقيقة فى غير لبس أو غموض .

بيد أن حكومة الباشا على الرغم من ذلك جميعه لم تكن شديدة الحرص على استمرار هذه الصحيفة التى أظهر الفرنسيون اهتماما بالغا بأمرها خدمة لمصالحهم قبل كل شىء ، فكان رئيس تحريرها يتقاضى مرتبه من بيت تجارى فرنسى فى مصر هو « بيت باستريه »

Pastré ، لا من خزانة الباشا ، وقد حدث منذ حوالى شهر مارس ١٨٣٤ أن امتنع « باستريه » عن دفع المرتب الذى كان يتقاضاه « كاميل تورل » ، فسافر « تورل » إلى القاهرة وحاول أن يحصل من حكومة الباشا على « الأخبار والبلاغات بانتظام » ، حتى يتمكن من المضى فى إصدار صحيفته ، ولكنه لم يظفر بغير الوعود الجميلة والأحاديث المعسولة . وفى ٩ مايو ١٨٣٤ كتب القنصل الروسى «دوهاميل» إلى حكومته أن «تورل» عاد إلى الإسكندرية ولكن الصحيفة لم تستأنف ظهورها لأن بوغوص يوسف لم يهتم بتشجيعها ، وقد تنبأ «دوهاميل» بأن الصحيفة سوف تحتجب نهائيا لهذا السبب . وفى ١٧ يولية من العام نفسه كتب « تيل » Tippel نائب القنصل الفرنسى إلى الجنرال « دامبنسكى » أن « تورل » عقب عودته إلى الإسكندرية ، طفق يكتب إلى « بوغوص » يطلب مساعدته ، ولكنه لقى من الوزير إعراضا فوقف إصدار الصحيفة ، ويعتقد « تيل » أنها لن تعود إلى الظهور . ولما كان آخر عدد منها قد صدر فى يوم السبت ٢٢ مارس ١٨٣٤ ، وكان العدد الأول قد ظهر فى ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، كما ظهر العدد الثالث والعشرون فى ٢٥ يناير ١٨٣٤ ، فإن الأعداد التى ظهرت من هذه الجريدة فى ثمانية شهور تبلغ واحدا وثلاثين عددا ، ثم انطوت صحيفة « المونيتير » إلى غير بعث أو نشور .

ولعله مما تجدر ملاحظته أن «باستريه» كانت تربطه بالباشا إلى جانب المصلحة التجارية علاقة المودة والصداقة ، وأن بوغوص ما كان ليمتنع عن تشجيع صحيفة « المونيتير » وإجابة رغبات «تورل» لو أن الباشا نفسه كان حريصا على بقاء هذه الصحيفة ، تدافع عن حكومته وتفند مزاعم الآستانة ؛ وإنما كانت تستأثر بعناية الباشا صحيفة أخرى هى «الوقائع المصرية» .

الوقائع المصرية :

فى ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٤ (٣ ديسمبر ١٨٢٨) صدر أمر الباشا « بإنشاء الجرنال الرسمى — الوقائع المصرية — باللغتين العربية والتركية » ، وقبل إنشاء « الوقائع » كان الباشا يطبع « الجرنال الخديوى » فى مطبعة صغيرة بالقلعة خصصت لهذا الغرض ، وكان ديوان الجرنال يتلقى التقارير الواردة من الأقاليم ثم يعرضها على الباشا بعد تنقيحها ، فيأمر بطبع ما يراه مناسبا منها فى «الجرنال» باللغتين العربية والتركية ، وكانت النسخ — وعددها نحو مائة — توزع على النظار والمديرين ليقفوا على أهم ما يقع فى مختلف أنحاء القطر ، ويكونوا على علم بما يريده الباشا وحكومته . وفى بداية جمادى الثانية ١٢٤٤ (٩ ديسمبر

١٨٢٨ » أصدر المجلس العالى «لائحة» تنظم ديوان الجرنال على نحو يجعل منه هيئة تفتيش إدارية كبرى ، ثم استبدلت كلمة التفتيش بكلمة الجرنال . أما « الوقائع المصرية » فإن الغرض من إنشائها يتضح من مقال نشرته فى أول عدد صدر منها بتاريخ ٣ ديسمبر ١٨٢٨ ، وقد جاء فى ذلك المقال « الحمد لله بارى الأمم ، (والصلوة) والسلام على سيد العرب والعجم ، أما بعد فإن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم المندمجين فى صحيفة هـذا العالم ، ومن ائتلافهم وحركاتهم وسكوتهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم التى حصلت من احتياج بعضهم بعضا ، وهى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والإيقاف وإظهار الغيرة العمومية ، وسبب فعال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان ، وهذا واضح لدى أولى الألباب ، ومن حيث أن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة ، وباقى أنواع الصنايع التى باستعمالها يتأتى الرضا والتيسير ، هى أسباب للحصول على الرفاهية ، وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر و (الأذا) خصوصا فى مصر ، بل هى أساس نظام البلدان وتدبير راحة أهلها ففكر (حضرت) أفندينا ولى النعم ، فى ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها ، واعتدال أمور أهلها وتوطيدها ، وفى نظام القرى والبلدان ، ورفاهية سكانها وراحتهم ، ووضع ديوان الجرنال ، قاصدا من وضعه أن ترد الأمور الحادثة الناتج منها النفع والإفادة ، حتى إذا ظهر عند المأمورين نوعا النفع والضرر فينتخب ما منه تصدر المنفعة ، ويجتنب عنه ما منه يحصل الضرر . وهذه الإرادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولى النعم ، وإن كانت قد جرت فى ديوان الجرنال إلى الآن ، إلا أنها لم تكن عمومية ، إنما الآن فأراد ولى النعم أن الأخبار التى ترد إلى الديوان المذكور تنقح وينتخب منها ما هو مفيد ، وتنتشر عموما مع بعض الأمور التى ترد من مجلس المذاكرة السامى ، والأمور المنظور بها فى ديوان الخديوى ، والأخبار التى تأتى من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى ، وذلك ليكون كله نتيجة للحصول على الفوايد الحسنة التى هى مقصود ولى النعم ، وتقويما لممارسة المأمورين الفخام ، وباقى الحكام الكرام ، المقلدين تدبير الأمور والمصالح . . . »

وعندما تقرر النظر فى شئون التعليم ، وصدر « ترتيب ٢٥ هجرية » (١٨٤١) ، أعيد البحث كذلك فى أمر الوقائع ، وأسفر هذا البحث عن صدور قرار فى يناير ١٨٤٢ بتنظيم «الوقائع» من جديد تنفيذا لأمر محمد على . ذلك بأن الباشا كان « شديد الرغبة فى وضع خطة سديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل ، كما هى الحال فى صحافة الممالك الأخرى » ، مما حمله على أن يطلب إلى « شورى المدارس » بحث موضوع « الوقائع » والطرق التى

تكفل تحقيق هذه الغاية ، وكان الجديد فى أمر هذا التنظيم أنه لم يقصر «الوقائع» على « نشر أخبار مصر فحسب » ، بل أصبح « من اللازم إضافة نبذ للحوادث الخارجية فى الجريدة ، حتى يتقبلها الناس برغبة وشوق » ، كما صار من الضرورى « الحصول على الأخبار أولا فأولا — ونشرها على الجمهور » ، لأن الأخبار « تسقط قيمتها إذا تقادم عهدها » ، ولكن يجب أن تبقى « الأخبار المصرية » أهم ما تعنى به «الوقائع» . وفى ١٤ مارس ١٨٤٢ ، حدد « شورى المعاونة » نوع الأخبار الداخلية التى يجب نشرها ، وتقرر أن يعهد إلى رفاعة رافع الطهطاوى بترجمة بعض ما يرد فى الصحف الأجنبية ، علاوة على « بعض قطع أدبية من الكتب الأوروبية ، وانتخاب أخبار الملكية ، وترتيب الجريدة المصرية بصفة عامة » ، وقد ظل الشيخ رفاعة يشرف على « الوقائع » بعد ذلك حتى عهد عباس باشا الأول (١٨٥٠)

ويرجع اختيار الشيخ إلى أنه كان فى ذلك الحين ناظر مدرسة الألسن وبها « مترجمون جاهزون » ، ولهذا عهد إليه بوضع « أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » ، بينما أحيلت « أعمال إفراغ الترجمة فى قالب حسن ، بدون الإخلال بالأصل العربى ، وتنظيم المواد حسب النظام التركى ، على حضرة حسين أفندى ناظر المطبعة العامرة » ، وعلى أيدى رفاعة تقدمت « الوقائع » تقدما ظاهراً ، وأخذت المقالات التى يديجها يراع الشيخ تحتل مكان الصدارة فى الجريدة . ولم يصرف تحرير « الوقائع » الشيخ رفاعة عن الترجمة ، فقد أنجز فى أثناء نهوضه بأعباء الجريدة ترجمة مجلد آخر من جغرافية « ملطبرون » ، فأنعم عليه الباشا فى نوفمبر ١٨٤٧ برتبة البيكوية (أميرآلاى) تقديراً لجهوده ، فضلا عما أغدقه عليه من إنعامات مادية .

على أنه قبل اختتام الحديث فى موضوع هذه الحركة الواسعة المباركة ، حركة التعليم والترجمة والطبع والنشر ، يجب أن نذكر ما كان لها من أثر ظاهر فى « تنوير أذهان العباد » بصفة عامة ، لا فى تعليم « الصفوة » المستنيرة الممتازة فحسب ، بل لقد كان لهذه الحركة أثر كبير فى مكافحة التعصب للعادات المصرية القديمة ، ذلك التعصب الذى كان متغلغلا فى النفوس ، ومسيطراً على عقول العامة ومشاعرهم ، فاتسع من جراء هذه الحركة العلمية الواسعة أفق التفكير لدى المصريين ، واستطاع محمد على عند ما نقل إلى مصر علوم الغرب وفنونه ، أن يعد التربة الصالحة لقبول أفكار كانت غريبة على المصريين ، وفى طليعتها فكرة التسامح ، ذلك التسامح الذى أدى إلى حدوث تبدل ظاهر فى معاملات الأهلين مع الإفرنج ، وكان من أثره أن هيأ البلاد لاستكمال نهضتها فى عصر الخديو اسماعيل . ويسوق الكتاب دليلا على هذا التسامح فى أيام محمد على نفسه ، ما حدث لأحد « المبشرين » ويدعى

« وولف » Wolff ، وكان به مس على ما يظهر ، فقد أخذ يخطب فى شوارع القاهرة ، ويدعو الناس إلى اعتناق المسيحية ، ولما كان « وولف » ينشر هذه الدعوة فى لغة عربية سقيمة لم يستطع فهمها عدد كبير « لأعجميتها » ، فقد تركه الباشا وشأنه ، ولم يتعرض له أحد بسوء ، حتى أولئك الذين تيسر لهم فهم ما يقول ولكن «وولف» لم يلبث أن ركب رأسه ، وأخذ يملأ شوارع العاصمة بعبارات كتبها على الجدران بخط تسهل قراءته ، عند ئذ لم يجد الباشا مناصا من إبعاده خوفا من أن يؤدى إغراقه فى الدعوة إلى إثارة الخواطر .

ويذكر « سانت جون » St. John أحد المعاصرين الإنجليز دليلا آخر على هذا التسامح قصة « الشيخ إبراهيم » ، الذى نقم على اليهود احتكارهم مهنة « الجزارة » فى ثغر الإسكندرية ، ومصدر هذه النقمة خوف الشيخ على المسلمين ما ينتظرهم من العقاب فى الآخرة إذا هم ظلوا يأكلون من ذبائح اليهود ؛ لأن هؤلاء كانوا لا يتبعون عند الذبح ما نص عليه الشرع وجرى به العرف الإسلامى ، فكان نصيب الشيخ إبراهيم النفى فى النهاية . وقد أسهب الجبرتى فى بيان دقائق هذه القصة عند ذكر حوادث شهر محرم ١٢٣٦ (٩ أكتوبر — ٦ نوفمبر ١٨٢٠) . فقال « إن الشيخ إبراهيم ، الشهير بباشا المالكى بالإسكندرية ، قرر فى درس الفقه أن ذبيحة أهل الكتاب فى حكم الميتة لا يجوز أكلها ، وما ورد من إطلاق الآية فإنه قبل أن يغيروا ويبدلوا فى كتبهم ، فلما سمع فقهاء الثغر ذلك أنكروه واستغربوه ، ثم تكلموا مع الشيخ إبراهيم المذكور وعارضوه ، فقال أنا لم أذكر ذلك بفهمى وعلمى ، وإنما تلقيت ذلك من الشيخ على الميلى المغربى وهو رجل عالم متورع موثوق بعلمه ، ثم إنه أرسل إلى شيخه المذكور بمصر يعلمه بالواقع ، فألف رسالة فى خصوص ذلك وأطنب فيها ، فذكر أقوال المشايخ ، والخلافات فى المذاهب ، واعتمد قول الإمام الطرشوشى فى المنع وعدم الحل ، وحشا الرسالة بالحط على علماء الوقت وحكامه ، وهى نحو الثلاثة عشر كراسة ، وأرسلها إلى الشيخ إبراهيم ، فقرأها على أهل الثغر ، فكثر اللغط والإنكار خصوصاً وأهل الوقت أكثرهم مخالفون للملة ، وانتهى الأمر إلى الباشا ، فكتب مرسوما إلى كتخدابيك بمصر وتقدم إليه بأن يجمع مشايخ الوقت لتحقيق المسألة ، وأرسل إليه بالرسالة أيضاً المصنفة ، فأحضر كتخدابيك المشايخ وعرض عليهم الأمر ، فلطف الشيخ محمد العروسى العبارة وقال الشيخ على الميلى رجل من العلماء ، تلقى عن مشايخنا ومشايخهم ، لا ينكر علمه وفضله ، وهو منفرد عن خلطة الناس ، إلا أنه حاد المزاج ، وبعقله بعض خلل ، والأولى أن نجتمع به ونتذاكر فى غير مجلسكم ، وننهى بعد ذلك الأمر إليكم ، فاجتمعوا فى ثانى يوم ،

وأرسلوا إلى الشيخ على يدعونه المناظرة ، فأبى عن الحضور ، وأرسل الجواب مع شخصين من مجاورى المغاربة ، يقولان إنه لا يحضر مع الغوغاء ، بل يكون فى مجلس خاص يتناظر فيه مع الشيخ محمد بن الأمير بحضرة الشيخ حسن القويسنى والشيخ حسن العطار فقط ، لأن ابن الأمير يناقشه ويشن عليه الغارة ، فلما قالا ذلك تغير ابن الأمير وأرعد وأبرق ، وتشاتم بعض من بالمجلس مع الرسل ، وعند ذلك أمروا بحبسهما فى بيت الأغا ، وأمروا الأغا بالذهاب إلى بيت الشيخ على وإحضاره بالمجلس ولو قهراً عنه ، فركب الأغا وذهب إلى بيت المذكور فوجده قد تغيب ، فأخرج زوجته ومن معها من البيت وسمر البيت ، فذهب إلى بعض الجيران ، ثم كتبوا عرضا محضرا ، وذكروا فيه بأن الشيخ علىّ على خلاف الحق ، وأبى عن حضور مجلس العلماء والمناظرة معهم فى تحقيق المسألة ، وهرب واختفى لكونه على خلاف الحق ، ولو كان على الحق ما اختفى ولا هرب ، والرأى لحضرة الباشا فيه إذا ظهر ، وكذلك فى الشيخ إبراهيم باشا السكندرى ، وختموا العرض وأمضوه بالختوم الكثيرة ، وأرسلوه إلى الباشا ، وبعد أيام أطلقوا الشخصين من حبس الأغا ، ورفعوا الختم عن بيت الشيخ على ، ورجع أهله إليه ، وحضر الباشا إلى مصر فى أوائل الشهر ، ورسم بنفى الشيخ إبراهيم باشا إلى بنى غازى ، ولم يظهر الشيخ على من اختفائه . » وليس ثمة ما هو أدل على تغلغل روح التسامح بين المصريين فى عهد محمد على من أنه فى أثناء الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) ظل الإنجليز بالقاهرة والإسكندرية يعيشون فى سلام وطمأنينة دون أن تلحق بهم أية إهانة على الرغم من الدور العدائى الذى لعبته دولتهم خلال تلك الأزمة .

و — البحـــرية

يرتبط إنشاء البحرية المصرية فى عهد محمد على بالدوافع الاقتصادية والسياسية التى أحدثت ذلك النشاط العظيم الذى تتبعنا بعض آثاره ، وقد ازدادت أهمية تلك الدوافع بمرور الزمن ، فقد كتب بوالكمت فى أحد التقارير التى رفعها إلى حكومته ، يقول إن وجود بحرية « محترمة » كان فى نظر الباشا أمرا جوهريا لا غنى عنه ، إذا أراد إدخال الحضارة والعمران إلى البلاد واستغلال مواردها ، وكذلك إذا أراد تحقيق أهدافه فى علاقاته مع الباب العالى ، إذ أن وجود هذه البحرية القوية من شأنه أن يدعم صلاته بالأمم المتحضرة ويسهل تصدير المنتجات المصرية ، فى وقت أضحت فيه هذه المنتجات من مصادر إيراد

الدولة كما أن وجود هذه البحرية القوية يعفيه من موقف يجد فيه نفسه على الدوام مهددا من جانب الباب العالى ، الذى يستطيع أن يخلق له كثيرا من دواعى القلق ، بأسطول صغير ضعيف يبعث به إلى ثغر الاسكندرية .

بيد أنه كان أمام محمد على عدة صعوبات عليه أن يزيلها من طريقه ، إذا شاء أن يبنى بحرية قوية ، إذ أن مصر لم تكن حتى ذلك الحين دولة تهتم بالبحرية ، وكانت تفتقر إلى الماهرين من رجال الصناعة ، كما كانت تعوزها المواد اللازمة لبناء السفن وإصلاحها ، هذا إلى أن الإسكندرية ، وهى أكبر ثغورها ، لم يكن مدخل ميناؤها صالحا للسفن الكبيرة ، إذ لم يكن يزيد على اثنتين وعشرين قدما ، مما كان يضطر السفن المحاربة الثقيلة (من نوع الغليون) إلى إنزال ما تحمله من المدافع حتى تستطيع الخروج من الميناء إلى عرض البحر ، غير أن الباشا استطاع بفضل ما أوتى من عزيمة صادقة أن يذلل هذه الصعوبات ويتغلب على كثير منها وقد مر تاريخ البحرية المصرية فى ثلاثة أدوار ، تدرج الباشا خلالها من شراء سفن أسطوله من البلدان الأجنبية ، إلى التوصية على صنعها فى الموانى الأوربية لحسابه الخاص ، إلى إنشائها أخيرا فى دار الصناعة التى شيدها بالإسكندرية .

الدور الأول : نواة البحرية المصرية (١٨١٠ — ١٨٢١) .

اقتضت الظروف السياسية والاقتصادية التى أحاطت بالباشا فى هذه الفترة أن ينشىء بحرية مصرية فى البحرين الأحمر والأبيض ، ذلك بأن حاجته إلى وجود أسطول فى البحر الأحمر لم تلبث أن ظهرت واضحة ، عندما طلب السلطان العثمانى إليه أن يرسل حملة على الوهابيين الخارجين عليه فى بلاد العرب ، فوجد الباشا أن طريق البر بين مصر والحجاز طويل شاق ، وصحيح أن الفرسان كانوا يستطيعون السير فيه بعد اجتياز الحدود المصرية وعبور برزخ السويس بحذاء الشاطىء العربى إلى ينبع وجدة ومن ثم إلى مكة والمدينة ، غير أنه كان من المتعذر على المشاة أن يقطعوا كل هذه المسافة سيراً على الأقدام فى زمن يسير ، أضف إلى ذلك أن الحملة المرسلة إلى بلاد العرب كانت فى حاجة مستمرة إلى إمدادها بالمؤن والذخائر التى يصعب نقلها بطريق البر ، فلم يكن هناك مناص إذن من وجود أسطول لنقل الجند والمؤونة والذخيرة ، ولما كانت سفن هذا الأسطول عرضة لإغارة القرصان عليها فى أثناء عبورها محملة بالعتاد والرجال ، فقد اقتضى الأمر التفكير فى الوسائل التى تكفل الأمن فى البحر الأحمر ، وتضمن بقاء المواصلات مفتوحة بين الجيش الغازى فى بلاد العرب وقواعده العتيدة فى مصر . ولم يكن إنشاء أسطول فى البحر الأحمر بالشىء الجديد ، فقد استرشد الباشا

فى ذلك بما فعله الفرنسيون فى أثناء وجود حملتهم بمصر ، حين فكروا فى إيجاد علاقات بينهم وبين أمراء الهند عن طريق البحر الأحمر ، ودعاهم هذا التفكير إلى التوسع فى عملياتهم العسكرية ونشاطهم السياسى والاقتصادى صوب الجنوب ، وكان من نتائج ذلك أن أمر قائد الحملة بونابرت المهندس الفرنسى فيرو Féraud بأن ينشىء ترسانة فى بلاق ، صنعت فيها مراكب حربية صغيرة ومركب من نوع القرويت ، ثم حملت أجزاء هذه السفن على ظهور الجمال إلى السويس حيث تم تركيبها وإنزالها إلى البحر ، وهكذا خفقت الراية الفرنسية فى البحر الأحمر على عدة سفن ، منها ميلزيمو Le Millesimo وكاستليونى Le Castiglione وتليامنتو Le Tagliamento واستطاع هذا الأسطول أن يحتل ميناء القصير ، ويبسط السيطرة الفرنسية على البحر الأحمر حتى مياه جدة ، ولم يقض على هذه السيطرة سوى دخول الأسطول الإنجليزى هذه المياه من بحار الهند فى مايو ويونيو ١٨٠١ عندما قرر الإنجليز بالاشتراك مع العثمانيين الإطباق على جيش الحملة فى مصر من جميع الجهات وإخراج الفرنسيين من هذه البلاد .

واقتداء بما عمله الفرنسيون أمر محمد على ببناء بحرية مصرية فى البحر الأحمر ، أذاع وقتذاك أن الغرض من إنشائها استخدامها فى نقل المتاجر ، غير أنه لا يبعد أنه كان يرمى كذلك إلى تهيئة الوسائل التى تمكنه من الانسحاب بسلام إذا هددت البلاد بغزو من جانب الفرنسيين أو الإنجليز أو الاتراك وأنشأ « بساحل بولاق ترسخانة وورشات » جمع لها مهرة الصناع والعمال وبخاصة من الإسكندرية كما استقدم صناعا من أوربا ؛ وطفق يستولى على أصناف الخشب اللازمة لبناء السفن كما جلب الأخشاب من آسيا الصغرى ولا سيما أقليم كرمانيا ، وكذلك أقام الباشا عدة منشآت فى السويس ليجرى فى مينائها تركيب أجزاء السفن ، بعد أن تنقل إليها من بلاق على ظهور الجمال ، وهكذا لم تكد تنقضى عشرة شهور حتى كانت ترسانة بلاق قد أنجزت صنع قطع أسطول صغير نقلت إلى السويس ، وفى إبريل ١٨١٠ صار كل شىء على قدم الاستعداد وبقيت فرقاطة واحدة لم يكمل صنعها وقد غادر الأسطول ميناء السويس فى ٣ سبتمبر ١٨١١ فى طريقه إلى بلاد العرب ، فكان أول أسطول مصرى فى الأزمنة الحديثة ، أما لواؤه فعقد لأول أمير من أمراء البحر المصريين وهو عثمان نور الدين ، ومع أن هذا الأسطول كان صغيراً إلا أنه كان فى الوقت نفسه كافيا لنقل الجند والمؤن والذخائر التى تحتاج إليها حملة الباشا على الوهابيين ، كما آزرت مدفعيته الجيش عند ما نزل إلى البر ، وفضلا عن ذلك فقد كان له فضل فى تأمين

المواصلات بالبحر الأحمر ولا سيما فى المنطقة الشمالية منه .

غير أن الباشا أراد أن يعزز أسطوله الصغير فى تلك المياه ؛ فبنى فى ميناء الإسكندرية فرقاطة تدعى « إفريقية » ، غادرت الثغر فى إبريل ١٨١٠ إلى لندن ليتم تحويلها إلى مركب حربى كبير ، كما عمل الباشا فى الوقت نفسه على إنشاء عدة سفن من نوع هذه الفرقاطة الكبيرة للخدمة فى البحر الأحمر ، فشرع فى بناء مركب فى دمياط تحمل أجزاؤه إلى السويس ولم تقف جهوده عند هذا الحد ، بل إنه عهد إلى سليم ثابت أحد رجاله فى القسطنطينية ، بأن يتفاوض مع السفير الإنجليزى فى العاصمة العثمانية بصدد شراء السفن اللازمة للباشا من انجلترة ، ولكن انجلترة لم تجد من مصلحتها أن يكون لدولة ناشئة أسطول قوى يستطيع الدخول فى مياه البحار الهندية فاعتذرت عن إجابة الطلب ، بحجة أنه ليس لديها من السفن ، ماتبيعه ، وعرضت بدلا من ذلك أن تضع تحت تصرف الباشا المركب الحربى الذى يريده لحملته العربية ، ولما كان فى قبول هذا العرض دعم للسيطرة الإنجليزية على البحر الأحمر ، فأن الباشا لم يتردد فى رفضه ، كما رفض اقتراحا آخر تقدمت به بريطانيا ، فحواه أن تضع فى خدمة الباشا إحدى قطع أسطولها فى المياه الهندية ، على أن يقوم الباشا نفسه بتسليحها . على أن هذا الموقف من جانب انجلترة جعل الباشا يحاول الحصول على سفن كبيرة لأسطوله من الدولة العثمانية ذاتها أو من ممتلكاتها ، ولكن مسعاه لم يوفق ، فاضطر فى النهاية إلى الاكتفاء بما كان فى حوزته من السفن فى ميناء السويس .

وهكذا بقى الأسطول المصرى فى البحر الأحمر أسطولا صغيرا تنقصه الوحدات الكبيرة ، التى يستطيع الاعتماد عليها فى مناوراته وحركاته البحرية ، ولا سيما أن « إفريقية » لم تصل قط إلى ميناء السويس ، لأن وصول هذه الفرقاطة إلى لندن أزعج رجال شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية ، وكان يعنيهم أن يظلوا محتكرين لتجارة الهند ، فسعوا لدى الحكومة الإنجليزية حتى تمنع «إفريقية» من الذهاب إلى السويس عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وقد أفلحت مساعيهم وعادت « إفريقية » إلى الإسكندرية فى يناير ١٨١٢ . غير أن الإنجليز حرصوا على إزالة الأثر السيء الذى أحدثه هذا التصرف من جانبهم ، فأحسنوا تسليح هذه الفرقاطة بثلاثين مدفعا من البرنز ، لذلك كانت «إفريقية» أول فرقاطة مصرية ذات شأن فى أسطول محمد على ، ولو أن الحملة الوهابية فقدت بسبب عدم وجودها فى البحر الأحمر «وحدة» قوية كان من الممكن أن يعتمد الأسطول المصرى على مؤازرتها فى تلك المياه .

على أن الباشا إذا كان قد أنشأ أسطوله فى البحر الأحمر لغرض سياسى وحربى ، فقد

أنشأ أسطولا آخر فى البحر الأبيض المتوسط لغرض اقتصادى ، إذ كان الباشا يسيطر على تجارة الصادر ، واستتبعت هذه السيطرة الرغبة فى احتكار النقل النهرى فى داخل البلاد ، كما استتبعت محاولة الاستئثار بفوائد النقل البحرى جلها ، إن لم يكن كلها ، وكان من دلائل انتعاش هذه التجارة ، أن الباشا — منذ اتفق مع الإنجليز فى عام ١٨١٠ على بيع الغلال لهم — أرسل « إسماعيل جبل طار » إلى ملطة فى العام التالى ، حتى ينشىء بيتا تجاريا تمر به تجارة الصادر ، وقد جنى الباشا أرباحا طائلة فى أثناء الحصار القارى ، ومع أن إقرار السلام فى مؤتمر ڤينا عام ١٨١٥ كان له أثره فى نشاط تلك «الوكالة» المصرية بجزيرة ملطة ، إلا أن انتهاء الحروب النابليونية فتح أمام الباشا من ناحية أخرى ميادين جديدة لنشاطه التجارى فى مختلف الموانى الأوربية ، فأنشأ مراكز للتجارة المصرية فى تريستا بإشراف بطرس شقيق بوغوص يوسف ، وفى مرسيليا بإشراف باسيلى فرازلى ، وفى ليڤورنة حيث أقام إسماعيل جبل طار واتخذ منها مقرا يشرف منه على سائر المراكز ، وحدث بعد ذلك أن أشار بوكتى Bokty قنصل السويد فى مصر على الباشا بأن يمد نشاطه التجارى إلى البلدان الشمالية ، فأرسل إسماعيل جبل طار فى عام ١٨١٦ فى رحلة إلى استكهلم وباريس ولندن وهمبرج ، ثم عاد إسماعيل من رحلته عن طريق الروسيا والبحر الأسود ، وفضلا عن ذلك فقد كلف الباشا بيت توسيجة Tossizza وأنسطاسى Anastazzy وغيرهما من البيوت التجارية الأجنبية ، التى كان ممثلوها ووكلاؤها فى مصر من القناصل المشتغلين بالتجارة ، أن يبنوا سفنا للنقل وبخاصة فى بحر الأرخبيل ، وقد أشار الشيخ الجبرتى إلى هذا النشاط التجارى فى الخارج حيث قال فى حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) ، إن الباشا « أقام له وكلاء بسائر الأساكل ، حتى ببلاد فرانسة والإنكليز ومالطة وأزمير وتونس والنابلطان والونديك والبنادقة واليمن والهند ، وأعطى أناسا جملا عظيمة من أموال يسافرون بها ويجلبون البضائع ، وجعل لهم الثلث فى الربح فى نظير سفرهم وخدمتهم » .

لذلك كان من المتوقع أن يؤدى هذا النشاط التجارى الكبير إلى ظهور الرغبة فى إنشاء أسطول ، وكان من الطبيعى كذلك أن يكون نقل الغلال مبعث هذا الاتجاه الجديد ، فقد حدث فى أثناء الحصار القارى أن تعرضت السفن الإنجليزية ، أو التى تحمل أعلاما انجليزية ، لإغارة الفرنسيين عليها فى مياه البحر الأبيض المتوسط ، وهى موسوقة بالقمح المصرى ، فأثر ذلك فى تجارة الصادر ، مما دعا محمد على إلى محاولة نقل غلاله فى سفن تحمل أعلام دول محايدة ، ثم خطر للباشا أن ينشىء لنقل الغلال أسطولا مصريا يتألف من « إفريقية »

وأربع سفن أخرى اشتراها من الخارج ، وقد غادر هذا الأسطول — وكان يتكون من مراكب تجارية تحمل بعض المدافع للدفاع عن نفسها — ميناء الإسكندرية فى شهر أغسطس ١٨١٢ بقيادة اسماعيل جبل طار ، واستطاع الوصول إلى ملطة فى أمن وسلام ، وهناك أفرغت السفن حمولتها من الغلال ، وبعد أن تم وسقها بالذخائر اللازمة لحملة الباشا على بلاد العرب ، عادت إلى الإسكندرية دون أن يلحق بها أى سوء ، فكانت تجربة ناجحة شجعت على القيام بمحاولات أخرى بين الإسكندرية وملطة ، وكذلك بين الإسكندرية والآستانة ، كما شجعت على زيارة موانى البحر الأبيض الشرقى خلال هذه الرحلات ، وفى عام ١٨١٢ كان الأسطول المصرى فى البحر الأبيض يتألف من «افريقية» ، و« واشنطن » — وكان مركبا أمريكيا — ، وفرقاطة أخرى ذات أربعين مدفعا ، وثمانية مراكب تجارية كبيرة ، وكانت أكثر قطع الأسطول من السفن التى اشتراها الباشا من الموانى الأجنبية .

على أن هذا الأسطول أخذ ينمو بعد ذلك نمواً مطرداً حتى صار يتألف فى عام ١٨١٧ من خمسة عشر مركباً كبيراً ، زيد عليها مركبان اشتراها الباشا من النمسا ، ثم أمر الباشا فى العام التالى بأنشاء ثلاث فرقاطات بالإسكندرية لحمل الغلال والفحم والخشب والرخام ، وكانت هذه الفرقاطات تحمل على ظهرها المدافع ، كما كانت تفعل سواها من سفن هذا العهد لحماية نفسها من القرصان غير أن هذه السفن التى أصر الباشا على تسميتها بالفرقاطات ، لم تكن فى الحقيقة سفناً حربية تصلح لخوض غمار المعارك البحرية بحال من الأحوال ، ولهذا يقول ديران ڤيل Durand Viel ، مؤرخ البحرية المصرية فى عهد محمد على ، « إنه لمن المغالاة أن يتحدث الإنسان فى هذه الفترة من الزمن عن وجود بحرية حربية مصرية ، إذ أن مصر محمد على لم تكن وقتذاك فى حاجة إلى أداة للحرب البحرية أو الفتح والسيطرة ، بل لقد ظل حاكمها دهراً طويلا لا يعنيه سوى الحصول على أرباح تضخم بها ميزانيته ويعظم مدخره ، ولو فكر الإنسان فى حال الإسكندرية قبل عشرين سنة ، حين هبط الفرنسيون مصر ، لأدهشته النتيجة الباهرة التى انتهت إليها ، ولم يكن خالق هذا النشاط سوى أحد الباشوات العثمانيين نجح فى أن يجعل اسمه مشهوراً وسلطانه ملموساً ، حتى فى بحار نائية كبحر الشمال وبحر البلطيق . »

الدور الثانى : الأسطول الأول (١٨٢١ — ١٨٢٧)

اعتمد الباشا فى إعداد نواة أسطوله على شراء ما يريده من السفن والفرقاطات من الخارج ، ولكنه بعد عام ١٨٢١ تقريباً بدأ يطلب إلى دور الصناعة فى الموانى الأجنبية

بناء ما يريده من سفن لأسطوله الحربى ، وأهم تلك الموانى مرسيليا وبردو وليڤورنة وجنوة وأركانجل ، وقد تحمل الباشا فى سبيل ذلك أموالا طائلة ذهبت مع الريح ، إذ حطم هذا الأسطول فى معركة نوارين البحرية فى أكتوبر ١٨٢٧ .

وكان السبب الأكبر فى هذا النشاط الجديد أن السلطان العثمانى طلب إلى واليه فى مصر الخروج بحملة لإخضاع الجزر الثائرة فى بحر الأرخبيل ، وإخضاع كريد وقبرص ، كما عهد إليه بإخماد ثورة المورة ، ولم يكن من المستطاع أداء ذلك كله إلا إذا توافرت لدى الباشا بحرية قوية ذات شأن ، وقد وصف الباشا بحريته فى عام ١٨٢١ ، فذكر فى رسالة بعث بها إلى السلطان أنها كانت بحرية تجارية صغيرة تستخدم سفنها فى النقل فحسب ، ولم يكن بينها سوى سفن ثلاث تصلح للخدمة الحربية ، وكانت هذه السفن وقتذاك فى موانى أجنبية ، أما سائر السفن التى كان يملكها الباشا أو أعضاء أسرته أو بعض الأفراد العاديين فلم تكن تزيد حمولة أية واحدة منها على ثلاثمائة طن أو أربعمائة ، ولم تكن تحمل سوى ثمانية مدافع أو عشرة ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الترسانات ، كما كانت تفتقر إلى الأيدى العاملة والصناع الماهرين ، ويعوز أهلها التدريب على فنون البحر ، غير أن ذلك كله لم يقت فى عضد الباشا ، إذ عقد النية ووطد العزم على إنشاء بحرية حربية لها قيمتها فى زمن وجيز ، ووجد أن خير وسيلة لتحقيق ذلك أن يوصى ببناء السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحسابه الخاص .

واتجه الباشا أول ما اتجه صوب فرنسا لتبنى له فرقاطتين ، إحداهما من طراز جان دارك Jean d'Arc ، وهى مركب فرنسى شاهده فى الإسكندرية عام ١٨٢١ ، والأخرى من طراز الإبريق وتشبه مركبا فرنسيا آخر يدعى كيرازييه Cuirassier ، شاهده فى الإسكندرية كذلك ، غير أن فرنسا رفضت فى مارس ١٨٢٣ صنع هذين المركبين ، بدعوى رغبتها فى التزام الحياد فى النزاع اليونانى العثمانى القائم ، هذا إلى أنها لم تكن ترى من مصلحتها أن تضع مواردها وصناعتها فى خدمة دولة أجنبية ، ولكن رشدها لم يلبث أن ثاب إليها ، فأدركت خطأها عندما وجدت القنصل الإنجليزى صولت Salt ينتهز فرصة هذا الرفض ويعرض على الباشا بناء سفنه فى انجلترة ، ولم يمنع الباشا من قبول ذلك العرض سوى خوفه من نوايا هذه الدولة ، وقد عرضت كل من تسكانيا والنمسا على الباشا استعدادها لبناء ما يشاء من السفن ، فأوصى محمد على بصنع فرقاطة واحدة وإبريقين فى جنوة ، وإبريق آخر ومركبين فى البندقية ، بدأت جميعها العمل فى عامى ١٨٢٤ و١٨٢٥ ، وعندما خرج أسطول الباشا

من الإسكندرية فى يوليو ١٨٢٤ لملاقاة سفن الثوار اليونانيين فى مياه رودس وكريد ، كان يتألف من واحد وخمسين مركبا حربيا و١٤٦ نقالة تحمل ١٨,٠٠٠ جندى ، وعقب وقوع أول صدام بين الطرفين وجد الباشا أن الضرورة تقضى عليه ، ما دام يريد التغلب على الثوار فى البحر ، بأن ينشىء مراكب أكبر وأقوى وأسرع مما كان لديه فى ذلك الحين ، وأن من الأفضل أن تكون سفنه الجديدة من نفس الطراز الفرنسى الذى شاهده فى الإسكندرية ، لذلك استجاب الباشا لمساعى القنصل الفرنسى دروفتى Drovetti ، وتجددت المفاوضة بينه وبين الحكومة الفرنسية .

وكان من أثر ذلك أن كتب بوغوص فى ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ إلى الجنرال ليفرون Livron — وكان من أعضاء بعثة عسكرية فرنسية قدمت إلى مصر منذ نوفمبر ١٨٢٤ برياسة الجنرال بوابيه Boyer — بأن يطلب إلى الحكومة الفرنسية الموافقة على صنع فرقاطتين من طراز چان دارك ، وإبريق حربى من طراز كيرازييه ، كما كلفه بأن يطلب إلى وزير البحرية أن يختار واحدا أو اثنين من الضباط فى بحرية الملك شارل العاشر من ذوى الخبرة والدراية بالمنشآت البحرية للإشراف على بناء هذه السفن ، وأن يبعث إلى مصر بضابط من البحرية الملكية يضطلع بإنشاء مدرسة تعلم فنون البحر من الوجهتين العملية والنظرية ، وقد بذل ليفرون قصارى جهده فى تحقيق رغبات الباشا ، غير أن الكونت دى شابرول Chabrol وزير البحرية الفرنسية ، كان يخشى أن يؤول صنع هذه السفن ، ولو لأغراض تجارية ، بأنه انحياز من فرنسا إلى جانب العثمانيين فى أثناء نضال الثورة ، مما قد يؤدى إلى إثارة الخواطر ، ولم يذلل ما أقامه الوزير من عقاب وصعاب سوى رغبة الملك شارل العاشر نفسه فى دعم علاقات المودة والصداقة بين حكومته وحكومة محمد على خدمة لمصالح فرنسا التجارية ، لذلك تقرر فى ٢٧ إبريل ١٨٢٥ أن تصنع الفرقاطتان فى مرسيليا ، مما شجع الباشا على أن يوصى بصنع مركب جديد من نوع القرويت فى أكتوبر من العام نفسه ، وقد بدأ العمل تحت إشراف لوفيبور سيريزى Lefebure Cerisy ، وهو المهندس الذى انتدب من طولون لإنجاز هذه المهمة .

ولما كان الباشا كما تقدم يشجع البيوت الأجنبية على بناء السفن ، فقد انتهز بيت زيزنيا zizinia التجارى هذه الفرصة وشرع فى بناء مركبين آخرين لحساب محمد على ، أحدهما فى مرسيليا والآخر فى لاكيوتات La Ciotat ، غير أن هذا العمل لم يلبث أن أثار ثائرة الرأى العام على حكومة شارل العاشر ، التى اتهمت بأنها جعلت من موانيها دورا تبنى فيها السفن

لحساب محمد على حتى يهاجم بها اليونانيين ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى الكشف عن التصريح ببناء سفن جديدة لحساب باشا مصر ، وإزاء ذلك اضطر إخوان زيزينيا بدورهم إلى بيع المركبين لبيت تجارى آخر هو بيت رامبو Rambaud الذى أعلن أن هذين المركبين سوف يتم صنعهما للخدمة التجارية ، غير أن هذا كله لم يعطل بناء هاتين السفينتين ، ولا بناء السفن الأخرى التى أوصى محمد على بصنعهما رسميا ، فقد وافق الملك فى فبراير ١٨٢٦ على الشروط التى يتم بها بيع السفن « للخدمة التجارية » ، وهكذا استطاع محمد على أن يحصل على السفن المطلوبة وأن يستخدمها فى حرب المورة .

٩ على أن الباشا لم يلجأ إلى الموانى الفرنسية وحدها فى صنع السفن التى تألف منها أسطوله الأول ، بل لجأ كذلك إلى الموانى الإيطالية وبخاصة ليفورنة والبندقية ، وكان يقوم بالإشراف على بناء السفن فى ليفورنة السادة فرنانديز Fernandez وروستى Rossetti وهم وكلاء الباشا وعملاؤه التجاريون ، على أن يدفعوا نفقات صنعها من الأموال التى يحصلونها من بيع المنتجات المصرية التى يصدرها الباشا إلى الأسواق الأجنبية الأوربية ، وفى ١٨٢٧ تم فى ليفورنة صنع سفينة من نوع القرويت تدعى مدينة نفارينو Citta di Navarino وفرقاطة تسمى الأسد Le Leone ، أما فى البندقية فقد تعطل بناء الفرقاطة « المصرية » L'Egyptienne حتى إبريل ١٨٢٨ ، نظرا للعداء المستحكم بين البنادقة والعثمانيين .

ولما كانت الأوامر الخاصة بإنشاء هذه السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحساب محمد على قد صدرت فى عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ، فقد تألف منها ماصار يعرف باسم « برنامج ١٨٢٤ » وكان من السفن التى اشتمل عليها هذا البرنامج « مرشد الجهاد » Guerrière ، وقد صنعت فى مرسليا ، و « البحيرة » وهى التى سميت وقتا ما « المصرية » وصنعت كذلك فى مرسيليا ، و « شير جهاد » وهى الأسد Le Leone التى صنعت فى ليفورنة ، و « رشيد » وهى الفرقاطة « المصرية » التى صنعت فى البندقية ، و الظافرية » وقد صنعت كذلك فى البندقية ، وكل ماتم من هذا البرنامج إلى ماقبل صيف ١٨٢٧ بناء فرقاطتين وأربع سفن من نوع القرويت وخمس من نوع الإبريق ، وكانت هذه الوحدات عماد الأسطول المصرى الذى تحطم فى معركة نفارين البحرية . وكان الأسطول المصرى قبل المعركة يشتمل كذلك على « كفر الشيخ » و « واسطة جهاد » وسفن كثيرة من نوع القرويت .

الدور الثالث : البحرية الكبيرة (١٨٢٧ — ١٨٤٨)

كانت وحدات الأسطول المصرى التى اشتركت فى معركة نفارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧

إحدى وثلاثين قطعة ، تتألف من أربع فرقاطات ، وعشر سفن من نوع القرويت ، وست من نوع الإبريق ، وخمس من نوع الغولت (الغوليت Geolitte) ، وست حراقات ، وذلك عدا النقالات الكثيرة ، وقد فقد الأسطول فى هذه المعركة أربع فرقاطات ، ونصف عدد القراويت ، ونصف عدد الأباريق ، واثنين من نوع الغولت ، وخمس حراقات ، ونقلت أخبار هذه الهزيمة إلى الإسكندرية عن طريق القرويت « أمازون » Amazone والإبريق « واشنطن » ، وكان من أثر هذه الهزيمة ضياع ذلك الأسطول الذى اشترى الباشا وحداته من مختلف الممالك ، أو أوصى بصنعها لحسابه الخاص فى الموانى الأجنبية .

ومع هذا فقد اتفق المؤرخون على أن كارثة نقارين كانت بداية القوة البحرية الحقيقية فى عصر محمد على ذلك بأن هذه الهزيمة لم تستطع أن تنال مما كان يتحلى به الباشا من قوة الشكيمة وصدق العزيمة فسرعان مانشطت أعمال البناء والإنشاء حتى لم يكد يمضى عامان على وقوع تلك الكارثة حتى استطاع « أسربى » Acerbi القنصل النمساوى أن يكتب إلى البرنس مترنيخ فى ٢٦ أكتوبر ١٨٢٩ أن بحرية الباشا صارت تتألف من ٢٩ وحدة حربية ونحو ٩٩٢ مدفعا وحوالى عشرة آلاف من رجال البحر يوجد من هذه القوة فى البحر الأبيض ٥٩ مركبا حربيا و ٧٨٢ مدفعا .

ولم يعتمد الباشا فى هذه المرة على شراء سفنه من الخارج ، أو التوصية على صنعها فى الموانى الأوربية ، بل صار جل اعتماده على ماينبنيه فى دور الصناعة التى جددها أو أنشأها فى مصر ذاتها ، فقد وجد الباشا أن برنامج التعمير الجديد يكلفه نفقات طائلة ، إذا هو استمر على خطته القديمة ، وذلك نظرا لارتفاع النفقات والأجور فى الموانى الأجنبية ، بينما تستطيع مصر أن تصنع حاجتها من السفن ، ولاسيما أن جودة مناخها تساعدها على حفظ الأخشاب سليمة من العطب مدة طويلة ، هذا فضلا عن وفرة الأيدى العاملة وقلة النفقات ، لذلك قرر الباشا منذ إبريل ١٨٢٨ أن يصنع مايريده من السفن فى مصر ، ولما كان نجاح الخطة الجديدة يستلزم المهندسين البارعين والمعلمين الماهرين والمدربين الأكفاء للأشراف على بناء السفن وتعليم المصريين فنون الصناعة والملاحة البحرية ، كما يستلزم وجود دور الصناعة ووفرة الأخشاب ، فقد أولى الباشا هذه المسائل ماتستحقه من عناية ، حتى استطاع فى النهاية أن يذلل جميع ما اعترض مشروعه الضخم من صعاب وعقاب ، وكان من حسن الطالع أن توافق حكومة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور دى سيريزى إلى مصر والتحاقه بخدمة الباشا ، ولم تقف الحكومة الفرنسية عند هذا الحد ، بل شفعت موافقتها بأن عهدت إلى دروفتى قنصلها فى مصر أن يبلغ

الباشا أنه سيلقى من جانبها على الدوام كل مساعدة فى سبيل زيادة منشآته البحرية ووسائل الحرب الأوربية ، حتى يستطيع المضى فيما يبذله من جهود لإنعاش البلاد وضمان رخائها وفى ٢٨ نوفمبر ١٨٢٨ وقع سيريزى عقد استخدامه لمدة ثلاث سنوات ، وقد تعهد بأن يخصص كل معارفه ، ويبذل غاية ما فى وسعه لإجابة رغبات الباشا ، وتنفيذ مايصدره من أوامر ، بصدد المنشآت البحرية التى يريدها ، كما تعهد بإنشاء مدرسة بحرية لتعليم فنون البحر ، وتنظيم « الورش» اللازمة للتعليم . وفى أواسط فبراير ١٨٢٩ أقلع «سيريزى» من مرسيليا إلى الإسكندرية ، فكان المهندس الذى اعتمد عليه محمد على فى بناء بحريته الكبيرة ، أما المعلمون والمدربون فكانوا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا ، من أمثال «لوتلييه» Le Tellier و« ڤلنيش Villenich ، و « چستان » Jestin ؛ و« بسون » Besson ، وهو أشهرهم . وكان بسون ضابطا فى البحرية الفرنسية ، عرض على نابليون الأول بعد هزيمة ووترلو أن ينقله فى سفينة إلى أمريكا ، ولكن نابليون عدل فى اللحظة الأخيرة ، وآثر أن يسلم نفسه للإنجليز ، لذلك طردت الحكومة الفرنسية فى عهد الملكية العائدة الضابط « بسون » من خدمة البحرية ، فقدم إلى مصر فى عام ١٨٢٠ ، والتحق بخدمة محمد على ، وأخذ يرتقى فى سرعة تسترعى الأنظار .

وأما دار الصناعة اللازمة فلم يلبث الباشا أن بدأ فى إنشائها عقب وصول سيريزى بشهور قليلة ، وكانت ترسانة الإسكندرية فى ذلك الحين عبارة عن مكان متواضع على شاطىء البحر أقيم به مصنعان ، كل منهما عبارة عن مسطح من الأرض تظله سقيفة من الخشب ، وكانت تبنى فيهما سفينتان ، إحداهما من نوع القرويت ، والثانية من نوع الإبريق ، وكانت هناك سفينة ثالثة من ذوات الحجم الكبير ، وكان يشرف على الأعمال فى هذه الترسانة الحاج عمر ، وهو رجل تقدمت به السن ، واكتسب من الخبرة والمران ماجعله موضع إعجاب الباشا حتى لقد أثنت عليه الوقائع المصرية بمناسبة صنع « سفينة الفركطون (الفرقاطة) ، الذى شرع فى إنشائه بمعرفة المرقوم » ونزولها إلى البحر فى ٩ فبراير ١٨٣٠ ، وجاء فى عدد الوقائع نفسه الصادر فى ٢٧ شعبان ١٢٤٥ (٢١ فبراير ١٨٣٠) أن المسيو سيريزى « الذى جاء من فرنسا وهو مهندس ماهر فى أنشاء السفن المنصورة » ، عندما شاهد هذه السفينة ، صار يعجب من حال المعمار المرقوم ، حيث أنشأ تلك السفن من دون علم بالهندسة ، وأكمل جميع ما يحق لها» ؛ وكذلك كان هناك إلى جانب الحاج عمر مهندس تركى هو شاكر أفندى الإسكندرانى ، الذى أخطأ فى وضع تصميم ترعة المحمودية عام ١٨١٨ ، وقد اتفقت كلمة المعاصرين على أن

شاكر أفندى هذا كان رجلا جاهلا ، لم يلبث « سيريزى » أن عجل بفصله من الخدمة .

ولم يكد « سيريزى » يتسلم زمام العمل ، حتى بدأ يسبر أغوار المياه فى الميناء الجديد ، لاختيار موضع يصلح لإنشاء « الورش » اللازمة لبناء السفن ، وفى ٩ يونيو ١٨٢٩ قدم إلى الباشا مشروعا كاملا لإنشاء « دار الصنعة » أى « ترسانة الإسكندرية » ، وقد وافق عليه الباشا ، وبدئ فى تنفيذه على الفور ، وأراد « سيريزى » الاستعانة بالصناع الماهرين من طولون . فأعد قائمة بأسمائهم ، بعث بها الباشا إلى « ليفرون » ، وطلب إلى القنصل الفرنسى ميمو Mimaut تأييده فى مساعيه ، وفى فترة انتظار قدومهم ، جمع الباشا حوالى ألفى رجل من مختلف المديريات ، وأرسلهم للعمل بالإسكندرية ، فقسموا فئات تزاول أعمال النجارة والحدادة والبرادة وصنع الحبال وما إلى ذلك ، وقد تحدث « سيريزى » نفسه عن هذا النشاط الجديد فى ميناء الإسكندرية فقال فى إحدى رسائله بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٢٩ ، «لم يحدث فى العالم قط أن شغل مهندس مثلما شغلت منذ حين ، فجميع أمراء مصر وعظمائها هنا فى هذه اللحظة ، ولدى كل منهم مشروعات عظيمة يحدثنى عنها ، وأنا أقوم بتنظيم أعمال الترسانة ، وقد اتخذت جميع الوسائل الخاصة بالطرود والمخازن والورش المختلفة والسقوف القائمة على الأعمدة وعدد الترسانة وآلاتها ... ... ، وقد تم إنزال قرويت ذى أربعة وعشرين مدفعا ، وسننزل فرقاطة إلى البحر خلال بضعة أسابيع ، وبدأنا فى صنع مركبين من نوع الغولت ، وسفينة نقالة حمولتها ستمائة طن ، وسنشرع بعد قليل فى صنع مركب كبير ذى ستة وتسعين مدفعا من عيار ثلاثين » .

ويتضح من هذه الرسالة أن « سيريزى » كان يشرف على صنع السفن الحربية ، بينما كان العمل ما يزال جاريا فى إنشاء دار الصناعة ، وقد ذكرت الوقائع المصرية فى عدد ٢٤ صفر ١٢٤٥ (٢٥ أغسطس ١٨٢٩) ، أن « وضع الأساس » أى البدء فى إنشاء الترسانة كان فى « يوم السبت الثالث والعشرين من محرم الحرام » عام ١٢٤٥ (٢٥ يولية ١٨٢٩م) ، وكانت السفينة الكبيرة التى أشار إليها خطاب «سيريزى» من نوع القباق أو الغليون أى البوارج ، وهو نوع جديد بدأ الباشا يفكر فى صنعه بعد أن تبين له أن من الممكن تعميق مدخل ميناء الإسكندرية إلى حد يكفى لمرور السفن الكبرى ، وقد ذكر إسماعيل سرهنك أن « كراكات » كثيرة استخدمت فى توسيع ميناء الإسكندرية وإصلاحه ، لقلة عمقه وعدم كفايته للسفن التى تضطر أن ترسو بعيدا عن الشاطئ ، ويقول كلوت بك إن ما ألقى فى روع الباشا عن استحالة دخول السفن الحربية الكبرى ، ثم ما كان يعرفه شخصيا عن

« قلة جدوى الآلات البحرية التى لديه ، وعدم غناء العمال اللازمين لمختلف الصنائع عنده » ، جعله « لا يفكر فى إنشاء السفن الكبيرة التى من نوع القباق » ، ولذا كانت حاجته من قبل إلى السفن الحربية من الخارج قائمة على أساس هذه الفكرة ، ولكن عندما حضر مسيو « دى سيريزى » وأطلعه على آرائه فى هذا الشأن ، اقتنع بهذه الآراء ، لذلك بنيت أربع « مصاطب » كبيرة ، ممتدة من الساحل إلى داخل البحر ، لتشاد عليها سفن القباق ، وثلاث مصاطب أخرى لبناء السفن التى من نوع الفرقاطة والقرويت والغولت والكوتر Cutter وغيرها .

أما الورش والمصانع التى أنشئت بدار الصناعة فكان عددها ١٠٥ ، وذلك عدا خمس عشرة ورشة للذخائر والمهمات الحربية ، من بينها ورش الحدادة والنجارة والبويات وصنع القلاع والبوصلات والمناظير ، وكان الصناع فى هذه الورش جميعا تحت إشراف الحاج عمر .

أما الأخشاب اللازمة لبناء السفن فقد أحضرها الباشا من إقليم كرمانيا بآسيا الصغرى ، كما أرسل مهندسيه إلى رودس منذ عام ١٨٢٤ للإشراف على قطع الأخشاب وإرسالها إلى مصر ، غير أنه كان لا يستطيع أن يوصى بإرسال كميات كبيرة من أخشاب تلك الجهات ، حتى لا يثير شكوك الباب العالى فى حسن نواياه ، لذلك رأى أن يبحث عن مواطن أخرى تغنيه عن الأخشاب المستوردة من تركيا ، ولا سيما إذا ساءت العلاقة بينه وبين السلطان ، فاتجه صوب ليفورنة وانجلترة وفرنسا ، ولما اشتدت حاجته إلى الأخشاب ، تبعا لضخامة برنامجه البحرى ، كانت رغبته اللاحة فى الاستيلاء على مواطن الخشب فى سوريا وكيليكيا ، من أهم العوامل التى عجلت بوقوع الحرب الشامية الأولى ، وعندما وردت الأخشاب ، شرع « سيريزى » فى بناء سفينة من نوع القباق أو الغليون ، ذات مائة مدفع ، تدعى المحلة الكبرى ، وقد أنزلت إلى البحر يوم ٣ يناير ١٨٣١ فى حفل عظيم ، وأظهر الباشا رضاه عن « سيريزى » فمنحه رتبة البكوية ، وقبل نهاية عام ١٨٣٢ كان « سيريزى » قد أتم منشآت دار الصناعة ذاتها ، ولكن حدث بعد قليل أن وضعت الحرب السورية أوزارها ، وعقد بين الباشا والسلطان صلح كوتاهية « المسلح » ، فكان لهذا الصلح أكبر الأثر فى خطة محمد على البحرية ، فقد كانت السرعة الزائدة فى إنجاز بناء السفن وإنزالها إلى البحر رائد الباشا ، فى أثناء حرب المورة وفى أعقابها مباشرة ، ولم تكن هذه السرعة راجعة فحسب إلى رغبة الباشا فى تعويض الخسارة التى أصابت أسطوله فى معركة نفارين ، بل كانت

ترجع كذلك إلى إصرار الباشا على إنشاء بحرية قوية تضمن له التفوق على أسطول السلطان محمود الثانى ، ولا سيما وقد بدأت العلاقات تسوء بين الرجلين ، وأخذت النذر تتوالى بقرب اشتعال نيران الحرب بينهما من جديد ، هذا إلى أن الباشا كان يدرك تمام الإدراك أن القوة البحرية ، حتى فى أوقات السلم ، تكاد تكون مقياسا صحيحا لمركز كل دولة من الدول ؛ لذلك كان يعمل جاهدا على أن تصبح مصر فى زمن وجيز الرابعة على الأقل بين الدول البحرية ذات الشأن فى منطقة البحر المتوسط ، حتى يكون لها السبق فى هـذا المضمار على كل من النمسا وتركيا ، وكان جل اعتماد الباشا فى بلوغ هذه الغاية على البحرية الكبيرة ، التى بدأ فى إنشائها بدار الصنعة فى الإسكندرية ، غير أن هذه السرعة التى اصطنعها الباشا ، فى الفترة الواقعة بين حرب المورة (١٨٢٧) وصلح كوتاهية (١٨٣٣) ، لم تلبث أن هدأت ، مع بقاء الأغراض العليـا التى كان يسترشد بها محمد على فى بناء بحريته قائمة لم يعتورها نقص أو تغيير ، ولم يكن السبب فى هذا الهدوء سوى خوف الباشا من أن يؤدى استعداده البحرى إلى إثارة قلق الدول الأوربية ، التى تدخلت لوقف الحرب بينه وبين السلطان ، إذ كان يعنيها ألا يقع بينهما صدام آخر ، يتيح الفرصة أمام الروسيا لتنفيذ معاهدة « هنكار سكلسى » . وقد أفاد محمد على دون ريب من فترة الهدوء هذه ، فأعاد النظر فى برنامجه البحرى على ضوء ما كسبه من تجارب ، ومن ثم أخذ يتجه اتجاها جديدا يرمى إلى الاهتمام بإتقان الصنعة واصطناع الأناة ، إذ اتضح أن الأخشاب التى استخدمت فى بنـاء بعض السفن لم تكن بسبب العجلة صالحة إلى الحد المطلوب ، فسارع إليها العطب ، وبدت حاجة السفن إلى كثير من الإصلاح والترميم ، كما صار من الضرورى أن توجه عناية أكبر إلى الحبال والساريات وما إليها مما يلزم الأسطول .

غير أن فترة الهدوء لم يطل أمدها ، لأن تحرش السلطان بواليه العظيم جعل الباشـا يتوقع استئناف القتال فى أى وقت ، فشرع يطالب من جديد بالسرعة وإجادة الصنعة فى وقت واحد ، وهكذا عاد النشاط إلى ترسانة الإسكندرية ، وجدد محمد على أوامره إلى « سيريزى » حتى يعمل على إنزال أكبر مجموعة من السفن إلى البحر ، فى فترة السكون التى تسبق العاصفة .

وكان فى برنامج الباشا ، إلى جانب صنع السفن ، العمل على توسيع ميناء الإسكندرية وتعميقه ، إذ أن بوالـكمت أشار فى حديث له مع محمد على إلى أن السفن الـكبيرة مضطرة إلى إنزال مدافعها وذخائرها قبل دخول الميناء أو الخروج منه ، مما يعرض أسطول الباشا

للخطر ، إذا طارده الأسطول العثمانى ، فإذا أضفنا إلى ذلك ضيق الميناء ، كان من المتعذر على الأسطول المصرى أن يخرج مسرعا لمطاردة العدو ، لهذا أوصى الباشا المهندس الإنجليزى « جالوى » بإحضار الآلات و« الكراكات » اللازمة لتوسيع الميناء وتعميقه . وفى مايو ١٨٣٣ حاول الكابتن « هوسار » Houssart أن يشق فى الميناء مسلكا على عمق كاف (حوالى ثلاثين قدما) ، ولكنه لم يوفق ، ففكر الباشا عندئذ فى إنشاء ميناء حربى عند « سودا » Sude بجزيرة كريد . وفى ٢٧ يوليو ١٨٣٣ خرج إلى الجزيرة فى رحلة بحرية على ظهر الفليون المحلة الكبرى بقيادة هوسار ، ورفقته أربعة غلايين وأربع فرقاطات وثلاثة قراويت ، وبلغ كريد فى ١٢ أغسطس ، ثم غادر الجزيرة بعد ثمانية عشر يوما ، متخليا عن مشروعه بعد أن اتضح له أن الباب العالى لا ينظر إلى ذلك المشروع بعين الارتياح ، لقرب « سودا » من المورة ومياه الدردنيل .

وثمة موضوع آخر أولاه الباشا جانبا من اهتمامه ، ونعنى به موضوع السفن الجديدة التى تسير بالبخار ، فأوصى فى عام ١٨٣٣ بأن يصنع فى انجلترة أول مركب بخارى مصرى ، وكان يسمى « النيل » وقد بلغت نفقاته (٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ١) من الفرنكات ، ولكن سيريرى وجه كثيرا من النقد إلى طريقة صنعه ، وقدر خسارة الباشا فى هذه الصفقة بثمانمائة ألف فرنك على الأقل .

بيد أن الأعمال لم تلبث أن تعطلت فى الترسانة ، بسبب انتشار الطاعون فى أوائل عام ١٨٣٥ ؛ إذ بلغت الوفيات فى الإسكندرية من جرائه حوالى الثلاثين يوميا خلال شهر يناير ، وزاد العدد حتى ارتفع إلى تسعين فى فبراير ، واستمرت الزيادة حتى ارتفع الرقم إلى ثلاثمائة فى بعض أيام شهر مارس ، وكان من أثر ذلك أن وقع الاضطراب فى الميناء واختلت الأعمال فى الترسانة ، ولم يستطع الباشا تطبيق قواعد الحجر الصحى على بحارة الأسطول ، إذ ثاروا عدة مرات فى أوائل شهر فبراير ، فلم يجد مناصا من أن يأذن لهم فى النزول إلى البر لزيارة أهليهم ، كما رأى من الحكمة أن يرسل الأسطول إلى « سودا » فى جزيرة كريد ، بقيادة أمير البحر مصطفى مطوش ومعه « بيسون » ، حتى لم يبق فى الإسكندرية فى أول مارس ١٨٣٥ سوى غليون واحد ، والفرقاطتين « مفتاح جهاد » و « البحيرة » وثلاثة أباريق هى « تمساح » و « أمريكان » « بادى جهاد » ، وذلك عدا ثلاث فرقاطات وإبريقين ، لنقل الجنود بين الإسكندرية وطرسوس .

وقد انتهز الترك فرصة الاضطراب الذى حدث بسبب انتشار الطاعون ، فصاروا يضعون

العراقيل فى سبيل « سيريزى » ، ودبرت للرجل مؤامرات ، كان يحوك خيوطها أعضاء « الحزب الإنجليزى » ، وهم كبار الموظفين العثمانيين وغيرهم ممن أكلت الغيرة قلوبهم بسبب ما أحرزه المهندس الفرنسى من نجح وتوفيق ، وقد وصف كلوت بك بعض مالقيه « سيريزى » من متاعب فقال ، « إن قدومه إلى الإسكندرية حرم عددا كبيرا من البيوت التجارية ذات الربح الوفير ما كانت تطمع فيه من أرباح مضاعفة ، فى أثمان السفن التى سوف يضطر محمد على إلى ابتياعها من تلك البيوت ، دون أدنى تدقيق فى قيمتها أو مدى صلاحيتها ، على غرار ماحدث فى الماضى ، لذلك أذاع أصحابها عنه شائعات السوء ، ووصموه بكل ما يشين ، وأوسعوه سبا وشتما ، وهاجموه من كل صوب ، على أنهم لم يقفوا عند هذا الحد ، بل أضرموا نار الثورة والعصيان بين العمال الأجانب ، الذين يديرون مختلف الصناعات ، ويقومون بتدريب المصريين ، حتى اختل نظام الورش مرارا وتكرارا ، وكذلك دبروا المكائد عند إنزال السفينة الثانية ، فقطعت حبال الارتكاز رغبة فى القضاء على تلك السفينة وظل العمال المالطيون والليفورنيون يحضون زملاءهم « الطولونيين » ، الذين أحضرهم مسيو دى سيريزى ، على العصيان والتمرد لغاية فى أنفسهم ، وهى أن يكونوا وحدهم على رأس جميع الأعمال . » وزاد الطين بلة سوء العلاقات بين « سيريزى » وزميله الضابط البحرى الفرنسى « بيسون » Besson ، الذى التحق بخدمة الباشا منذ ١٨٢١ ، وما زال يرتقى حتى أصبح قائد الفرقاطة « المصرية أو البحيرة » . وقد ذكر « بروا » Bruat ، وهو ضابط فى البحرية الفرنسية زار الإسكندرية وقتذاك ، أنه حاول إزالة سوء التفاهم بين الرجلين ، ولكن غرور السيدة زوج « بيسون » كان يسبب متاعب كثيرة ، هذا إلى أن « سيريزى » ما كان يسمح لأحد بالتدخل فى شئون الترسانة ، حتى لاترتبك الأعمال ، أما هو فكان يتدخل فى شئون السفن الحربية أكثر مما ينبغى .

وإزاء هذه الصعوبات والعراقيل طلب « سيريزى » إلى بوغوص بك فى ٢٠ ديسمبر ١٨٣٤ أن يعرض استقالته على الباشا ، فأثار ذلك تعليقات شتى بين رجال البلاط ، وأظهر الإنجليز ارتياحهم وبالغ سرورهم ، ولكن الباشا كان يقدر فى الرجل أمانته وصدق ولائه ، فبدلا من أن يقبل استقالته عهد إليه بأعمال جديدة ، غير أن « سيريزى » لم يلبث أن استقال من جديد ، رافعا استقالته فى هذه المرة إلى الباشا نفسه فى ٢ فبراير ١٨٣٥ ، فقبلها محمد على فى أسف عميق ، قائلا إنه « لن يجرى بعد ذهاب سيريزى سوى أعمال الترميم ، بسبب الظروف السياسية القائمة ، إذ أنها تسمح له بوقف الأعمال الإنشائية الهامة ، كما أنه لن يعين

خلفاً له ، لتعذر العثور على رجل فى مثل كفايته . » وقد سرد كاوت بك الأعمال التى تمت على يد « سيريزى » ، إلى جانب الإشراف على تشييد دار الصنعة ، فذكر أنه بنى من السفن الحربية « مصر » و « عكا » و « المحلة الكبرى » و « المنصورة » و « الإسكندرية » و « حمص » و « أبو قير » ، وهى من نوع الفليون كما بنى القرويت « طنطا » ، والغولت « عزيزية » ، والكوتر « النزهة » ، هذا عدا سفينتين ، إحداهما مسلحة بمدافع الهاون ، والأخرى نقالة لحمل الأخشاب التى تصنع منها السواريات ، وفضلا عن ذلك فقد أتم تسليح الفليون « بيلان » ، وبناء الفليونين « حلب » و « دمشق » ، و الفرقاطة « منوف » ، كما قام بترميم الفرقاطات « البحيرة » و « رشيد » و « الجمفرية » و « كفر الشيخ » و « شير جهاد » و « دمياط » و « واسطة جهاد » ، والقراويت « جناح بحرى » و « جهاد بيكر و « فوة » و « يلنك جهاد » ، والأباريق « واشنطن » و « فيلمنان » و « الفشن » و « شاهين دريا » و « سمند جهاد » و « شهباز جهاد » و « التمساح » و « بادى جهاد » و « الأمريكان » ، هذا عدا النقالات والسفن الأخرى الصغيرة ، والسفينة البخارية « النيل » . وفى ١٩ سبتمبر ١٨٣٥ وصل « سيريزى » إلى طولون ، وتوفى بها فى منتصف ديسمبر ١٨٦٤ . أما « بيسون » فقد بقى فى خدمة الباشا ، ولكنه لم يعمر طويلا ، إذ توفى فى ١٣ سبتمبر ١٨٣٧ .

وبعد « سيريزى » تولى الأشراف على الأعمال بترسانة الإسكندرية مهندس فرنسى شاب يدعى المسيو « هنرى » ، ولكن الأمور ظلت مضطربة فيها ، بسبب الحاجة إلى الأخشاب ، وعدم وجود ما يكفى من المواد الضرورية الأخرى ، وكان كل ما استطاع المسيو « هنرى » أن يعمله فى العام التالى (١٨٣٦) ، إتمام فرقاطة كان قد بدأ « سيريزى » فى صنعها منذ عهد طويل ، ولولا ذلك لأمكن القول بأن حركة العمل فى دار الصناعة كانت راكدة ركودا لم تشهد الدار له مثيلا ، فى جميع الأدوار التى مر بها تاريخها الحافل ، غير أن أمد هذا الركود لم يطل ، لأن الظروف السياسية لم تلبث أن تغيرت ، فاستؤنف النشاط فى ترسانة الإسكندرية فى عام ١٨٣٧ ، إذ وضع الباشا برنامجا للأعمال البحرية الإنشائية فى النصف الأول من ذلك العام وطبقا لهذا البرنامج أمكن تسليح الفليون رقم ٩ ويدعى « الكردفان » ، وكذلك الفرقاطة « المنوفية » ، كما تقدم العمل كثيرا فى الغلايين رقم ١٠ و١١ و ١٢ ، وتم تركيب السفينة البخارية الثانية ، وكان محمد على قد أوصى بصنع سفينتين بخاريتين جديدتين فى الإسكندرية والبحر الأحمر فى آخر عام ١٨٣٥ ، هذا إلى إنجاز أحد

القراويت ، وهكذا أمكن تنفيذ أهم ماتضمنه برنامج الباشا ، حتى أن القنصل الروسى دوهاميل استطاع أن يقول فى تقريره فى يوليه ١٨٣٧ ، « منذ بعث محمد على روح النشاط فى أعمال دار الصناعة بالإسكندرية ، برز إلى عالم الوجود أسطول عظيم فى سرعة فائقة كأنما تم ذلك بفعل ساحر . » كما ذكر أن الأسطول المصرى صار يتألف من تسعة غلايين (بوارج) ، وسبع فرقاطات ، وأربعة قراويت ، وثلاثة أباريق ، وخمسة غولتات ، وكوتر واحد ، وسفينة بخارية اسمها « النيل » ، وأربعين نقالة .

على أن محمد على لم يفته أن يعنى بإنشاء الأحواض اللازمة لترميم السفن وإصلاحها بالإسكندرية ، وكان « سيريزى » قد قدم إليه قبل سفره مشروعا بإنشاء حوضين ، ولكن هذه الأعمال كانت فى حاجة إلى المهندسين البارعين ، لذلك أرسل الباشا المسيو هنرى إلى طولون فى مايو ١٨٣٧ ليبحث النظام المتبع فى الموانى الفرنسية ، على أن يسترشد بآراء المسيو « سيريزى » نفسه فى اختيار المهندسين الذين يشرفون على بناء الحوض العائم فى مصر . وفى يوليو من العام نفسه ، وافقت الحكومة الفرنسية على إعطاء محمد على كل ما يحتاج إليه من تسهيلات لصنع هذا الحوض ، كما أشارت فى ٢٣ يونيو ١٨٣٨ بتعيين المسيو « موجيل » Mougel ، مهندس الطرق والكبارى لبناء حوض الإسكندرية ، فجاء موجيل إلى مصر فى ٤ نوفمبر من العام نفسه وقابل بوغوص بك ، كما قابل حسن بك الاسكندرانى وزير البحرية ، وبدأ من فوره فى بناء الحوض ، غير أن العمل أوقف فترة من الزمن ، لقيام الحرب السورية الثانية ، ولذلك لم يتم الحوض إلا فى عام ١٨٤٤ ، بعد أن اشترك فى بنائه المهندسان المصريان محمد مظهر ومصطفى بهجت .

ولعل أهم ماوجه إلى البحرية المصرية إذ ذاك من نقد ، أن الأسطول المصرى لم يقم بأعمال أو مناورات هامة بين عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٩ ، على أن مرد ذلك فى الواقع إلى رغبة الباشا عن إثارة أسباب العداء ، هذا العداء الذى دفع السلطان محمود الثانى فى نهاية الأمر إلى امتشاق الحسام ضد محمد على فى إبريل ١٨٣٩ .

وعندما انتهت أزمة الحكم السياسية الكبرى ، وفقد الباشا ممتلكاته فى بلاد العرب والشام وكريد ، كان من المنتظر أن تقل عنايته بالبحرية . صحيح أنه تنازل عن رغبته فى بسط سيطرة مصر البحرية على البحر الأحمر ، ولكنه فى الوقت نفسه ظل معنيا بالملاحة فى البحر الأبيض ، بل لقد كان يريد زيادة عدد ما لديه من سفن تجارية فى ذلك البحر ، كما كان واضحا أنه « على الرغم من قيود الفرمانات لا يريد إنشاء سفن جديدة فحسب ، بل يريد كذلك

زيادة موارد دار الصناعة إلى حد كبير ..... » ولكن الصعوبات المالية التى ظل الباشا يتحاشى مواجهتها إبان نضاله مع تركيا زمنا غير يسير ، سرعان ما اضطرته إلى توجيه عنايته إليها ، وكما أنها حدت من نشاطه فى مختلف النواحى ، فقد أرغمته على إنقاص أسطوله منذ عام ١٨٤٢ ، حتى لم يبق منه فى حالة جيدة فى أوائل ١٨٤٤ سوى غليون واحد ، وثلاث فرقاطات ، وظلت تقوم باللاحة العادية بقية قطع الأسطول ، وهى ستة قراويت ، وستة أباريق ، وثلاث بواخر ، أما ترسانة الإسكندرية فكانت خالية من جميع المواد اللازمة للبناء أو الترميم والإصلاح .

وقد وضع المرحوم الأمير الجليل عمر طوسون بعد دراسة مختلف المصادر إحصاء عاما لسفن الأسطول المصرى ، يتضح منه أن سفن هذا الأسطول من نوع الغليون المعروفة بالقباق (البوارج) كانت أربع عشرة ، وكانت الفرقاطات اثنتى عشرة ، والبواخر تسعا ، والقراويت ثلاثة عشر ، والغولتات ستة ، والأباريق خمسة ، والكواتر ثلاثة ، وبذلك يكون المجموع الكلى اثنتين وستين قطعة ، هذا عدا النقالات والسفن الصغيرة . وقد أثبت المرحوم أمين سامى باشا الإحصاء التالى عن البحرية المصرية ، وهو مستخرج من « قيودات الأوامر العلية وتحريرات المعية السنية » وغير ذلك من الأسانيد ، وقد ضمنته الدفتر خانة المصرية فى نوفمبر ١٨٩٦ ، بناء على أمر صادر من نظارة الحربية فى إبريل ١٨٩٣ ، للوقوف على « قوة الجيش المصرى من ابتدى سنة ١٢١٨ هجرية (إبريل ١٨٠٣ — مارس ١٨٠٤) لغاية سنة ١٨٨٢ ميلادية قوة كل سنة على حدتها » .

السنة الهجرية	السنة الميلادية	الضباط	الجنود	المراكب	المدافع
١٢٢٥	١٨١٠	٢٧	٢٩٢٨	١٢	١٣٨
١٢٣٤	١٨١٩	٧٨	٧٢٢٠	١٨	١٨٨
١٢٤٤	١٨٢٨ — ٢٩	١٥٩	١٣٣٦٥	٥٣	٦٤٢
١٢٥٥	١٨٣٦	٢٠٤	١٤٩٨٠	٧٠	٩٨٣
١٢٦٣	١٨٤٧	١٠١	٣٣٠٠	٤	١٣
١٢٦٤	١٨٤٨				

هـ — الجيش :

أشار البارون دى بوا لكمت فى تقرير بعث به إلى حكومته فى ٢ يوليو ١٨٣٣ إلى الأسباب الجوهرية التى دعت محمد على إلى الاحتفاظ بجيش كبير ، فقال إن الآمال العريضة التى كان يعلقها الوالى على مشروعاته ، ورغبته فى المحافظة على مركزه ، والعمل على توطيد هذا المركز ، وطبيعة الممتلكات التى تتألف منها إمبراطوريته ، كل ذلك أوجب عليه أن ينشىء قوة كبيرة ، أمكنه بفضلها أن يسيطر على مصر والنوبة وسنار وبلاد العرب وكريد والشام ، كما بات واجبا عليه أن يحتفظ بقوة حربية عظيمة فى كل مكان تعارضت فيه أنظمة احتكاره الحكومى مع ميول الأهلين ، وما للأفراد من مصالح خاصة ؛ أصابها الضرر من وراء هذا الاحتكار ، وذلك حتى لا تكون المصلحة الخاصة ، أو التعصب ، أو اختلاف الرأى ، أو غير ذلك من الدوافع ، سببا فى تحريك الثورة بين شعوب هذه الإمبراطورية ضد حكومة الباشا .

غير أن وجود هذه القوة الحربية الكبيرة أو الجيش لم يكن وحده كافيا لضمان الاستقرار واستتباب الأمر للعاهل العظيم فى إمبراطوريته الواسعة ، بل كان ضروريا كذلك أن ينظم هذا الجيش تنظيما حديثا ، يمكنه من التغلب على أعدائه ، ولم يكن هؤلاء الأعداء جميعا من بدو بلاد العرب أو من رجال القبائل فى النوبة ، بل كان منهم كذلك العثمانيون والأوربيون ، الذين ما كان يستطيع الصمود أمامهم أو قهرهم فى ميدان القتال ، سوى جيش على النظام الحديث . صحيح أن الباشا أحرز عدة انتصارات باهرة فى النوبة وسنار والحجاز بفضل القوات العسكرية التى وجدها عندما تسلم أزمة الحكم ، وصحيح أن تلك القوات كانت مزيجا من الترك والألبان والمغاربة والدلاة أو الدلاتية كما سماهم الشيخ الجبرتى ، وأنه لم يكن يجمع بين هؤلاء جميعا سوى تناول المرتبات من الباشا ، وانتظار الغنائم والأسلاب فى أثناء المعارك وبعدها ، إذ لم تكن ثمة مثل وطنية أو قومية عليا تربط بين أشتاتها ، ولكن رغم الانتصارات التى أحرزتها تلك القوات ، لم يكن الباشا راضيا عن ذلك الجيش الخليط ، الذى لا يعرف النظام ، إذ أنه ما كان يتوقع إحراز مثل تلك الانتصارات ، إذا اشتبك جيشه وهو على هذا الوضع ، مع جيش أوربى أفاد من الأساليب والأنظمة الحديثة التى ألفتها جيوش أوربا ، خلال المعارك التى خاضت غمارها أيام حروب الثورة ونابليون ، وكان الباشا يدرك تمام الإدراك أن الفضل فيما أحرزه جيشه من انتصارات إلى ذلك الحين ،

إنما يرجع كذلك إلى رقابته الدقيقة ، وإلى إشراف أبنائه وقواده العسكريين ؛ على القوات المحاربة ، ولهذا كله لم يكن محمد على راغبا فى إنشاء جيش كبير فحسب ؛ بل كان فى الوقت نفسه معنياً بتدريب هذا الجيش على أحدث النظم ، ومن ثم سمى الجيش الذى شرع فى تكوينه « بالنظام الجديد »

النظام الجديد :

لم يكن تأليف « النظام الجديد » بالأمر الهين ، فقد صادف الباشا فى طريقه صعاباً وعقاباً لا تقل عما صادفه السلطان العثمانى سليم الثالث ، عند ما أراد إدخال « النظام » فى بلاده ، إذ انضم العلماء إلى جماعة الإنكشارية فى معارضة هذه « البدعة » ، وأرغموا « النظام » على الانسحاب إلى آسيا الصغرى فى عام ١٨٠٦ ، وكذلك الحال فى مصر إذ انضم العلماء إلى جماعة الألبانيين ، وعارضوا الباشا فى محاولاته الأولى (فى أغسطس ١٨١٥) ، رغبة فى القضاء على « بدعة النظام الجديد » ، وصاروا يرددون الحديث الشريف ، « كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنهم تآمروا حتى على حياته ، وقد ذكر الشيخ الجبرتى كثيراً من أخبار تلك المؤامرات ، فى حوادث شهر شعبان ١٢٣٠ (٩ يوليو — ٦ أغسطس ١٨١٥) ، ورأى الباشا فى مثل هذه الظروف أن يصطنع الحذر والأناة فى معالجة الموقف ، فأخذ ينتحل المعاذير لتفريق الجند فى أنحاء مصر المختلفة ، أو لإرسالهم على صورة نجدات أو إمدادات لجيوشه فى بلاد العرب ، وظل الباشا يجرى فى سياسته على هذا النحو ، حتى أحس بأن سلطانه فى مصر قد توطدت دعائمه ، وأن صيته قد ذاع فى أرجاء العالم الإسلامى ، بسبب انتصاره على الوهابيين واسترداد مكة والمدينة من أيديهم ، وعندئذ رأى أن الفرصة أصبحت مواتية للإقدام على محاولته الثانية ، وكان ذلك حوالى عام ١٨١٩ ، فبادر بإرسال عدد من الرقيق السود أى « العبيد » إلى فرشوط ، لتدريبهم تحت إشراف إبراهيم أغا أحد « العصاة » الذين لجئوا إلى مصر من الآستانة ، ولم يلبث الباشا أن وجد الحاجة ماسة إلى تأليف هيئة من الضباط المدربين على الأسلوب الحديث لتنظيم الجيش الجديد الذى اعتزم إنشاءه ، كما دعت الضرورة إلى اختيار مدربين يقومون بتعليم الجنود .

وكان اختيار أولئك الضباط والمدربين أو المعلمين مثار صعوبات جمة ، لأن الباشا لم يشأ أن يستقدمهم من تركيا حتى لا يثير شبهات الباب العالى من ناحية ، ولأن الجيش

العثمانى إذ ذاك لم يكن فى حال تسمح بإرسال المدربين اللازمين من ناحيـة أخرى ، لذلك رأى الباشا أن يتجه صوب أوربا حيث وجد ضالته ، إذ أن عدداً كبيراً من الضباط الفرنسيين خاصة باتوا بغير عمل بعـد أن وقفت رحى الحروب النابليونية ، وصاروا يتوقون إلى الخدمة فى بلاد أخرى ، سعياً وراء الرزق وخوفاً مما قد يصيبهم من الأذى فى عهد ملـكية البربون الراجعة ، فقر رأى الباشا على أن يستخدم منهم جماعة فى جيشه الجديد ، ولا سيما أنه كان قبل ذلك قد ألحق ضابطاً فرنسياً يدعى ڤاسيير Vassière بخدمة ابنه إبراهيم فى أثنـاء حروبه مع الوهابيين ، كما رأى أن يستخدم بعض الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين ، وبذلك اجتمعت لدى محمد على نخبة طيبـة ، كان من بينهم « شاتى » Chatis ، و « دوميرج » Doumergue ، و « كيسون » Caisson ، و « بوسا » Boussa ، و « وسيڤـان » Sevin ، و « داراجون » Daragon ، و « مارى » Mari ، ويعـرف أيضاً باسم « بكير أغا » ، ثم سـيف Sève المشهور باسم « سليمان الفرنساوى » ، وهو أقدرهم جميعاً .

« وجوزيف أنثليم سيف » Joseph Antheleme Sève (١٧٨٨ — ١٨٦٠) من مدينة ليون ، انتظم فى سلك المدفعية بالبحرية الفرنسيـة ، واشترك فى معركة الطرف الأغر فى ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ ، والتحق بعد ذلك بالجيش الفرنسى فى إيطاليا عام ١٨٠٧ ، ثم اشترك فى حروب نابليون مع النمسا عام ١٨٠٩ ، ووقع فى الأسر مدة بعـد أن أصيب بجرح فى معركة « پردنون » Pordenone (فى ١٥ أبريل ١٨٠٩) ، ولم يعد إلى فرنسا إلا فى مارس ١٨١١ ، وانضم عقب ذلك إلى حملة نابليون على الروسيا فى عام ١٨١٢ ، فلما تقهقر الفرنسيون بقى « سيف » فى ألمانيا ، وأصابته جراح فى معركة « بوزن » Posen فى فبراير ١٨١٣ ولـكنه عاد إلى الاشتراك فى معارك عام ١٨١٤ ضد أعداء فرنسا ومنح وسام فرقة الشرف وفى فترة المائة يوم التحق بجيش الشمال ، ولم تكد تمضى أربعة شهور على موقعة « ووترلو » حتى سرح من الجيش (فى ٢٩ أكتوبر ١٨١٥) ، وبدأ يشتغل بالتجارة ، حتى إذا ما وافى عام ١٨١٩ قدم إلى مصر يطلب الالتحاق بخدمة محمد على ، وعنـد ما قدمه القنصل الفرنسى « دروڤتى » إلى الباشا عهـد إليه بالبحث عن الفحم الحجرى فى النوبة ، غير أن جهود « سيف » فى الوجه القبلى وعلى شاطىء البحر الأحمر لم يحالفها التوفيق ، ولـكن الرجل استطاع خلال الشهور الخمسة التى قضاها فى أعمال التنقيب أن يدرس عادات أهل البلاد وأحوالهم ، بل لقد حاول الاندماج فيهم ، فارتدى لباسهم وتعلم اللغة العربية ، وصار

له بين المصريين أصدقاء كثيرون ، فلما استقر رأى محمد على على تنظيم جيشه بعد انتصاراته على الوهابيين ، لم يجد أوفق من « سيف » ليشغل منصب المعلم الرسمى للنظام الجديد يعاونه « دوميرج » « وكادو » « وكيسون » و « مارى » أو « بكير أغا » ، ولم يكن هؤلاء جميعا بما فيهم « سيف » نفسه سوى « تعليمجية » .

وحوالى عام ١٨٢٠ أنشئت مدرسة المشاة العسكرية ، ووضعت تحت إدارة « سيف » وانتقى محمد على تلاميذها من بين أفراد أسرته وأبناء موظفيه وبعض النابهين من المماليك ، وكان عددهم يتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة ، وشرعوا يقومون بتمريناتهم فى ميدان الرميلة بالقلعة ، على مرأى من الأهلين والعلماء المشايخ وغيرهم ، فكان ذلك مدعاة لقيام عدة صعاب ، منشؤها الجهل والتعصب ، والنفور من الخضوع لرجل « رومى » ، يفرض أوامره ونواهيه على طائفة من « المؤمنين » ، لذلك طلب « سيف » فى أكتوبر ١٨٢١ أن تنقل هذه المدرسة إلى الوجه القبلى ، فوقع الاختيار على أسوان لبعدها عن القاهرة ومؤثراتها من ناحية ، وقربها من السودان ، ذلك القطر الذى ينتظر أن يكون أهم مراكز التجنيد للجيش الجديد من ناحية أخرى ، وقد لقى « سيف » فى تعليم هؤلاء الضباط وتدريبهم متاعب كثيرة ، ذكرها « مانجان » وغيره من المؤرخين ، كما ذكرها « تيودور » دلسبس « Theodore de Lesseps شقيق فردنند دلسبس الأكبر ، وكان قد زار الوجه القبلى فى ذلك الحين ، قال « لقد رأى سيف حياته تتعرض للخطر عدة مرات ، كما شاهد جهوده وهى قاب قوسين أو أدنى من الفشل ، فكثيراً ما أصدر الأمر بإطلاق النار فإذا به يسمع صوت الرصاص يدوى على مقربة منه ، ولكنه استطاع بفضل جنانه الثابت أن يؤدى الواجب الذى نيط به أداء موفقاً » على أن « سيف » كان يلقى كل تأييد ومعاضدة من الباشا وكبار رجال الدولة ، أمثال « محمد بك لاظ أوغلى » وزير الداخلية ثم الحربية ، وعثمان نور الدين الذى نقل إلى التركية القواعد العسكرية الفرنسية ، التى صارت أساساً لتعليم الضباط الجدد .

وإلى جانب مسألة الضباط كان الباشا معنياً بمسألة الجند الذين يجب إرسالهم إلى أسوان حتى يقوم « سيف » وضباطه الجدد بتدريبهم وتعليمهم ، ولما كان من غير المعقول أن يختار الباشا هؤلاء الجنود من بين الألبانيين الذين أراد أن يتخلص منهم ، أو البدو الذين يتعذر عليه إرغامهم على ترك بلادهم فى الحجاز ، فقد فكر فى تجنيد السودانيين ، ومن الثابت أن الرغبة فى تجنيد السود فى النظام الجديد كانت من الأسباب الأساسية لفتح السودان ،

وآية ذلك ما أصدره الباشا من أوامر إلى قائدى جيشه فى سنار والكردفان ، وهما ابنه إسماعيل وصهره محمد بك الدفتردار ، حتى يكثرا من إرسال « العبيد » إلى مصر مهما كلفهما الأمر من مشقة أو نفقة ، كما ذكر « كايو » Caillaud صاحب الرحلة المشهورة إلى مروى أن « الحصول على أكبر عدد مستطاع من السود » كان من بين أغراض الحملة التى ذهب بها إبراهيم باشا إلى السودان على رأس جيش ثالث ، وأن عدد من كان يراد تجنيدهم من هؤلاء العبيد لم يكن يقل عن ثلاثين ألفاً أو أربعين ، وهكذا أخذ سيلهم يتدفق على مصر كلما تقدم الجيش الفاتح فى بلادهم . وفى أسوان شرع « سيف » يعنى بهم ، فأنشأ الثكنات الصالحة لإيوائهم ، وهيأ لهم خدمة صحية تحت إشراف دوساب Dussap أحد الأطباء ، وصاروا يطعمون بالمصل الواقى من الأمراض الوبائية عند وصولهم ، كما أعد مستشفى للعناية بمرضاهم ، ولكن جميع هذه الجهود وكل تلك العناية لم تستطع الإبقاء على حياتهم ، فانتابتهم الأمراض ، وتلقفهم الموت بكثرة أزعجت الباشا ، وحملته فى النهاية على تجنيد « الفلاحين » من أهل مصر فى جيشه الجديد .

على أن محمد على حين اعتزم تجنيد المصريين لم يجد الطريق أمامه معبداً مفروشاً بالورد والريحان ، بل ألفاه على العكس من ذلك كثير المزالق مليئاً بالأشواك ، وكان للطبقة الأرستقراطية التركية دخل كبير فيما لقيه الباشا من صعاب وعقاب ، لأن أفراد هذه الطبقة لم يكفهم أن يرفضوا انخراط أبنائهم فى سلك الجندية ، بل أرادوا كذلك أن يحولوا دون تجنيد المصريين ، وحجتهم فى ذلك أن الجندية مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح فى متناول « الفلاحين » كما زعموا أن وضع السلاح فى أيدى « الفلاحين » « المغلوبين » إنما هو تسليمهم الأداة التى يطردون بها « العثمانلى » « الغالبين » ، ولكن الباشا رأى أن يمضى فى سبيله قدما غير عابىء بمثل تلك المزاعم والآراء ، فأقبل على تجنيد المصريين أيما إقبال ، ونجحت التجربة نجاحاً لم يكن ثم من يتوقعه ، وسرعان ما ألف « الفلاحون » حياتهم الجديدة وأصبحوا يرون من دواعى فخرهم أن يعتبروا أنفسهم من « جند محمد على » وهكذا ظل « العبيد » و « الفلاحون » يفدون على معسكر أسوان ، ومن أولئك وهؤلاء استطاع « سيف » فى عام ١٨٢٣ أن يعد ستة آلايات من الجند المشاة طبقاً للتعاليم والأنظمة المعمول بها فى فرنسا منذ صدور قانون جوفيون سان سير Gouvion-Saint-Cyr فى ٢٣ أكتوبر ١٨٢٠ .

غير أنه لما كانت أسوان بعيدة عن القاهرة ، ولم تكن المواصلات سهلة ميسورة بين

عاصمة البلاد ومركز تدريب النظام الجديد ، وكان جو أسوان الحار يساعد على انتشار المرض بين الجنود ، فقد أمر الباشا فى الشهور الأولى من عام ١٨٢٣ أن ينتقل الجنـد إلى مكان قريب من القاهرة ، على أن يتم هذا الانتقال على عدة مراحل ، حتى لا يضار الجند بسبب انتقالهم الفجائى من الجو الحار إلى الجو المعتدل ، ولذلك انتقل المعسكر من أسوان ، واستقر فترة إثر فترة فى إسنا وأخميم ثم فى أبى تيج ، حيث زارهم محمد بك لاظ أوغلى ناظر الحربية وقام بالتفتيش عليهم ، ولم يلبث الباشا نفسه أن زار المعسكر عند ما انتقل بعد ذلك إلى بنى عدى قرب منفلوط فى ديسمبر ١٨٢٣ ، وكان يصحبه فى هذه الزيارة كل من « دروفتى » القنصل الفرنسى « وصولت » القنصل الإنجليزى ، وقام الجنـد بمناورات حازت إعجاب الجميع وبعد العرض شكل كل آلاى مربعاً وقف وسطه الضباط وتسلم كل آلاى علمه الخاص ، وقد وصف ڤولابيل Vaulabelle حفل تسليم الأعلام وحلف اليمين ، وكيف قرأ الأئمة — المشايخ — آيات من الذكر الحكيم وكيف نحرت الذبائح ، وانتهى الحفـل باطلاق المدافع ، وقد سر الباشا مما رأى ، وعقد النية على أن يضع هـذه الآلايات الجديدة موضع التجربة ، فسافر الآلاى الأول صوب أسوان فى طريقه إلى سنار وكردفان فى ٥ يناير ١٨٢٤ ، وسار الثانى إلى القصير للإبحار منها إلى جدة ، أما سائر الآلايات فغادرت مقرها بعد قليل إلى المورة ، وفى جميع هذه الميادين برهن النظام الجديد على كفاية ممتازة .

وكان الجيش النظامى فى عام ١٨٢٤ يتألف من تلك الألايات الستة فحسب ، وعدتها أربعة وعشرون ألف جندى ، أما غير النظاميين فكانوا حوالى عشرة آلاف ، وزع أكثرهم بين بلاد العرب والنوبة وسنار والـكردفان هذا عدا الفرسان والمدفعية ، وقد بلغ عدد الفرسان نحو ثمانيـة آلاف أغلبهم من الدلاة والتركمان ، وكانوا مقسمين « زمراً » كل « زمرة » مؤلفة من خمسمائة فارس ، بقيادة « بيك » يلتحق بخدمة الباشا مدة معينة ، وكانوا لا يعرفون النظام ولا يربط بينهم سوى الطمع فى الغنائم والأسلاب ، وفضلا عن ذلك فقد كان لـكل كبير فى الدولة جماعة من فرسان المماليك البيض ، بلغ عددهم ١٠٦١٠ فى عام ١٨٢٥ ، وأما المدفعية فكانت تتألف من ١٢٠٠ عثمانى ، يستخدمون مدافع ميدان أو حصار اشتريت من تركيا وفرنسا وأسبانيا ، ولم تكن هـذه المدافع فى الواقع ذات قيمة حربية كبيرة ، إذ كانت تستخدم فحسب عند الرغبة فى إصابة أهداف قريبة ، أو إطلاقها على جموع كثيفة ، أى أن فائدتها كانت أظهر فى مثل حرب الوهابيين أو حرب السودان ضد طوائف البدو وقبائل السود ، وقد حدث فى عام ١٨١٥ أن حاول « جوثاردى ڤينور » Gothard de Veneur

أحد الضباط الفرنسيين ، إصلاح المدفعية المصرية بابتكار نوع جديد من المدافع ، ولكنه توفى قبل أن يضع اختراعه موضع التجربة ، وفى مارس ١٨٢٢ ، أى بعد سبع سنوات ، قام بارون سويدى يدعى « ويترشيت » Witterschett بتجربة أخرى ولكنه لم يوفق ، ولعله مما يجدر ذكره أن الباشا صنع بعض مدافعه الأولى فى المصانع التى أنشأها وأحضر لها مهرة الصناع من أوربا ، وكان أهم هذه المصانع فى القلعة ، وقد وصفها « مانجان » بقوله « إن أقسامها الواسعة كانت تشغل حيزاً عظيما من القلعة ، يمتد من قصر صلاح الدين القديم إلى باب الإنكشارية الذى يطل على ميدان الرميلة ، وكان يصنع فى معمل صب المدافع فى كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع من عيار أربعة وثمانية أرطال ، وكانت تصب فيه أحيانا مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات ، ومدافع من هذا النوع يبلغ قطرها أربعاً وعشرين بوصة » ومنذ عام ١٨٢٤ كان بالقلعة إلى جانب معمل صب المدافع معمل آخر للبارود ، وثالث للأسلحة ، وكان معمل صب المدافع تحت إشراف فرنسى يدعى جونون Gonon كانت تعوزه الخبرة والحكمة ، ولم يكن ماينتجه معمله من النوع الجيد ، ولهذا لم يستطع أن يحوز رضاء الباشا ، أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسى آخر هو « قسطى » Coste رئيس مهندسى الوالى ، وإليه يرجع الفضل فى إعادة إنشاء معمل البارود القديم ، الذى أسسه الكيميائيون من علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بحوالى ربع قرن فى جزيرة الروضة قبالة مصر القديمة ، وأما معمل الأسلحة والبنادق فقد أسس فى عام ١٨٢٣ بفضل جهود فرنسى يدعى « جيلمان » Guillemain لم يلبث أن خلفه إيطالى يدعى « فرانجينى » Frangini قضى المعمل تحت إشرافه نحو سنتين ، قبل أن يتم صنع بندقية واحدة ، رغم ماتكبده الباشا من نفقات طائلة ، ولهذا ظل يشترى بنادق الجيش من الخارج ، وإن لم تكن من النوع الجيد .

غير أن هذه المعدات وتلك القوات لم تكن كافية فى نظر محمد على ، لأن الألايات الستة لم تلبث أن أرسلت بعد تدريبها إلى السودان والحجاز والمورة ، وكادت مصر نفسها تخلو من جيش قوى ، يستطيع الدفاع عنها إذا دعت الظروف ، هذا إلى أن القضاء على الجيش الجديد كان أمراً محتملا ، إذا رأت تركيا أو الدول الأوربية الاشتباك مع الباشا ، قبل أن يكون لديه من الجنود ما يسد حاجة الميدان ، لذلك قر رأى محمد على على أن ينشىء ثلاثة آلايات جديدة على غرار الآلايات الستة السابقة ، فسارع إلى حشد المجندين فى بنى عدى وعهد بتعليمهم إلى مهندس قديم من نابولى يدعى « شياندى » Chiandi ، ويعرف باسم

« قاسم أغا » ، وكان الرجل يطمع فى أن ينال من الحظوة لدى الباشا ماناله سليمان الفرنساوى فهداه التفكير إلى نقل المعسكر من بنى عدى إلى « أثر النبى » جنوبى مصر القديمة ، ثم إلى « العباسية » ، غير أن قرب المعسكر من أماكن اللهو والتسلية بالقاهرة ، وما عرف عن عداء العاصمة لكل جديد فى الجيش ، جعل الباشا يأمر بنقله إلى مكان بين « الخانقاه » « وأبى زعبل » عرف باسم « جهاد آباد » ، وفى معسكر « جهاد آباد » أكملت الألايات الثلاثة ، السابع والثامن والتاسع ، تدريبها فى أغسطس ١٨٢٥ .

البعثة العسكرية الفرنسية :

ولما كان رائد الباشا ألا يقف عند هذا الحد ، فقد عهد إلى المسيو « تورنو » Tourneau أحد تجار الإسكندرية ، بمهمة البحث فى فرنسا عن مدربين لجيشه ، من بين ضباط الجيش الإمبراطورى السابق ، على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا فى مصر إبان الحملة الفرنسية ، بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة « جنرال » ، أما سائر أفرادها فيكفى أن يكونوا من الضباط العاديين ، وبناء على هذا التكليف رحل « تورنو » إلى فرنسا فى صيف عام ١٨٢٤ ، واتصل فى باريس بالجماعة التى ظلت تعرف فى فرنسا باسم « المصريين » Les Egyptiens لسابق خدمة أفرادها فى مصر تحت إمرة نابليون ، وكان من بينهم « بليار » Belliard الذى وقع معاهدة تسليم القاهرة فى ١٨٠١ ، و « إدم فرنسوا چومار » Edme François Jomard عضو مجمع القاهرة القديم ، وقد لقى « تورنو » من أولئك « المصريين » ترحيبا وتشجيعا ، وأخذ « بليار » على عاتقه مهمة تأليف البعثة المطلوبة وفق رغبات محمد على ، فاختار لرياستها الجنرال البارون « بوابيه » Boyer — پيير فرنسوا إكساڤييه Pièrre - François - Xavier — ، ولعضويتها « جودان » Gaudin ، و « أدولف دى تارليه » Adolphe de Tarlé وشقيقه « پولان دى تارليه » Paulin de Tarlé ، و « پوجول » Pujol و « لوديو » Lodieu ، و « شنڤيل » Chenneville ، وكذلك الجراح « ديڤينو » Duvignault ، وقد انضم إلى هذه البعثة ضابط آخر برتبة جنرال هو المركيز « دى ليڤرون » Livron الذى سبقت الإشارة إليه ، وجميع هؤلاء ممن كانوا بمصر أيام الحملة ، ولبعضهم مواقف مشهورة ، وبخاصة فى عهد الجنرال « مينو » Menou .

أما رئيس البعثة « بوابيه » (١٧٧٢ — ١٨٥١) فقد تطوع فى خدمة الجيش عام ١٧٩٢ ، وحارب فى جيوش الراين والسامبر والموز والبرانس الشرقية ، وشهد الحملة

الإيطالية ، ثم تبع بونابرت إلى مصر ، وأصيب بجرح عند الهجوم على الإسكندرية ، وعين بعد ذلك حاكما عسكريا للفيوم ، وصحب بونابرت فى حملته على الشام ، ولكنه بقى فى مصر وأخذ يكيد لمينو ، بالاتفاق مع « رينيه » Reynier ، و « داماس » Damas ، و« دور» Daure ، فأعاده « مينو » إلى فرنسا مغضوبا عليه ، ولكنه لم يلبث أن عين رئيسا لهيئة أركان حرب جيش « سان دومنجو » ، فوقع فى الأسر عند تسليم هذه الجزيرة ، ولم يعد إلى فرنسا إلا بعد ثلاث سنوات فى يوليو ١٨٠٦ ، ثم التحق بجيوش فرنسا فى المانيا وأسبانيا والراين ، وشهد معركة فرنسا عام ١٨١٤ ، وانضم إلى نابليون فى حكم « المائة يوم » ، حتى إذا نزل الإمبراطور عن عرشه نهائيا ، سرح « بوابيه » من الخدمة العاملة فى عهد الملكية الراجعة منذ عام ١٨١٦ ، دون أن يتقاضى مرتبا ، واعتبر محالا على الاستيداع ابتداء من أول إبريل ١٨٢٠ ، وهكذا كان « بوابيه » فى عزلة ، عند ما سعى الجنرال « بليار» ليحصل له على تصريح يمكنه من الخدمة فى مصر مدة عشر سنوات .

وأما « پيير جاستون هنرى مركيز دى ليڤرون » Pièrre - Gaston - Henry Marquis de Livron" (١٧٧٠ — ١٨٣١) فكان من ضباط العهد القديم فى فرنسا ، تدرج فى المناصب العسكرية ، ولكنه ترك الجيش فى سبتمبر ١٧٩٣ ، وغادر فرنسا مع « المهاجرين » Les Emigrès إبان اشتداد الثورة ، وبينما كانت الحملة الفرنسية محاصرة فى مصر ، بعد تحطيم أسطولها فى معركة أبى قير البحرية ، دخلت ميناء الإسكندرية فى ٥ فبراير ١٧٩٩ سفينة من نوع الإبريق ، قادمة من « راجوزة » على ساحل دلماشيا فى بحر الأدرياتيك وكان على ظهر تلك السفينة اثنان من المواطنين الفرنسيين ، أحدهما « هاميلان » Hamelin والآخر «ليڤرون» ، وكانا يملكان ما تحمله السفينة من منسوجات ونبيذ وما إلى ذلك من المؤن المرسلة إلى الحملة ، وقد أجل بونابرت خروجه إلى الشام مدة يومين ، حتى يتمكن من مقابلة الرجلين ، ومعرفة ما لديهما من أخبار ، وفى يونيه ١٧٩٩ طلبا أن يعهد إليهما بإحضار ستمائة ألف إردب من القمح من الصعيد إلى بلاق ، فوافق بونابرت على ذلك ، وذكر « دور » Daure ، المشرف على تموين الحملة وقتذاك ، أن « ليڤرون » اشترك فى حملات ١٧٩٩ و ١٨٠٠ فى مصر ، وكان على رأس فرقة المماليك والأروام (اليونانيين) المكلفين حماية القلال المجلوبة من الصعيد إلى القاهرة ، وفى عام ١٧٩٩ عهد إليه كليبر بمهمة سرية فى تركيا ، وفيما بين عامى ١٨٠٦ و ١٨١٥ عمل «ليڤرون» فى هيئة أركان الحرب فى نابولى ، ووثق به ملكها « ميرا » Murat — أحد قواد

نابليون — ، ووكل إليه أمر تنظيم سلاح الفرسان ، والإشراف على تموين الجيش بالأغذية واللابس . مما أكسبه خبرة عظيمة فى هذه المسائل ، ولم يغب عن محمد على ما كان يتمتع به « ليڤرون » من مزايا ؛ ولكنه لم يكن يريد على رأس البعثة العسكرية سوى ضابط واحد برتبة جنرال ، لذلك رأى أن ينتفع بمواهب « ليڤرون » فى نواح أخرى ، فصار يعهد إليه بشراء المهمات والأدوات اللازمة لمصانعه من أوربا كما بعث به إلى فرنسا ليحصل على تصريح بصنع فرقاطتين وسفينة من نوع الإبريق ، على نحو ماسبق ذكره .

وقد أدرك محمد على منذ البداية أن من الضرورى أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدربين والمعلمين السابقين؛ فخص رئيس البعثة بمرتب ضخم يبلغ فى السنة خمسين ألفا من الفرنكات ، أما مرتبات سائر الأعضاء فكانت تتراوح بين خمسة عشر ألفا وثمانية آلاف ، يضاف إلى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر وأثمان الملابس ، ومع أنه اشترط فى عقود استخدامهم ، أن يخلعوا على أنفسهم أسماء إسلامية ، دون حاجة إلى تغيير دينهم ، فإن أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط ، ورغم ذلك لقى « بواييه » وإخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع .

وقد بعث « بليار » برسالة إلى رئيس البعثة تحوى عدة إرشادات ونصائح ، منها أن يخلص فى خدمة الباشا ، وألا ينفر منه رجال الحاشية ، « فإن بوغوص يوسف ، والمستر « صولت » Salt ، وجميع ممثلى الدول الأجنبية ، سوف يرمقونه بعين الحسد والغيرة ، وسوف يقض عليهم مضاجعهم اتصاله بالباشا عن كثب ، لذلك كان من الواجب عليه ، بثا للطمأنينة فى نفوسهم ، أن يظهر بمظهر الرجل العسكرى المنزه عن الغرض البعيد عن المسائل السياسية كل البعد ، بمعنى أن يكون رجل حرب فحسب ، استدعى بصفة مؤقتة لتنظيم الجيش ووسائل الدفاع عن البلاد ، وليس له امتياز على أى ضابط آخر له مثل مواهبه وخبرته ، سواء أكان هذا الضابط إنجليزيا أم نمساويا أم روسيا » كما يجب عليه أن يكون هو وسائر أعضاء البعثة ذوى حرص وبصيرة وفطنة ورزانة فى جميع الظروف ، « لأن الترك قوم يساورهم الشك ، ومن صفاتهم الغيرة والحسد ، حتى أنهم ليستطيعون أن يقرءوا فى وجوه بواييه وصحبه مايجول فى خواطرهم » وفى ٨ نوفمبر ١٨٢٤ كتب « ڤليل » Villèle وزير الخارجية الفرنسية إلى « دروڤتى » — قبيل رحيل « بواييه » و « ليڤرون » وزملائهما إلى مصر — ذاكرا له أن الحكومة الفرنسية لم تشأ تزويدهم بأية تعليمات شفوية أومكتوبة بصدد مهمتهم ، ومع هذا فإن على « دروڤتى » أن يعنى بكل ما يتصل بنشاط البعثة فى مصر ، حتى إذا ما لجأ إليه « بواييه »

أو « ليڤرون » فى أمر من الأمور ، امتنع عن اتخاذ أى إجراء قد يتعارض وسياسة حكومته ، ومع أنه كان فى وسع « دروڤتى » بمقتضى التعليمات الصادرة إليه ، أن يتصل بضباط البعثة ويصحبهم فى غدوهم ورواحهم ، ويقبل منهم ما يريدون الإدلاء به من المعلومات كتابة أو مشافهة ، ويقدم اليهم مايشاء من نصائح بشأن مصالحهم الخاصة أو الشئون الوطنية العامة ، ويرشدهم إلى ما ينبغى أن يكون عليه سلوكهم ، رغم هـذا كله كانت تلك التعليمات نفسها توجب عليه ألا تتخذ العلاقات بينه وبين أعضاء البعثة أية صبغة رسمية ، كما كان عليه أن ينفى جميع ما قد يذيعه « بوابيه » أو « ليڤرون » أو غيرهما عن تشجيع حكومة الملك شارل العاشر وتأييدها للبعثة ، لأن الباشا نفسه لن يسوءه هذا التكذيب ، إذ أن إجازة الحكومة الفرنسية لهؤلاء الرعايا أن يلتحقوا بخدمته ، تحمل بين أطوائها دلائل الود الذى تكنه تلك الحكومة لجنابه العالى ، وأخيرا نصح « ڤليل » القنصل الفرنسى أن يصطنع الحذر واللباقة فى علاقاته مع أعضاء البعثة ، إذ أشاعوا قبل سفرهم — فى غير حرص أو احتياط — أنهم إنما يذهبون إلى مصر لمساعدة الباشا فى إعلان استقلاله عن الباب العالى .

وفى ٢٤ نوفمبر ١٨٢٤ وصل بوابيه إلى الإسكندرية ، وزار الباشا فى سرايه بالثغر ، وفى اليوم التالى قدم إليه أعضاء البعثة ، وأبلغ الباشا أن الجنرال « ليڤرون » بين رجالها ، فأحسن محمد على استقبالهم ، واعداً إياهم بالعطف والتشجيع ، وفى أول ديسمبر غادر « بوابيه » وبعثته الإسكندرية إلى القاهرة ، وأخذ يعنى بتشكيل الألايات الجديدة ، وتنظيم القيادة العليا ، وسلاح المدفعية ، وسلاح المهندسين العسكريين ، غير أنه لم يلبث طويلا حتى بدأ ذرعه يضيق بما كان يقوم فى سبيله من عوائق الفينة بعد الفينة ، وفى ٢٠ مايو ١٨٢٥ كشف عن طرف من أسباب ضجره فى كتاب بعث به إلى « چومار » حيث قال : « ليس من شك فى أنك صدقتَ كما صدقتُ كل ما قاله المسيو تورنو ، من أن الجنرال الفرنسى سوف يكون فى هذه البلاد مسموع الكلمة مطاع الأمر منظورا إليه بعين الاعتبار ، ولكنى لا أحب أن تخدع نفسك ، فإن عملى هنا مقصور على إصدار الأوامر طبقا للأنظمة واللوائح ولا شىء غير ذلك ، أما الباقى فتتولاه السلطات التركية ، وليس على ظهر الأرض من يفوق هؤلاء الأتراك فى إساءة الظن والجهل والمعرفة والشراسة وتثبيط الهمم ، وإنى إذ أقرر ذلك لا أدخل فى عداد هذه الجماعة أبناء العرب ، فهم بعيدون عن مناصب الحكم فى هذه الديار ، بل إنهم أنفسهم مغلوبون على أمرهم ، وهو ما يؤسف له حقا ، لأنهم شعب يتمتع بمواهب نادرة ، وفى استطاعته أن يأتى بالجليل من الأعمال إذا أحسن توجيهه ، وقد

وجدت إدارة جميع الأعمال فى مصر بأيدى الإيطاليين ، كما وجدت اللغة الفرنسية منبوذة كما لوكانت مبعث خطر ، فلا يعلم فى المدرسة الحربية غير اللغة الإيطالية ، ولا يترجم سوى الكتب الأولية التى ألفها إيطاليون ، وجميع الأساتذة الذين يقومون بتدريس الرياضيات واللغات والعلوم والآداب والفنون وما إليها من الطليان ، وفى كل عام يرسل إلى أوربا عدد يتراوح بين ثلاثين وأربعين شابا لدراسة العلوم والفنون ، فضلا عن الشئون العسكرية ، ولكنهم يرسلون إلى « بيزا » ، وقد أوضحت ما فى ذلك من الخطأ ، إذ أن الواجب يقتضى إرسال هؤلاء الشبان إلى رومة حيث يدرسون الفنون العسكرية ، ويبدى الوالى فى بعض الأحايين عجبه من إيثار الإيطاليين على سواهم ، ولكن الإيطاليين سرعان ما يضعون حدا لهذا العجب بما يذكرونه من اعتبارات ، منها ما فعلناه فى الماضى ، وما نستطيع أن نفعله فى المستقبل ، كما أنهم يشيرون إلى الأخطار التى يسفر عنها احتكاك رعاياه بأمثال الفرنسيين بينما يجدر به ألا يخشى شيئاً من جانب الطليان ، وفى الحق إن الخديعة لا تجوز على عاهل بمثل السهولة التى تجوز بها على محمد على ، إذ أنه يدع كل شىء يسير فى مجراه ، ما توافرت لديه الثقة ، اللهم إلا ما كان خاصا بماليته وتجارته ، فإن روتشيلد نفسه لا يعرف فى هاتين المسألتين ما يعرفه محمد على . »

على أن « بوابيه » لم يضق ذرعا بالترك والإيطاليين وحدهم ، فقد بدأ الانقسام يدب بين أعضاء بعثته أنفسهم ، منذ وضع على رأس الشاة أحد أولئك الأعضاء وهو الكولونيل « جودان » Gaudin ، تاركا له حرية التصرف ، وأظهر « جودان » من اللين والمرونة ما حببه إلى المصريين ، وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما يجد من الشئون ، فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسه ، ثم عظم نفوذه حتى بات يعتقد أنه الرئيس الحقيقى للبعثة ، ولم يكن غريبا والحالة هذه أن يتعكر صفو العلاقات بين الرجلين ، وما لبثت هوة الخلاف بينهما أن زادت عمقا واتساعا ، عند ما استقدم « بوابيه » من فرنسا ، بعد موافقة الباشا ، سبعة ضباط آخرين هم « هاراجلى » Haragli و « دى پارون » De Parron و « ماليه دى لاشيفالرى » Mallet de la Chévallerie ، و « پيكو » Pécoud ، و « پيس » Pées ، و « سوى » Soye ، و « كانترل » Cantrelle ، إذ اشتد النزاع بين جماعة « بوابيه » وجماعة « جودان » التى انضم إليها الضباط الجدد ، غير أن صرامة « بوابيه » وخلقه العسكرى وتأثره بإرشادات « بليار » كل ذلك ساعد على زيادة النفور منه ، مما أتاح الفرصة لجودان أن يثبت أقدامه فى مركزه ، ويصبح مقربا إلى الباشا نفسه ، وذلك على خلاف ما حدث

لرئيسه « بوابيه » ، إذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه ، لأسباب ذكر « دروفتى » طرفا منها فى رسالته إلى حكومته بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٢٦ ، فقد نمى على أعضاء البعثة وبخاصة « بوابيه » و « ليفرون » ، مسلكهم منذ هبطوا مصر ، كما عاب على « بوابيه » انصرافه إلى إنماء ثروته الخاصة بدلا من مراعاة مصالح بلاده ، مما جعله يترك تصريف الشئون بيد الكولونيل « جودان » ، فاستطاع الكولونيل أن ينال ثقة الباشا ووزير الحربية وكبار ضباط الجيش والجمهرة العظمى من المدربين والمعلمين ، ويقول « دروفتى » إن « بوابيه » ظل راضيا عن هذه الحالة ثمانية أشهر ، ثم هب فجأة يحاول استعادة نفوذه وسلطانه اتباعا لمشورة « ليفرون » ، فأدى هذا « النشاط » الجديد إلى إيجاد هوة سحيقة وفجوة عميقة بينه وبين « جودان » ، حتى استدعى الأمر تدخل القنصل الفرنسى بناء على طلب الباشا نفسه فى مارس ١٨٢٦ ، ورغم هذا التدخل فقد ظل العداء قائما بين الرجلين ، ثم حدث بعد ذلك أن رفض القومندان « بيكو » الخضوع لأوامر « بوابيه » ، فأصر « بوابيه » على معاقبته ، فأمر الباشا بطرده من الخدمة غير أن رئيس البعثة عاد يصر من جديد على أن يطرد « جودان » كذلك ، فلما رفض الباشا أن يوافق على هذا الرأى قدم « بوابيه » استقالته ، فلم يتردد محمد على فى قبولها .

ويعتقد « دروفتى » أن محمد على إنما غير موقفه إزاء البعثة ورئيسها ، لأن « جودان » كان قد أطلع الباشا على « الغرض السرى » الذى تهدف إليه ، ورغبة فى الانتقام من « بوابيه » إذ أن « بوابيه » كان قد أفضى إلى بعض أصدقائه وأصفيائه بأخبار وردت إليه من باريس ، خلاصتها أن الدول أجمعت على تأييد اليونانيين ضد العثمانيين ، ثم أضاف إلى ذلك قوله ، « فى ظرف ثلاثة شهور فحسب لن يكون فى بلاد المورة تركى واحد » ، فأخذ الشك يساور محمد على من ناحية فرنسا ونواياها ، وبدأ يظهر نفوره من بوابيه ، فغادر مصر فى ٣ أغسطس ١٨٢٦ ، قبل انقضاء المدة التى نص عليها فى عقد استخدامه ، ثم تبعه سائر أعضاء بعثته ، ولم يبق منهم فى خدمة الباشا غير « جودان » .

ولا جدال فى أن الظروف التى أحاطت بهذه البعثة حالت بينها وبين القيام بواجبها على الوجه الأكمل ، إلا أنه رغم تلك الظروف أمكنها أن تتم تشكيل ستة آلايات جديدة من المشاة تتألف من خمسة وعشرين ألف رجل كما استطاعت إنشاء فرق أخرى من المهندسين العسكريين ، وتنظيم المدفعية تحت إشراف الكولونيل «راى» Rey الذى قدم إلى مصر فى أغسطس ١٨٢٥ ، ولعل فى استعراض حالة الجيش إذ ذاك ما يلقى شيئاً من الضوء على سائر أعمال البعثة ،

فقد شاهد « بوابيه » عند ما زار معسكر الخانقاه فى ديسمبر ١٨٢٤ اثنى عشر ألفاً من المجندين ، يقوم على تدريبهم قاسم أغا « شياندى » ومساعده ، وقد تحدث عنهم « بوابيه » فى رسالة بعث بها إلى « بليار » فى ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ ، فذكر أن أولئك المجندين لا يصلحون إلا لمقاومة عدو داخلى ، وأن من بينهم نحو ألف فى المستشفى العسكرى بين أبى زعبل والخانقاه ، يموت منهم عشرة فى كل يوم ، وكان جميع هؤلاء المجندين — على حد قول « بوابيه » — « عراة حفاة ، يعوزهم الملبس والعتاد ، ويستخدمون أسلحة قديمة للغاية ، ولدى كل ألاى نحو مائتى بندقية غير صالحة للاستعمال ، أما سائر البنادق فقد بلغ من سوء حالها أن جيشاً يحارب بها ما لا يزيد على ثلاثة أيام ، لا بد أن يستسلم عند أول هجوم » . وكذلك تحدث « بوابيه » عن المدربين الذين ألفاهم بهذا المعسكر فقال : « إنهم جميعاً من اللاجئين الأسبان والبيدمونتيين وأهل مملكة نابولى ، وكلهم من أراذل القوم ، ومن أحط من أقلتهم الأرض على ظهرها ، لا ذمة عندهم ولا ضمير لهم ، لا يعرفون القانون أو الشرف » . أما « شياندى » أو قاسم أغا فقد وصمه « بوابيه » فى رسائله بالدناءة والنذالة والجهالة ، وقرر طرده منذ يناير ١٨٢٥ ، وأحل « جودان » محله فى الإشراف على تنظيم المشاة ، وقد كان لفصل قاسم أغا صدى بعيد ودوى شديد بين زملائه من قدامى المدربين فأخذوا يحيكون المكائد والمؤامرات لرئيس البعثة ، أما هو فكان يعتقد أن طرد شياندى أعاد إلى الباقين صوابهم ، فزاد اهتمامهم بعملهم .

على أن الطريقة التى كانت متبعة فى تجنيد الفلاحين للنظام الجديد ظلت موضع تعليقات شتى من جانب المعاصرين ، ذلك بأن المديرين كانوا — عند ما يكلفون إرسال عدد معين من الرجال — يوزعون العدد المطلوب على القرى ، فيتولى مشايخها جمع الفلاحين ، دون تمييز بين من تقدمت بهم السن ومن لم يشبوا عن الطوق ، أو بين أرباب الأسر الكبيرة ومن لا يعولون أحدا على الإطلاق ، أو بين الأصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات . ولما كان يحدث فى أثناء نقل هؤلاء المجندين إلى معسكرات التدريب أن يهرب كثيرون فى الطريق ، أو يموتوا من المرض والإعياء ، فقد رأى المشرفون عليهم أن يجمعوا عددا يزيد على العدد المطلوب ، حتى يمكن سد هذا النقص ، كما وجدوا من الحكمة أن يضعوا الأغلال فى أيديهم ، ويسوقوهم إلى المعسكرات سوقا ، وكثيرا ما كان يخرج أقارب المجندين من النساء والأطفال ، يتبعونهم فى سيرهم مرحلة بعد أخرى ، حتى إذا بلغ الحشد المعسكر المقصود ، قامت إلى جواره قرية صغيرة كقرية جهاد أباد ، تأوى إليها هذه الخلائق ، وكان أقارب

المجند يشاركونه ما تخصصه له الحكومة من غذاء ، ولما كان الطعام لا يكفيهم جميعا ، فكثيرا ما كان يتسول الأطفال ، وتنزلق النساء إلى مهاوى الفساد ، وتنتشر الأمراض الخبيثة وغير الخبيثة بين تلك الجموع الحاشدة .

وربما كان من الأسباب التى أدت إلى هذه الحالة السيئة ، أن « فرز » الرجال كان يحدث بعد وصول المجندين إلى المعسكر ، بدلا من أن يتم فى قراهم ، أو فى أماكن لا تبعد عنها كثيرا ، لذلك جرت العادة بأن يكون عدد المرسلين إلى معسكر التدريب أكثر مما هو مطلوب فعلا ، وقد حدث فى عام ١٨٢٥ أن وصل إلى معسكر الخانقاه نحو سبعين ألف نسمة لم يقبل منهم غير اثنى عشر ألفا ، ورفض حوالى اثنين وعشرين ألفا ، أما الباقون وعددهم ستة وثلاثون ألفا ، فكانوا من النساء والفتيات والأطفال والكهول . ولم يتم العدول عن هذه الطريقة — طريقة فرز المجندين فى المعسكرات — إلا فى عام ١٨٣٠ ، وذلك بعد أن نجح كلوت بك فى تنظيم الخدمة الطبية ، فصار الكشف الطبى يوقع عليهم حيث يجمعون ، ولما كان التجنيد موضع رهبة شديدة عند الفلاحين ، فكثيراً ما كانوا يعمدون إلى ابتكار الحيل والوسائل التى تساعدهم على الإفلات منه ، فصاروا يقطعون الأصابع السبابة أو يفقئون أعينهم ، إلى غير ذلك من ضروب التشويه ، وقد تمادى الشبان فى ذلك إلى حد حمل الباشا على أن يبادر بتوقيع عقوبات صارمة ، بلغت حد الإعدام ، على من يحدثون بأجسامهم هذه العاهات المفتعلة ، كما توعد النساء بأن ينلن نصيبهن من العقوبة إذا ثبت أن لهن يدا فى تلك التصرفات الحمقاء ، وفضلا عن ذلك فقد أمر الباشا جميع المعهود إليهم بالإشراف على مسائل التجنيد ، بأن يبذلوا قصارام لمنع حوادث التشويه ، وإلا عد ذلك إهمالا منهم فى تأدية واجبهم ، وحق عليهم مجازاتهم بأن تشوه أجسامهم .

هؤلاء هم المجندون الذين جىء بهم إلى معسكر التدريب ، وعهد إلى « بوابيه » وأعضاء بعثته بالقيام على تعليمهم وفق الأنظمة الفرنسية الحديثة ، وقد أمكن إعداد الآلايات الثلاثة المطلوبة فى أربعة أشهر ، مما أثار إعجاب الباشا عندما زار المعسكر فى مارس ١٨٢٥ ، فقد أقام به خمسة عشر يوما ، شاهد فى أثنائها عرضا عاما ، وحضر مناورات قام بها جنود هذه الآلايات ، وعلق « بوابيه » على هذه الزيارة فى رسالة له بتاريخ ٥ مايو ١٨٢٥ فقال : « إن الوالى قد تملكته الدهشة لما رآه من انتظام الحركات ، ونتائج إطلاق النار ، عند التقدم والتقهقر ، وسيرطوابير الهجوم ، وفى كلمة موجزة ، أعجب بكل ما استطاعت هذه الآلايات الخمسة عشر أن تقوم به أمامه ، من حركات عسكرية منوعة ، فى مهارة وبراعة ، وكان من أثر

إعجاب الباشا ، أن دعا إلى المعسكر جميع عظماء القطر ووزرائه ، وبعبارة أوجز كل من يكرهون الجديد . . . » .

على أن « بوابيه » لم يغب عن باله قط أن يهتم بلباس الجند وأسلحتهم وعتادهم ، فقام قبل كل شيء باختيار الميدان ، ثم تقدم إلى الباشا يطلب الإسراع فى تنظيم المدفعية ، كما كتب إلى وزير الحربية الفرنسية المركيز دى كلرمون — تونير Clermont Tonnere ، يرجو الموافقة على إرسال بعض الضباط ، لتنظيم المصنع الذى يقوم بصنع مدافع الباشا وأسلحته ، وكذلك للقيام بتعليم رجال المدفعية المصرية ، وقد وافقت حكومة الملك شارل العاشر على هذا الطلب ، وفى أغسطس ١٨٢٥ هبط الإسكندرية ضابط المدفعية « راى » Rey الذى مر ذكره ، وكان مما استرعى انتباهه رداءة الأسلحة المصنوعة فى مصر فطلب إلى الباشا أن يبتاع أسلحة جيشه من فرنسا سدا لهذا النقص ، غير أن الباشا أبى إجابة هذا الطلب ، معتمدا على أن فى الاستطاعة تحسين الإنتاج المحلى وترقية الصناعة المصرية ، وقد تحققت فكرة الباشا ونجحت صناعة الأسلحة فى مصر ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى طرد « فرانجينى » Frangini الإيطالى ، الذى كان يشرف على تلك الصناعة ، كما يرجع إلى الرقابة الشديدة التى فرضها ديوان الجهادية على المعامل والمصانع العسكرية ، وإلى تعيين مديرين جدد لترسانة القلعة ، وقد أدخل « راى » نفسه عدة تحسينات على صناعة البارود ، كما عنى بتدريب رجال المدفعية ، أما المهندس الإيطالى « بوريانى » Boreani الذى حل محل « راى » على أثر عودته السريعة إلى فرنسا ، فإنه حاول تحسين مخلوط المادة التى تصنع منها المدافع والأسلحة ، وفى هذه الأثناء تم تخريج ضباط الآلايات الستة الأولى فى مدرسة المشاة وهى المدرسة التى انتقلت من أسوان إلى إسنا ثم إلى أخميم ، وجعلها « سليمان الفرنساوى » أساس النظام الجديد . وفى مايو ١٨٢٣ أمر الباشا بإنشاء مدرسة وجاق النخيلة ، وإلى جانب ذلك صار الضباط الجدد يتخرجون فى القصر العينى ، وحلت مدرسة النخيلة محل مدرسة « سيف » الحربية السابقة ، وكان موضعها قرب جهاد أباد ، ووسط معسكر الخانقاه نفسه ، وكان بها خمسمائة شاب تركى ، يدربهم « بلاسا » Plassa البيدمونتى ، أما مدرسة القصر العينى فقد أسسها عثمان نور الدين ، ثم تسلمها أحمد أفندى خليل ، وكان بها من خمسمائة إلى ستمائة تلميذ ، تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة ، تحت إشراف « دومرج » الفرنسى ، وقد رافق الآلاى الذى سافر إلى الحجاز ومعه بعض « التعليمجية » الآخرين ، أمثال ڤيجوريه Vigoureux ، و « جلينى » Gelini ،

و « جبرناتس » Gubernatis . ولما كان من واجب « بوابيه » تنظيم القيادة العليا ، فقد اقترح على الباشا تأسيس مدرسة أركان حرب فى الخانقاه ، يختار طلبتها من بين الضباط الصالحين للقيادة ، وحصل « بوابيه » على موافقة الباشا فى ٢٥ مايو ١٨٢٥ ، وفتحت المدرسة أبوابها فى ١٥ أكتوبر من العام نفسه فى قرية جهاد أباد ، وكان مديرها الأول الضابط الفرنسى Jûles Planat (١٧٩٦ — ١٨٢٩) ، وكان من ضباط المدفعية القدماء فى الجيش الإمبراطورى ، حضر فى أغسطس ١٨٢٣ ، وعندما جاءت بعثة « بوابيه » طلب أن يعمل مع أعضائها ، وقد رفض الباشا أن يستخدمه فى بادىء الأمر ، ثم عدل عن رأيه بفضل تدخل « بوابيه » ، وقدم « بلانا » إلى معسكر الخانقاه فى إبريل ١٨٢٥ ، ولكن أصابه مرض شديد لم ينج منه إلا بعد جهود موفقة بذلها كلوت بك ، وعناية فائقة من جانب « بوابيه » ، وعندما تأسست مدرسة أركان الحرب تولى « بلانا » إدارتها ، وكان عدد تلاميذها فى بادىء الأمر ثمانية عشر ، بلغوا سبعين فى العام التالى ، وقد اختيروا من بين تلاميذ القصر العينى الممتازين ، وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات ، أما بلانا فمات منتحرا فى بداية عام ١٨٢٩ .

ولم ينتفع « بوابيه » بجهود « بلانا » وحده ، بل نال موافقة الباشا على تعيين عثمان نور الدين أفندى فى منصب قائد أركان حرب ، وقد رقى نور الدين منذ ذلك الحين إلى رتبة البكوية ، ولم يكن جاوز السادسة والعشرين من عمره ، ولكنه كان يتمتع بمواهب نادرة ، كما كان وثيق الصلة بسليمان الفرنساوى ، مع أنه لم يشغل قبل ذلك منصبا من مناصب الجيش ، ومع أنه كان يميل إلى الإيطاليين الذين أكثر الباشا من استخدامهم فى المدارس والإدارة ، إلا أنه استخدم الأخوين « أدولف » و « بولان دى تارليه » ، وكلاهما من أمهر ضباط أركان الحرب ، وعندما تخرج فى مدرسة أركان الحرب الفوج الأول ، وعدده ثمانية عشر طالبا ، ألحقوا بهيئة أركان الحرب فكانوا نواة هذه الهيئة التى شكلت فى جهاد آباد ، وكانت تتألف من مكاتب ثلاثة ، أحدها للمراسلات العامة والأوامر برياسة قائد أركان الحرب نفسه ، والثانى لخدمة المعسكر والشرطة ، والثالث « للأرشيف » أو « المحفوظات » الفرنسية تحت إشراف « أدولف دى تارليه » ، وظاهر أن عمل هذه الهيئة كان محدودا منذ البداية .

وكان آخر أعمال « بوابيه » اشتراكه مع « راى » و « جودان » والأخوين « دى تارليه » فى مجلس الجهادية ، الذى شكله محمد على فى عام ١٨٢٥ برياسة عثمان نور الدين ، وكان هذا المجلس يضم إلى جانب « بوابيه » وصحبه الفرنسيين ، الضباط الترك الموجودين بالخانقاه من

رتبة كولونيل ، وكان الغرض من تشكيل ذلك المجلس — وهو عبارة عن لجنة عسكرية — توحيد نظم التعليم والتدريب فى الجيش ، ودراسة وسائل النهوض به ، غير أنه حدث خلال انعقاد الجلسة الثانية فى يناير ١٨٢٦ ، أن اشتد الخلاف بين « بوابيه » و « جودان » فانفض المجلس على غير طائل .

الفرسان (السوارى) والنظام الجديد :

ولعل أهم ماحدث بعد سفر « بوابيه » ، إدخال النظام الجديد فى قوة الفرسان المصرية ، وكان السر فى هذا الإصلاح ، أن إبراهيم باشا أعجب أيما إعجاب بقوة الفرسان الفرنسية وتنظيمها فى جيش الجنرال « ميزون » Maison إبان حرب المورة ، ولم يكد القائد المصرى يعود إلى أرض الوطن ، حتى وصف لوالده العظيم ما شاهده من نظام تلك القوة وبراعتها ، فقرر الباشا على الأثر تنظيم قوة الفرسان المصرية ، ولما كان سليمان الفرنساوى من الفرسان القدماء ، فقد كان من المنتظر أن يعهد إليه بهذا العمل ، ولكن إبراهيم باشا كان غير راض عنه منذ معركة تريپولتزا Tripolitza فى يونيه ١٨٢٥ ، لذلك وكل الأمر إلى الضابط « پولان دى تارليه » ، وهو أحد الفرسان القدماء فى الجيش الفرنسى ، وقد طلب إليه الباشا فى بداية عام ١٨٢٩ تشكيل سبعة آلايات دفعة واحدة ، فاعتبر « تارليه » ذلك مجازفة لا داعى لها ، إذ كان يرى إعداد آلاى واحد إعدادا كاملا ، ثم الانتفاع بما يكتسب من الخبرة خلال هذا الإعداد فى تشكيل الآلايات الأخرى شيئا فشيئا ، غير أن الباشا كان شديد الرغبة فى التأهب على عجل استعدادا للحرب السورية الأولى ، فلم يسع أحدا مخالفته .

على أن إعداد قوة الفرسان الجديدة لم يكن بالأمر الهين اليسير ، نظرا لما يتطلبه من الرجال الصالحين لهذا النوع من الخدمة العسكرية وما تمس إليه الحاجة من الأسلحة والخيول وما إليها ، وقد عمل الباشا على تذليل هذه الصعاب ، فابتاع الخيول من الشام ودنقلة ، كما حصل من كبار الدولة والموظفين على خمسمائة وألفى حصان ، أما العتاد والأسلحة فقد ابتاع « ليڤرون » بعضها من فرنسا ، وقامت مصانع مصر بإعداد الباقى . وأما جنود هذا السلاح فاختارهم الباشا من بين عربان الصحراء ، وأقطعهم لقاء ذلك أرضا فى مختلف المديريات .

ولما اكتملت الاستعدادات أسرع الباشا فى إرسال الرجال والخيول إلى طرة ، وأقبل « دى تارليه » على عمله الجديد فى همة ونشاط ، ولكن لم يلبث أن اعترضته عقبات كثيرة منها وجود محمود بك عزت فى منصب ناظر الجهادية ، بعد وفاة محمد بك لاظ أوغلو . وكان

الناظر الجديد ناقص التجربة قليل الإلمام بالفنون العسكرية ، وقد اشتهر بالمطل والتسويف فى جميع ما يعرض عليه من شئون ، حتى بات قوله المشهور « سوف ننظر » علما عليه ، فعرف بين معاصريه باسم « بقاليم » أو « محمود بك سوف ننظر » ، وهو ألبانى لم يفسح مجال الترقى أمامه سوى عطف الباشا عليه ، بعد أن أمضى صدر شبابه يشتغل بالتجارة . وكان من العقبات التى صادفت « تاربه » كذلك ، عدم تعود العربان النظام الأوربى فى إعداد الخيل واعتلاء صهواتها والتدرب على ركوبها ، هذا إلى عدم وجود العدد الكافى من المدربين ، فلم يكن هناك سوى اثنين من الطليان لتعليم ستمائة فارس ، وقد ظل «دى تاربه» لا يجد حاجته من المدربين حتى قدم من فرنسا فى نهاية عام ١٨٢٩ ثلاثة من ضباط السوارى هم «توشبيف» De Toucheboeuf ، و«ماى دى شال» Mey de Châles ، و«پتى» Petit ثم لحق بهم بعد قليل القومندان « نويل ڤاران » Noël Varin ، وكان من ضباط أركان حرب الماريشال « جوفيون سان سير » القدماء ، وقد أمكن بفضل معاونة هؤلاء جميعا تنظيم الآلايات السبعة المطلوبة ، على النظام الفرنسى فى عام ١٨٣٠ .

على أن إبراهيم باشا لم يلبث أن أوحت إليه الخبرة التى كسبها خلال حرب المورة ، إدخال تعديل جديد ، فقد عمد إلى تقسيم الفرسان لواءات ثلاثة ، وضع على رأس كل منها «أمير لواء » ، وعين على اللواء الأول سليمان الفرنساوى ، بعد أن رضى عنه بفضل وساطة الباشا نفسه ، وعهد برياسة اللواء الثانى إلى أحمد المنيكلى بك ، أما الثالث فقد أسندت رياسته إلى سليم بك ثم وزع المعلمون أو المدربون « دى تاربه» و « دى تو شبيف » و «ماى دى شال» على اللواءات الثلاثة .

ولما كانت قوة الفرسان الجديدة فى حاجة إلى ضباط ، فقد أسس الباشا فى أوائل عام ١٨٣١ — عملا برأى سليمان الفرنساوى فيما يظهر — مدرسة للفرسان فى الجيزة بسراى مراد بك القديمة ، وكان موقع المدرسة جد ملائم ، إذ أن قرب المكان من النيل يجعل العناية بالخيل أمرا ميسورا ، كما أن وجود سهل فسيح بجواره يساعد كثيرا على القيام بالمناورات والتمرينات وما إليها ، وقد عهد الباشا بإدارة المدرسة إلى « ڤاران » ، فأشرف على تعليم عشرين ومائة من المماليك ، وكان حظه من النجاح موفورا ، ولعل هذا هو السر فى أن الباشا رأى فى عام ١٨٣٣ أن يعد هذه المدرسة بحوالى خمسين وثلاثمائة من الشبان الأتراك والمصريين ، على أن عمل « ڤاران » كان فى الواقع مقصورا على الإشراف الفنى ، بينما قام بالأعمال الإدارية مدير مصرى كان حلقة الاتصال بين المدرسة والحكومة .

وقد استدعى تنظيم قوة الفرسان تنظيم الخدمة الطبية للعناية بالخيول ، أى تنظيم الطب الحيوانى أو البيطرى ، ولم تكن عناية الباشا بهذا النوع من الطب أمرا جديدا ، فعند ما فتك الوباء بالماشية فى الوجه البحرى ، وبخاصة ما كان يستخدم منها فى مصانع ضرب الأرز برشيد ، رأى الباشا استقدام إخصائيين لمكافحة هذا الوباء ، فحضر من فرنسا فى عام ١٨٢٨ الطبيبان البيطريان « هامون » Hamont و « بريتو » Prétot ، وقد تخرج أولهما ، وهو « پيير نيقولا هامون » Pièrre Nicolas Hamont فى مدرسة « الفور » Alfort البيطرية الملكية ، والتحق بخدمة الجيش الفرنسى ، وفى أغسطس ١٨٢٧ حصل من وزارة الحربية بمساعدة ليفرون على إجازة لمدة عام واحد ، « للذهاب إلى مصر والالتحاق بخدمة الباشا » غير أنه استطاع البقاء فى مصر أربعة عشر عاما ، درس خلالها أحوال مصر عن كثب ، مما هيأ له الفرصة ليكون أحد كبار المؤرخين المعاصرين لعهد محمد على .

وقد صادف « هامون » و « بريتو » منذ البداية صعوبات شتى ، منشؤها فى الغالب تعصب « الفلاحين » وموظفى الحكومة ، حتى حيل بينهما وبين الفحص عن أنواع الحيوان التى أصيبت بأمراض « من عند الله » ، واقتصر عملهما على علاج تلك التى أصيبت بسبب حادث من الحوادث ، غير أن هذه العوائق لم تحل دون تأسيس مدرسة للطب البيطرى فى رشيد ، كان عدد تلاميذها عشرة ، وقد طلب « هامون » نقلها إلى القاهرة ، واستقرت أخيرا فى أبى زعبل قرب مدرسة الطب البشرى ، التى كان يشرف عليها كلوت بك مما أدى إلى قيام المنافسة والنزاع بين الرجلين نحو أربعة عشر عاما ، إذ احتدم الجدل بينهما فى أى فرعى الطب يفضل الآخر ، ومهما يكن من الأمر فقد أفلح « هامون » فى أن يجعل تلاميذه المتخرجين فى مدرسة الطب البيطرى يتمتعون بنفس المزايا التى كان يتمتع بها زملاؤهم من الأطباء البشريين . وكان لما صادفه « هامون » من نجاح أثره ، حتى أنه عندما انتقلت المدرسة فى أوائل عام ١٨٣٧ إلى اصطبلات شبرا ، بلغ عدد تلاميذها فى العام التالى عشرين ومائة ، وبعد وفاة « بريتو » كان يعاون « هامون » أربعة من الأساتذة الأوربيين ، وظلت المدرسة فى شبرا إلى آخر عهد محمد على .

هذا ما كان من أمر قوة الفرسان الجديدة ، أما القوة القديمة التى كانت تتألف من غير النظاميين فقد أبقاها محمد على على حالها ، وظل يدفع مرتبات أفرادها حتى استطاع الخلاص منهم فى هدوء وسلام .

البعثة العسكرية البولونية :

بلغت قوة النظام الجديد ، أى جيوش الباشا النظامية ، قبل الحرب السورية الأولى فى مايو ١٨٣١ ، على حسب تقرير «فافييه» De Faviers ، أحد ضباط الهوسار الفرنسيين ، ٤٢٩٨٤ جنديا منهم ثلاثة وثلاثون ألفا من المشاة ، و ٦٣٨٤ من الفرسان ، و ٢٤٠٠ من المدفعية ، خرج منهم مع إبراهيم فى غزو بلاد الشام ستة آلايات من المشاة ، وأربعة من الفرسان ، عدا المدفعية . وأبلى النظام الجديد فى هذه الحرب بلاء حسنا ، إذ أحرز إبراهيم انتصارات باهرة ، سرعان ما تطايرت أنباؤها إلى أوربا ، فكان نجاح النظام الجديد منشأ الإجراءات التى اتخذت فى باريس لإرسال البعثة العسكرية البولونية إلى مصر ، برياسة الجنرال البولونى « هنرى دمبنسكى » Henri Dembinski .

وتاريخ هذه البعثة فى الحقيقة جزء من تاريخ الجهود التى بذلها المهاجرون البولنديون بعد فشل ثورتهم الوطنية ضد الروسيا ، وذلك بمحاولة تأليب الدول عليها ، أو الانضمام إلى جيوش أعدائها ، أو تحريك الفتن الداخلية وبخاصة فى بولونيا ، أو تأييد الدولة العثمانية فى كفاحها ما دامت فى حرب مع الروس ، أو مؤازرة محمد على فى حربه ضد السلطان إذا ما ارتمى فى أحضان الروسيا ، أو تأليف جبهة متحدة من الباشا والسلطان لمقاومة الروس وإلحاق الهزيمة بهم فى حرب ضروس ، إذا منعت الدول محمد على من إحياء « الإمبراطورية العثمانية » ، وتعذر على السلطان وحده أن يرد المطامع الروسية عن القسطنطينية .

وكانت الأمة البولندية التى قسمت بلادها فى القرن الثامن عشر بين الروسيا والنمسا وبروسيا واختفت من عالم الوجود دولتها الوطنية القديمة ، تتوق دائما إلى استعادة حياتها المستقلة السابقة ، عاقدة آمالها على نابليون فى إحياء بولندة وبعثها من جديد ، ولكن نابليون اكتفى بإنشاء غراندوقية وارسو ، وبعد سقوطه أصبح مصير بولندة مرتبطا بالموقف الذى يتخذه ممثلو الدول فى مؤتمر ڤينا سنة ١٨١٥ ، وقد قرر المؤتمر أن تستولى الروسيا على بولندة ، عدا أجزاء منها ضمت إلى كل من بروسيا والنمسا . وكان القيصر اسكندر الأول فى ذلك الحين ما يزال صاحب ميول حرة ، فأنشأ من البقية الباقية منها مملكة أضحى هو ملكها ، ومنح البلاد دستورا ، وظهر كأنما قد انطوت صفحة هذه المسألة نهائيا ، لولا أن القيصر نفسه بدأ ينزع الحقوق التى منحها البولونيين ويقضى على حرياتهم ، ثم اشتدت محنتهم عندما تولى القيصر نيقولا الأول ، وأراد أن يجعل من بولندة بلادا روسية لحما ودما ، فاشتط فى

غلوائه ، وأغرق فى رجعيته ، وقابل البولنديون هذا العمل بتأليف الجمعيات السرية ، حتى إذا اندلع فى باريس لهيب ثورة يوليه ١٨٣٠ التى طاحت بعرش ملك فرنسا شارل العاشر ، كان لها فى نفوس البولونيين أثر عميق ، وكان اعتزام القيصر استخدام الجيش البولونى فى حرب ضد فرنسا ، السبب المباشر فى اشتعال نار ثورة وارسو فى ٢٩ نوفمبر ١٨٣٠ ، وتشكيل حكومة مؤقتة برياسة الجنرال «شلوبيكى» Chlopicki ولكن لم يلبث الخلاف أن دب بين زعماء هذه الثورة وكانت تعوزهم المهارة والكفاية ، فاستطاع القيصر أن يقضى عليها ، ودخل الروس العاصمة فى سبتمبر من العام التالى ، فاضطر بعض الوطنيين إلى مغادرة بلادهم ، وفى باريس اجتمع عدد كبير منهم تحت زعامة أحد أمرائهم ، وهو البرنس « ادام جورج تزارتوريسكى » Adam Georges Czartoryski ، واختاروه رئيسا لحكومة بولندة الحرة فى «المهجر» ، وتألفت للإشراف على نشاط المهاجرين البولونيين هيئة وطنية كان على رأسها الجنرال « دفرنيكى » Dwernicki . وفى الوقت الذى استقر فيه المهاجرون البولونيون بباريس ، كانت جيوش إبراهيم الظافرة قد غزت بلاد الشام ، وذاعت أنباء انتصاراته فى أوربا ، وظهر ضعف الدولة العثمانية ، وترددت الشائعات بين هؤلاء المهاجرين بأن باشا مصر إنما أقدم على غزو الشام بناء على تفاهم أو اتفاق سرى بينه وبين الروسيا ، لإذلال السلطان محمود الثانى وإضعاف الدولة العثمانية ، وخشى المهاجرون وقوعها فريسة فى يد الروسيا ، فشرع زعيمهم البرنس «تزار توريسكى» يفاوض نامق باشا السفير العثمانى فى باريس بشأن التحاق المهاجرين العسكريين بالجيش العثمانى ضباطا ومعلمين ، ولكن السلطان ، عند ما علم بانتصار إبراهيم باشا فى قونية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ وزحفه صوب القسطنطينية ، لم يجد مناصا من طلب نجدة الروسيا ، فدخل الأسطول الروسى المياه العثمانية ، ووقف تجاه القسطنطينية فى فبراير ١٨٣٣ ، فكان هذا التصرف من جانب السلطان كافيا لهدم مشروع البولونيين المهاجرين من أساسه .

غير أنهم رغم ذلك لم يفقدوا الأمل فى نجاة الدول العثمانية ، فتقدموا برأى له أهمية تاريخية فريدة ظهر فى وثائق هذا العهد ، وتمسك به باشا مصر بعد ذلك فى أكثر مفاوضاته مع الدول ، كلما تعقدت الأمور بينه وبين السلطان ، هذا الرأى هو إحياء الإمبراطورية العثمانية ذاتها على يد محمد على نفسه ، إذ أن الدبلوماسية البولونية ، فى ذلك الوقت العصيب من حياة الدولة العثمانية ، كانت تهدف إلى عقد الصلح بين محمد على ومحمود الثانى ، على أساس أن يعين السلطان باشا مصر صدرا أعظم ، فإذا تعذر تحقيق هذا الأمر ، نصح البولونيون

الشعب التركى بأن يعزل السلطان ، وينادى بمحمد على خليفة للمسلمين ، وكان غرضهم من هذا كله أن يتحد «المسلمون» — أو الأتراك — جميعا فى وجه الروسيا ، وهى العدو المشترك ، وقد تمسك البولنديون المهاجرون بفكرة وجود محمد على فى القسطنطينية على رأس الإمبراطورية العثمانية بأجمعها ، رغبة فى إنعاش الإمبراطورية ، ومنع الروس من الاستيلاء على البواغيز ، وبلغ من شدة هذا التمسك أن صار رجالهم يرددون هذه الفكرة فى أحاديثهم وكتاباتهم ، فذكر الجنرال « بم » Bem أحد قادتهم فى رسالة له إلى الوزير الإنجليزى پالمرستون بتاريخ ١١ مارس ١٨٣٤ ، تعليقا على ذهاب البعثة البولونية إلى مصر ، أن رئيس البعثة سافر إلى هذه البلاد ، لاعتقاده أن باشا مصر يجب أن يسيطر على الإمبراطورية العثمانية برمتها عاجلا أو آجلا ، إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى منع الروسيا من الاستيلاء على القسطنطينية . وعندما وجد البولونيون أن السلطان قد ألقى بنفسه فى أحضان الروسيا ولوا وجوههم شطر مصر ، ورغبوا فى خدمة محمد على بدلا من السلطان ، وصاروا يفكرون فى اتخاذ مصر ذاتها قاعدة يدبرون منها الهجوم على الروسيا ، أو على الأقل مناوأتها ، لأن مصر المستقلة تستطيع وحدها مقاومة النفوذ الروسى فى القسطنطينية ، لذلك نصح البرنس « تزارتورسكى » مواطنيه بأن يتصلوا بتلاميذ البعثة المصرية فى باريس ، الذين قدموا إلى فرنسا فى نوفمبر ١٨٣٢ ومعهم الطبيب المعروف كلوت بك .

وعملا بهذه النصيحة حاول المهاجرون الاتصال بكلوت بك فى شهر فبراير ١٨٣٣ ، وقابله أحدهم فى منزل السيدة زوجة « بيسون » Besson ، وصرح كلوت بك فى أثناء الحديث بأن الصلح الذى تسعى الدول لإبرامه بين الباشا والسلطان سوف يكون فى مصلحة محمد على ، لأنه سيجمع كلمة « العرب » بحيث لا يبعد أن يشهد العالم عودة الخلافة القديمة إلى الوجود خلال سنتين أو ثلاث سنوات ، فكان لهذا التصريح أثر كبير فى تشجيع المهاجرين على الذهاب إلى مصر ، ووقع اختيارهم على «هنرى دمبنسكى» لهذه الغاية ، فسارع إلى مقابلة وكيل محمد على فى باريس ، وهو محمد أفندى أمين ناظر البعثة المصرية بعد « عبدى أفندى » ، واستطاع الجنرال البولونى أن يستميل إلى جانبه محمد أمين ، فكتب إلى الباشا يبلغه رغبة « دمبنسكى » فى الشخوص إلى مصر ، على أن « دمبنسكى » نفسه لم يلبث أن كتب إلى محمد على فى ٩ مايو ١٨٣٣ ، ذاكرا « أن الشدائد التى قاستها بلاده جعلته يذهب إلى فرنسا ، وأنه انتظر طويلا عساه يرى أوربا تنفض عن نفسها غبار الخمول ، وتنشط لوضع حد لمطامع الروسيا ، ولكن انتظاره كان على غير طائل ، لذلك عرض خدماته على

السلطان ما دام لا يرمى فى أحضان الروس ، غير أن الباشا وحده فيما يبدو هو الذى اختاره الله سبحانه وتعالى للاقتصاص من الحكومة الروسية ، وهو من أجل ذلك يعرض خدماته على الباشا ، عاقداً العزم على أن يذهب إليه » . وعندما استقر الرأى على أن يسافر الجنرال إلى مصر ، أرسل إليه البرنس « تزار توريسكى » كتاب توصية باسم محمد على ، كما أوصت به الحكومة الفرنسية خيرا ، وقد صحبه فى رحلته الدكتور « هاج » Haage ، كما صحبه القومندان « زميوت » Syemioth بصفته ياورا له ، وقبيل سفره أصدر إلى مواطنيه المهاجرين فى ٢٠ مايو ١٨٣٣ منشورا يشرح فيه الظروف التى دعته إلى الالتحاق بخدمة الباشا ، وكان مما جاء فى هذا المنشور قوله ، إنه « رغبة فى أن يهيئ لمواطنيه فرصة الكفاح فى سبيل وطنهم ، قد قر رأيه على أن يشخص إلى الرجل الذى لم يكتف بأن يحرر نفسه ويحرر رعاياه من المزاعم والأوهام القديمة ، بل يبدو أنه اعتزم السير فى طريق الحق والصدق ، والعمل على إحياء وطنه الذى تمزق شمله » ولم يكن هذا الوطن الذى أشار إليه « دمبنسكى » غير تركيا .

وفى ٢٦ مايو ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » باريس ، ولم يكد يبلغ مرسيليا فى ٢ يونيو ، حتى علم بعقد الصلح بين الباشا والسلطان فى اتفاق كوتاهية ، ولكن هذه الأخبار لم تبعث إلى قلبه اليأس ، لأن الروسيا على حد قوله سوف تحاول استغلال هذا الصلح ، على نحو ينجم عنه تعقد الأمور ، ومهما يكن من شىء فان مجال العمل فى مصر جد فسيح . وفى ٧ يونيو برح « دمبنسكى » وصحبه مرسيليا على ظهر السفينة Vincitor فبلغ مالطة بعد ثمانية أيام ، ثم غادرها إلى مصر ، وهبط الإسكندرية فى ١٥ يوليو ، فاستضافه القنصل الفرنسى «ميمو» Mimaut ، وفى اليوم التالى قابل بوغوص يوسف ، وكتب على الأثر إلى البرنس « تزاتوريسكى » يصف تلك المقابلة وما دار فيها من حديث ، فذكر أن بوغوص أخبره بوصول خطابه إلى الباشا ، وكذلك مؤلفه عن حملة لتوانيا التى اشترك فيها ، هذا فضلا عن « ترجمة حياته » التى كتبها أحد البولونيين ، كما أخبره أن الباشا معجب به ، وآية ذلك أنه أمر بترجمة مؤلفه عن الحملة إلى التركية ، وإذا كان الباشا يرحب بمقدمه ، فإن مرد هذا الترحيب إلى خطاب الجنرال نفسه ، لا إلى توصيات القنصل ميمو أو رسائل أمين أفندى .

وفى ٢٠ يوليه تشرف « دمبنسكى » بمقابلة محمد على فى سرايه بالإسكندرية ، وحضر هذه المقابلة « زميوت » والدكتور « هاج » والقنصل « ميمو » ، وكان مدار الحديث روسيا وبولندة ، وقد اصطنع الباشا الشىء الكثير من التحرز والاحتراس فى كلامه ، حتى

أن « دمبنسكى » عندما تحدث إليه عن افتقار الروسيا إلى جيش قوى ، وعن شديد أسفه لقدومه إلى مصر بعد عقد الصلح وضياع الفرصة ، أجاب الباشا بأنه لا يستطيع الدخول فى حرب مع الروسيا ، لأنه لا غنى عن توافر المدافع والعتاد قبل التفكير فى مثل هذه الخطوة ، التى لا يتسنى اتخاذها إلا بأمور ثلاثة ، هى المال أولا والمال ثانيا والمال دائما ، ثم أضاف الباشا إلى ذلك قوله : « والآن وقد انتهينا من الحرب ، يجب علينا أن نفكر فى مسائل السلم » وعند انتهاء المقابلة أظهر الباشا أنه يعتمد على الجنرال وصحبه فى تنظيم جيشه .

وفى ٢٥ يوليو كتب « دمبنسكى » إلى « تزارتوريسكى » « أن بوغوص يوسف أبلغه أن الباشا وولده إبراهيم كانا يشعران منذ مدة بضرورة استدعاء أحد الجنرالات من الخارج ليقوم بتنظيم الجيش ، على أساس التنسيق الكامل بين وحداته وقواته المختلفة ، وأن الباشا يريد أن يعهد إليه (أى دمبنسكى) بهذا العمل ، ويريد منه أن يذهب لمقابلة إبراهيم باشا فى سوريا ، حيث يوجد معظم الجيش العامل » .

وفى ٢٧ يوليو أقلع الباشا على ظهر الفليون « المحلة الكبرى » فى رحلته إلى كريد ، غير أنه قبل مغادرة الإسكندرية كان قد أرسل فى ٢٠ يوليو إلى إبراهيم يخبره بوصول « دمبنسكى » ، وبعزمه على إرساله إليه ، « إذا رغب فى ذلك » ، وأجاب إبراهيم بما يفيد الموافقة . وفى اليوم التالى لسفر الباشا ، أبلغ بوغوص الجنرال البولونى أن الجناب العالى قد وافق على اقتراحه الخاص بتشكيل هيئة أركان حرب للجيش ، وأن عليه أن يستقدم من يريدهم من الضباط لتشكيل هذه الهيئة ، وكان من رأى الجنرال استخدام عشرين أو أربعة وعشرين ضابطا بولنديا لهذا الغرض .

وفى ٢٧ أغسطس ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » ومعه « زميوت » و « هاج » الإسكندرية فى طريقهم إلى الشام على ظهر السفينة « كولمبيا » بقيادة القبودان مراد ، فبلغوا « كسنلى » Casanli وهو ميناء صغير شرقى « مرسين » فى اليوم نفسه ، ومن ثم سافروا برا إلى طرسوس ، ثم إلى أطنة فبلغوها فى ٢٩ أغسطس ، ومكثوا بها إلى يوم ٢٢ سبتمبر ، وهناك قابل « دمبنسكى » إبراهيم باشا ، وبحث معه مسألة تنظيم الجيش ، فوافق إبراهيم على قبول الضباط العشرين الذين يراد استخدامهم ، ولكنه لم يلبث أن اقترح على الجنرال استدعاء أربعمائة من الضباط البولنديين لتوزيعهم على فرق الجيش المختلفة ، كما أظهر له أنه ليس ثمة ما يدعو لاستقدام ضباط لهيئة أركان حرب ، إذ أن ضابطا أو اثنين يكفيان كل آلاى ، عند ذلك أبدى « دمبنسكى » خشيته من أن يثير وجود مثل هذا العدد الكبير من البولونيين

المسيحيين الشعور الدينى فى الجيش المصرى ، فكان جواب إبراهيم أن التعصب الدينى ليس له أى أثر فى الجيش أو البحرية ، ومع هذا فقد رأى إبراهيم أن يرسل مقترحاته الجديدة فى هذا الشأن إلى والده ، قبل البت فى الموضوع بصفة نهائية .

وإلى أن يصل جواب محمد على صحب « دمبنسكى » إبراهيم باشا فى حملة تأديبية ضد أحد الأمراء العصاة فى جبال الطوروس ، وتوطدت خلال هذه الرحلة أواصر الصداقة بين الرجلين ، ولما بلغا الإسكندرونة استأنفا السير إلى أنطاكيا ، ومنها إلى نهر الفرات عن طريق كلس وعينتاب ، ثم سافرا إلى حلب ولبثا فيها نحو شهر ، وأخيراً جاء رد الباشا بعدم الموافقة على الاقتراح ، وإن كان قد قبل أن يستدعى ضباط بولنديون ليكونوا معلمين ومدربين ليس غير ، على أن إبراهيم من جانبه رفض أن يمنح العدد القليل من الضباط ، الذى اقترحه « دمبنسكى » لتشكيل هيئة أركان الحرب ، نفس المرتبات التى تمنح للضباط الترك ، أو أن تهيأ لهم فرص الترقية كزملائهم ، مما حمل الجنرال البولونى على الاعتقاد بأن السر فى تشدد إبراهيم ، أنه لا يريد تأليف هيئة يترتب على وجودها ضياع سلطته وسيطرته على ضباط الآلايات وسائر القواد ، وزاد الموقف دقة وحرجاً إصرار الجنرال على ألا يقبل أحد من البولونيين فى الخدمة إلا بناء على اختياره هو وبموافقته ، وقد أدى تشبث كل من الرجلين بموقفه ووجهة نظره إلى توتر العلاقات بينهما .

ويعزو « دمبنسكى » هذا التوتر كذلك إلى سعايات بعض مواطنيه ، وبخاصة «زولك» Szulc « وبنيوسكى » Beniowski لدى إبراهيم ، مما جعل الأمور تتحرج ، إلى حد أن الجنرال رفض الذهاب إلى غزة ، لتدريب بعض فرق الفرسان هناك ، طوعاً لإرادة إبراهيم وقرر العودة إلى مصر ليعرض بنفسه الأمر على الباشا ، وكان هذا الخلاف المعول الذى هدم مشروعات البعثة العسكرية البولونية ، وفى مقدمتها تشكيل هيئة أركان الحرب ، وهو أهم ما اقترحه « دمبنسكى » لإصلاح «النظام الجديد» ، إذ قال إن الجيش كانت تسوده الفوضى ، لأنه لم تكن هناك هيئة أركان حرب أو ضباط كبار ، بل « لم تكن هناك غير آلايات متفرقة ، ولم يكن ثمة وحدات أو فرق . . . . تحت إمرة قائد (جنرال) ولا أوامر يومية ، وهكذا انعدم كل اهتمام بالرجال الذين يحصدهم الموت حصداً فى غير رحمة أو شفقة » .

وعند ما رجع « دمبنسكى » إلى مصر فى ديسمبر ١٨٣٣ ، كتب إلى محمد على رسالة طويلة عن مقابلته لإبراهيم باشا ، ثم أعد قائمة بعدد الأعضاء الذين تتألف منهم هيئة أركان الحرب ، وكذلك عدد الضباط والمعلمين فى قوات المشاة والفرسان ، وما يتكلفونه جميعاً من

نفقات قدرها بمبلغ ٦٠٠و٢٠٩ فرنك ، واقترح على الباشا أن يستخدم ضابطين من الجنرالات البولونيين ، ثم قدم مشروعاً مطولا « لتنظيم الجيش فى مصر والشام » بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٣٣ ، وكان أهم ما احتواه المشروع إنشاء هيئة أركان حرب ، وإدخال إصلاحات فنية فى تشكيل آلايات المشاة والفرسان والمدفعية ، وكذلك تقسيم الجيش ستة لواءات ، يشمل كل منها أربعة آلايات من المشاة والفرسان وعدداً من البطاريات (المدفعية) ، وزيادة عدد الجيش النظامى إلى ١٢٠٠٠٠ فى وقت الحرب ، و ٨٤٠٠٠ فى وقت السلم ، وذلك عدا البدو والجنود غير النظاميين .

غير أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ ، بل تضافرت عدة عوامل على تعطيله وإخفاقه ، ولعل أهم تلك العوامل سوء التفاهم بين « دمبنسكى » وإبراهيم باشا ، واعتقاد إبراهيم أن الجنرال البولونى تعوزه الخبرة العسكرية الكافية ، لأنه لم يبلغ المراتب العليا فى قيادة الجيوش ، كما أنه قضى فى لتوانيا وقتاً طويلا فى عزلة جميلة ، بعيداً عن الحروب العنيفة والأعمال العسكرية ذات الخطر ، أضف إلى ذلك أن أحد مواطنى « دمبنسكى » البولونيين ، وهو « موزوينسكى » Moszynski Potkanski الذى التحق فى ديسمبر ١٨٣٢ بخدمة إبراهيم باشا فى سوريا تحت اسم « نادر بك » ، كان قد اقترح على إبراهيم تعيين الجنرال « شلوبيكى » Chlopicki الذى تقدم ذكره بدلا من « دمبنسكى » ، وليس من شك فى أنه كان للاعتبارات السياسية كذلك أثر واضح فى إخفاق البعثة البولونية ، ذلك بأن الدول التى ألحت على محمد على فى قبول الصلح مع السلطان ، وعلى محمود الثانى ليتفق مع الباشا منعاً للروسيا من بسط سيطرتها على تركيا ، كانت شديدة الحرص على ألا يعكر شىء صفو السلام الذى تم عقده فى كوتاهية ، وألا يحاول الباشا إزعاج الباب العالى ، أو استثارة روسيا حليفته الجديدة ، ولما كان الباشا يعرف ما بين روسيا وبولندة ، فقد أدرك تمام الإدراك — كما صرح بذلك القنصل الفرنسى ميمو — « أن وجود « دمبنسكى » فى خدمته سوف يلفت النظر إليه ، ويثير الشكوك من ناحية نواياه السلمية ، » ولا سيما بعد أن بات منتظراً أن يصل إلى مصر فى بداية عام ١٨٣٤ القنصل الروسى الجديد « دوهاميل » Duhamel ، وكان يهم الباشا بطبيعة الحال أن تظل علاقاته ودية مع الروسيا ، ولا يريد بسبب وجود البولنديين فى مصر ، وبسبب « القضية البولندية » ، أن تحدث مشاكل جديدة ، قد تزيد الموقف حرجاً وتعقيداً ، وزاد الطين بلة أن « دمبنسكى » نفسه لم يدع أية فرصة تمر ، دون أن يبدى عداءه السافر للروسيا ، وعزمه الأكيد على أن يتخذ من

مصر — كما كتب القنصل الإنجليزى كامبل Campbell إلى حكومته فى ٢١ يوليو ١٨٣٣ — « نقطة ارتكاز لتأليف جيش بولندى » يستخدم ضد الروسيا ، هذا إلى أن « دمبنسكى » منذ هبط الإسكندرية فى يوليو ١٨٣٣ ، وعلم بقرب حضور « دوهاميل » ، لم يتردد فى الإلحاح على بوغوص ، حتى يحول الباشا دون حضور القنصل الروسى ، لما يترتب على ذلك من آثار بالغة فى نفوس المسلمين قاطبة ، كما قال « إن الأنظار جميعها تتجه صوب محمد على ، باعتباره رجل المستقبل الذى سوف يتم على يديه إنقاذ تركيا » ، لذلك كان كل ما أمكن الباشا الموافقة عليه فى هـذه الظروف ، السماح باستقدام عدد محدود من البولونيين ، يستخدمون « تعليمجية » فى الجيش ، شأنهم فى ذلك شأن سائر الضباط من الأمم الأخرى .

غير أن سوء الطالع لم يشأ أن يفارق البعثة ، فتطايرت الشائعات بأن فى مرسيليا نحو أربعمائة جندى على وشك الحضور إلى مصر ، وقد روجها بعض البولونيين الخارجين على « دمبنسكى » من ناحية ، وبعض اليونانيين الذين كانوا فى خدمة الروسيا من ناحية أخرى . ثم قويت تلك الشائعات حتى تناقلها قناصل الدول أمثال « ميمو » و « كامبل » ، بل إن « دمبنسكى » نفسه صار يعتقد صحتها ، وكان من أثر ذلك أن أصدر الباشا أوامره المشددة لمنع هؤلاء البولونيين عند حضورهم من النزول إلى الشواطىء المصرية ، كما أمر بإعداد سفن لنقلهم والعودة بهم إلى الموانى التى أبحروا منها[1] .

وساء « دمبنسكى » إصدار تلك الأوامر واعتبرها إهانة لمواطنيه ، فعقد النية على الاستقالة من خدمة الباشا ، ومبارحة الديار المصرية ، وعبثاً حاول بوغوص إقناعه بأن عدم قبول هؤلاء الجنود ، مجاملة للروسيا والحكومتين الفرنسية والإنجليزية ، لا يستدعى هذا الموقف من جانبه ، ولكن « دمبنسكى » أصر على رأيه ، وقد كان رأى كامبل أن صدور أوامر الباشا القاطعة فى هذه المسألة قبيل وصول « دوهاميل » كان إجراء موفقاً ، لأن « دوهاميل » — على ما اتصل به — كان يحمل تعليمات من حكومته بالضغط على محمد على ليطرد « دمبنسكى » وجميع البولونيين من خدمته ، وكان من المحتمل أن يرفض الباشا تحقيق رغبات الروس ، محافظة على مركزه فى الدولة العثمانية ، على أن الجنرال

---

(١) فى مارس ١٨٣٤ وصل الإبريق الفرنسى Sylphe إلى الإسكندرية ، يحمل واحدا وعشرين بولونيا ، منهم ثمانية عشر ضابطا وثلاثة جنود ، فرفض محمد على قبولهم فى خدمته ، وأمر بأن يدفع لكل منهم ٣٨٥ فرنكا نفقة عودته ، وفى السادس والعشرين من الشهر نفسه ، أبحرت السفينة حاملة ثلاثة من الضباط إلى طولون ، وأما سائر الضباط والجنود فقد عولوا على الذهاب إلى ليفورنة ونابولى ورومانيا والقسطنطينية .

البولونى رغم إصراره على ترك الخدمة ، سارع فى ٢ مارس ١٨٣٤ إلى تسطير خطاب إلى الباشا قال فيه : « إن جيش جنابك العالى فى حاجة إلى رجل ماهر يستطيع تنفيذ المشروع الذى وضعته لتنظيمه ، ومن الواجب أن يتم ذلك بأقصى سرعة ممكنة ، فقد علمتم الشىء الكثير حتى جمعتم الجنود ، ولكنكم لم تفعلوا سوى الشىء اليسير فى سبيل تشكيل الجيش وتنظيمه والمحافظة عليه ، وضمان وحدته ، والتأكد من الوسائل التى يستطاع بها تغذيته بالرجال ، دون أن يحيق بالبلاد الأذى والخراب ، كما أن جنابكم العالى لم تعملوا غير القليل لإعداد القواد الذين يتولون زمامه » ، وظاهر أن دمبنسكى كان يشير فى خطابه إلى أن الجيش المصرى كان مفتقراً إلى هيئة أركان حرب منظمة قبل كل شىء ، على أن « دمبنسكى » لم يطل به المقام فى مصر ، فقد بارح الإسكندرية إلى مرسيليا فى ١٧ إبريل ١٨٣٤ ، وانطوت بذلك صفحة البعثة البولندية .

على أنه مهما اختلفت الآراء فى شأن ما احتواه خطاب دمبنسكى إلى الباشا ، فلا جدال فى أن الجيش المصرى كان فى حالة تأخر ظاهر منذ انتهت الحرب الشامية الأولى ، حتى أن سليمان الفرنساوى نفسه كان يعتقد أن استمرار الحال على هذا المنوال لابد أن يؤدى إلى انهيار الجيش فى ثلاث سنوات أو أربع . وكانت أبرز نواحى الضعف فى جيش مصر حاجته الملحة إلى الضباط الأكفاء الممتازين ، هذا إلى أن قوة الجيش العامل لم تكن متناسبة مع عدد سكان البلاد ، حتى أن الإخصائيين العسكريين كانوا يعتقدون أنه مهما اشتدت أساليب المشرفين على التجنيد ، فلن يتيسر على الدوام ملء الفراغ الذى يحدث فى صفوف الجيش ، ذلك الفراغ الذى كان « دمبنسكى » يعزوه إلى انعدام التنسيق بين الفرق والآلايات المختلفة لافتقار الجيش إلى هيئة أركان حرب منظمة ، وهو أمر يتحمل الجيش من جرائه خسائر فادحة فى الأرواح والعتاد ، وليس أدل على حاجة الجيش إلى الإصلاح فى ذلك الحين ، من رسالة « دوهاميل » بتاريخ ٩ مايو ١٨٣٤ حيث قال : « إن الجميع فى القاهرة معنيون بالتنظيم الجديد للجيش ، ذلك التنظيم الذى أظهر « دمبنسكى » أن الحالة تستدعى إجراءه على الفور »

النظام الجديد فى العهد الأخير :

يقول الجنرال الفرنسى « ڤيجان » إنه ليس ثمة أمة ، مهما يكن استعدادها لمواجهة الحرب عند نشوبها ، لا تجد نفسها مضطرة إلى تعديل أنظمتها العسكرية واستكمال تلك الأنظمة ، إذا طال أمد النضال . ولعل مصر محمد على من أكبر الشواهد على صدق هذا

القول ، فقد كان على الباشا أن يخوض غمار الحرب تلو الأخرى قبل أن يتكون لديه جيش نظامى كامل الأهبة ، إذ أن ذلك لم يتيسر له قبل عام ١٨٢٨ . ولم يكد محمد على يستكمل ، استعداده العسكرى ، حتى اشتعلت حرب الشام الأولى والثانية ، مع ما تخللهما من عمليات عسكرية لإخماد الثورات فى بلاد العرب وكريد والسودان ، بل وفى أرض الشام نفسها . ولهذا لم يكن ثم مناص من أن يحدث فى تلك الأثناء ، بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٤٠ ، تعديل فى « النظام الجديد » .

وكان استقدام الباشا طائفة إثر طائفة من الضباط والمدربين الأوربيين خطوة فى سبيل هذا التعديل ، غير أنه سار خطوة أخرى فعنى « بديوان الجهادية » ، إذ كان الناظر الثانى لهذا الديوان ، بعد محمد بك لاظ أوغلى ، هو محمود بك عزت الأرنؤوطى ، المعروف باسم محمود بك « بقاليم » أو « سوف ننظر » . وظل الديوان فى عهده يغط فى نوم عميق ، حتى رأى الباشا إيقاظه أيام بعثة « بوابيه » ، فشكل فى عام ١٨٢٥ مجلس الجهادية برياسة عثمان نور الدين ، وكان من أعضائه « بوابيه » نفسه ، ثم انتهى الأمر بعزل عزت بك وقر رأى الباشا على تعيين أحمد باشا يكن حاكم الحجاز ، فأظهر كفاية إدارية فائقة ، ولكن الباشا لم يكن ليستغنى عن خدمات ابن أخته فى الأقطار الحجازية فعين مكانه خورشيد باشا ، وظل الرجلان (أحمد باشا وخورشيد باشا) يتناوبان نظارة الديوان طوال الأعوام التالية ، ولكن الديوان على الرغم من كفاية هذين الناظرين ظل كما كان فى أول عهده ، بمثابة « سكرتارية » تعج بالكتبة ، أكثر منه أى شىء آخر .

ولم يفت الباشا أن يعنى بهيئة أركان حرب الجيش وقد سبق الحديث عن إنشائها ، عند الكلام فى بعثة « بوابيه » الفرنسية وبعثة « دمبنسكى » البولندية . أما مدى هذه العناية ، فكل ما هو معروف عنه أن الباشا عمد فى عام ١٨٣١ إلى عثمان نور الدين فاستبدل به فى رياسة هيئة أركان الحرب ، سليمان بك الفرنساوى ، الذى رقى فى عام ١٨٣٣ إلى رتبة « ميرميران » ، ثم أنعم عليه بالباشوية بعد انتصار قونية .

وفى السنوات التالية زادعدد المشاة زيادة عظيمة ، بسبب الحاجة إليهم فى سنار وكردفان وبلاد العرب والشام ، وبسبب ما كان بين الباشا والسلطان من نضال شديد وعداء مستحكم الحلقات ، فبينما كان عدد الألايات فى عام ١٨٢٨ اثنى عشر ، ارتفع إلى ثمانية عشر ، (منها آلاى للحرس) فى عام ١٨٣١ ، وإلى اثنين وعشرين ألايا (منها اثنان للحرس) فى عام ١٨٣٣ ، وإلى واحد وثلاثين ألايا (منها ثلاثة للحرس) ، ثم إلى أربعين ألايا (منها أربعة

للحرس) فى عام ١٨٤٠ ، وكان عدد « الأورط » يختلف فى هذه الألايات ، وكان الألاى الواحد يتألف من ثلاث « أورط » على الأقل (وتتألف « الأورطة » الواحدة من ثمانمائة جندى) .

وفى مايو ١٨٢٥ أنشأ الباشا فى معسكر الخانقاه فرقة موسيقية من فرنسيين وأسبانيين وألمان يعزفون على آلات أوربية ، وقد أثار وجود هذه الفرقة من السخط فى أول الأمر ما أثاره استخدام الأطباء البشريين والبيطريين من جراء الميل إلى معارضة كل ماهو جديد وعدم استساغة الأنغام الأوربية ، ومع ذلك فقد أخذت وطأة هذه المعارضة تخف رويدا رويدا ، وبدأ كبار رجال الجيش يألفون الموسيقى ، وأصبح لأكثر الآلايات فرق موسيقية خاصة بها ، وأسست فى الخانقاه مدرسة للموسيقى تضم ثلاثين ومائة تلميذ ، وكان يشرف على إدارة هذه المدرسة فى عام ١٨٣٨ الفرنسى « كاريه » Carré يعاونه أربعة من المعلمين .

وفى هذه المدة نفسها لم تنقطع عناية الباشا بالمدفعية التى بدأ تنظيمها أيام البعثة الفرنسية العسكرية على أيدى الضابط « راى » Rey ، الذى أصر على إخراج الإيطالى « فرانچينى » Frangini من ترسانة القلعة فى عام ١٨٢٥ ، وقد تقدم كيف أن « راى » اضطر إلى العودة بعد قليل إلى فرنسا ، فخلفه فى الإشراف على صنع المدافع والأسلحة بالقلعة المهندس الإيطالى « بوريانى » Boreani ، وعين الباشا لإدارة ترسانة القلعة حسين بك ، وكان تعيين هذا الشاب مثار الدهشة والسخط لدى كبار السن من الترك ، ثم عهد بالإشراف على تلك المصانع إلى أدهم بك ، أحد المتخرجين فى مدرسة الهندسة بالآستانة ، وقد أثنى عليه « مارمون » عند زيارته هذه البلاد فى عام ١٨٣٤ ثناء عظيما ، إذ تقدمت الأعمال تحت إشرافه تقدما ملحوظا ؛ فقد بلغ عدد العمال المشتغلين فى صب المدافع خمسمائة وألف عامل ، وفى صنع الأسلحة تسعمائة ، وكان الأولون ينتجون فى الشهر الواحد ثلاثة مدافع أو أربعة ، هذا عدا مدافع « الهاون » وغيرها ، أما الآخرون فكان إنتاجهم من البنادق فى الشهر الواحد يتراوح بين ٦٠٠ و ٦٥٠ ، عدا الأزناد والسيوف والحراب والسرج واللجم . وفى عام ١٨٣١ أنشىء مصنع فى « الحوض المرصود » ، تحت إشراف إيطالى من جنوه يدعى « مارنجو » Marengo ، اشتهر باسم على أفندى ، وكان يشتغل بهذا المصنع حوالى مائتين وألف من العمال ، يصنعون البنادق ويصلحون الأسلحة القديمة المستعملة فى التدريب ، وحوالى عام ١٨٢٧ أنشىء مصنع للدباغة ، تحت إشراف « رومى » Rossi اليونانى وبعض الصناع الفرنسيين ليمد الترسانة بما يلزمها من الجلود ، ولكن هذا المصنع لم يعش طويلا ، فلم يلبث أن صدر الأمر بإغلاقه

وصارت الجلود المطلوبة تستورد من مرسيليا . وقد أعيد إنشاء معمل البارود القديم فى الروضة ، وكان به من الصناع تسعون ، يشرف عليهم الفرنسى « مارتل » Martel ، كما كان به عشرون طاحونة تديرها البغال ، أما إنتاجه فبلغ خمسة وثلاثين قنطارا من البارود فى اليوم الواحد .

على أن جهود الباشا فى تنظيم المدفعية لم تقف عند هذا الحد ، فقد استخدم ضابطا أسبانيا قديما هو الكولونيل « سيجويرا » أو « سكويرا » Antonis Seguera ، ليكون مستشارا له فى هذه الشئون . وقد أقنع « سيجويرا » إبراهيم باشا بضرورة إعداد الضباط قبل تعليم الجنود ، فأسست مدرسة المدفعية (بطرة) فى أواسط ١٨٣١ ، وكان بها عند تأسيسها ثلاثمائة تلميذ ، وقع عليهم الاختيار من بين تلاميذ مدرسة القصر العينى التجهيزية التى أنشأها الباشا فى عام ١٨٢٥ ، غير أن الانقسام لم يلبث أن أخذ يدب بين « سيجويرا » ومساعديه من الضباط الفرنسيين إذ كان يسوءهم أن يحل أسبانى محل مواطنهم « راى » ، فوجهوا إليه مختلف المطاعن ، وحاولوا النيل من كفايته ، ورأى « سيجويرا » أن يرد عليهم تحيتهم بأحسن منها فصار يظهر إعجابه بالإنجليز ويؤثر استعمال لغتهم واتباع أساليبهم . ولما طال الأخذ والرد ، وكثر الجذب والشد ، لم يكن غريبا أن تتصرم حبال الود ، بين الضابط الأسبانى وسليمان الفرنساوى ، ولكن على الرغم من تفاقم هذا الخلاف تقدمت المدفعية تقدما ظاهرا ، حتى أصبحت من أقوى أسلحة « النظام الجديد » التى استعان بها إبراهيم فى حروب الشام ، وقد أعجب محمد على بما شاهده فى مدرسة المدفعية ، فرقى « سيجويرا » إلى رتبة البيكوية ، ولكن « سيجويرا بك » لم يلبث أن اختلف مع الباشا نفسه إذ رفض التعاون مع المجلس العام الذى شكله محمد على فى يناير ١٨٣٦ للنظر فى تنظيم المدارس ، فعزله الباشا وعين مكانه « مصطفى بهجت » ومن بعده « خليل أفندى » ، ثم الضابط الفرنسى « برونو » Brunhaut ، وقد ظل رئيسا للمدرسة حتى أواخر عهد محمد على ، ولكن لاشك فى أن المدرسة تدهورت بعد « سيجويرا » .

وإلى جانب تنظيم المدفعية ظهرت الحاجة إلى إعداد مهندسين عسكريين فنيين بدلا من فرق « البلطه جى » الذين تعتمد عليهم آلايات المشاة فى إقامة الجسور وبث الألغام وما إلى ذلك ، وقد ذكر « فافييه » Faviers ، أنه شاهد فى الإسكندرية وأثر النبى ، عند ما زار مصر فى عام ١٨٣١ « أورطتين » من المهندسين العسكريين ، وعددهم مائتان وألف ، ولكنهم كانوا يقومون بأعمال الشرطة والحراس . ومع أنه كانت هناك مدرسة للهندسة منذ

عام ١٨١٦ ، فقد أسست « المهندسخانة » فى بلاق فى مايو ١٨٣٤ ، غير أن الخريجين لم يكونوا فى البداية على درجة كافية من المهارة والمران ، حتى أن فريقا كبيرا من الذين أرسلهم الباشا إلى الأقاليم فى عام ١٨٣٦ للإشراف على حفر الترع وغير ذلك ، لم يظهروا كفاية تذكر ، مما دعا الباشا إلى الاستغناء عنهم ، أما الجيش فقد ظل من غير ضباط مهندسين أو جنود مختصين فى بناء الاستحكامات وإنشاء الجسور وما إليها .

وكذلك استمرت العناية بالخدمة الصحية المدنية والعسكرية ، تحت إشراف « أنطوان كلوت » Antoine Clot ، وقد بلغ عدد التلاميذ فى أبى زعبل ثلاثمائة ، كما أعد مكان خاص لدراسة الصيدلة ، وحدد عدد التلاميذ الذين يدرسون الطب والصيدلة بنسبة طبيب لكل ثلاثة آلاف من السكان ، وصيدلى لكل عشرة آلاف واستطاع كلوت بك أن يعد خمسمائة وألف طبيب ، كما أنجز ترجمة ١٥٢ مؤلفا من مختلف اللغات الأوربية إلى التركية ، وقد أنعم عليه الباشا فى عام ١٨٣٣ برتبة البيكوية تقديرا لخدماته ، ورقاه بعد ثلاثة أعوام إلى رتبة « ميرلوا » ، لما بذله من جهود فى مكافحة وباء الطاعون . وفى إبريل ١٨٣٧ نقلت مدرسة الطب ومدرسة الصيدلة إلى القصر العينى وظل كلوت بك حتى وفاة الباشا يشرف على مدرسة الطب رغم اضطلاعه بأعمال أخرى .

وكان من أثر العناية بالجيش فى شتى النواحى ؛ أن ارتفع عدده من ٢٤,٠٠٠ فى عام ١٨٢٤ ، إلى ٤١,٠٠٠ فى عام ١٨٢٥ و ٨٠,٠٠٠ فى عام ١٨٣٣ و ١٥٠,٠٠٠ فى عام ١٨٣٩ هذا عدا القوة غير النظامية التى زاد عددها من ١٢,٠٠٠ فى عام ١٨٢٨ ، إلى ٢٢,٠٠٠ فى عام ١٨٣٩ . ومما قاله الجنرال « ڤيجان » فى وصف حالة الجيش المصرى « كانت الفرق فى حالة جيدة ، ولو أن مظهرها لم يكن ليروق أولئك الأوربيين الذين ألفوا رؤية الجندى الفرنسى أو الألمانى بمظهره الفخم وهو متقلد سلاحه ، غير أن أهم شىء فى الواقع هو أن هذا الجيش كان يجيد القتال ، ولهذا أحرز كثيرا من الانتصارات ، وصمد فى وجه الهزائم ، دون أن تفترهمته أو تلين له قناة . ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه مما يشرف هذا الجيش ؛ أن حكومة شارل العاشر فكرت فى الاستعانة به حين أعدت حملتها على بلاد الجزائر . غير أن جنود ذلك الجيش لم يعملوا على بلوغ ذلك المستوى الذى كان فى استطاعتهم أن يبلغوه ، فقد كتب الملازم « فافييه » Faviers فى عام ١٨٣١ ، أن الضابط التركى قد وقر فى نفسه ، أنه إذا جاشت فى صدره أقل رغبة فى الاستزادة من المعرفة ، فكأنه خالف شريعة أو نقض عهدا . وكثيرا ما شوهد بعض ضباط المشاة ، وهم يأبون فى تشبث وعناد أن يسيروا فى خطا منتظمة ، بل يسيرون على هواهم

كأنهم فى نزهة على رأس الكتائب والصفوف . وكانت هناك كوكبات من الفرسان ومعهم ضباطهم على صهوات الخيل ، ولكنهم كانوا يجهلون حتى المبادئ الأولية فى فن الفروسية » . وقال الكابتن « دى بوفور دو تيول » De Beaufort d'Hautpoul فى عام ١٨٣٥ ، « إن عناصر هذا الجيش طيبة جدا ولكن يعوزها القواد وكبار الضباط المثقفين ، أما صغار الضباط فلا يكادون يعرفون شيئا » وصفوة القول — على ما يراه الجنرال « فيجان » — « إن الرئيس لم يكن يقدر (الجندى) المرءوس ، ولم يشعر بحب نحوه أو يحفل بأمره ، وكان الرئيس يتبع المرءوس بدلا من أن يتقدمه ، ويكون له فى كل زمان ومكان قدوة حسنة ومثالا يحتذى وهذه إحدى نواحى الضعف التى يجب الكشف عنها ، لأن من المتوقع — إذا ما انتهى أمر أولئك الذين بعثوا الجيش وأقاموه — أن تصبح من العوامل التى تعرض جهودهم الجبارة للضياع فى النهاية » .

ومهما يكن من أمر هذا القول ، ومبلغه من الصحة ، واتفاقه فى بعض نواحيه مع ما ذهب إليه الجنرال « دمبنسكى » ، عندما انتقد الجيش المنتصر فى الشام ، ذلك الجيش الذى كان يسير حثيثا فى طريق المجد والشهرة ، فقد أبلى « النظام الجديد » بلاء حسنا فى جميع المعارك التى اشترك فيها ؛ شهد بذلك جميع المعاصرين ، ومنهم أولئك النقاد الذين كانت تحدوهم الرغبة فى أن يصل جيش مصر إلى درجة الكمال التى ينشدها الباشا نفسه .

صحيح أن عدد الجيش لم يلبث أن أنقص عقب انتهاء الحروب السورية فى عام ١٨٤١ ، وصحيح أن الباشا عين أفضل قواده حكاما على المديريات والأقاليم ، بينما عكف الباقون على زراعة الأرض الواسعة التى تنازل لهم عنها مكافأة لهم على خدماتهم ، ولكن النشاط العسكرى ما فتئ أن تجدد بعد فترة قصيرة ، فقد استأنف إبراهيم باشا ، يعاونه سليمان باشا الفرنساوى العناية بتدريب الجند وإقرار النظام فى صفوف الجيش ، كما عهد الباشا منذ ١٨٤١ إلى المهندس الفرنسى « غاليس بك » Galice بإنشاء تحصينات جديدة فى الإسكندرية ورشيد ، وجميع المواقع المعرضة لخطر الغزو على الشواطئ المصرية . وقد ذكر القنصل الإنجليزى «شارلس مرى » Charles Murray فى يونيه ١٨٤٥ ، أن الباشا كان يلح على « غاليس بك » فى إتمام التحصينات على وجه السرعة . وفى إبريل ١٨٤٧ قدم « غاليس بك » مأمور الاستحكامات وتنظيم الإسكندرية ، تقريرين عن أعمال التحصينات وافق الباشا عليهما . أما عدد الجيش ، فقد ذكر « مرى » فى إحدى رسائله إلى حكومته فى مايو ١٨٤٥ ، أن الباشا يحتفظ بجيش أكبر مما تسمح به الفرمانات ، إذ كان الجيش فى ذلك العام يتألف من ثمانية

عشر آلايا من المشاة ، منها سبعة فى السودان ، كما كان يتألف من تسعة آلايات من « السوارى » وعشرين ألفاً من رجال المدفعيـة ، أى أنه كان يبلغ ثمـانين ألفا لم يكن يدرب منهم غير عشرين ألفاً ، احتراما لنصوص فرمانات الوراثة التى صدرت فى عام ١٨٤١ أما الباقون فقد كلفوا إنجاز المنشآت العامة كالجسور والقناطر والرياحات والترع . وفى مارس ١٨٤٦ كتب « مرى » أن الباشا يريد تجنيد خمسـين ألفاً ، لاستخدامهم فى تحصينات القناطر الخيرية وفى الأعمال العامة الأخرى ، دون أن يكونوا من النظاميين ، لـكيلا تتدخل الدول . ومهما يكن من الأمر فإن عدد الجيش لم يهبط قط فيما بقى من عهـد محمد على إلى الحد الذى نصت عليه الفرمانات .

ولعل أهم دواعى هذا النشاط العسكرى ، تصميم الباشا ثم ولده إبراهيم ، على الاحتفاظ بذلك الوضع السياسى الذى حصلت عليـه البلاد فى تسوية (١٨٤٠ — ١٨٤١) ، وقد وجد إبراهيم أن أفضل الطرق لصون هـذا الوضع ، أن تستمر العناية بالاستحكامات والتحصينات ، التى أنشئت على شواطىء البـلاد الشمالية فى دمياط والإسكندرية ورشيد ، ولهذا قام فى أواخر أيامه بزيارتها كما استقدم إليها الجنود من القناطر . وفى يولية ١٨٤٨ كان قد تم وضع المدافع فى الموانى الساحلية . ورأى إبراهيم كذلك إعادة تنظيم الجيش ، فأمر بزيادة عدد المجندين إلى حد استرعى نظر انجلترة ، ودعا إلى الاستفسار عن السبب فى تجاوز العدد الذى نصت عليه الفرمانات . والواقع أن حالة إبراهيم الصحية ازدادت سوءاً منـذ يولية ١٨٤٨ ، حتى لقد ذكر « توسيجه » Tossizza قنصل اليونان أنها كانت تتحسن يوماً وتعتل يوماً آخر .

ولهذا بات إبراهيم يخشى أن يكون اشتغال الدول الـكبرى بمعالجة الثورات الأوربية التى نشبت فى عام ١٨٤٨ ، فرصة ينتهزها الباب العالى ، لإلغاء ما حصل عليه محمد على من امتيـازات ، بمقتضى فرمانات ١٨٤١ . وقد أثبتت الحوادث أن إبراهيم كان على حق فيما ذهب إليه ، إذ حاولت تركيا الانتقاص من تلك الامتيازات ، بعـد أن قضى إبراهيم نحبه فى ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ . غير أنه مهمـا يكن من الأمر ، فلا ريب فى أن صفحة من أروع صفحات الجيش المصرى قد انطوت بوفاة قائده العظيم .

٩ — التنظيم المالى

لا جدال فى أن الإصلاحات التى سبق ذكرها تطلبت أموالا طائلة ، فقد ذكر

« بوالكمت » أنه فى عام ١٨٢٩ أنفق على الجيش ٣١,٧٦٢,٠٠٠ فرنك ، وعلى البحرية ١٢,٧٣٧,٠٠٠ ، وعلى المصانع ٦,٨٨٦,٧٠٠ ، وعلى الإدارة والخاصة ٢٣,٩٤٠,٠٠٠ ، هذا عدا ما أنفق على الأبواب الأخرى ، حتى بلغت جميع النفقات ٧٧,٥٥٨,٧٠٠ فرنك . وكذلك أثبت « مانجان » أن ما أنفق فى عام ١٨٣٣ على الجيش والمصالح (أو الدواوين) وعلى المصانع والبحرية وغير ذلك من المرافق بلغ ٣٩٣,٨١٤ كيساً ، أى ١,٩١٩,٠٧٠ جنيهاً ، وفى عام ١٨٣٧ كتب « دوهاميل » فى تقريره أن المصروفات بلغت ٥٧٥,٧٥١ كيساً أى ٢,٨٧٨,٧٥٥ جنيهاً .

غير أنه على الرغم من هذه النفقات الباهظة ، استطاع الباشا فى أكثر الأوقات أن « يوازن الميزانية » ، بل لقد استطاع أن يجعل الإيرادات تربو على المصروفات ، وليس معنى ذلك أن مالية مصر لم تواجه صعوبات كثيرة ، فقد اضطر الباشا إلى الاحتفاظ بجيش وأسطول عظيمين لمواجهة الطوارئ ، عند ما توترت العلاقات بينه وبين السلطان ، ومما ذكره القنصل الروسى « ميدم » Medem فى رسالة بعث بها من قنا إلى حكومته فى ٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ ، أن الباشا على الرغم من وفرة إيراداته التى تقدر سنوياً بثمانية عشر مليوناً من الريالات ، أى ٣٦٠ مليون قرش مصرى ، كان مديناً لجماعة من التجار بأكثر من مليون ريال ، أو ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش مصرى بينما بلغ المتأخر عليه من رواتب الجند ١٢٠,٠٠٠ كيس ، أو ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ من القروش المصرية . وفى آخر عام ١٨٤٠ اعترف الباشا للقنصل الفرنسى بأن ديونه تبلغ ثمانين مليوناً من الفرنكات .

وقد حاول محمد على تفريج هذه الضائقة بضبط شئونه المالية وموازنة ميزانيته ، وآية ذلك ما ورد فى قانون السياستنامة (١٨٣٧) من « أنه كان مفروضاً على رئيس (كل ديوان من الدواوين التى تضمنها التنظيم الجديد) أن يقدم للباشا تقريراً فى يوم الخميس من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفاً شهرياً بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف » . وفى بولية من العام نفسه طلب الباشا إلى مدير الحسابات « باسيلوس بك » عمل « دفتر ميزانية عن إيرادات ومصروفات الحكومة الصادر له عن ذلك الأوامر والتنبيهات الأكيدة . . . لأن وضع هذا الأساس من أقصى مطلوب (الباشا) » وبعد ذلك بنحو شهرين أصدر محمد على أمراً آخر إلى باسيلوس فى ٧ سبتمبر ١٨٣٧ « بأن يعمل دفتر ميزانية شهرية خلاف دفتر الميزانية السنوية » . وفضلا عن ذلك فقد حاول قانون السياستنامة أن ينظم شئون (الخزينة) فورد به ما نصه ، « وفيما عدا الإيرادات

التى تودع خزينة ديوان التجارة ، ثمناً للحاصلات الزراعية المبيعة على يد هـذا الديوان ، تكون جميع إيرادات ديوان التجارة وفروعه تابعة لديوانى العموم ، اللذين يطلق عليهما اسم ديوان الإيرادات ، ويتفرع الديوانان المذكوران إلى (ا) حسابات جميع المديريات فى الأقاليم ، مع حسابات كل من كريد والحجاز وبلاد السودان ، وإلى (ب) جميع المقاطعات والأقلام والجمارك الموجودة الآن بالخزينة ، هى والمصالح الموجودة اليوم بإيرادات المحروسة وعموم إيرادات الإسكندرية مع اقتصار مهمة مفتشى الأقاليم على انتدابهم للأمور المتعلقة بتفتيش الأعمال والمصالح . هـذا ولما كانت إدارة الديوان الموجودة الآن بمجلس الشورى الملكية هى كذلك بمثابة مصلحة للإيراد ، فينبغى نقلها هى الأخرى إلى أحد الديوانين المذكورين » وقد أسفر هـذا الترتيب من الناحية العملية عن إنشاء (ديوان إيرادات) المحروسة (القاهرة) وديوان الإسكندرية . وفى عام ١٨٤٣ (١٢٥٩ هجرية) كان هـذا النظام الثنائى ، موضع نقد كبير ؛ ولذلك تحول ديوان المحروسة إلى «ديوان المالية المصرية» فى جمادى الأولى ١٢٦٠ (مايو — يونية ١٨٤٤) ، وأبطل ديوان الإسكندرية ؛ وفى عام ١٨٤٦ تولى شريف باشا نظارة هذا الديوان .

على أن هذه الوسائل التى اصطنعها الباشا لضغط ميزانيته ، لم تؤت ثمرتها المشتهاة ، ولم تسفر عن نتيجتها المبتغاة لأن إصلاحاته لم تقف ، ورحى حروبه لم تكف عن الدوران ، ومع هذا فقد كان عليه أن يواجه مشكلة مالية أخرى لها وزنها وخطرها ، ونعنى بها تلك الفوضى التى نجمت عن تعدد أنواع العملة المتداولة واختلاف قيمتها ، إذ كان بعضها مصريا — أى ضرب فى مصر — وبعضها تركيا ، وبعضها الآخر من العملة الأجنبية ، وكان قسم منها من الذهب وقسم آخر من الفضة و أما قيمتها فكانت تتفاوت تفاوتا كبيرا ، فقد ذكر « لين » Lane (بين عامى ١٨٣٣ و١٨٣٥) ، أن العملة المصرية المتداولة كانت « الفضة » ، وهى أقلها قيمة ، وتسمى « نصف » أو « نصف فضة » أو ميدى (تحريف مؤيدى) ، ويسميها الأتراك « يارة » . وكانت « الفضة » تصنع من مخلوط الفضة والنحاس ، وتساوى ٤/١ من القرش ، والمتداول من الفضة قطع ذات خمسة وعشرة وعشرين فضة ، ويلى ذلك «القرش» ، فالسعدية أو الخيرية بأربعة ، وهى عملة من الذهب قيمتها أربعة قروش ، ثم الخيرية بتسعة ، من الذهب أيضا ، وقيمتها تسعة قروش ، وإلى جانب هذه العملة المصرية ، كانت العملة التركية (عملة استانبول) ، ولكنها كانت نادرة التداول ، وكذلك العملة الأجنبية : الريالات الأوربية والأمريكية وأكثرها يساوى عشرين قرشا مصريا ، وكان يطلق على

هذه الريالات الأجنبية اسم (ريال فرانسة) ، وأما الريال الأسبانى ذو الأعمدة فاسمه « أبو مدفع » ، وكان هناك « الدبلون » الأسبانى ويساوى ستة عشر ريالا ، والبندق الذهب (عملة البندقية Sequin) والجنيه الإنجليزى الذهب ، والريال المصرى ، وكان يساوى تسعين فضة ، والريال الأسبانى وكان يساوى نفس القيمة ، وكل خمسمائة قرش أو خمسة جنيهات انجليزية كانت تسمى « كيسا » ، وكل ألف كيس أو خمسة آلاف جنيه تسمى « خزينة » . وإلى جانب هذه المسكوكات كان هناك « اليالديز » والمجر ، والعدلية ، والمحمودية القديمة والمحمودية الجديدة (وجميعها من الذهب) ، وقد قرر مجلس المشورة بشأنها فى ١٠ نوفمبر ١٨٢٩ أن تكون قيمة اليالديز ٣٨ قرشا ، والمجر ٣٧ ، والعدلية ١٤ ، والمحمودية القديمة ٤٥ ، والمحمودية الجديدة ٤٣ ، أما الدبلون الذهب فكان يساوى ٢٤٥ قرشا .

وقد نتج عن كثرة هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها ، وإمكان تزييفها ، وارتباط النقد المصرى بالنقد العثمانى ، أن كثرت المضاربة فيها مما أدى إلى اختفاء العملة الذهبية والتركية منها بنوع خاص ، كما أدى إلى اختلاف قيمة الريال (الفرانسة) ، فهو حينا يساوى من « الفضة العددية ثمانمائة وعشرين نصفا عثمانية قروش » ، وحينا آخر يصل إلى « ثلاثمائة وأربعين نصفا عثمانية قروش ونصف » ، وقد « يصل صرفه إلى تسعة قروش » . ويقول الجبرتى فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٥) « والأنصاف العددية لا وجود لها بأيدى الناس إلا ما قل جدا ، فإذا أراد إنسان منها ، دفع فى إبدالها عشرة قروش عنها أربعمائة نصف فضة ، زيادة على المعدل ، إن كان ذهبا أو فرانسة أو قروشا ، ووصل صرف البندق إلى ثمانمائة نصف ، والمجر ثمانية عشر قرشا ، والمحبوب المصرى إلى أربعمائة ، والإسلامبولى إلى أربعمائة وثمانين ، وكل ذلك أسماء لا مسميات لانعدام الأنصاف ، مع أنه يضرب منها المقادير والقناطير » . وأوضح الشيخ الجبرتى السبب فى اختفاء هذه الأنصاف فقال ، إن « التجار الشاميين والروميين (يأخذونها) بالفرط ، ثم يرسلونها متاجر بدلا عن البضائع ، لأن الريال فى تلك البلاد صرفه ثلاثمائة نصف فقط ، فيكون فيه من الربح ستون نصفا فى كل ريال ، ولما علم الباشا ذلك ، جعل يرسل لوكلائه بالشام فى كل شهر ألف كيس من الفضة العددية ، ويأتيه بدلها فرانسة ، فيضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاسا ويضربها فضة عددية ، فيربح منها ربحا بدون حاء (أى بدون ربا) عظيما » .

وشكا الجبرتى من « اختلال المعاملة » ، فقال فى حوادث ذى الحجة ١٢٣٥ « سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) ، « ومنها أمر المعاملة وما يقع فيها من التخليط والزيادة ، حتى بلغ صرف

الريال الفرانسة اثنى عشر قرشا عنها أربعمائة وثمانون نصفا ، والبندق ألف فضة ، وكذلك المجر والفندقلى الإسلامبولى سبعة عشر قرشا ، والقرش الإسلامبولى بمعنى المضروب هناك المنقول إلى مصر يصرف بقرشين وربع ، يزيد عن المصرى ستين نصفا ، وكذلك الفندقلى الإسلامبولى يصرف فى بلدته بأحد عشر قرشا ، وبمصر بسبعة عشر كما تقدم ، فتكون زيادته ستة قروش ، وكذلك الفرانسا فى بلادها تصرف بأربعة قروش ، وبإسلامبول بسبعة ، وبمصر باثنى عشر ، أما الأنصاف العددية التى تذكر فى المصارفات ، فلا وجود لها أصلا إلا فى النادر جدا ، واستغنى الناس عنها لغلو الأثمان فى جميع المبيعات والمشتروات » .

وكان اختفاء الأنصاف العددية من أسباب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ، إذ انتهز المضاربون فرصة اختلاف سعر الريال الفرانسة فى الخارج عنه فى مصر ، واتجروا فى العملة الذهبية ، فارتفع سعرها ارتفاعا كبيرا ، وهبطت قيمة العملة المحلية ، فغلت أثمان الحاجات ، وحاول الباشا معالجة « اختلال المعاملة » بشتى الطرق ، فقرر مجلس المشورة فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٤٥ (١٠ نوفمبر ١٨٢٩) « الموافقة على اقتراح خليل أفندى ناظر الترسانات الخاص بأصناف المسكوكات » ، وهو يقضى بتحديد سعر الصرف لكل من اليالديز والمجر والمحمودية القديمة والمحمودية الجديدة والعدلية والدبلون ، وذلك « لمنع صيارفة اليهود من زيادة سعرها » . ومن تلك الطرق أيضا أن الباشا أصدر أمره فى ٣ ربيع الثانى ١٢٤٨ (٣٠ أغسطس ١٢٣٢) « بعدم قبول عملة الآستانة بالدواوين الميرية وعدم تداولها بين الناس والتجار » ، والسبب فى ذلك « أن عيار السكة الإسلامبولية (كان) واطئا من القديم » ، وبلغ الباشا أن تركيا قد استحدثت « ثلاثة أنواع من العملة ، ماهو قطعة بقيمة ١٠٠ قرش ، وقطعة ٥٠ قرشا ، وقطعة ٢٥ قرشاً » ، وأن الريال الفرانسة يتداول « بجهة الروم بخمسة وعشرين قرشا ، والمتبادر (المنتظر) وصوله إلى أربعين قرشا » . وهذه السكة تختلف فى قيمتها وعيارها عن العملة المصرية التى لم يحدث فيها تغيير ، « فلو كان الفرنسة والدوبلين والجنيه واليالديز والمجر وسائر السكك على قديم قيامها ، فكان المعتبر بين العامة هو القرش ذو الأربعين فضة ، وبعدم ملاحظتهم العيار المذكور جارى مشترى الفرنسة والدوبلين والجنيه واليالديز والمجر وسائر السكك الموجودة بمصر ، بزيادة عن الفيات المقررة بعملة الآستانة المغشوشه خفية ، الذى بسببه تكثر العملة المغشوشة داخل القطر ، وتحويل السكة المصريه إلى الخارج ، ومن البديهى ينتج من ذلك مضرة وخسارة فيما بعد ، فدفعا لذلك يلزم الاحتفاظ ، وعليه يشير بعدم قبول عملة الآستانة ... » . وقد ظل الباشا معنيا دائما بالوقوف على أسعار

المسكوكات ، وتحديدها من وقت إلى آخر لأنه على ما قال (فى مايو ١٨٣٦) ، « عندما كانت الأسعار مختلفة كان جاريا الغش فيها » ، ولأنه يخشى عدم تداول العملة المصرية بسبب تقلب أسعارها كثيرا « بجهات أخرى » .

وزادت صعوبات المالية المصرية عندما منع الباب العالى فى فبراير ١٨٣٩ تداول المسكوكات التركية القديمة ، على اختلاف أنواعها ، فى جميع أنحاء الإمبراطورية ، فأبطل تداول المحمودية القديمة والجديدة والعدلية القديمة والجديدة والخيرية والفندقلى (السلطان محمود) والإسلامبولى (السلطان مصطفى) والنصفية (السلطان عثمان) والإسلامبولى الجديد والنصفية والفندقلى والربعية ، والمسكوكات المصرية القديمة والجديدة والربعية المسماة العدلية (وجميعها من العملة الذهبية) . أما المسكوكات الممنوعة من العملة الفضية فكان أهمها الجهادية وذات العشرة بارة والقرشين والقرش وأنصاف القرش وأرباع القرش (السلطان سليم) وكذلك الأنصاف والقروش المصرية ، ومسكوكات بغداد القديمة والجديدة . ولم يكن أمر المنع مقصورا على العملة وحدها ، بل تعدى ذلك إلى سبائك الذهب والفضة والجدائل والمطرزات ، مما أدى إلى اختفاء العملة التركية من التداول فى مصر ، ولما كانت الأنصاف العددية كذلك عزيزة المنال بسبب المضاربة فيها ، فقد نشأ عن ذلك ارتفاع الأثمان وزيادة غلاء المعيشة ، وزاد الأزمة اشتدادا أن « الضربخانة » المصرية ظلت مدة طويلة وهى لا تسك عملة جديدة ، فأدى ذلك إلى تأخر الباشا فى دفع مرتبات موظفيه المدنيين والعسكريين مدة تسعة عشر شهرا ، حتى اضطر فى آخر الأمر إلى إعطائهم « تذاكر » بمرتباتهم المتأخرة ، وفى أغسطس ١٨٤٢ كتب « لافيزون » Lavison ، أحد موظفى القنصلية الروسية بالإسكندرية ، أن « بيت توسيجه » Tossizza المالى بالثغر كان يقبل صرف هذه التذاكر بعد خصم ٢٠٪ من قيمتها ، وأن الباشا كان يعلم ذلك دون ريب ، وهو أمر يدل على مبلغ ما وصلت إليه المالية المصرية إذ ذاك من سوء الحال .

ورغبة فى أن يضع الباشا حدا للتلاعب والمضاربات المالية فى أسعار العملة وأثمان المحصولات ، ويطمئن إلى تحصيل الإيرادات وصرفها فى مواعيدها ، وافق فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ (٢٧ يناير ١٨٤٣) على إنشاء مصرف مقره الإسكندرية ، الغرض منه كما قال الباشا نفسه « تداول المسكوكات على حسب قيمتها الحقيقية ومنع الحيل المضرة ، والتداخل بالأخذ والعطاء والتجارة » . وقد اشترك فى تأسيس هذا المصرف كل من المسيو « باستريه » Pastré الفرنسى ، و« توسيجه » قنصل اليونان ، برأس مال قدره ٧٠٠,٠٠٠

ريال ، منها ٤٠٠,٠٠٠ « يجرى وضعها بخزينة البنك من قبل الحكومة ، والباقى يكون من قبل المسيو ميخائيل توسيچه ، والمسيو چولياستريه من مديرى البنك » . وكانت اللائحة الخاصة بتأسيس هذا المصرف تتألف من تسعة بنود ، نص التاسع منها على أنه « لا مدخل للحكومة فى أرباح وخسائر هذا البنك بأى داع من الدواعى ، بل المسئولون عن أعماله وأرباحه وخسائره هم : المسيو ميخائيل توسيچه والمسيو باستريه المأمورين البادى ذكرهما ، وكذلك أن الحكومة لا تطالب البنك عن أى ربح فى مقابلة مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال المدفوع منها » . وقد أظهرت مقدمة هذه اللائحة الغرض من إنشاء المصرف ؛ إذ جاء فيها أنه « كثيرا ما اهتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية ، وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصرى ، على حسب قيمتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها ، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة التجارية بالأسعار التى وضعت لها لوائح متعددة ، وما كان يؤثر ، وأنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعار أنواع الأخذ والعطاء والتجارة أيضا حاصل خسائر جمة للميرى ولأرباب التجارة والأهالى ، وللآن لم تتمكن الحكومة من وضع قاعدة تكون حاسمة لهذا الأمر ، فلأجل إزالة هذه الوخامة من القطر قد عزمت الحكومة على فتح بنك مثل بنوك الممالك المتمدنة ، ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية والأوزان وتسعير أصناف الزراعة والتجارة الجارى الأخذ والعطاء فيها سواء كانت بالمزايدات أو بالممارسة أو الإعلانات ، وفتح اعتمادات وقبول التحاويل والرجع الميرية ، لما فيه من إزالة العذر ، واتساع نطاق التجارة ، ومنع تداول النقود بغير قيمتها المقررة » .

وفى العام التالى (١٨٤٤) ، استقدم الباشا المسيو « روسيه » Rousset ، أحد موظفى وزارة المالية الفرنسية ، مدة عامين لإصلاح المالية والإدارة المصرية بصفة عامة ، ووجد « روسيه » عند حضوره أن السلطة كلها تتركز فى شخص الباشا ، وأن الإدارة كانت تشرف عليها إحدى الهيئات المقربة إليه ، فتصدر القرارات من هذه الهيئة إلى مختلف المصالح والدواوين ، والظاهر أن « روسيه » كان يشير إلى مجلس شورى المعاونة ، وكان الفساد فاشيا فى هذا المجلس ، ولم يكن لنظار الدواوين ورؤساء المصالح عمل سوى تنفيذ ما يصدره إليهم من قرارات ، وكان كل ديوان يتولى بنفسه حساب ما يحصله من الإيرادات ، وكثيرا ما كانت تقيد هذه الإيرادات مرتين ، كما أدى تضارب الاختصاص إلى إشاعة الفوضى فى جميع فروع الإدارة . وقد قدم « روسيه » عدة اقتراحات عمل بها الباشا ، فعطل شورى

المعاونة فى عام ١٨٤٤ ، ووسع سلطات نظار الدواوين ، واتخذ لضبط أعمال «الخزينة» بعض إجراءات ، منها أنه كتب إلى ناظرها شريف باشا فى ١٥ مايو ١٨٤٤ (٤ جمادى الأولى ١٢٦٠) يأمره بأن يكف عن كظها بالموظفين إذ أن إيرادها لم يزد على ١٢٠,٠٠٠ كيس ، كما وعده الباشا بأنه إذا لم يبادر « بتقديم ميزانية مستوفاة » فإنه سيبعث إليه « كاتب بك والفرنساوى (أى المسيو «روسيه») ، لإتمام هذا الأمر إن كان غير كفء لهذه الأعمال» .

ومن الإجراءات التى اتخذها الباشا كذلك تبسيط أعمال الحسابات ، واتباع الأساليب والقواعد الفرنسية . ولعل أهم إصلاح قام به الباشا فى هذا الشأن تنظيم المراقبة المالية أو التفتيش على دواوين الحكومة ، وكان يقوم بالتفتيش أو المراقبة منذ عهد طويل « ديوان الجرنال » وقد عنى بعض الكتاب بتاريخ هذا الديوان ، على اعتبار أن « الجرنال » ، كان جريدة حكومية ، اقتصرت على الوالى ومأموريه وأنه « عبارة عن تقريرات ترفع للوالى فى أوقات معينة ، ويوزع منها على موظفى الحكومة المسئولين ، ليشتركوا مع السياسة العليا فى الاتجاهات التى احتوت عليها التقارير ، والتى من شأنها أن تجعلهم على علم بمجريات الحوادث ، وتدلهم على الأمور التى تهم الوالى وحكومته » . غير أنه كان للديوان ، إلى جانب هذه الناحية الصحفية ، عمل آخر لعله يفوقها أهمية ، ونعنى به المراقبة المالية . ويؤخذ مما ذكره « دنى » Deny عن تاريخ « ديوان الجرنال » أن تنظيمه يستند إلى اللائحة التى أصدرها المجلس العالى فى بداية ربيع الثانى ١٢٤٤ (١١ أكتوبر ١٨٢٨) ، وقد جاء فيها أن الديوان « مؤسسة الغرض منها توضيح الشئون الهامة ، حتى يمكن إنجاز الأعمال الإدارية على خير وجه ، فى دواوين الوجه القبلى والوجه البحرى ومصر (المحروسة) » .

وقبل صدور هذه اللائحة — وربما كان ذلك فى عام ١٨٢٥ — كانت هناك ثلاث «ورش» أو أقسام ، مهمتها تسلم التقارير المرسلة من هذه الجهات الثلاث ، ويشرف عليها « ناظر عموم » وكان مقرها القاهرة ، ولكن « ورشة » الوجه البحرى انتقلت بعد ذلك إلى المنصورة فالجعفرية ، حتى إذا كان ترتيب عام ١٨٢٨ عند صدور اللائحة ، أنشئت ست ورش مختلفة ، وظل الحال على هذا المنوال إلى أن قرر الباشا تنظيم المراقبة المالية فى عام ١٨٤٤ ، فاستعملت كلمة « تفتيش العموم » أو « ديوان عموم التفتيش » ، وعلى رأسه مدير ووكيل ، وهو يصدر القرارات أو المنشورات التى يجب على المصالح تنفيذها ، ويعقد «مجلس الباشكاتب» لبحث المسائل الهامة إذا دعت الضرورة ، وثانيها « تفتيش الأقلام القبلية » ، وثالثها « تفتيش الأقلام الوسطى » ، ورابعها « تفتيش الأقلام البحرية » ، وغنى عن البيان

أن هـذا « التفتيش » كان غير « ديوان تفتيش الحسابات » الذى تحدث عنه قانون السياستنامة فى عام ١٨٣٧ .

وفى بداية عام ١٨٤٦ طلب الباشا إلى المسيو « روسيه » أن يضع تقريرا وافياً عن النظام الإدارى وعن الهيئات والمؤسسات الموجودة بفرنسا ، وكلف بحث هـذا التقرير واقتراح ما يمكن اقتباسه منه لجنة من أعضائها شريف باشا ناظر الخزينة ، وباسليوس بك مدير الحسابات ، والمسيو « روسيه » نفسـه ، وعند ما أنجزت اللجنة مهمتها ، وافق الباشا على بعض قراراتها الهامة فى يوليـة ١٨٤٦ ، وكان من أثر ذلك زيادة السلطة التى منحت للنظار ، فصار الموظفون فى كل مصلحة يخضعون لسلطان الناظر المختص مباشرة ، وأعدت سجلات خاصة تدون فيها جميع الأوامر التى يصـدرها الباشا ورؤساء المصالح ، ورؤى أن تؤلف لجنة لإعداد «قانون إدارى» ، كما كان من أهم القرارات التى اتخذت وضع «ميزانية» للدولة ، ولم يشأ محمد على أن يقف عنـد هذا الحد ، فأرسل سامى باشا إلى باريس للوقوف على الأنظمة المتبعة فى الدواوين ودراسة أساليب الإدارة الفرنسيـة ، وكتب فى ١٨ يونية ١٨٤٦ خطاب توصية إلى الوزير « جيزو » Guizot ، لكيلا يدخر وسعاً فى مساعدة سامى وتسهيل مهمته .

وهكذا اتخذ الباشا من الإجراءات ما يكفل تنظيم المـالية المصرية ، وأمكن بفضل ما بذل من جهود فى هـذا الشأن أن يحصل القنصل الفرنسى « بارو » Barrot على أرقام الميزانية فى عام ١٨٤٦ ، فكتب إلى حكومتـه أن الإيرادات بلغت ٨٤٠,١٦٠ كيساً أى ٤,٢٠٠,٨٠٠ جنيه أو ما يساوى ١٠٥,٠٢٠,٠٠٠ فرنك وأن المصروفات بلغت ٤٠٩,٠٠٠ كيس أى ٢,٠٤٠,٠٠٠ جنيه أو ما يعادل ٥١,١٢٥,٠٠٠ من الفرنكات .

١٠ — الأمن

كان استقرار السـلام الداخلى من أهم ما عنى به الباشا منذ اعتلائه أريكة الولاية ، ولم تكن المحافظة على الأرواح والأعراض والأموال إذ ذاك بالأمر الهين اليسير لكثرة عوامل الاضطراب فى أوائل سنى الحـكم ، وكان أشد تلك العوامل خطراً وأظهرها أثراً ، وبخاصة فيما بين عامى ١٨٠٥ و ١٨١١ وجود ذلك العدد العظيم من الأرنئود ، والدلاة والترك وغيرهم من الجنود الذين اشتركوا فى طرد الفرنسيين من مصر بمعاونة الإنجليز ، فقد اعتمد عليهم

الولاة المرسلون من قبل الدولة العثمانية فى تأييد سيادة السلطان الشرعية ، ولم يكن ثم مناص من أن يعتمد عليهم محمد على فى بداية الأمر — وهو أحد رؤساء القوات الألبانيـة — فى تحقيق أغراضه ، ولـكنهم كانوا فى الواقع مصدر متاعب كثيرة ، إذ نزلت بالأهلين على أيديهم كوارث لا حصر لها ، حتى إذا ضاق ذرعهم وميل صبرهم من هول ماحل بهم أخذوا يجأرون بالشكوى ، وصاروا يتمنون عودة الفرنسيين أوقدوم غيرهم من الأجانب ، عسى أن يخلصهم الفاتحون الجدد من هذا الشر الذى ابتلوا به ، وهو شر تحدث عنه الجبرتى مؤرخ هذا العصر حديثاً مسهباً ، بعد ما اجترحه الجنود من فظائع ، وما كانت تنطوى عليه أضالع الناس من غضب مكظوم . قال الشيخ فى حوادث شهر صفر من عام ١٢٢٢ (أبريل ١٨٠٧) « وفيه نزل الدلاتيه إلى بولاق ، وكذلك الـكثير من العسكر ، وحصل منهم الإزعاج فى أخذ الحمير والجمال قهراً من أصحابها ، ونزلوا بخيولهم على ربب البرسيم والغلال الطائبة بناحية بولاق وجزيرة بدران ، فرعتها وأكلتها بهائمهم فى يوم واحد ، ثم انتقلوا إلى ناحية منية السيرج وشبرا والزاوية الحمراء والمطرية والأميرية ، فأكلوا زروعات الجميع ، وخطفوا مواشيهم ، وفجروا بالنساء ، وافتضوا الأبكار ، ولاطوا بالغلمان ، وأخذوهم وباعوهم فيما بينهم ، حتى باعوا البعض بسوق مكة وغيره ، وهكذا يفعل المجاهدون ، ولشدة قهر الخلائق منهم وقبح أفعالهم تمنوا مجىء الإفرنج من أى جنس كان ، وزوال هؤلاء الطوائف الخاسرة ، الذين ليس لهم ملة ولا شريعة ولا طريقة يمشون عليها ، فكانوا يصرحون بذلك بسمع منهم ، فيزداد حقدهم وعداوتهم ، ويقولون أهل هـذه البلاد ليسوا مسلمين ، لأنهم يكرهوننا ويحبون النصارى ، ويتوعدونهم إذا خلصت لهم البلاد ، ولا ينظرون لقبح أفعالهم » .

وكثيراً ما أمعن الجنود فى إساءة معاملة الأهلين ، كلما دخلت جموعهم القاهرة ، أوطلب إليهم الخروج من العاصمة ، فى غزوة من الغزوات المتعددة ضد البكوات المماليك ، أو لغير ذلك من الشئون . وكان كبح جماح « الدلاتية » بنوع خاص أمراً جد عسير ، لقى الباشا فى سبيله كثيراً من العنت والمشقـة ذلك بأن هؤلاء الأخلاط كانوا يستبيحون لأنفسهم اغتصاب ما يريدون من أيدى الأهلين وبيوتهم ، ومن حوانيت التجار و « حواصلهم » ، كما كانوا يفرضون أنفسهم على الناس ضيوفاً ، فيلجون الدور من غير استئذان أصحابها ، يأكلون ويشربون ، وينهبون ويفجرون ، ثم ينتهى بهم الأمر إلى إرغام أصحاب هذه الدور على إخلائها أو دفع تعويض لهم لقاء جلائهم عنها . ويصف الشيخ الجبرتى طريقة غصب البيوت من أصحابها فيقول فى حوادث شعبان ١٢٢٢ (أكتوبر ١٨٠٧) « فتأتى الطائفة

منهم إلى الدار المسكونة ، ويدخلونها من غير احتشام ولا إذن ، ويهجمون على سكن الحريم بحجة أنهم يتفرجون على أعالى الدار ، فتصرخ النساء ، ويجتمع أهل الخطة ويكلمونهم فلا يلتفتون إليهم ، فيعالجونهم مرة بالملاطفة ، وأخرى بكثرة الجمع ، إن كان بهم قوة ، أو بمعونة ذى مقدرة . وإذا انفصلوا فلا يخرجون من الدار إلا لمصلحة أو هدية لها قدر . ويشترطون فى ذلك الشيلان الكشميرى ، فإذا أحضروا لهم مطلوبهم فلا يعجب كبيرهم ويطلب أحمر أو أصفر . . . وذلك خلاف ما يأخذونه من الدراهم ، فإذا انصرفوا وظن صاحب الدار أنهم انجلوا عنه ، فيأتيه بعد يومين أو ثلاثة خلافهم ، ويقع فى ورطة أخرى ، مثل الأولى أو أخف أو أعظم منها » .

وكذلك كان من عوامل الاضطراب فى سنوات الحكم الأولى ، صعوبة دفع الرواتب لهؤلاء الجند فى أوقاتها ، مما أثار الفتن والقلاقل ، «لأن العسكر الأرنئود والترك والدلاتية» كثيراً ما كانوا ينتهزون فرصة المطالبة بهذه الرواتب المتأخرة ، فيخرجون إلى الأسواق ، ينهبون المتاجر ، ويفتكون بمن يتصدى لمنعهم من الأهالى ، وكثيراً ما عجزت الحكومة عن ردعهم . ولعل أخطر هذه الحوادث شأناً ، تلك الحادثة التى وقعت فى ٢٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، وكادت تشتعل بسببها نار الفتن فى القاهرة . فقد اجتمع « عسكر الأرنئود والترك على بيت محمد على باشا ، وطلبوا علائفهم ، فوعدهم بالدفع ، فقالوا لا نصبر ، وضربوا بنادق كثيرة ، ولم يزالوا واقفين ، ثم انصرفوا وتفرقوا ، وارتجت البلد ، وأرسل السيد عمر مكرم إلى أهل الغورية والعقادين والأسواق ، يأمرهم برفع البضائع من الحوانيت ، ففعلوا وأغلقوها ، فلما كان قبيل الغروب ، وصل إلى بيت الباشا طائفة الدلاتية ، وضربوا أيضاً بنادق ، فضرب عليهم الباشا كذلك . . . وبات الناس متخوفين ، وخصوصاً نواحى الأزهر ، وأغلقوا البوابات من بعد الغروب ، وسهروا خلفها بالأسلحة ، ولم تفتح إلا بعد طلوع الشمس . . » ، وقد استمرت هذه الاضطرابات فى الأيام الثلاثة التالية ، « وأشيع فى البلدة أن العسكر نهبوا بيت الباشا ، وزاد اللغط والاضطراب ، ولم يعلم أحد من الناس حقيقة الحال ، حتى ولا كبار العسكر ، وزاد تخوف الناس من العسكر ، وحصل منهم عربدات وخطف عمائم وثياب وقتل أشخاص . . »

وإزاء هذه الاضطرابات المتكررة ، وجد الباشا أن خير وسيلة للخلاص من شرور هؤلاء الجند هى إرسالهم فى الحملات المتعددة ضد بكوات المماليك ، ورحيل أكثر الطوائف شغبا إلى بلادها ، ونفى زعمائها ، ولو أن نفى كبار الجند لم يكن بالأمر اليسور ، إذ كانوا

« لا يهون بهم مفارقة مصر ، التى صاروا فيها أمراء وأكابر ، بعد أن كانوا يتخبطون فى بلادهم ، ويتكسبون بالصنائع الدنيئة . » ولهذا لم يكن غريبا أن يعصى هؤلاء الزعماء أوامر الباشا ويحشدوا الجنود للاشتباك مع قوات الحكومة فى معارك دامية وسط شوارع القاهرة وفى خططها وبين دورها . وكأنما لم يكن فى ذلك ما يكفى لإزعاج الأهلين وتعريض حياتهم للخطر ، فصار هؤلاء المتمردون ينتهزون فرصة هذه الالتحامات فيفتحمون الدور للسلب والنهب ، كما حدث حين أراد الباشا أن ينفى (رجب أغا الأرنؤدى) ، إذ أرسل إليه فى ١٩ نوفمبر ١٨٠٧ « يأمره بالخروج والسفر ، بعد أن قطع خرجه وأعطاه علوفته » فرفض رجب أغا أن يصدع بما أمر ، ثم « جمع جيشه إليه من الأرنؤد بناحية سكنه » بباب اللوق ، وعندئذ سير عليه الباشا قوة من ناحية باب الخرق (باب الخلق) ، وزاد الحرج عندما « حضر أيضا الجم الكثير من الأتراك وكبرائهم من جهة المدابغ ، وعمل كل منهم متاريس من الجهتين » . ولما التحم الفريقان ، اقتحم الجنود الدور ، وصاروا يطلقون البنادق ، حتى أفزعوا النساء ، فصرن « يصرخن ويصحن بأطفالهن ، ويهربن إلى الحارات الأخرى ، مثل حارة قواديس وناحية حارة عابدين . . . وطفقت العساكر تنهب الأمتعة والثياب والفرش ، ويكسرون الصناديق ويأخذون ما فيها ، ويأكلون ما فى القدور من الأطعمة فى نهار رمضان من غير احتشام » وشهد الشيخ الجبرتى « أثر قبيح فعلهم ببيت (سيدى محمد المعروف بأبى دفية ، الملاصق لمسكن طائفة من الأرنؤد) من الصناديق المكسرة ، وانتشار حشو الوسائد والمراتب ، التى فتقوها وأخذوا ظروفها ، ولم يسلم لأصحاب المساكن سوى ما كان لهم خارج دورهم وبعيدا عنها ، أو وزعوه قبل الحادثة . » أما هذه الكارثة فقد استمرت « ثلاثة أيام بلياليها ، فلما كانت ليلة الإثنين (٢٢ رمضان ١٢٢٢ ، ٢٣ نوفمبر ١٨٠٧) حضر عمر بك ، كبير الأرنؤد الساكن ببولاق ، وصالح قوج إلى رجب أغا المذكور ، وأركباه وأخذاه إلى بولاق ، وبطل الحرب بينهم ، ورفعوا المتاريس فى صبحها وانكشفت الواقعة عن نهب البيوت ونقبها وإزعاج أهلها ، ومات فيما بينهم أنفار قليلة ، وكذلك مات أناس وانجرح أناس من أهل البلد . » وقد سافر رجب أغا بعد ذلك إلى بلاده من ناحية دمياط ، فى ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها ، وتخلف عنه كثير من عساكره وأتباعه . أما الباشا فقد استمر فى إخراج هؤلاء الجند المفسدين من مصر كلما سنحت الفرصة ، فقطع فى الشهر التالى « رواتب طوائف من الدلاة ، وأمروا بالسفر إلى بلادهم » . وبعد مذبحة القلعة ، « خرج — فى ١٤ مارس ١٨١١ — عدة من عسكر الدلاة نحو الخمسمائة نفر ، إلى

ناحية قبة العزب ليسافروا إلى بلادهم ، فاستمروا فى قضاء أشغالهم أياما ثم سافروا » .

وعندما استتب للباشا الأمر وتأيد سلطانه فى البلاد بعد القضاء على المماليك ، استطاع أن يكبح جماح هؤلاء الجنود إلى حد كبير ، فأخرج عددا عظيما منهم إلى بلاد العرب فى حملته على الوهابيين ، وبلغ من اطمئنان الباشا إلى قدرته على إخضاعهم ، أنه لم يتردد فى تكليف « عماله » فى مقدونيا والأناضول ، أن يجمعوا الجنود الألبان وغيرهم ، لإرسالهم إلى ميادين القتال الجديدة فى (يولية ١٨١١) ، وقد ظلت الحال على ذلك فترة ، حتى إذا قرر الباشا إنشاء النظام الجديد تجددت الاضطرابات . قال الشيخ الجبرتى فى حوادث ٢٥ شعبان ١٢٣٠ (٣ يولية ١٨١٥) ، « وفيه أمر الباشا لجميع العساكر بالخروج إلى الميدان ، لعمل التعليم والرماحة خارج باب النصر حيث قبة العزب ، فخرجوا من ثلث الليل الأخير ، وأخذوا فى الرماحة والبندقة المتواصلة المتتابعة مثل الرعود ، على طريقة الإفرنج ، وذلك من قبيل الفجر إلى الضحوة ، ولما انقضى ذلك رجعوا داخلين إلى المدينة فى كبكبة عظيمة ، حتى زحموا الطرق بخيولهم من كل ناحية ، وداسوا أشخاصا من الناس بخيولهم ، بل وحميرا أيضا ، وأشيع أن الباشا قصده إحصاء العسكر ، وترتيبهم على النظام الجديد وأوضاع الإفرنج ، ويلبسهم الملابس المقمطة ، ويغير شكلهم . . . وحصل فى العسكر قلقلة ولغط ، وتناجوا فيما بينهم ، وتفرق الكثير منهم عن مخادميهم وأكابرهم ، ووافقهم على النفور بعض أعيانهم ، واتفقوا على غدر الباشا . . . واتفقوا على الهجوم عليه فى داره بالأزبكية . . . » ، ولكن الباشا لم يلبث أن وقف على ما يبيتون له ، وأفسد عليهم مؤامرتهم ، إذ « صعد إلى القلعة وتبعه من يثق به من العساكر ، وانحزم أمر المتوافقين ، ولم يسعهم الرجوع عن عزيمتهم فساروا إلى بيت الباشا يريدون نهبه ، فمانعهم المرابطون ، وتضاربوا بالرصاص والبنادق ، وقتل منهم أشخاص . . . فأجمع رأيهم ، لسوء طباعهم وخبث عقيدتهم وطرائقهم ، أنهم يتفرقون فى شوارع المدينة ، وينهبون متاع الرعية وأموالهم ، فإذا فعلوا ذلك فيكثر جمعهم وتقوى شوكتهم ، ويشاركهم المتخلفون عنهم ، لرغبة الجميع فى القبائح الذميمة ، ويعودون بالغنيمة ، ويحوصلون من الحواصل ، ولا يضيع سعيهم فى الباطل ، كما يقال فى المثل ، ماقدر على ضرب الحمار فضرب البرذعة ، ونزلوا على وسط قصبة المدينة ، على الصليبة ، على السروجية ، وهم يكسرون ويهشمون أبواب الحوانيت المغلوقة ، وينهبون ما فيها . . . » .

وقد استمر خوف الناس بعد ذلك مدة ، وتوقعوا تكرار هذه الحوادث والكوارث ، وليس أدل على قلق النفوس واضطراب الخواطر ، مما حدث فى أوائل شهر رمضان ١٢٣٠

(أغسطس ١٨١٥) ، إذ « حصل فى الناس زعجة وكرشات ، وأغلقوا البوابات والدروب ، واتصل هذا الانزعاج بجميع النواحى حتى إلى بولاق ومصر القديمة ، ولم يظهر لذلك أصل ولا سبب من الأسباب مطلقاً » . وبعد أيام قلائل حدث « مثل ذلك المتقدم من الانزعاج والكرشات ، بل أكثر من المرة الأولى . . . ولم يظهر لهذه الحركة سبب أيضاً وتقول الناس بطول نهار ذلك اليوم أصنافاً وأنواعاً من الروايات والأقاويل التى لا أصل لها » ويصف الجبرتى ما فعله الباشا لتسكين خواطر الأهلين ، ووقف اعتداءات العساكر فيقول « استمر الباشا بالقلعة يدبر أموره ، ويجذب قلوب الناس من الرعية وأكابر دولته ، بما يفعله من بذل المال ورد المنهوبات ، حتى ترك الناس يسخطون على العسكر ويترضون عنه » كما صار يقول « بمسمع من الحاضرين ، ما ذنب الناس معهم ؟ . . . ها أنا فى منزل بالأزبكية ، فيه أموال وجواهر وأمتعة وأشياء كثيرة ، وسراية ابنى إسماعيل باشا ببولاق ، ومنزل الدفتردار ، ونحو ذلك ، ويتحسبل ويتحوقل ، ويعمل فكرته ، ويدبر أمره فى أمر العسكر وعظمائهم ، وينعم عليهم ، ويعطيهم الأموال الكثيرة والأكياس العديدة لأنفسهم وعساكرهم » . وهكذا استطاع الباشا ، بفضل دهائه وحسن سياسته ، أن يقضى على هذه الفتنة . ومنذ حوالى عام ١٨١٥ بدأت متاعبه من ناحية العسكر تقل إلى حد كبير ، فلم يصدر عنهم ما يشبه العصيان ، ولم يعتدوا على أحد من الأهلين ، إلا فى حالات نادرة جداً ، بل كادت اضطراباتهم تنقطع تماماً فيما تلا ذلك من الأعوام .

على أن اضطراب الأمن فى سنوات الحكم الأولى لم يكن راجعا إلى مسلك الجند وحدهم ، بل كان راجعا كذلك إلى انتشار السراق فى الريف والمدن ، وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية . ويرى بعض المعاصرين أن كثرة اللصوص وقطاع الطرق إنما نشأت عن شدة الضنك الذى مد رواقه على البلاد ، حتى غدا كثير من الناس لا يستطيعون الحصول على ما يسد الرمق ويقيم الأود ، إلا بشق النفس وخلع الضرس ، وهكذا بدت على أفراد الشعب مظاهر الإملاق ، وزاد عدد المتسولين ، حتى اكتظت بهم شوارع المدن ، وانخرط بعضهم فى سلك اللصوص وقطاع الطريق . وكان هؤلاء ذوى جرأة شديدة ، بلغت بهم حدا جعلهم ينشئون فى عاصمة البلاد « نقابة » تنظم خطط السطو ، وتهريب المسروقات واقتسامها ، وأعجب من ذلك أن عدوان أولئك الأشرار لم يكن مقصورا على الرعية وحدها ؛ بل كان للباشا كذلك نصيبه من هذا العدوان ، وقد ذكر الشيخ الجبرتى حادثين يدلان على ما بلغه هؤلاء اللصوص من جرأة وقلة مبالاة ، وقع أحدهما فى أغسطس ١٨٠٧ ، حين استضاف الباشا بعض الإنجليز الذين حضروا إلى القاهرة لمفاوضته ، عقب الهزائم التى لحقت بحملة فريزر فى رشيد والحماد ؛

إذ « أنزلهم الباشا فى خيمة بمخيمه بانبابة» فسطا عليهم اللصوص وجردوهم من ملابسهم . أما الحادث الثانى فقد وقع فى شهر شعبان ١٢٣١ (يونية — يولية ١٨١٦) ، وذلك « أن بعض العيارين من السراق ، تعدوا على قهوة الباشا بشبرا ، وسرقوا جميع ما بالنصبة من الأوانى والبكارج والفناجين والظروف ، فأحضر الباشا بعض أرباب الدرك بتلك الناحية ، وألزمه باحضار السراق والمسروق ولا يقبل له عذرا فى التأخير ، ولو يصالح على نفسه بخزينة (والخزينة ألف كيس) ، أو أكثر من المال ، ولا يكون غير ذلك أبدا ، وإلا نكل به نكالا عظيما ، وهو المأخوذ بذلك ، فترجى فى طلب المهلة ، فأمهله أياما ، وحضر بخمسة أشخاص ، وأحضروا المسروق بتمامه لم ينقص منه شىء ، وأمر بالسراق فخوزقوهم فى نواحى متفرقين ؛ بعد أن قرروهم على أمثالهم ، وعرفوا عن أماكنهم ، وجمع منهم زيادة عن الخمسين ، وشنق الجميع فى نواحى متفرقة بالأقاليم ، مثل القليوبية والغربية والمنوفية . »

ومع أن الباشا كان يأخذ اللصوص بالحزم والشدة ، فقد كان هؤلاء الأشرار يجدون فيما ينجم عن ثورات الجنود الأرنئود والدلاة والمغاربة من هرج ومرج ، فرصة مواتية للسطو على الدور ، وارتكاب حوادث النهب والسلب . على أن السراق ما كانوا يعدمون مناسبات أخرى يحسنون استغلالها ، وآية ذلك ما ذكره الشيخ الجبرتى فى حوادث عام ١٢٢٥ هجرية (١٨١٠) عندما حصلت فى شهر المحرم الحرام (فبراير) : « زلزلة عجيبة مزعجة ، ارتجت منها الجهات ثلاث رجات متواليات واستمرت نحو أربع دقائق » ، سقط بسببها بعض الدور القديمة ، وتشققت جدران بعضها الآخر ، « فانزعج الناس منها من منامهم ، وصار لهم جلبة ، ... وخرج الكثير من دورهم هاربين إلى الأزقة ، يريدون الخلاص إلى الفضاء مع بعده عنهم » . وانتهز اللصوص فرصة تردد الشائعات عن حدوث « زلزلة » أخرى ، بعد أيام قليلة من وقوع « الزلزلة » السابقة ، وخروج الناس مهرولين « إلى شاطىء النيل ببولاق ، ونواحى الشيخ قمر ، ووسط بركة الأزبكية وغيرها ، .... فتسلق العيارون والحرامية تلك الليلة على كثير من الدور والأماكن وفتشوها » ، أما أهل القاهرة فقد رجعوا إلى دورهم بعد أن انقضى الليل دون أن تحدث « الزلزلة » ، ولم يجدوا فيها شيئا لم تمتد إليه أيدى اللصوص ، ولعل هذا هو السر فى أن الحكومة أخرجت المنادين إلى الأسواق يحذرون الناس « بأن لا أحد يذكر أمر الزلزلة » وينذرون بصارم العقاب « كل من خرج لذلك من داره » . ولم تكن حال الريف خيرا من حال المدن ، إذ انتشرت فيه « مناسر » اللصوص ، ووصلت أخبار حوادثهم إلى العاصمة ، فكان لها وقع أليم فى نفوس القاهريين ، حتى لقد

بلغ منهم الخوف مبلغا جعلهم يتخذون من دورهم ودروبهم معاقل صغيرة ، يتحصنون فيها عند توقع الشر . ويصف الجبرتى طرفا من ذلك فى حوادث أول محرم ١٢٣٥ (١٢٠ كتوبر ١٨١٩) حيث يقول ، « وفى أول محرم وما قبله بأيام ، حصل بالأرياف ، بل وبداخل المدن انزعاجات بسبب تواتر سرقات وإشاعة مناسر وحرامية ، وعمد الناس أبواب الدور والدروب ، وحصل منع الناس من المسير والمشى بالأزقة من بعد الغروب ، وصار كتخدابيك وأغات التبديل والوالى يطوفون ليلا بالمدينة ، وكل من صادفوه قبضوا عليه وحبسوه ، ولو كان مما لا شبهة فيه ، واستمر هذا الحال إلى آخر الشهر » .

ولم يكن ثم مناص من أن يولى الباشا أمر هؤلاء السراق ومناسرهم بالغ اهتمامه ، فبذل جهوداً جبارة لقطع دابرهم ووضع حد لجرائمهم . وكان ديوان القلعة — أو ديوان الخديو — يشرف على الأمن فى القاهرة ، إذ كان بها عدة « قرقولات » ، أهمها وأكبرها فى شارع الموسكى ، وفى كل منها ضابط مهمته الاستماع إلى شكاوى السرقات وحوادث الاعتداء ، التى لم يكن نظرها من اختصاص قاضى المحكمة ، حتى إذا أتم الضابط تحقيقاته رفعها إلى ديوان الخديو للفصل فيها . وكان من عمل الضابط كذلك الفحص عن الموازين والمكاييل ، وتفتيش المحال العامة ، والقبض على المذنبين ، وتوقيع العقوبة عليهم . أما صاحب الإشراف العام على أعمال الشرطة فهو الكتخدا ، أو وكيل الباشا . ولم تقف جهود الباشا فى ضبط الأمن عند هذا الحد ، فقد عمد إلى الإكثار من العسس ، الذين كانوا يذرعون شوارع المدينة ودروبها فى الليل ، كما عمد إلى استخدام « البصاصين » ، الذين كانوا يندسون بين الناس لتسقط أخبار اللصوص ، ومراقبة نشاط من يشتبه فى سلوكهم . وكان الباشا يصطنع الشدة فى معاقبة المجرمين ، غير أن العقوبات كانت تختلف باختلاف الجرم ، فمنها الجلد ، ومنها حلق اللحى ، وهو عقوبة لها خطرها ، لأن الرجل إذا أرغم على إزالة لحيته ، كان عليه أن يتوارى عن أعين الناس خجلا من هذه الإهانة التى لحقته ، وكان يفقد سلطانه على « حريمه » ، وتسقط هيبته بين معارفه وأهل بيته . وكانت هناك عقوبة « الحبس البسيط » والسجن فى « الليمان » وكثيراً ما كان المذنبون يرسلون للعمل فى ترسانة الإسكندرية ، أو يجندون فى خدمة الجيش ، كما كانوا يعاقبون « بجزم الأنوف والتجريس » وقطع الأيدى والتعذيب والنفى والشنق ، وكان الموت شنقاً من نصيب أبناء العرب وحدهم ، إذ كان « العثمانلى » يعدمون بقطع رءوسهم . أما الإعدام بالخازوق فلم يحدث إلا نادراً ، وهو أشد العقوبات هولا وأبغضها إلى قلوب المذنبين .

وكان وكيل الباشا « لاظ أوغلى محمد أغا » أو « محمد أغا لاظ » كما يدعوه الجبرتى ، شديد العناية بمعرفة « ما هو قائم بأفكار سكان القاهرة وغيرها ، من ذرارى أسرات اعتادت أن تعيش من كسب غيرهم ، وتوارثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم . ممن يزاحمون الحكام فى أحكامهم ، ويقاسمون العمال فى ثمرة أعمالهم ، ويسلبون من ذوى الأموال أموالهم » ، ولهذا وضع نظاماً دقيقاً للتجسس على أحوال هؤلاء الناس . وبهذه الوسيلة أمكن معرفة المجرمين والأشرار ، والعمل على إبعادهم ، والحيلولة دون وقوع كثير من الجرائم ، والقضاء على الحركات التى من شأنها إثارة الخواطر والتحريض على العصيان . وعلى الرغم من اعتزال « لاظ أوغلى » منصب الكتخدائية فى فبراير ١٨١٩ ، وسفره إلى الوجه القبلى « فى مقدمة الجردة (المرسلة لفتح السودان) » ، فقد ظل نظام التجسس معمولا به ، وكان من الوسائل التى اعتمد عليها الباشا فى مراقبة العابثين بالأمن ، وبخاصة عندما بدأت العلاقات تتوتر بينه وبين السلطان ، وغدا استقرار النظام فى داخل البلاد أمرا تستلزمه ضرورة العمل على توجيه كل جهود الأمة والحكومة إلى ميادين الحرب والسياسة. فقد ذكر « بوكتى » Bockty ، أحد رجال القنصلية الروسية بالقاهرة ، فى مايو ١٨٣٢ ، أن خمسين « قواصا » كانوا يطوفون أنحاء المدينة ، ويقدمون إلى الكتخدا حبيب أفندى ، وكيل الباشا فى ذلك الحين ، تقارير عما يترامى إلى سمعهم أو يتصل بعلمهم ، حتى لا تؤخذ الحكومة على غرة فى مسائل الأمن والنظام .

على أن الباشا إذا كان قد استطاع الحد من شرور الجنود واللصوص ، فقد كان عليه أن يعالج مشكلة الأوربيين الذين نزحوا إلى مصر فرارا من وجه العدالة ، أو ابتغاء كسب غير شريف من وراء الاشتغال بالتهريب وما إليه .

والواقع أن وجود الأجانب بمصر ، فى مطلع القرن التاسع عشر ، لم يكن يسبب أية متاعب لحكومة الباشا ، إذ كان عددهم قليلا ، وكانت القوانين القديمة الخاصة بشروط إقامتهم ونشاطهم نافذة . كما أن أحوال البلاد وقتذاك لم تكن تشجعهم كثيرا على مزاولة التجارة أو ولوج غيرها من أبواب الرزق التى تتفق وميولهم . ولكن الحال لم تلبث أن تغيرت فى الشطر الأخير من عهد محمد على ، فلم تكن الشروط الموضوعة لإقامة الأجانب مرعية ، بل كان يكفى أن يقيدوا أسماءهم فى سجلات قنصلياتهم حتى يتمتعوا بحق الإقامة ، ولم تكن حكومة الباشا ، إمعانا منها فى انتهاج خطة التسامح ، تطالب إليهم تقديم ضمانات معينة ، كى تطمئن إلى سلوكهم ، وكان من أثر هذا التسامح أن غزا البلاد سيل من العاطلين والأوشاب ، أشاعوا فى كبريات المدن ألوانا من الفوضى والاضطراب ، إذ كثر اعتداؤهم على الأهلين بل وعلى

رجال الحكومة من حفظة الأمن والنظام ، لذلك حاول الباشا أن يضع حدا لنشاطهم المزدول ، ولما كان هذا الأمر متعذرا من غير مؤازرة القناصل ، فقد أصدر إليهم بوغوص بك ، فى ٢٢ مايو ١٨١٩ ، منشورا يلفت نظرهم فيه إلى ما يحدثه بعض مواطنيهم الوافدين إلى الإسكندرية من فوضى واضطراب ، راجيا ألا يبخلوا بالمعاونة فى وضع نظام يكفل استقرار الأمن والسلام ، فى المدن التى يكثر بها هذا الصنف من الأجانب ، وقد لقيت هذه الدعوة ترحيبا من بعض القناصل ، وفى طليعتهم قنصل الروسيا العام المسيو « سيڤيني » Civigny ، فقد رأى أن يزود رعايا دولته بتذكرة أو بطاقة ممهورة بتوقيع سكرتير القنصل العام ، يطالبون بإبرازها إذا ساروا فى شوارع المدينة بعد ساعة معينة من الليل ، كما أصدر إليهم التعليمات ، بأن يحمل كل منهم خاتمه الخاص وفانوسا مضاء ؛ عند خروجه ليلا ، حتى يستطيع العسس التعرف عليه .

وكان من أثر ما صادفته هذه الطريقة من نجاح ، أن قرر الباشا من جانبه فى سبتمبر ١٨٢٩ ، أن يعمم نظام « البطاقات الشخصية » فيكون لدى « الفلاحين » بطاقات توضح محال إقامتهم والأماكن التى ينتقلون إليها للإقامة بها . وقد طلب الباشا إلى البطارقة الثلاثة الأرمنى والقبطى واليونانى ، أن يعملوا على تعميم هذه البطاقات بين أبناء طوائفهم ، وكان الغرض المباشر من هذا الإجراء أن يكون لدى سكان البلاد ما يشبه « جوازات للمرور » ، يتعين عليهم إبرازها عند الرغبة فى مغادرة إحدى المدن أو القرى إلى غيرها ، وبخاصة عند أبواب القاهرة ، إما للدخول إليها ، أو الخروج منها . ويظهر أن السبب الأكبر فى اتخاذ هذا الإجراء ، أنه كان بالبلاد فى ذلك الوقت ، عدد يتراوح بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفا من الجنود الترك والأرنئود ، تركوا خدمة الجيش وظلوا بغير عمل ، وأخذ بعضهم ينتقل من مكان إلى آخر ، ولبث معظمهم فى العاصمة ، لا هم لهم سوى إثارة الفتن وتحريك عوامل الفوضى والاضطراب . لذلك عمدت الحكومة إلى ابتداع نظام البطاقات ، حتى تستطيع مراقبتهم والتخلص منهم ، غير أن هذا النظام أثار تعليقات واحتجاجات شتى من جانب القناصل ، فقد رأى فيه بعضهم وسيلة للتفريق فى المعاملة بين الأجانب وأهل البلاد ، ورأى آخرون أنه إجراء ترمى الحكومة من ورائه إلى معرفة جميع من تحق عليهم فرضة الرءوس ، حتى تزيد موارد الخزانة . وكان لاحتجاج القناصل صداه ، ففى يونية ١٨٣٠ استثنى من الخضوع لهذا النظام رعايا الدول الأجنبية ، ما داموا يرتدون الملابس الإفرنجية فى الغدو والرواح . أما الذين يرتدون الملابس الشرقية من هؤلاء الرعايا ، فكان على كل منهم أن يحمل « إذن

المرور » أى بطاقة تحقيق الشخصية ، مبصومة بخاتم القنصلية ، ومكتوبة باللغة العربية . وفى يناير من العام التالى ، أرسل بوغوص إلى القناصل منشورا ، طلب إليهم الباشا فيه أحد أمرين ، إما أن يقوموا هم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى الإسكندرية حتى لا يكدروا صفو الأمن وإما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ مايراه من الإجراءات ، على أن يزودوه بما يعن لهم من الآراء ، ويعاونوه بما يملكون من سلطة قانونية . فاجتمع القناصل للتشاور فيما عرض عليهم ، وقر رأيهم فى ٤ فبراير ١٨٣١ على مشروع بإنشاء هيئة « بوليسية » خاصة بمدينة الإسكندرية ، تتألف من ستين رجلا يعرفون الفرنسية أو الإيطالية ، وعليهم أن يقوموا بأعمال الحرس ، ويحافظوا على الهدوء فى حى الإفرنج ، وفى الأسواق ، وفى منطقة الجمرك ، وفى المحمودية وعند أبواب المدينة ، كما أن عليهم أن يسهروا على نظافة الشوارع ، ومراقبة كل ما يتصل بشئون الصحة العامة ، ولهم أن يستعينوا برجال الجيش عند الاقتضاء ، إذ أنهم لا يحملون عصيا أو سياطا أوسلاحا . أما رئيسهم فتختاره الحكومة ، ولكن عليه أن يكون دائم الاتصال بالقناصل ، حتى يسود الوفاق ، ويؤتى هذا النظام ثمرته المرجوة .

غير أن الأحداث السياسية التى شغلت الباشا بإعداد غزوة الشام الأولى ، وتعذر الاتفاق بين القناصل ورعايا دولهم ، وعدم ارتياح الباشا إلى وجود هيئة « بوليسية » شبه مستقلة ، أدى إلى إغفال هذا المشروع ، فبقيت الحال على ما كانت عليه ، حتى إذا عجز القناصل عن كبح جماح رعاياهم ، وكثرت حوادث السرقة والتهريب ، وتعددت إهانة رجال الحكومة على أيدى أشرار الأجانب ، لم يجد الباشا بداً من اتخاذ بعض إجراءات وقرارات ، طلب إلى القناصل فى ٦ نوفمبر ١٨٣٥ ، أن يعاونوه فى تنفيذها ، محافظة على الأمن والنظام .

أما هذه الإجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور ، أولها أن يطلب إلى كل شخص يريد القدوم إلى هذه البلاد للإقامة بها ، ابتداء من ١٥ يناير ١٨٣٦ ، أن يبين عقب وصوله إليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقه ، وأن يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيار القوم يضمنه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة إقامته ، وثانيها أن يطبق ذلك على جميع الأجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك ، وثالثها أن يتعهد ربان كل سفينة تحمل إلى مصر أشخاصا لا تتحقق فيهم هذه الشروط ، بأن يعيد أولئك الأشخاص إلى الجهات التى جاءوا منها ، على نفقته وتحت مسئوليته . والظاهر أن هذه القرارات صادفت قبولا من بعض القناصل ، فقد كتب « دوهاميل » ، القنصل الروسى فى الإسكندرية ، إلى زميله فى مالطة ، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٨٣٥ ، يطلب إليه أن يمنع ربابنة السفن الروسية من إحضار أشخاص إلى مصر

لا يستطيعون إثبات موارد عيشهم أو تقديم ضامن لهم ، من بين الموثوق بهم لدى السلطات المحلية .

ومع ذلك ظل الأجانب ، وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، مصدر متاعب كثيرة . فلم تنقطع شكوى الحكومة من الجرائم التى كان يرتكبها بعضهم دون أن تصل إليهم يد العدالة بسبب النظام القنصلى القائم ، وزاد الأمن اضطرابا ، أن الأجانب كانوا يعمدون فى فض منازعاتهم إلى طريقة المبارزة ، كما كانوا يطلقون الرصاص وسط المساكن والأحياء المأهولة ، فى غير مبالاة بحياة الوطنيين ، فضلا عن أنهم كانوا يستبيحون لأنفسهم الصيد فى حقول الفلاحين ، إلى غير ذلك من الأمور التى تعالت بسببها الشكوى منهم ، حتى اضطر الباشا فى ١ كتوبر ١٨٣٧ إلى أن يبعث بمنشور إلى قناصل الدول بالإسكندرية ، يدعوهم إلى مساعدته فى اتخاذ إجراءات فعالة تضع حدا لكل هذا العبث . فلم يجدوا مناصا من الاجتماع لدى القنصل النمساوى « لاورين » Laurin ، وأقروا رغبات الباشا فى إبعاد كل أجنبى ليس له عمل يرتزق منه ، وفى ضرورة الحصول على ترخيص بحمل السلاح ، وفى تحريم الصيد بالحقول ، وإطلاق الرصاص وسط المساكن ، أو داخل حدود المدينة ، ومنع الاقتراب عند الصيد من المبانى العامة ، كالمخازن « والترسانات » ومعامل البارود ، كما وعدوا بالرجوع إلى دولهم فى موضوع حظر المبارزة . وكان من الأمور التى لفت بوعوص يوسف نظر القناصل إليها أن بعض العثمانيين والذميين المتهمين بارتكاب جرائم معينة ، كانوا يغادرون البلاد على سفن تحمل أعلاما أجنبية ، فرارا من المحاكمة ، ولهذ طلب إليهم فى سبتمبر ١٨٤١ أن يتخذوا من الوسائل ما يحول دون قبول هؤلاء وأمثالهم فى السفن ، بوصفهم عمالا أو مسافرين ، ما لم يحصلوا من السلطات المحلية على تصريح بمغادرة البلاد . وفى سبتمبر ١٨٤٢ اتخذت الحكومة عدة قرارات بشأن تفتيش أمتعة السائحين . وعندما كثر وفود الأجانب إلى مصر منذ بداية عام ١٨٤٣ ، اضطر أرتين بك ، سكرتير الباشا الخاص ، فى ١ كتوبر من العام نفسه ، إلى أن ينبه ممثلى الدول ، إلى ضرورة تعاون حكوماتهم مع الحكومة المصرية لصون الأمن فى البلاد ، إذ كان يرى أنه « إلى جانب الشرفاء الذين يفدون إلى مصر للإقامة بها يجد الإنسان كثيرين لا مهنة لهم يكسبون عن طريقها عيشهم ، وهؤلاء القوم إنما قدموا إلى البلاد ، وهم على ثقة من أن فى وسعهم أن يحصلوا على قوتهم بمخاصرات يقومون بها ، دون أن يزعجهم وازع أو يردعهم رادع ، كما دفعهم إلى مغادرة أوطانهم حرصهم على الإفلات من قبضة القانون » .

ومهما يكن من الأمر ، فلم تذهب عبثا تلك الجهود الجبارة ، التى بذلها عاهل مصر العظيم ، فى تطهير البلاد من حثالة الأجانب ، وفى مكافحة اللصوص وقطاع الطريق ، وفى كبح جماح المتمردين من أراذل الجنود ، فقد استمتعت مصر تحت حكم الباشا عهدا طويلا بهدوء لم يجد الدكتور « چون بورنج » إزاءه مناصا من أن يسجل فى تقريره الضافى ، أن السلام كان يبسط جناحيه على جميع أنحاء البلاد ، وأن الأمن كان يعم رواقه على البر والبحر ، وعلى قنن الجبال وبطون الوديان ، وعلى البقاع العامرة بالسكان ، والأصقاع التى قل أن تطأها قدم إنسان .

١١ — خاتمة القول : الباشا فى سنواته الأخيرة (نشاطه ووفاته) : —

قضى محمد على على عرش مصر نيفاً وأربعين سنة ، كانت كلها عامرة زاخرة بجلائل الأعمال ، ومع أن الصبغة العسكرية كانت غالبة على نشاط الباشا فى الشطر الأول والأكبر من حكمه ، إلا أن العاهل العظيم كان إلى جانب هذا الاتجاه العسكرى ، معنيا أكبر عناية فى تلك الحقبة من الزمن ، بإدخال جميع الإصلاحات التى من شأنها خلق الحكومة المدنية ودعم أركانها ، تلك الحكومة التى لا غنى عن وجودها ، ما دام يهدف إلى إنشاء الدولة المصرية الحديثة ، فى ظل البيت العلوى العتيد ، لذلك لم يترتب على الحد من نشاط الباشا العسكرى ، بعد أن تقررت نظم الولاية الوراثية فى عام ١٨٤١ ، ركود فى مشروعاته الإصلاحية ومنشآته العمرانية ، لأن هذه المنشآت وتلك المشروعات كانت ألزم لتشييد ملكه والإبقاء عليه من أى شىء آخر ، ولهذا ظل النشاط متصلا بعد عامى ١٨٤٠ و١٨٤١ فى كل المرافق ، لا فى مصر وحدها ، بل وفى السودان كذلك ، فقد عمد الباشا إلى هذا الشطر الفسيح من وادى النيل ، فأقام الإدارة المنتظمة فى شتى نواحيه ، ونشر الأمن والطمأنينة فى مختلف أرجائه ، وفتح أمام أهله أبواباً كانت من قبل مغلقة ، فاندفعوا منها إلى طريق الحضارة ، يحاولون اللحاق بإخوانهم ممن يسكنون شمال الوادى . ويحول دون الاسترسال فى ذكر سائر أعمال محمد على فى السودان ، أن هذا البحث مقصور على شؤون مصر الداخلية ، ورغم ذلك ففى هذا الميدان وحده ما يكفى لإقامة الدليل على أن نشاط الباشا لم يفتر لحظة بعد عامى ١٨٤٠ و١٨٤١ ، كما وقر فى أذهان كثير من الناس ، لأنهم اعتقدوا خطأ ، أن جميع إصلاحات محمد على ، كانت تدور حول محور واحد هو الجيش ، وفاتهم أن كافة أعمال الباشا ، ومن بينها الجيش ، كانت تدور حول محور آخر ، هو بناء دولة .

وما دام الأمر كذلك ، فلم يكن غريباً أن تزدحم السنوات الأخيرة من حكم محمد على بكريات المسائل ، التى يتطلب بحثها والبت فى أمرها ، مضاء العزيمة وسعة الصدر وبعد النظر ، فهناك مكافحة الأمراض والأوبئة كالطاعون والكوليرا بين عامى ١٨٤٠و١٨٤٢ ، ومعالجة شئون الضرائب ، وإنشاء نظام العهد ، واستصدار الأوامر الخاصة بتنظيم الملكية العقارية ، بين ١٨٤٠و١٨٤٧ وهناك نظام الاحتكار ، فقد عرضت مسألته على بساط البحث من جديد ، فصفى الاحتكار الصناعى ، وظل الاحتكار الخارجى موضعاً للبحث فترة طويلة حتى انتهى الأمر بفك قيوده ، وهنـاك مشكلة النقل وتعميره ، وإنشاء ديوان المرور ، وضرورة الوصول إلى قرار فى مسألة الطريق البرى ، ومشروع القناة البحرية أو « النيلية » بين البحرين الأبيض والأحمر ، وقد برزت جميع هاتيك المسائل بين عامى ١٨٤٢و١٨٤٧ . أما مشروع القناطر الخيرية ، فأخذ الباشا فى بحثه بصفة جدية فى عام ١٨٤٣ ووضع الحجر الأساسى بيده فى عام ١٨٤٧ ، وفى العام نفسه تقرر فتح الرياحات الثلاثة المعروفة . ومن أهم منشآت هذا العهد حوض إصلاح السفن بالإسكندرية فى عام ١٨٤٤ ، والاستحكامات التى أقيمت على الشواطىء الشمالية بين عامى ١٨٤١و١٨٤٥ ، وفضلا عن ذلك كله ، فقد كان للتعليم والثقافة حظ موفور من العناية ، إذ تم إعداد « ترتيب ١٢٥٧ هـ » ، وإعادة تنظيم الوقائع المصرية ١٨٤٢ ، وسفر أكبر البعوث فى عصر محمد على بأجمعه ١٨٤٤ ، ونشاط الترجمة ، وطبع الكتب العلمية والفنية والأدبية ونشرها ، وتقرير مكافآت للقائمين بترجمة هذه الكتب . ولا يصح أن يغيب عن البال أن الإدارة الإقليمية باتت مستقرة ، وأنه فى عام ١٨٤٧ تم تشكيل المجلس الخصوصى فى القاهرة .

ولا جدال فى أن إنجاز جميع تلك الأعمال ، يدل أبلغ دلالة على أن الفترة الأخيرة من حياة الباشا لم تكن فترة ركود وجمود ، كما يخيل إلى الجمهرة العظمى من كتابنا المحدثين ، والظاهر أنهم يجدون فى اعتلال صحة الباشا ، خلال تلك الفترة ، ما يعزز آراءهم . وواقع الأمر أن اعتلال صحة الباشا على النحو الذى يصوره أولئك الكتاب ، أسطورة من الأساطير ، يجب الكشف عن حقيقتها وإظهار بطلانها ، لا لأنها تلقى فى زوايا النسيان بكثير من ضروب الإصلاح التى تمت بعد عام ١٨٤٠ ، ولا لأنها تغمط فضلا عظيما لمؤسس الدولة المصرية الحديثة ، بل لأن دراسة تاريخ مصر خلال الحقبة الواقعة بين عامى ١٨٤٠و١٨٤٩ دراسة علمية صحيحة ، تدحض هذه الأسطورة من أساسها ، وتهدم ما رتبه عليها الكتاب من نتائج ؛ لذلك بات من الضرورى النظر فى دعوى هذا المرض ، للوقوف على جلية الأمر .

والثابت أن الباشا انتابه المرض منذ أواسط عام ١٨٤٤ ، ثم اشتدت العلة بالرجل العظيم فى يوليو من العام نفسه ، حتى أن صديقه القديم « توسيچه » ، قنصل اليونان فى مصر ، كتب إلى حكومته فى السابع والعشرين من هذا الشهر ، رسالة قال فيها « إن البلاد فى شدة القلق » بسبب مرض الباشا ، وحق للنفوس أن تهلع ، وللبلاد أن يستبد بها الخوف ، وهى التى درجت على مشاهدة الباشا الكبير موفور الصحة ، جم النشاط ، دائب الحركة ، يشع من عينيه الحادتين ، ذلك النور الذى كان ينفذ إلى حبات القلوب ، فيستنهض فاتر الهمم ، ويدفع الرعب إلى قلوب المتواكلين . على أن دائرة هذا القلق لم تلبث أن انداحت ، حتى استولى على قناصل الدول ، وهم الذين ظلوا قرابة أربعين عاما يربطون مصالحهم الخاصة ومصالح بلادهم ببقاء ذلك النظام ، الذى كانت شخصية الباشا ركنه الركين وسناده المتين ، فلا غرابة إذا كان مرض الباشا حدثا جليلا ، تناقلته الألسن ، وطارت به الأخبار كل مطار ، حتى لقد بلغ الأمر إلى حد أن أرسل السلطان من القسطنطينية مظلوم بك (قبو كتخدا الباشا) إلى مصر ، ليستفسر عن صحة العاهل الكبير ، ولكن هذا القلق — الذى كان الدافع إليه تقدم الباشا فى السن — لم يلبث أن زال ، إذ استرد الباشا عافيته بعد أيام معدودات (فى ٢ أغسطس ١٨٤٤) ، فهدأت النفوس ، وتحرك دولاب العمل ، وأخذ الإصلاح يسير سيرته الأولى ، فى غير تلكؤ أو إبطاء ، واتخذ الباشا فى الفترة التالية قرارات لها خطرها ، فى شئون الأرض والضرائب والمرور والتعليم ، وغير ذلك مما سبق بيانه . وفى صيف عام ١٨٤٥ ، خرج الباشا فى نزهة بحرية إلى رودس ، فبلغها فى ٢٩ أغسطس وكان عند عودته إلى الإسكندرية فى ٨ سبتمبر موفور الصحة والعافية . ثم أظهر الباشا فى ربيع العام التالى ١٨٤٦ رغبته فى زيارة أوربا ومشاهدة باريس ، ولكنه كما أخبر القنصل الفرنسى پارو Parrot ، كان يريد قبل ذلك زيارة الآستانة ، « لأن السلطان — كما قال الباشا — كان يحمل على كتفيه معطفاً موشى حول الرقبة بأحجار الماس النفيسة ، وهو وحده فى جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية صاحب الحق فى ارتداء هذا المعطف ، غير أن السلطان صنع لى معطفاً كمعطفه ، وصحيح أن ارتداء هذا المعطف لن يجعل منى ملكا ، ولكننى عند ما أرتديه سأكون فى مرتبة الملوك ، وليس بين ظاهر الأمور والحقيقة التى تثير معارضة الدول الأوربية سوى خطوة يسيرة » . وفى ٣ مارس ١٨٤٦ كتب « توسيچه » إلى حكومته أن الباشا يريد أن يصحبه فى رحلته المزمعة إلى الآستانة ، لذلك لم يكد حامد بك يصل إلى مصر فى أول يولية ، حاملا إلى الباشا دعوة السلطان عبد المجيد خان ، حتى

قرر محمد على السفر ، وأقلع فى ٤ يوليو من الإسكندرية ، على ظهر السفينة التى استقلها حامد بك من الآستانة ، وقد عاد الباشا بعد ذلك من رحلته فى ٢٤ أغسطس ، وظل فى صحة وعافية ، وحضر الحفل الذى أقيم لوضع الحجر الأساسى فى بناء القناطر الخيرية ، فى ٩ أبريل ١٨٤٧ . وفى ١١ يونية كتب « توسيچه » إلى حكومته يقول « إن الباشا يستمتع بصحة جيدة للغاية ، ولكنه يؤثر البقاء فى عاصمته (القاهرة) ، حتى تتاح له فرصة الإشراف الجدى على سير العمل فى بناء القناطر الخيرية » . وفى ١٤ سبتمبر ١٨٤٧ ، خرج الباشا على ظهر سفينة مصرية ، فى نزهة بحرية إلى رودس وقبرص ، استغرقت اثنى عشر يوماً ، وكان يريد السفر إلى أوربا لزيارة باريس فى العام التالى ١٨٤٨ ، ولكن الشيخوخة حالت دون تحقيق رغبته ، لا سيما وقد اشتدت عليه العلة فى فبراير ١٨٤٨ ، فنصح له الأطباء بأن يقوم بنزهة فى البحر الأبيض المتوسط «لتغيير الهواء» ولكنه لم يشأ مغادرة البلاد قبل أن ينظم أمورها ، فعهد إلى حفيده عباس باشا بحكومة القاهرة ، وإلى ابنه سعيد باشا بحكومة الإسكندرية ، وذلك إلى أن يعود من أوربا ولده الأكبر إبراهيم ، وهو الذى أراد الباشا أن يخلفه فى الولاية ، وقد صرح بذلك عند إبحاره .

وفى ١٤ فبراير ١٨٤٨ ، غادرت السفينة الفرنسية « الإسكندر » الشواطىء المصرية ، تحمل الباشا وحاشيته ، وكان « توسيچه » بين من صحبوه فى هذه الرحلة ، فزار مالطة ونابولى ، وبرح به الحزن عندما بلغته أنباء الثورة التى قامت فى باريس عام ١٨٤٨ ، وطاحت بعرش صديقه « لوى فليب » ، ثم عاد الباشا من تلك الرحلة فى اليوم الثالث من شهر إبريل بعد وصول إبراهيم باشا من سفره بيوم واحد ، وكان قد برأ من علته بسبب « تغيير الهواء » ولكنه أصيب بضعف شديد ، حتى أن القنصل الإنجليزى «شارلز مرى» Charles Murray كتب يقول إن الباشا منذ عودته ، أى منذ أسبوع على وجه التقريب ، كان فى حالة محزنة من الضعف الجثمانى والفكرى ، ومع هذا ظل ولده إبراهيم ممتنعا عن تسلم أزمة الحكم ، خوفا من أن يسترد الباشا عافيته ، فيسوءه ماحدث ، وإن دل هذا على شىء ، فإنما يدل على أن محمد على ظل فى هذه الأزمة — كما كان على الدوام — عزيز الجانب مرجو الشفاء ، حتى أن أقرب المقربين إليه كانوا يتوقعون عودته إلى مباشرة شئون الحكم ، بعد أن يسترد قواه كاملة ، غير أنه سرعان ما استبان الجميع أن حبل الرجاء قد انقطع فى هذه المرة ، وأنه لا أمل فى أن يعود الباشا إلى ميدان العمل من جديد ، فاستقر الرأى على عقد مجلس من كبار الباشاوات والنظار ، للنظر فيما يجب اتخاذه من إجراءات ، بشأن مستقبل الحكم فى البلاد .

وفى ٩ إبريل ١٨٤٨ ، أسفر البحث عن تأليف لجنة من اثنى عشر عضوا ، تضطلع بتبعات الحكم باسم محمد على ، وقد شكلت من إبراهيم باشا رئيسا ، وعباس باشا ، وسعيد باشا ، وكاميل باشا ، وشريف باشا ، وسامى باشا ، وأحمد باشا يكن ، وصبحى بك ، وحسن بك وأرتين بك ، وراتب بك وزكى أفندى .

على أن حالة الضعف التى استوجبت اتخاذ هذه الإجراءات ، لم تطرأ إلا بعد عودة الباشا من رحلته الأخيرة ، أى فى إبريل ١٨٤٨ ، وقد تعرض الباشا لمثل هذه الحالة خلال مرضه فى عام ١٨٤٤ ، ولكن الأزمة لم تستمر طويلا ، بل انفرجت فى أيام معدودة فلم يكد الباشا يعتكف فى قصره بشبرا فى ٢٨ يوليو حتى تسامع الناس بمرضه ، وتهامسوا بضعفه وما هى إلا فترة قصيرة لم تجاوز اليومين حتى استرد عافيته وسمح طبيبه «جايطانى» بك و«كاوت» بك بزيارته ، فزاره أهله وعشيرته — عباس باشا وشريف باشا وأحمد باشا يكن — وفى ٣١ يوليو ١٨٤٤ ، زاره ابنه سعيد باشا فأمره بالعودة إلى الإسكندرية ، وفى ٢ أغسطس كتب القنصل اليونانى فى القاهرة « چورچ كوسيڤا » Georges Cossiva أنه قد وصلت إليه معلومات أكيدة عن تمتع الباشا بصحة جيدة ، وهكذا لم يطل أمد هذه الأزمة ، فشفى من مرضه فى أقل من أسبوع واحد ، ولم تعاوده العلة إلا فى إبريل ١٨٤٨ ، أما فيما عدا ذلك فكان الباشا سليما معافى ، غير أن حالة الضعف الأخيرة كانت شديدة الوطأة ، فاعتزل الباشا الحكم ، وتولى العرش ابنه إبراهيم ، ولكن ولايته كانت قصيرة ، فولى الأمر من بعده عباس باشا فى نوفمبر ١٨٤٨ . وفى السابع من أغسطس عام ١٨٤٩ ، كتب سكرتير القنصلية اليونانية بالإسكندرية « چان إيڤوس » Jean G. Ivos إلى حكومته ينعى محمد على ، « رجل العبقرية الذى لم يتطرق إليه الكلال أو الملال » ، وافاه الأجل فى منتصف الساعة الثانية عشرة قبل ظهر يوم الخميس ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ، بعد أن دون اسمه فى سجل الخلود .